



ترجمات عبرية

- **الفجوة اليهودية - العربية فى إسرائيل : السمات والتحديات**
- **رؤية أمريكية قصيرة النظر للعلاقات المصرية الإسرائيلية**
- **حديث شامل مع رئيس الأركان الإسرائيلى**

كتابات عربية

- **مفهوم السلام لدى دولة إسرائيل**



NOV. 1999

السنة الخامسة - نوفمبر ١٩٩٩

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة الثالثة _ العدد التاسع والخمسين _ نوفمبر ١٩٩٩



مختارات اسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
إبراهيم نافع
مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد
مدير التحرير
د.عماد جاد
المنسق
أيمن عبد الوهاب
المدير الفنى
السيد عزمى
الاخراج الفنى
حامد العويضى
وحدة الترجمة
أحمد الحملى
د. جمال الرفاعى
عادل مصطفى
محب شريف
محمد إسماعيل
منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

حملة أكاذيب إسرائيلية جديدة

في الوقت الذي تواصل فيه مصر جهودها المكثفة من أجل دفع عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلى على كافة المسارات، واصلت إسرائيل كعادتها دائما شن حملة منظمة من الأكاذيب ضد السياسة المصرية وضد مصر كدولة .والواقع أن مثل هذه الحملات تكاد تكون أمرا روتينيا، إذ لم تتوقف الحملات الإعلامية الإسرائيلية ضد مصر حتى في الأوقات التي كانت تشهد درجة من النشاط في عملية التسوية، ونوعا من الهدوء في العلاقات الثنائية .كما لم تتوقف هذه الحملات في ظل وجود حكومات إسرائيلية قدرت الدور المصري بشكل إيجابي مثل حكومة رابين خلال الفترة من منتصف ١٩٩٢ وحتى اغتيال رابين على يد متطرف يهودي في نوفمبر ١٩٩٥ ، فقد شهدت هذه الفترة سلسلة من الحملات الإعلامية الإسرائيلية ضد مصر وشارك فيها رابين شخصيا عندما صرح بكلمات تفتقد للياقة وتجافي الأعراف الدبلوماسية في وصفه لاداء الدبلوماسية المصرية.

والجديد في حملة الأكاذيب الإسرائيلية الأخيرة التي جاءت في ظل حكومة باراك، أنها تتسم بدرجة أعلى من الحدة وتسعى بشكل مكثف لإحداث وقيعة في علاقات مصر العربية والدولية .من ناحية أولى عبر تسريب أخبار مختلقة إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية تتحدث عن نصائح مصرية مزعومة للحكومة الإسرائيلية بالتركيز على المسار الفلسطيني لأن المسار السورى غير جاهز لاعتبارات تتعلق بحسابات سورية ذاتية .ومن ناحية ثانية، عبر العمل بطرق مختلفة على توتير العلاقات المصرية الأمريكية في تلك المرحلة التي بدأت فيها الحملات الخاصة بالانتخابات الرئاسية الأمريكية التي تشهد سباقا محموما على "الصوت اليهودي "في الولايات المتحدة .ومن بين الأدوات التي وظفتها الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام هناك ما سمي بالدور الأمريكى في تسليح الجيش المصري والوصول به إلى مستوى "تهديد الأمن الإسرائيلي"، كل ذلك في ظل حملة مكثفة تتحدث عما سمي هناك باستعداد الجيش المصري لدخول حرب جديدة ضد إسرائيل .

والواقع أننا اعتدنا على مثل هذه الأكاذيب الإسرائيلية وندرك تماما الحسابات التي تكمن وراءها، ولكن الجانب الإسرائيلى، وكجزء مكمل لهذه الحملات، يبادر بالصراخ والعويل مما يسميه "النموذج المصرى المقلق "ويواصل عمله عبر البحث عن تسميات جديدة لحال العلاقات مع مصر، وآخر هذه التسميات كانت "الحرب الباردة بين مصر وإسرائيل "وهناك من ذهب إلى توقع أنها ستفقد برودتها لصلحة "سخونة "غير محددة حتى الآن.

والمؤكد هنا أن مثل هذه الحملات - والتي تعتبر ظاهرة نمطية في الأداء هناك - تأتي في سياق رؤية متكاملة لممارسة الضغوط توهما أنها ستدفع الطرف الآخر إلى التخندق في خانة الدفاع عن النفس ونفي الاتهامات الإسرائيلية، ولكن ما لا يدركه مطلقى هذه الحملات أننا في مصر ندرك الأبعاد المختلفة الكامنة وراء مثل هذه الحملات، ومن ثم ندرك جيدا سبل التعامل معها .وبالتالى، فالأجدر بإسرائيل أن تركز على قضايا التسوية وتتوقف عن المراوغة المرضية وتوزيع الاتهامات على الخارج من إقليمى ودولى، فالاستمرار في العمل وفق هذه العقلية "الجيتوية "المرضية، لن يجلب لإسرائيل سوى المزيد من الإحساس المرضى بفقدان الأمن مهما راكمت من سلاح ووظفت من شبكة علاقات دولية مدفوعة في ذلك بابتزاز تاريخى لأوروبا وامتداداتها الحضارية عبر الأطلسى.

د. عماد جاد

◆ دراســــــــات ◆

دراسة ١

الفجوة اليهودية العربية فى اسرائيل : السمات والتحديات

■ المؤلف : رون جيفزون - عصام أبو ريه

■ سلسلة "ورقة موقف" العدد (١٣) ابريل ١٩٩٩ - الناشر : المعهد الاسرائيلى للديمقراطية القدس :

١ - خلفية تاريخية :

من الصعب أن نفهم الفجوة اليهودية العربية وسماتها أو مظاهرها الحالية بمنأى عن مائة عام من تاريخ الحركة الصهيونية ، وخاصة بدءا من حرب ١٩٤٨ وإقامة دولة اسرائيل . لقد أدى الحدثان السابق ذكرهما الى تدمير حوالى ٤٢٠ تجمعا سكنيا عربيا والى طرد أو نزوح اكثر من ٨٠٪ من فلسطينيى هذه الارض التى تحولت بعد ذلك الى دولة اسرائيل . وعلى خلفية هذا الواقع تحول عدد كبير من الفلسطينيين إلى لاجئين مشتتين سواء فى الشرق الاوسط أو خارجه . وداخل الارض التى اقيمت عليها دولة اسرائيل ، تحول الفلسطينيون بين ليلة وضحاها تقريبا، من اغلبية مستقرة الأساس الى أقلية مقهورة . وهؤلاء الذين ظلوا داخل حدود الدولة الجديدة كانوا كل ما تبقى من الشعب الفلسطينى بعد أن طردت او نزحت النخبة الاقتصادية والسياسية والدينية والفكرية. وكان الباقون فى وضع مأساوى ومضطرب . وكما عبرت كلمات يهوشع فيلمان ، المستشار الأول لرئيس الحكومة لشؤون العرب تعقيبا على اوضاعهم أنذاك بأنهم :"جسد بلا رأس".

بعد انتهاء الحرب فرض الحكم العسكرى على السكان العرب فى دولة اسرائيل. وكان للحكم العسكرى الذى استمر حتى أكتوبر ١٩٦٦ آثار بعيدة المدى على أوضاع المواطنين العرب من الناحية الاجتماعية - السياسية ، الاقتصادية والثقافية ، وحتى النفسية . وشكلت هذه الفترة سنوات تكوين وعنصرا تخريبيا لمنظومة العلاقات بين الدولة والأغلبية اليهودية من ناحية وبين المواطنين العرب من ناحية أخرى. هذه العلاقات تأسست على افتراض رئيسى بين متخذى القرارات اليهود مفاده ان السكان العرب فى اسرائيل يشكلون "طابوراً خامسا" وعنصرا تخريبيا وينذر بالخطر من الناحية الامنية . ونتيجة ذلك ، كان الهدف الرئيسى لدى قادة الدولة فى هذه المرحلة هو تحييد الخطر الامنى الكامن فى المواطنين العرب من أجل استمرار تحقيق الغايات القومية اليهودية واستيعاب مهاجرين جدد وتنمية اقتصادية، بناء ، والتعامل مع القضية الأمنية والتهديدات الخارجية . أما مسألة وضع ومتطلبات المواطنين العرب فهى تقريبا لم تكن واردة فى جدول اعمال قادة الدولة الجديدة .

واستنادا الى ذلك، لا عجب فى أن يكون وقف "الخطر العربى" هو المبدأ الاساسى الذى اتخذه اصحاب القرارات فى اسرائيل موجها لهم فى العلاقة مع المواطنين العرب. هذا الموقف ترجمه الباحث إيان لوستيك باعتباره "سياسة تحكم " (Control) ، والذى بنى على ستة مكونات رئيسية :

١ - تعاون الزعامة الاجتماعية والسياسية للمواطنين العرب عن طريق منحهم امتيازات مدية وغيرها مقابل المساعدة فى تنفيذ سياسة الحكومة تجاه السكان العرب.

٢ - متابعة أمنية ومعاقبة لعناصر المتشددة والمخربين الذين لم يرغبو فى التعاون مع سياسة الحكومة او عملوا ضدها. وقد تجسد ذلك بإجراءات مثل الاعتقالات الادارية، ووضع العراقيل امام حرية التحرك وحرية انشاء تنظيمات .

٣ - تقوية سياسة التمييز والفصل الداخلى بين السكان العرب، بمعني التشديد على تعميق الشقاق الطائفى

والقبلي بينهم. وتجلت هذه السياسة في فترة الانتخابات للمجالس المحلية، عندما عمل ممثلو السلطة بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، على زيادة المنافسة والتوتر بين الطوائف والعشائر المختلفة في التجمعات السكانية العربية بهدف توسيع اعتمادهم على المؤسسة الحاكمة وهيئاتها المختلفة.

٤ - سياسة اقتصادية كان الهدف منها ضمان اعتماد المواطنين العرب تماما على الدولة وعلى الوسط اليهودي من ناحية مصادر التشغيل.

٥ - عنصر هام آخر لسياسة التحكم تمثل في مصادرة حادة لأراضي كانت مملوكة للعرب، واستيلاء الدولة او جهات يهودية مختلفة عليها ولأهمية هذه الجزئية أفردنا لها فصلا خاصا.

٦ - منع تواجد اغلبية سكانية عربية في مناطق عديدة.

إن الباحثين المتخصصين في دراسة العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل منقسمون اليوم بالنسبة لوجهة نظرهم في مسألة كيف نميز السياسة الحالية لحكومات اسرائيل تجاه المجتمع العربي. فكثير من الباحثين العرب يشيرون الى درجة مرتفعة ومتزايدة من التحكم والمراقبة بالنسبة للاقلية العربية التي مازالت موجودة حتى اليوم. ويقول باحثون آخرون ان التحكم في المجتمع العربي قد ضعف بمرور السنين ، وان اجهزة السيطرة والتحكم والمراقبة الآن اكثر تقدما وحداثة وانها تركز على افراد وليس علي عموم الجماعة العربية. ولا خلاف بين الباحثين ، فقد حدث بالفعل تراجع لابأس به في المكونات اللاذعة والصارمة للتحكم في المواطنين العرب.

وانعكس ذلك في مدى حرية التنظيم والتعبير السياسي في الوسط العربي التي ازدادت بشكل مؤثر . في نفس الوقت ، هناك من يعتقدون ان هذا التطور لا يعكس تغييرا اساسيا في سياسة الحكومة في علاقتها بالمواطنين العرب. لكن هذا التطور يمثل تعبيرا عن رد فعل حاذق وواقعي من جانب الدولة ومؤسساتها على حملة احتجاج المجتمع العربي واعترافا بحقيقة ان الدولة لا يمكن ان تستمر خلال التسعينيات بنفس وسائل السيطرة التي استخدمتها في العقود السابقة. وفي هذا السياق : "كتب عالم الاجتماع زئيف روزنهوك، تتميز العلاقات بين السكان الفلسطينيين وبين جهاز الدولة برقابة سياسية واقتصادية ، وبسيطرة ، وبقوالب مؤسسة ثنائية . وطبقا لذلك ، يمكن القول ان الفلسطينيين في المجتمع الاسرائيلي موضوعون في حالة خضوع مركب ".

وختاما ، فحقيقة ان اسرائيل هي دولة يوجد بها تفوق أو افضلية عرقية يهودية مقصودة تجاه المواطنين العرب في كافة مجالات الحياة هو أمر لا خلاف عليه حتى بين نفس الباحثين الذين يعتقدون بان اسلوب السيطرة المباشرة والصارمة قد عفا عليه الزمن في العالم وفي إسرائيل أيضاً.

٢ - خصائص وتغيرات ديموجرافية :

أحد المكونات الاساسية التي تشكل وستشكل العلاقات بين اليهود والعرب في اسرائيل هو بدون شك التوازن الديموجرافي (السكاني) بين الشعبين . في عام ١٩٤٧ عشية اقامة دولة اسرائيل ، كان يعيش في منطقة فلسطين الانتدابية حوالي ١,٣١٨,٠٠٠ عربي مقابل حوالي ٦٥٠,٠٠٠ يهودي . وفي المنطقة التي اصبحت بعد ذلك دولة اسرائيل كان يقطن مابين ٧٥٠,٠٠٠ الى ٩٠٠,٠٠٠ فلسطيني . ومع نهاية الحرب وجد ان الغالبية العظمى من الفلسطينيين في المنطقة التي اقيمت عليها دولة اسرائيل قد رحلوا عنها في ظروف مازال الخلاف قائم حولها. هذه الاعداد التي رحلت (منهم إما رحلوا بمحض ارادتهم ، وإما طردوا أو لاحقهم اليهود) فالأمر غير معلوم على وجه الدقة. والتقديرات في ذلك تشير الى ما بين ٦٠٠,٠٠٠ و ٧٦٠,٠٠٠ شخص. على ايه حال ، في نهاية ١٩٤٩ كان العرب الذين يسكنون داخل حدود دولة اسرائيل حوالي ١٤٪ من اجمالي سكان اسرائيل الذين بلغ تعدادهم في نفس الفترة حوالي ١,١٧٣,٩٠٠ نسمة . وبعد الحرب بدأت عملية معاكسة لرحيل العرب في صورة هجرة كثيفة الى الدولة التي اقيمت بالفعل آنذاك . فمنذ شهر مايو ١٩٤٨ وحتى نهاية ١٩٥١ هاجر الى اسرائيل حوالي ٦٨٨,٠٠٠ يهودي، هكذا وعشية قيام الدولة تضاعف عدد السكان اليهود. ومنذ ذلك الحين ارتفعت نسبة المواطنين العرب في اسرائيل ووصلت في نهاية ١٩٩٦ الى ١٩٪ من اجمالي سكان الدولة. (انظر جدول ١) . ورغم الهجرة الكبيرة ليهود الاتحاد السوفيتي منذ بداية التسعينيات ، فإن المعدل النسبي للمواطنين العرب بين سكان اسرائيل لم يتراجع .

لقد زاد السكان العرب فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٩٦ بمعدل سنوى ٤,٣٪ في المتوسط . وهذه النسبة تضاهي نسبة الزيادة بين السكان اليهود (٤,١٪) - (انظر جدول ٢).

الفارق بين السكان العرب واليهود يتعلق بالمكونات المختلفة لزيادة السكان . ففي مقابل الوسط اليهودي الذي تمثل الهجرة نسبة ٥٠٪ تقريبا من زيادة سكانه ، فإن هذه النسبة بين السكان العرب كانت ١,٦٪ فقط . فالعامل الحاسم في زيادة السكان العرب هو التكاثر الطبيعي. ويتضح ذلك في نسبة المواليد المرتفعة ونسبة الوفيات المنخفضة على مدى السنين. فنسبة المواليد بين السكان العرب اكثر بما يقرب من ٥٠٪ عنها لدى اليهود.

ويتركز السكان العرب بإسرائيل في الجليل شمالا ، والمثلث في الوسط ، وفي النقب جنوبا. ومن الناحية الدينية يتكونون من ثلاث طوائف : مسلمون ٧٩٪ ، مسيحيون ١٢٪ ، ودروز ٩٪ . وقد ارتفع المعدل النسبي للمسلمين منذ ١٩٤٩ وحتى ١٩٩٦ من ٧٠٪ الى ٧٩٪ ، بينما انخفض لدى المسيحيين من ٢١٪ الى ١٢٪ مقابل ذلك ، فان نسبة

الدروز من اجمالى السكان العرب لم تتغير تقريبا منذ قيام الدولة وبقيت حول ٩٪ (انظر جدول ٣).
خاصية ديموجرافية أخرى هامة فى رأينا وهى التركيبة العمرية المختلفة لليهود والعرب فى اسرائيل (انظر جدول ٤) والتركيبة العمرية لها انعكاسات موثرة على المتطلبات المستقبلية وهيكل الخدمات بالنسبة لكلا الشعبين . كذلك فان هذه الخاصية أو السمة تؤثر على حجم قوة العمل وتركيبها ، وعلى محيط السكان المرتبط بها ، وعلى مستوى الدخل ومستوى الرفاهية الاقتصادية بين سكان الطرفين .
ونلاحظ فى الجدول السابق (رقم ٤) الفئة العمرية من صفر - ٢٩ سنة ترتفع نسبتها بين السكان العرب عنها لدى السكان الاسرائيليين عموما . مقابل ذلك ، فإن فئة السكان البالغين اكثر من ٧٥ سنة وأقل من ٤٥، تقل نسبتهم بصورة واضحة . بمعنى آخر ، فإن السكان العرب بصفة خاصة اكثر شبابا من السكان اليهود . والجدير بالذكر ان التركيبة السكانية لها آثار كثيرة ، ليس فقط على مجالات الاقتصاد والرفاهة المختلفة، بل ايضا على مستوى التعبئة السياسية وقت الحاجة

٣ - هوية وطابع الدولة :

ان المحور الرئيس للخلاف بين الدولة والمواطنين اليهود من ناحية وبين المواطنين العرب من ناحية أخرى يرتبط بهوية وطبيعة الدولة.
هذا الخلاف يتصل بإشكالية تفسير الواقع فى اسرائيل ، وبالاشكالية الايديولوجية السياسية للطابع المناسب للدولة، والمطالب العادلة تجاه علاقتها بمواطنيها ، خاصة اولئك غير اليهود .
فدولة اسرائيل ، طبقا لتعريفها الذاتى، هى دولة يهودية ديموقراطية . ورغم التناقض بين يهودية الدولة وديموقراطيتها ، فإن غالبية علماء الاجتماع فى اسرائيل ، وكذا غالبية النخب والمثقفين فى اسرائيل ، يستمرون فى تقرير ان صورة الحكم فى اسرائيل ديمقراطية غربية - ليبرالية . وطبقا لهذه الدعاوى ، فان هذين الاساسين فى الرؤية الذاتية لاسرائيل هما متساويان فى المكانة، اذ لا تضر يهودية الدولة بديموقراطيتها . ولكن وسط صلحاء "الدولة اليهودية والديموقراطية" هناك آخرون يمنحون دفعة ما ليهودية الدولة على حساب ديموقراطيتها. وذلك ما نجده مثلا فى اقوال النائب السابق لرئيس المحكمة العليا مناحم ألون.
"مبدأ كون دولة اسرائيل هى دولة الشعب اليهودى هو اساسى وهدف دولة اسرائيل ، ومبدأ "مساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع مواطنى دولة اسرائيل هو جزء من هويتها وطابعها . ولم يأن المبدأ الاخير الا ليضيف الى المبدأ الاول وليس لتغييره ، فمبدأ مساواة فى حقوق وواجبات المواطنين ليس من شأنه ان يغير من مبدأ ان دولة اسرائيل هى دولة الشعب اليهودى ، والشعب اليهودى فقط

ونقطة التحول فى المؤسسة الاكاديمية الاسرائيلية (اليهودية) فى هذا السياق كانت فى بداية التسعينيات ، عندما بدأ سامى سموحة فى التعامل بشكل منهجى مع مشكلة التوتر بين وجود اسرائيل كدولة يهودية وبين وجود حكم ديموقراطى بها . وادعى سموحة انه لا يمكن وصف النظام الحاكم فى اسرائيل بالديموقراطية الليبرالية أو التعددية ، ذلك لان الدولة ليست على الحياد من الناحية العرقية . وهى لا تقيم مساواة كاملة وتامة بين المواطنين من ناحية ولا تعترف بالمواطنين العرب ولا بحقوقهم الجماعية من ناحية أخرى . ويتوصل سموحة الى ان التوصيف الافضل لنظام الحكم فى اسرائيل هو "ديموقراطية عرقية" .
ويعترف سموحة بأن يهودية الدولة ليست مجرد موضوع تعريف ذاتيا او ايجاد اغلبية يهودية كبيرة فى اسرائيل . انها ذات معان كثيرة ومتنوعة على المستوى القضائى والثقافى واللغوى . وبينما يؤكد سموحة على بنية العلاقات والجماعات فى اسرائيل ، يركز آخرون على مغزى ذلك بالنسبة ليهود ليسوا مواطنى الدولة. ومعنى دولة يهودية هنا هو ان اسرائيل تنتسب للشعب اليهودى ولعموم اليهود، دون صلة بمواطنتهم او مكان سكناهم . لذلك فهناك مجتمعات بين الجمهور السياسى فى اسرائيل ليست مؤسسة على مواطنة عالمية ومساواة بل على انتماء لأصل عرقى مشترك .
والتعبير الذى يؤكد بوضوح وجلاء الطابع اليهودى للدولة، هو قانون العودة منذ ١٩٥٠ . فالقانون الاصلى حدد مبدأ انه لكل يهودى الحق فى الهجرة الى اسرائيل وأن يصبح مواطنا بها بصورة اتوماتيكية وفى عام ١٩٧٠ تغير القانون ، فى اعقاب القرار الذى اتخذ فى موضوع بنيامين شاليط الذى تقرر فيه امكانية تسجيل الاولاد لأب يهودى وام غير يهودية يقيمون فى اسرائيل كيهود بقوميتهم .
واليوم يعرف اليهودى حسب تصنيف دينى (كل من ولد لأم يهودية أو تهود) ، لكن الحق فى الهجرة والمواطنة يعطى ليس فقط لليهود بل ايضا لأبناء اسرهم . هناك قوانين اخرى هامة تؤكد على تفوق القومية اليهودية فى اسرائيل، وهى القوانين التى تنظم عمل هيئات أومؤسسات اهلية عامة مثل الصندوق القومي الاسرائيلى والوكالة اليهودية . هذه المؤسسات تستحوذ على جزء من أراضى الدولة، والمبدأ القائم لديهم انه لا مجال لمنح حقوق فى هذه الاراضى لغير اليهود. وحكومة اسرائيل تعمل أحيانا على نقل اراضى أو اقامة مستوطنات بواسطة المؤسسات اليهودية القومية المشار اليها ، من اجل تجنب محظورات التمييز الملقاة عليها تجاه المواطنين العرب . فالمخلصون والمؤيدون للدولة اليهودية يضطرون للموافقة على ان الايديولوجية الصهيونية التى هى فى اساسها سياسة تهويد أو نفى كل ما هو عربى بالمنطقة ، حددت وضع الفلسطينيين فى اسرائيل باعتبارهم غير متساوين .

"الالتزام الايديولوجي للصهيونية وأهدافها ، والتوجه السياسي الذي تمخض عن ذلك ، هي العناصر الاساسية التي جسدت النظام الاساسي للمجتمع (خاصة في الساحة السياسية) وحددت موقع الفلسطينيين (مواطني اسرائيل) في البناء الاجتماعي ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية .. واذا تخطينا الاختلافات بين سموحة وبلد ، من المهم التأكيد هنا على أن الاساس التحليلي المشترك لهما هو أن كلاهما يرى في الالتزام الايديولوجي للمجتمع اليهودي تجاه اسس الصهيونية العامل الرئيسي المفسر والمصنف لوضع الفسطينيين في المجتمع الاسرائيلي ".

كذلك ، فإن الطابع والهوية الصهيونية اليهودية للدولة ادت الى تدني وضع المنظمات والأحزاب العربية في السياسة الاسرائيلية بصورة نسبية عن التي تمثل الوسط اليهودي . فالعناصر العربية، برلمانية او غير برلمانية لا تحظى بالاعتراف والتعاون الذى تحصل عليه العناصر اليهودية من جانب الحكومة ومن يمثلونها وهناك شرائح كبيرة من بين المجتمع اليهودي ينظرون للمنظمات التى تمثل المواطنين العرب باعتبارها غير شرعية. ويتجلى هذا الامر مثلا ، في انه حتى اليوم لم يشارك العرب في أي ائتلاف حكومي، حتى بعد الانتخابات في عام ١٩٩٢ ، ورغم حقيقة ان حزب العمل اعتلى السلطة بفضل الاحزاب العربية في الكنيست، فقد سعى رئيس الحكومة آنذاك اسحاق رابين الى تشكيل حكومته من تسوميت والمفدال، وخاف من ضم الاحزاب العربية الى الحكومة. نفس تأييد الاحزاب العربية للحكومة ادى الى تعرض النظام الذى شكله رابين للوصف بأنه غير شرعي من قبل مجموعات كبيرة في اليمين واعتبروه قائما على "كارهي اسرائيل" . من هنا فإن الانجاز المضاف الى الاحزاب العربية في السياسة البرلمانية الاسرائيلية هو منع اليمين من اعتلاء الحكم. ومع ذلك فالاحزاب العربية بعيدة تماما عن بؤرات اتخاذ القرارات في السياسة الاسرائيلية . وأفضل مثال على ذلك هو المناقشات والجدل حول الميزانية، والتي تعاني في ظلها القضايا والاحتياجات الخاصة بالسكان العرب من معاملة سلبية للغاية. بمعنى آخر ، فإن المواطنين العرب في اسرائيل غارقون في وضع يؤثر عليهم ، بسبب تصنيفهم العرقي، ويسلبهم امكانية المشاركة في تحديد وتشكيل القرارات الاساسية في حياة الدولة والمجتمع.

ان وضع العلاقات بين اليهود والعرب في اسرائيل معقد الى حد كبير لو اخذنا في الاعتبار ان عدد المؤسسات المشتركة لليهود والعرب العاملة في المجتمع المدني لايجاد توازن مع الاحتكار اليهودي للدولة، ضئيلة للغاية، بكلمات أخرى ، فإن عدد المنظمات الطائفية ، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية التي تضم نشاطا مشتركا لليهود والعرب في اسرائيل قليل جدا. وعلى هذا المستوى هناك انفصال تام تقريبا بين القطاعين . ونتيجة لذلك، تطور في اسرائيل مجتمعان مدنيان مختلفان ومفترقان احدهما لديه القدرة على كبح قوة الدولة لتحقيق المصالح الجمعية التى يمثلها.

هذا التفسير للواقع في اسرائيل يعد مقبولا الآن لدى اوساط كثيرة من جمهور الباحثين . ورغم هذا الاتفاق الواسع، فهناك خلافات فيما يتعلق بالطابع الموجود والقائم للمجتمع الاسرائيلي ، وهي خلافات ترتبط بالخلاف الايديولوجي تجاه الطابع المأمول أو المطلوب للدولة. وقد تأكد هذا الخلاف مجددا عندما عرفت القوانين الاساسية لعام ١٩٩٢ ولأول مرة في وثيقة قانونية ، الدولة باعتبارها "يهودية وديموقراطية". والخلاف حول التوتر بين اليهودية والديموقراطية قائم سواء في الفجوات اليهودية العربية او في الفجوة اليهودية الداخلية بين المتدينين . والعلمانيين ، ونحن هنا سنتعامل مع نقطة الخلاف في الفجوة الاولى .

بالطبع ، هناك من يعتقدون ان هاتين القاعدتين هما في الواقع متكافئتان في المكانة ولاخلل بينهما أو توتر . ويبدو أن هذا الموقف هو السائد لدى اعداد كبيرة من النخب السياسية اليهودية في اسرائيل . وبين هؤلاء من يرى خللا وتوترا حقيقيا، وينصب الخلاف هنا على عدة اسئلة مرتبطة ببعضها : أولا ، هل - من حيث المبدأ - تستطيع اسرائيل ان تكون يهودية وديموقراطية في آن واحد ؟ هل الخصائص اليهودية لا تنقض - من حيث المبدأ - طابعها الديموقراطي ؟ وسؤال ثان هل الواقع السلطوي في اسرائيل يبرر لنا رؤية اسرائيل كدولة ديموقراطية ؟ والسؤال الثالث هو هل اجابات هذين السؤالين يجب ان تكون مرتبطة بالاشكالية الايديولوجية الخاصة بالترتيبات الواجبة والمنصفة في اسرائيل .

الرد بالايجاب على السؤال الاول وارد ، بالنسبة لسموحة وكثيرين آخرين غيره ، ووارد ايضا من روت جفيزون ، التي لا توافق على ادعاء ان يهودية الدولة تتناقض بشكل اساسي مع ديموقراطيتها . وترى جفيزون ، مثل سموحة ، ان تعريف الدولة باعتبارها دولة الشعب اليهودي ، وليس بالضرورة كدولة مواطنيها العرب الذين يعيشون فيها . يثقل كاهلها بالمطالب الاساسية للنظام الديموقراطي وعلى رأسها المطالبة بالمساواة المدنية بدون فرق ديني أو قومي . ولو ان الدولة "تنتمي" الى جماعة عرقية واحدة (يهودية) تناصرها وتدعمها ، ضد الجماعة العرقية الثانية (العربية)، طبقا لجيفزون ، فإن المواطنين العرب يتحولون بالضرورة الى مواطنين من الدرجة الثانية في دولة ليست دولتهم بالصورة الكاملة. وكنتيجة لذلك لا يمكن ان تكون هناك مساواة تامة بين مواطني الدولة المختلفين . والتعريف العرقي للانتماء في اسرائيل يؤدى الى عدم التفريق بين اليهودية والمواطنة ، وهكذا لم يتبلور حتى اليوم في اسرائيل "شعب اسرائيلي" أو أمة اسرائيلية ذات صلة بأرضها ولا ترتبط باليهودية . ويشبه ذلك حقيقة ان في اسرائيل مكونات قوية متينة للصلة أو الرابطة الرسمية بين الدين والدولة، وحضور كبير لرموز دينية يهودية متماسكة

- طبقا لجفيزون - مقابل تبلور هوية مدنية مشتركة لليهود والعرب فى اسرائيل . وبناء على هذه المواقف ، فإن اسرائيل يمكنها الحفاظ على ارتباط متوحد للشعب اليهودى وأن تبقى فى نفس الوقت ديموقراطية ، ولكن عليها ان تدعم المبادئ والأسس الديموقراطية والتى تتسم بالمساواة تجاه العرب مواطنى اسرائيل .

السؤال الثانى هو هل الواقع المركب لسيطرة يهودية مطلقة فى مجالات عملية ورمزية كثيرة ينفى بالفعل عن اسرائيل طابعها الديموقراطى . سموحة يجيب بالنفى على هذا السؤال . فهو يؤكد المكونات الديموقراطية القوية للمجتمع الاسرائيلى ، مثل الحق الكامل فى التصويت او الترشيح للانتخاب وحرية الانضمام الى نقابات او جمعيات ، ومساحة كبيرة من حرية التعبير وحرية الانضواء فى منظمات للتغيير بالطرق السلمية. ويعترف سموحة بالمعوقات العسيرة للواقع فى اسرائيل تجاه وضع العرب، لكنه يعتقد بأن الوضع الحالى يسمح بتحسن بطيئ لكنه متواصل فى اوضاعهم ، وان الوضع الحالى - فى ظل هذه الظروف - يعتبر مستقرا الى حد كبير . وذلك السبب فى انه يقترح الاعتراف "بالديموقراطية العرقية" كنموذج ثابت للتعامل المتاح من نظام حكم ديموقراطى مع متناقضات قومية، وسموحة لا يتخذ موقفا معياريا واضحا من مسألة ما اذا كان نظام الديموقراطية العرقية، حسب تصوره ، يمكن تبريره . ولكنه ايضا لا ينتقد الوضع القائم بشكل اساسى، ويذكر فقط انه معقول ويمكن استمراره مع دعم المساواة المدنية للعرب فى اسرائيل ، وأن العرب مواطنى اسرائيل انفسهم - فى معظمهم - يقدرون مواطنتهم فى اسرائيل ويستخدمونها بطريقة عقلانية لتحسين وضعهم .

وقد لقى نموذج "الديموقراطية العرقية" الذى عرضه سموحة انتقادا حادا من جانب باحثين يهود وعرب على حد سواء فى الفترة الاخيرة. وطرح يوآف بلد انه حسب السمات السائدة يمكن اعتبار النظام الحاكم فى اسرائيل حاليا ديموقراطيا . فى نفس الوقت ويعتقد ان دولة اسرائيل اليوم كدولة قومية تسيطر فيها جماعة واحدة ، تنفى مصداقيتها كديموقراطية توجد بها مواطنة متساوية وكاملة لجميع المواطنين . فالواقع ان بلد يعتقد بأن اسرائيل بها نوعان من المواطنة: مواطنة "ليبرالية" للعرب و"جمهورية" لليهود . فالمواطنة الليبرالية تحتفظ بحقوق فردية معينة للعرب ، لكنها لا تسمح لهم بالمشاركة فى تحديد أو تقرير "الشأن العام الافضل" المشترك للمجتمع الاسرائيلى .

اما بالنسبة لليهود بالمقابل . فهناك العامل "العرقى الجمهورى" الذى يربط المواطنة بدور اسرائيل فى تجديد الشعب اليهودى . وكما يقول بلد ، ان سيادة هذا العامل فى اسرائيل يؤدى الى اقصاء العرب مواطنى اسرائيل من الجماعة السياسية الاسرائيلية وتحويلهم الى مواطنين من الدرجة الثانية .

خلاصة الأمر ، كنت اقترح تعريف الاساس السائد فى الثقافة السياسية الاسرائيلية باعتباره "نهجا جمهوريا عرقيا". ويشكل الانتماء العرقى اليهودى شرطا حاسما للعضوية فى الجماعة السياسية الجمهورية ، عندما يمثل مدى المشاركة فى مسيرة الخلاص القومى اليهودى معيارا لمكانة المواطنة الخاصة بكل فرد . هذه النظرية ، تخرج العرب بالضرورة عن عضوية الجماعة السياسية، لانه غير يهود، فلا يمكنهم المشاركة فى المشروع الصهيونى . فى الوقت نفسه فان ابعادهم من الجماعة السياسية الجمهورية لا يعنى الرفض التام لمواطنة الفلسطينيين فى اسرائيل . ان الاساس الجمهورى الموجود فى الدمج العرقى - جمهورى هو اساس ديموقراطى ، لا يمكن بالطبع ان يعطى صلاحية لوجود سكان دائمين محرومين من حقوق داخل حدود الدولة .. لكن الديموقراطية الجمهورية ، على خلاف الديموقراطية الليبرالية يمكن ان تتواءم مع وجود مواطنين لهم وضع مدنى ثانوى بجانب الجماعة السياسية الرئيسية .

هذا الاستنتاج المعيارى لبلد هو اذن "انه من اجل مساواة مدنية كاملة، تمنح مواطنة جمهورية ايضا لمواطنى اسرائيل العرب، من المستحسن التنازل على الاقل عن جزء من الفوارق الواضحة القائمة اليوم بين اليهود وعرب اسرائيل".

ويذهب اسعد غانم خطوة انتقادية اخرى، ويزعم ان المشكلة الاساسية فى نموذج سموحة ، والى حد ما ايضا فى تحليل بلد ، هى ان اسرائيل فى اساسها ، ورغم عيوبها الكثيرة ، هى دولة ديموقراطية وفى رأيه ان اسرائيل من ناحية التميز العرقى تعتبر دولة عرقية غير ديموقراطية تمنح افضلية تامة لجماعة عرقية واحدة هى التى تحكم وتدير الدولة على اعتبار اخراج الاقلية العربية من كل بؤر القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة فى الدولة.

وفى مقال آخر ، ينتقد اسعد غانم ونديم روحانة وأورن يفتحال نموذج "الديموقراطية العرقية" الذى يطرحه سامى سموحة ويطرحون تصورا بأن صورة الحكم فى المستوى الاساسى والتحتى فى اسرائيل لا يمكن تعريفها باعتبارها ديموقراطية.

وطبقا لهذا الموقف، رغم حقيقة ان الصراعات والتوترات العرقية والقومية موجودة اليوم فى معظم دول العالم، فإن العلاقات بين اليهود والعرب فى اسرائيل تتضمن عدة مكونات خاصة، تقوض الافتراض السائد بأن صورة الحكم فى اسرائيل ديموقراطية .

وعلى خلفية هذا التأويل يصل الجغرافى أورن يفتحال الى نتيجة مفادها ان التعريف الافضل للحكم السياسى فى اسرائيل هو "اثنوقراطى" أو "عرقى - موقراطى" وعلى خلاف الديموقراطية ، ينظم هذا النوع حياة المواطنين حسب انتمائهم العرقى وأصلهم المشترك .

فى مقابل هؤلاء ، يعتقد سموحة ان السمات الديموقراطية

فى اسرائيل واضحة وقوية لدرجة ان المشكلات الخطيرة التى يسوقها المنتقدين لا تنفى عن اسرائيل الانتماء لأسرة الديموقراطيات المعروفة . وهو يذكر ايضا حقيقة ان ما يتضح من استطلاعات متكررة يشى بأن هناك معدلا كثيرا من الاسرئلة وسط العرب مواطنى اسرائيل ، رغم ان مجموعات كثيرة منهم يرفضون طابع الدولة كدولة يهودية. وهناك قطاع كبير من السكان العرب مهتم ومعنى بالمساواة فى الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية فى اسرائيل كما هى ، وان كان يفضل – مبدئيا وذهنيا – الا يعيش فى دولة تعرف بأنها دولة الشعب اليهودى.

والواضح ان شدة الخلاف لا تنصب فقط على مسألة تصوير اسرائيل باعتبارها ديموقراطية . فلاشك ان كلمة الديموقراطية هنا هى كلمة ذات معنى ايجابى ، وليست مجرد عنصر أو مكون فى اطار تصنيف محايد . على هذه الخلفية ، يدعى منتقدو سموحة ، ان النموذج الذى يطرحه يؤدى الى خلق عقلانية وهمية ومنطقية زائفة ، ثم انه يمنح شرعية قيمية – معيارية للواقع القائم، وبذلك يساعد فى انجاحه . وطبقا لذلك ، فان نموذج سموحة الذى يعترف باسرائيل كديموقراطية ، يشوه الحاجة الى استخدام مبادئ ديموقراطية كوسيلة لنقد الواقع فى إسرائيل وكحافز للتغيير .

ومن المهم ايضاح ان الحوار والجدل الاساسى فى هذه النقطة هو جدل على الوضع المطلوب او المأمول . وفى المقابل يحاول سموحة ان يعمل فى اطار علمى – نظرى لا يتخذ موقفا من الجدل حول المأمول . ويعتقد منتقدوه ان ذلك غير ممكن . من ناحية اخرى ، لاشك انه فى خلفية الحوارات الايديولوجية يجب ان يكون هناك ايضا اطارا اصطلاحيا ونظريا مرجعيا وموثوقا به .

وليس واضحا ان كان النقاش حول ما اذا كانت اسرائيل ديموقراطية ، فعليا او مبدئيا ، يخدم التفاهم فى خلافات عميقة اخرى بين اليهود والعرب فى اسرائيل . لنفرض انه كان هناك اتفاق بين الاغلبية والاقلية على مبدأ العودة، او حق الانتخاب فى اسرائيل للمستوطنين ، او كون اسرائيل دولة يهودية (الى جوار دولة فلسطينية، كما تحدد فى قرار الامم المتحدة) هل كان الأمر سيخضع منتقدى سموحة بان اسرائيل ديموقراطية ؟ وهل كان هذا يمنعهم من مهاجمة مصداقية هذه التسويات ؟

٤ – أشكال التمييز :

دون صلة بالحوار حول طابع الدولة ، هناك تقريبا اتفاق فى الرأى على ان تعريف دولة اسرائيل كدولة الشعب اليهودى ، والانعكاسات المؤسسية والواقعية لهذه الرؤية، يؤدى الى ايجاد فوارق منهجية فى التعامل الحكومى والعام، وكذلك فى تعامل الافراد تجاه اليهود والعرب فى اسرائيل وفى جانب من هذه الحالات هناك جدل داخل المجتمع اليهودى حول ما اذا كانت هذه المعاملة المختلفة تعكس تمييزا منبوذا ام انها أثر وانعكاس مشروع للطابع اليهودى للدولة. ولكن هناك جزءاً كبيراً من هذه المعاملات المختلفة متفق عليه من الجميع انه من صور التمييز. ومن المفيد ان نفرق بين عدة صور من المعاملة المختلفة او التمييز :

أ- تمييز ظاهر ، فى نصوص القانون ، كما جاء التعبير عنه مثلا فى قانون العودة . فقد دار جدل كبير بالنسبة لقانون العودة بشأن ما اذا كان يشكل تمييزا مرفوضا أو تعبيرا شرعيا عن الرغبة فى تمكين اليهود من الانضمام الى دولتهم القومية. هناك كذلك قوانين اخرى كثيرة ، مثل قانون المؤسسات القومية اليهودية والبنود التى تنص على الاهداف فى قانون التعليم الرسمى وقانون الخدمات الاذاعية المسموعة والمرئية ، والتى تعطى اولوية وأفضلية واضحة للمصالح اليهودية. والجدير بالذكر ان معاملة مختلفة من هذا النوع الذى تنص عليه قوانين الدولة صراحة ، غير مألوفة.

٢ – تمييز غير ملحوظ ، حيث ان مبدأ التعامل المختلف غير واقع فى مستوى القوانين ، وغير موجود بصريح العبارة فى نص القانون (أو التشريع الدينى) فيمكن ان نرى التمييز فى مثل هذه الحالات باعتباره نتائج. فأحيانا تحدث بعد استخدام معايير ، هى فى حد ذاتها محايدة ولا تميز على اساس انتماء دينى أو قومى. المثال الصارخ على ذلك هو استغلال الخدمة العسكرية لاعطاء مزايا للقومية المفضلة. فالمزايا التى تمنح لتاركى الجيش يتم تقديمها كمقابل عام ومحايد لكل المواطنين الذين يخدمون فى الجيش دون علاقة بقوميتهم . من ناحية ثانية ، فمن المعروف ان الغالبية الساحقة من المواطنين العرب لا يخدمون فى الجيش بناء على قرار الحكومة نفسها . فاشترط التفضيل بالخدمة العسكرية، يخرج اذن غالبية العرب من قاعدة المتمتعين بها. ويزداد الشعور بالتمييز عندما نرى ان هذه المزايا تمنح بطريقة ما ايضا لليهود الذين لا يخدمون بالجيش (مثل المتدينين). ورغم التحسين الملموس فى هذا الموضوع ، والغاء العلاقة بين تخصيص ضمان وطنى وبين الخدمة العسكرية ، فإن الخدمة بالجيش مازالت تستخدم كأداة للتمييز بين المواطنين العرب واليهود فى جميع مجالات الحياة كالاسكان والتعليم والتشغيل .

من ذلك مثلا ، ان معظم اصحاب الاعمال يطلبون الخدمة العسكرية كشرط مسبق للتقدم الى الاعمال والوظائف ، رغم انه لا صلة حقيقية بين هذه الخدمة والمقدرة على انجاز العمل . مثال آخر للتمييز الخفى غير الظاهر وهو تسمية مناطق معينة فى الدولة كمناطق ذات افضلية من الناحية القومية . وهذا الأمر يسمح للدولة بدعم وتأييد تجمعات سكنية ومناطق محددة بطرق مختلفة، بدءا من التخفيض فى الضرائب وانتهاء بمنح مخصصات مالية خاصة للتنمية ورغم ان هذه السياسة يمكن ان تبدو كسياسة عالمية توجد

فى بلدان مختلفة، الا انها عمليا ، تمارس بطريقة أدت الى تفرقة المواطنين العرب فى جميع مناحي الحياة تقريبا. وقد لخص اسحاق رايتر هذه النقطة فى الكلمات التالية :
فى اطار الاهداف القومية لاسرائيل انضوت مشاريع الاستيطان الزراعي والاستيطان بصفة عامة، والتى حصلت على مساعدات مالية سخية من العالم يهودى وكذلك من ميزانيات الحكومة ، التى جاء بعضها من أموال دافع الضرائب العربي. وقد اشتمل نصاب الافضليات القومية فى فترات مختلفة ، على تجمعات سكنية يهودية فى المناطق الحدودية وعند خط المواجهة ، ومناطق عمرانية يهودية تنموية ، ومواقع يهودية فى الجليل ، وتجمعات سكنية فى مناطق اولوية قومية، ومستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإقامة وتطوير احياء واقعة اساسا فى احياء حضرية يهودية. ويتم تمويل جانب كبير من هذه الاستثمارات من اموال الخزانة العامة ، غير ان المواطنين العرب لا يستفيدون على وجهه العموم ، بصورة مباشرة من اعمال التنمية والتطوير هذه . اضف الى ذلك ان جانبا من عمليات تطوير المستوطنات والتجمعات اليهودية يتم على حساب مواطنين عرب، عبر مصادرة اراضى كانت فى حوزتهم ومن املاكهم .
فى هذا الاطار يجدر ان نذكر ايضا التميز والتحامل الذى يتبدى فى سياسة مؤسسات وهيئات حكومية تجاه اليهود والعرب . فعلى سبيل المثال ، رغم ان القانون فى اسرائيل يضمن مساواة شكلية بين جميع مواطنى الدولة، فإنه حتى اليوم وفيما يخص تقسيم الموارد العامة بين اليهود والعرب بعيد تماما عن صفة المساواة . بالاضافة الى ذلك هناك نوع من التفرقة والتميز الذى يمارسه ممثلو البيروقراطية أو المؤسسات الحكومية ضد المواطنين العرب على المستوى الفردى وبصورة يومية. وهذا نوع من التمييز يصعب متابعته وإحكام الرقابة عليه.

ج - فروق فى فرض القانون ، مرة اخرى نجد انفسنا امام حالات لقوانين فى حد ذاتها محايدة وتتسم بالمساواة ، ولكن بالنظر الى طريقة تطبيقها تتكشف فروق جوهرية بين قطاعات السكان. من ذلك مثلا ، ان المواطنين العرب المتهمين فى جرائم امنية يحاكمون فى محاكم عسكرية . فى المقابل ، فإن المواطنين اليهود المهتمين بنفس نوعية الجرائم فيحاكمون امام محاكم مدنية، كما حدث فى حالة"الحركة السرية اليهودية" . ويشير الباحثون الى ان هناك فروقا واضحة فى سياسة العقاب بين اليهود والعرب بالنسبة لنفس الجرائم. بالاضافة الى فروق بارزة فى تطبيق القانون بين الجانبين فيما يتصل بمجالات حساسة مثل حرية التعبير وقضايا سياسية اخرى.
ويعلق المواطنون العرب على هذا الوضع بالمطالبة بإلغاء جميع التنظيمات والقوانين والاجراءات التى تضر بالحقوق المدنية ومساواتهم بغيرهم . انهم يطالبون بالمساواة فى مخصصات الموارد المالية ، ومخصصات التعليم والتنمية ، والاعتراف بوضعهم كأقلية قومية لها مؤسساتها الخاصة، ودمجهم فى جميع القوى السياسية فى اسرائيل ، بما فى ذلك الاعتراف بهم كشريك شرعى فى الائتلافات الحكومية . ولدى جزء كبير من المجتمع اليهودى فى اسرائيل ، استعداد للاستجابة وتلبية بعض هذه المطالب. وهذه الامور لا تتحقق بالسرعة المطلوبة بسبب ضعف قدرة المجتمع العربى ومؤيديه فى الوسط اليهودى على نقل القرارات المطلوبة فى المنظومة السياسية.
وبالنسبة لبعض المطالب الأخرى هناك خلاف بشأنها . فمثلا هناك من يزعم انه لا يمكن ان تكون هناك مساواة فى الحقوق بدون مساواة فى الواجبات ، وأنه طالما لا يخدم العرب فى الجيش ، فليس هناك ما يبرر منحهم مساواة كاملة . هناك آخرون يعتقدون ان الطابع الخاص للدولة يبرر على الاقل جزءاً من الفروق فى المعاملات مع اليهود وغير اليهود فى اسرائيل ، وبالطبع فإن الموضوع محل خلاف عميق داخل المجتمع اليهودى فى اسرائيل .

٥ - مصادرة الاراضى وتهويدها :
موضوع رئيسى تتبدى فيه بوضوح هوية وطابع الدولة، ألا وهو موضوع الارض . وهو ايضا المجال الذى يعتبر فى نظر عرب اسرائيل الأدارة الاساسية لطردهم ومصادرة املاكهم وضعفهم . ومن الاهمية ان ننظر الى الصراع على الارض منذ انشاء الدولة ، وقبل ذلك ايضا ، باعتباره العامل التأسيسى للفجوة اليهودية العربية فى اسرائيل . ومن وجهة نظر الفلسطينيين فى اسرائيل ، فإن المصادرة الواسعة للاراضى التى كانت فى ملكيتهم ونقلت الى ايد يهودية تمثل حتى اليوم "جرحا مفتوحا لا يندمل". وهذا الموقف نابع من حقيقة ان الارض بالنسبة للفلاحين العرب خصوصا وللمواطنين الفلسطينيين عموما ، لم تكن فقط مجرد مصدر رزق ونماء بل كانت ايضا ثروة ذات معنى رمزى عميق .
من وجهة نظر الحركة الصهيونية يعتبر "تخليص الارض" ومازال مهمة قومية ، وهو جزء لا يتجزأ من ايجاد قاعدة اقليمية وديموجرافية للدولة القومية اليهودية. كان هدف الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة هو نقل القدر الاكبر من الارض الى ملكية يهودية ، خاصة وعامة. هذه الغاية تعززت بقوة بعد انشاء الدولة . فقد اتاح قيام الدولة، امتلاك اراضى بمساعدة اجراءات سلطوية متنوعة وليس فقط بوسائل خاصة. وفى اطار هذه الاجراءات سنت الدولة القوانين والتنظيمات ، مثل قانون أملاك الغائبين منذ عام ١٩٥٠ وقانون شراء الاراضى منذ عام ١٩٥٣، واللذين سمحا بنقل روتينى ومتواصل للاراضى العربية الى حوزة منظمات ومؤسسات يهودية .
بالاضافة لذلك ، وطبقا للقانون الاساسى ، انتقلت السيطرة على معظم الاراضى منذ عام ١٩٧٠ الى ملكية

الدولة، وهي تسيطر اليوم على اكثر من تسعين بالمائة من الاراضي بواسطة ادارة اراضي واملاك اسرائيل. وداخل افرع ادارة الاراضي الاسرائيلية يعمل ممثلون للمؤسسات القومية اليهودية، مثل صندوق التمويل القومي والوكالة اليهودية ، ولكن ليست بها أي ممثلين لمواطني اسرائيل العرب بالمرة.
ومن غير المعروف بدقة معدل الاراضي العربية التي تمت صادرتها منذ قيام الدولة. وتتحدث تقديرات مختلفة على معدل ما بين ٦٠٪ - ٧٠٪ من الاراضي التي كانت ملكية عربية في هذه الاثناء . ويذهب رجا خالدي الى انه في عام ١٩٤٧ كانت ضمن ملكية يهودية حوالي ١,٢ مليون دونم من الاراضي الزراعية. وفي عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، بعد مصادرات كبيرة لاراضي عربية، زاد هذا الرقم فوصل الى ٣,٣ مليون دونم . وبمعنى آخر ، على مدى حوالي١٣ عاما باتت القيمة الاجمالية هي ثلثي مساحة اراضي الدولة التي تم الاستحواذ عليها عن طريق اليهود. كذلك بمرور الاعوام ، صودرت غالبية الاراضي في منطقة المثلث ، كذلك اراضي الوقف الاسلامي ، وأراضي اللاجئين الفلسطينيين ، ومساحات شاسعة للبدو في النقب. وحول معدل المصادرات للأراضي العربية ونقلها للموشافوت والكيبوتسات وإلى ملكية اليهود بصفة عامة، قال ذات مرة موشيه ديان وزير الدفاع الاسبق : "ليس هناك ولو مستوطنة يهودية واحدة في اسرائيل لم تقم بدلا من تجمع سكني عربي سابق ". وقد أدت سياسة المصادرة الى ان أصبح المواطنين العرب اليوم والذين يشكلون ١٩٪ من السكان الاسرائيليين ، يسيطرون فقط على ٣٪ من الاراضي في اسرائيل مقابل ٩٣٪ تقع تحت سلطة الدولة .

بمعنى آخر، منذ قيام الدولة وحتى اليوم ، فإن عملية نقل الارض في اسرائيل تتسم بما اسماه اورن يفتحال "احادية التوجه" . وفي هذا الإطار ليس للاقلية العربية أية صلة بغالبية اراضي الدولة ، رغم ان اجزاء كبيرة منها كانت في ملكيتهم وتحت سيطرتهم قبل قيام الدولة.
لقد جاءت المصادرة الكاسحة للاراضي العربية، وتدمير قرى عربية ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم ، حتى اولئك الذين انتقلوا من قرية الى اخري داخل حدود دولة اسرائيل (اللاجئين الداخليين)، جاء كل ذلك ليتداخل مع مشروع بناء الدولة اليهودية الذي كان في بؤرته "تهويد الارض " ونفي كل ماهو عربي بها . وكما قال هنري روزفيلد:
"تبدو الغاية الأهم لتلك السياسة وكأنها تستهدف تضييق اساس المطلب القومي العربي، وتأسيس منفرد للمطلب اليهودي. بمعنى آخر ، فان سياسة المصادرات للاراضي من ايدي العرب، والتي تم تنفيذها بواسطة الدولة بمعدل كبير ومستمر منذ تأسيسها، تعد من ناحية تعبيرا عن تمجيد ذاتي للدولة والروح القومية، وفي نفس الوقت ترمي الى نفي الوجود الاقليمي للعرب".
على خلفية هذا الواقع، فمن غير المدهش ان اعنف واقوى المواجهات حتى الآن بين المواطنين العرب والدولة حدثت على خلفية قضية الاراضي . وقد اندلعت المواجهة في ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ ، الذي عرف منذ ذلك الحين بيوم الارض . فرغم احتجاجات كثيرة من جانب السكان العرب، قررت حكومة رابين في ١١ مارس ١٩٧٦ مصادرة اراضي يملكها عرب في الجليل الغربي والتي كانت تسمى "المنطقة ٩" . وكان رد فعل المواطنين العرب هو الاعلان عن اضراب اقتصادي، والذي تطور بعد ذلك الى مواجهة عنيفة بين الجنود والمتظاهرين العرب. ولم تتوقع الحكومة رد فعل المواطنين العرب ولا مداه . وكانت نتيجة المواجهة في يوم الارض ستة قتلى من المواطنين العرب . وعشرات الجرحى ومئات المعتقلين . وبسبب الثمن الفادح الذى دفعه المواطنون العرب وبسبب الاسطورة التي نسجت حول بطولة الرجال والنساء والاطفال العرب الذين خرجوا الى الشوارع للدفاع عن اراضيهم امام دبابات وجيش مسلح ، حظى هذا اليوم بمعني قومي ورمزي عميق بين الاقلية العربية في اسرائيل . ويلخص مغزى وأهمية هذا اليوم عزمي بشارة بالقول :
"ان النسيج الاجتماعي السياسي الجديد الذى نتج عن عملية المصادرة هو الذى قاد الى الحالة الاولى لمواجهة السلطة في يوم الارض، يوم ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ . لقد دخلت المنظمات العامة الى نضال توحد فيه عنصرا الصراع مع السلطة الاسرائيلية : العنصر المدني والعنصر القومي. وقضية الارض من هذه الناحية هي قضية تقليدية توحد العنصرين بشكل فعال ، حتى دون خبرة مسبقة بالتوحد بينهما".
إنه لمن المعتاد والمألوف اعتبار يوم الارض نقطة تحول في العلاقات بين العرب واليهود والدولة. كذلك ينظرون اليه كبداية لتبلور هوية جماعية عربية فلسطينية في اسرائيل ، وتدور في محورها حول الصراع على الارض.
في ٣٠ مارس عام ١٩٨٨ تذكر المواطنون العرب في اسرائيل العام الثاني عشر على يوم الارض الاول باضراب عام ، ومسيرات مختلفة في كل انحاء البلاد وزيارات الى القرى الى دمرت في ١٩٤٨ . ورغم ان يوم الارض فقد في السنوات الاخيرة مغزاه السياسي والقومي، حظى هذا اليوم بمغزى خاص في مارس ١٩٨٨ بسبب عدة عوامل اساسية منها : (١) اشتداد وتبلور التحالف الوطني الديموقراطي " الذي يشكل اليوم قوة رئيسية تعمل على احياء يوم الارض كرمز للتوحد الوطني والنضال ضد سياسة الحكومة بصفة عامة وضد مصادرة الاراضي العربية بشكل خاص .(٢) الاعلان عن خطة لنقل حوالي مائة الف دونم من اراضي الدولة في منطقة النقب الى حوزة الوكالة اليهودية . وآثارت هذه المعلومات بين السكان العرب غضبا وهياجا كبيرا . واستهدفت هذه الخطوة في

نظرهم منح تفويض قانوني لقرار الفصل بين اليهود والعرب في تقسيم وتخصيص الاراضي في اسرائيل . هذا التجسيد لأوامر الحكومة والوزراء للحفاظ على اراضي الدولة امام سطوة السكان العرب، وبخاصة في النقب ، شحذ المشاعر بين قطاعات كبيرة في المجتمع العربي الذي مازال بعد مرور خمسين عاما على اقامة الدولة، مازال ينظر الى افراده كاعداء للدولة وليس كمواطنين ، وان الجهود الصهيونية القومية مستمرة في اقتلاعهم من ارضهم .

وقد شهدت السنوات الاخيرة تراجعا ملموسا في سرعة ومعدل مصادرة الاراضي العربية لسببين : (١) الاحتجاج المتزايد للمواطنين العرب ضد هذه العملية (٢) انه لم يتبق الكثير من الاراضي في حوزة العرب يمكن مصادرتها . في الوقت نفسه ، يرى باحثون كثيرون ان الاستراتيجية التوسعية اليهودية ومحاولات السيطرة على اراضي الدولة مستمرة حتى اليوم في صور متطورة ومتخفية أكثر . ويقول أورن يفتحآل :

"يرى الباحثون ان توقف المصادرات الضخمة لا يشير بالضرورة الى توقف الجهود اليهودية لتوسيع وتعميق سيطرتهم على اراضي الدولة . لقد اصبحت السياسة العامة في هذا المجال اكثر تطورا من خلال اشتمالها على استراتيجيات استيطانية جديدة، واساليب مختلفة في تعبيد الارض وتحويلها الى مدن ، وبتسمية مجالس قطرية يهودية في مناطق هامشية والحد من البناء والتطوير في القرى العربية".

في منطقة الجليل التي انطلق منها يوم الارض ، تتواصل سياسة نقل الاراضي من الملكية العربية الى ملكية يهودية بطرق مختلفة ومتنوعة ، مثل تقليص حد الارض والمساحة المناسبة لتجمعات سكنية عربية ، والاعلان عن مناطق معينة باعتبارها "أملاك قومية" او محميات طبيعية من ناحية، وتوسيع المساحات الملائمة للمجالس المحلية من ناحية اخرى. منها المجلس الذي اقيم على جزء كبير من اراضي عربية جرى مصادرتها من سكان قرى سخنين ، وعرابا وغيرهما . وتضم ٢٨ موقعا يسكن بها ٨٠٠٠ نسمة وتسيطر على ١٨٣٠٠٠ دونم .

مقابل ذلك ، سيكون لـ ١٠٠,٠٠٠ ساكن عربي من القرى المحيطة سيطرة فعلية فقط على ٥٠٠,٠٠٠ دونم . وكان الوضع بين البدو اكثر خطورة . ويعتقد د . عامر الهزيل رئيس لجنة التوجيه والتخطيط في المجلس المحلي للقرى غير المعترف بها في النقب ، يعتقد انه سيطبق برنامجا جديدا لتطوير البدو في النقب عن طريق ادارة تشكلها الحكومة ، يكون هدفها تجميع السكان من القرى غير المعترف بها بالنقب في التجمعات السكنية الموجودة . هذه الخطة في رأيه، "ستودي الى مصادرة ٦٣٧,٩٧٧ دونم والى اخلاء ٦,٢٨٨ عائلة من جميع القرى غير المعترف بها في النقب والتي تضم ٧٠,٠٠٠ نسمة . المقصود ، طبقا للهزيل ، "خطة جديدة ومنظمة لنقل البدو وتنفيذها هو مجرد مسألة وقت ".

وبالاضافة الى القضية القومية ، فإن للسيطرة على الاراضي ، ولمصادرة الاراضي ولتناقص الارض في الوسط العربي، انعكاسات سلبية بعيدة المدى على تطور السلطات المحلية وعلى سياسة التخطيط بصفة عامة. فمثلا ، حتى السبعينيات تطورت غالبية التجمعات السكنية العربية بدون تخطيط بياني توضيحي . ووقف رسم هذه التخطيطات التوضيحية أو تأجيلها استهدف ، من بين اهدافه ، السماح باستمرار سياسة مصادرة الاراضي من التجمعات العربية ونقلها لملكية يهودية او الى حوزة الدولة. ان عدم توسعة حدود التخطيط البياني لهذه التجمعات بصورة كافية، في الوقت الذي تزيد فيه المعدلات الطبيعية للسكان العرب، أدى الى ارتفاع شديد في سعر الارض والى ازدياد الكثافة الاسكانية. ومن ناحية السلطات المحلية، فإن مصادرة الاراضي التي كانت في زمامهم ، تسببت في خسارة الضرائب والرسوم التي تمكنت من جبايتها من هذه الاراضي . وهذه التغييرات قللت ايرادات هذه السلطات وأضرت بقدرتها على المشاركة في تطوير التجمعات السكنية العربية. كذلك فان تناقض الارض ألحق الضرر بتخصيص مساحات واراض لاقامة مناطق صناعية وللتنمية الاقتصادية الخاصة بهذه التجمعات . أما من ناحية العمالة فان المصادرة الحادة لاراضي عربية دون المساهمة في تنمية قاعدة اقتصادية في التجمعات العربية حوّل معظم المواطنين العربي الى عمال بالاجر اليومي في المدن والمستوطنات اليهودية، وخاصة في أعمال ذوي الياقات الزرقاء .

هذه الآثار بعيدة المدى لسياسة مصادرة الاراضي التي اوضحناها فيما سبق أوجزها يفتحآل فيما يلي:

"هذا الترتيب للمهام والأدوار خلق وضعا اشكاليا من ناحية نظام الحكم الديموقراطي ، فيه تكتسب عناصر غير ذات صفة قوة سلطوية – سيادية داخل الدولة ، وبخاصة على أهم واخطر محور لتهويد الدولة، اى سيطرة المستوطنات متمثلة في امتلاك الاراضي . وما يعنيه بأن هذه المنظومة التأسيسية تحظر (ومازالت تحظر) بطريقة منتظمة، اندماج مواطني الدولة العرب وعملت على ابعادهم عن امكانية التغلغل أو التأثير على المسيرة الطامحة لتنمية اقليمية ، وعلى الاستيطان أو الاستحواذ على الارض. وبهذه الصورة تتجلى هذه المنظومة التأسيسية ، كحارس في الواقع لبناء سلطوي استعماري، حتى بعد خمسين عاما من تحقق السيادة الاسرائيلية .

دراسة٢

العرب واليهود فى فترة الانتداب نظرة جديدة فى البحث التاريخى

علاقة شاريت بالمشكلة العربية في الأعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ شمعون فرحا

تحرير د. ايلان بابه - ترجمة محمد إسماعيل

مدخل :
يتناول هذا الفصل موقف موشيه شاريت (شرتوك) من قضية العلاقات بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل في الأعوام من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ ، والهدف من هذا البحث هو أن نقف على نظرة موشيه شاريت إلى المشكلة العربية من خلال دراسة مواقفه في ثلاثة موضوعات رئيسية:

١- الصراع بين التيارات المختلفة داخل المعسكر الفلسطيني.
٢- الخلاف حول نتائج لجنة بيل.
٣- مشكلة الاستيطان.

في عام ١٩٣٣، وبعد مقتل حاييم أورلوزوروف أخذ موشيه شاريت على عاتقه مسئولية الإدارة السياسية في الهستدروت الصهيوني .وكان شاريت قد إنضم إلى الإدارة السياسية في عام ١٩٣١ وكان العامان اللذان عمل فيهما كيد يمنى لأورلوزوروف بمثابة فترة تأهيل لمنصبه الكبير في إدارة الأمور السياسية للسكان اليهود .ولقد كان أورلوزوروف يري في شاريت شريكاً كاملاً في أعماله وفي أفكاره، وفي بعض الأوقات كان شاريت هو الذى يحدد سياسة الإدارة السياسية على ضوء هذه الأفكار.

ونظرية شاريت العربية جديرة ببحث منفرد وذلك لأسباب كثيرة وسوف نستعرض هنا بعضا منها فقط .وعلى النقيض من زعماء صهيونيين آخرين فقد اتصل موشيه شاريت بالمجتمع العربى في مرحلة مبكرة من حياته وبعد ذلك حرص على أن يتعلم الكثير عن الشرق الأوسط بصفة عامة وعن أرض إسرائيل العربية بصفة خاصة .ولقد تمخض هذا الاتصال المباشر عن وجهة نظره الخاصة إزاء المشكلة العربية .وعلى غرار بعض الساسة والمفكرين الصهيونيين فقد تخبط كثيراً في موضوع العلاقات بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل في إطار تلك المناصب التى أخذها على عاتقه في مرحلة مبكرة من حياته. ولكن خلافا لبعض زملائه فقد بلور لنفسه وجهة نظر واضحة إزاء المشكلة العربية وحاول ان يطبق نظريته هذه بصورة عملية .وتستحق نظرية شاريت اهتماماً خاصاً أيضاً بسبب موقعه الرئيسي في الحركة الصهيونية وفي الهيكل السياسي في دولة إسرائيل.

ومثل هذا البحث يعيد من جديد طرح قضية البدائل السياسية التى واجهت الحركة الصهيونية في مواجهة المقاومة العربية لتنفيذ أهداف الصهيونية. ولقد كان شاريت من أوائل الذين حثوا الحركة الصهيونية على مناقشة قضية العلاقات مع العرب .وبالنسبة له كان هيكل العلاقات بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من القضية الصهيونية.

ولقد كانت الأعوام التى نتناولها بالبحث فترة ذروة من ناحية تطور ونمو المشروع الصهيوني .ففي ربيع ١٩٣٦ وصل عدد اليهود في أرض إسرائيل إلى ٤٠٠ ألف وهذا يعني ما يقرب من ثلث إجمالي السكان .ولقد وصل حوالي ٤٢ ألفا منهم إلى أرض إسرائيل خلال عام ١٩٣٤. وعلى الرغم من أن اليهود كانوا أقلية إلا أنهم كانوا يمتلكون قوة اقتصادية وتقنية أعلى من تلك التى يمتلكها بقية السكان. وليس هناك شك في أنه في تلك الأعوام غيرت الهجرة اليهودية ملامح البلاد وكذلك وضع السكان .وفي تلك الفترة تفجرت الثورة العربية التى ترجع بدايتها إلى إبريل من عام ١٩٣٦ ولنا أن نفترض أن هذا الحدث قد أصبح الخط الفاصل بين فترتين في تاريخ العلاقات بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل فقد زاد من حدة الخلاف وسط الجميع حول قضية العلاقات بين كلا الشعبين، وفي تلك الأعوام طُرحت لأول مرة وبمبادرة من بريطانيا في إطار توصيات

"لجنة بيل" فكرة تقسيم أرض إسرائيل إلى دولتين يهودية وعربية .ولقد كان شاريت ينتمي إلى مجموعة داخل زعامة السكان اليهود حصلت على لقب "المجموعة الأرض إسرائيلية "ليس لأنهم ولدوا في البلاد ولكن لأنهم عاشوا سنوات التكوين الرئيسية في حياتهم في أرض إسرائيل وهي السنوات التى بلورت تاريخ السكان اليهود والدولة. وهكذا على الرغم من أنه قد ولد في روسيا إلا أن شاريت لم يتأثر بوجهات النظر السياسية التى كانت تسود المجتمع الروسي والجالية اليهودية الأوربية الشرقية ولقد عاش فترة التأهيل السياسي والتشكيل، كلها في أرض إسرائيل، في مجتمع متعدد الملامح .ولقد كانت هذه هي الأعوام التى انهار فيها نظام الحكم العثماني بصورة كاملة وحدثت ثورة الاتراك الشباب وظهرت الملامح الأولي للنزاع اليهودي العربى مع ظهور ملامح أخري تدل على التعايش بين المجموعتين ولقد كانت هذه أيضاً هي الفترة التى عبَّرت فيها القومية العربية في أرض إسرائيل عن ذاتها بعناصرها المختلفة.

وقد عمل شاريت وسط رجال حركة العمل، ومنهم أبناء الهجرة الثانية مثل بن جوريون، تافنكين، وبيرل كتسنلسون ولكن هذه الحقيقة لا تدل على أسلوب تربيته .فلم يتأثر موشيه شاريت بمفاهيم مختلفة مثل صراع الطبقات ومثل الثورة الأشتراكية وما إلى ذلك .كان تعليمه هو نفس تعليم أبناء "جماعة بيلو" وخريج المدرسة الثانوية "هرتسليا" وتلميذا في جامعتي اسطنبول ولندن .ومن خلال منصبه كرئيس للإدارة السياسية حتي قيام الدولة، أدار شاريت غالبية الاتصالات مع حكومة الانتداب ومع لجان التحقيق المختلفة ومع الممثلين العرب .وعشية قيام الدولة كان يتزعم النضال الدبلوماسي المؤيد لمشروع التقسيم .وبين الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٥٦ شغل منصب وزير الخارجية وكان رئيس الوزراء الثاني لدولة إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتي الآن لم يتم إعداد أي بحث شامل ومنهجي عن علاقة موشيه شاريت بالقضية العربية، ولكن في الأعوام الأخيرة ظهرت بعض البحوث الهامة التى تتناول الخلاف بين ديفيد بن جوريون وبين شاريت إزاء العلاقات بين اليهود والعرب .وتتناول هذه البحوث ايضاً الخلافات حول النزاع اليهودي العربى أو إزاء الجدل بشأن بلورة نظريتين سياسيتين بالنسبة للسياسة الخارجية والدفاعية التى تبنتها الحركة الصهيونية في فترة ما قبل قيام الدولة وبعده .وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى :البحث الذى أعده ميخائيل بريتشر عن النظريات المختلفة التى تبناها زعماء دولة إسرائيل الكبار في مجال السياسة الخارجية .وكذلك تاريخ حياة ديفيد بن جوريون والذى كتبه ميخائيل برزوهر والذى يتناول فيه الخلاف الشخصي بين بن جوريون وشاريت .ولقد كان أول بحث يشير إلى المساهمة الخاصة التى ساهم بها شاريت هو بحث جبريئيل شيفر. ولقد أكدت هذه البحوث على الخصومة الشخصية بين بن جوريون وشاريت وكذلك على الفرق في تقديرهما لقضية العلاقات بين اليهود والعرب .وفي الآونة الأخيرة أضيف إلى هذا الحصاد بحث إيلان بابه والذى تناول الخلاف بين بن جوريون وشاريت حول "الخيار الفلسطيني."

ولكى نفهم وجهة نظر موشيه شاريت حول المسألة العربية في تلك الفترة سنتحدث عنها بإيجاز بما يتناسب مع الموضوعات التى يناقشها هذا البحث.

الاتجاهات المختلفة وسط السكان العرب في أرض إسرائيل:

مع إنتهاء الحرب العالمية الأولي تغيرت الخريطة السياسية في الشرق الأوسط واحتلت بريطانيا مكان تركيا كعنصر رئيسي في المنطقة. وتحت حماية بريطانيا وصل فيصل الهاشمي إلى دمشق وأصبح ملكا لسوريا الكبري وزعيماً لأولئك الذين رأوا فيه الشخص الذى سيتزعم الامبراطورية العربية. وتميز فيصل بنظرته الإيجابية نحو الاستيطان .ولم يكن هو الوحيد في نظرته هذه .فقد كانت هناك عناصر عربية أخرى مستعدة للقبول بالحركة الصهيونية ولكن شخصيات مختلفة من داخل الجهاز الإداري البريطاني هي على وجه الخصوص التى حاولت أن تحبط محاولات التعاون التى قام بها الهاشميون مع الحركة الصهيونية .وقد انتهت مرحلة جس النبض هذه بين اليهود والعرب عندما تم إقصاء فيصل عن دمشق في صيف عام ١٩٢٠ على أيدي الفرنسيين.

ويعتقد الكثير من الباحثين أنه مع انتهاء الحرب العالمية الأولي تبلورت حركة قومية عربية فلسطينية كانت تختلف عن الحركة العربية القومية العامة .وزعم أحد الباحثين أن هناك العديد من العوامل التى ساعدت على بلورة القومية الفلسطينية :

أ- تشجيع القوميين العرب الفلسطينيين على أيدي ضباط نظام الحكم البريطاني في البلاد.

ب- إنهيار نظام حكم فيصل في سوريا في عام ١٩٢٠ .

جـ- الإشكالية الخاصة بعرب أرض إسرائيل بالمقارنة مع وضع زملائهم في الدول المجاورة، وإذا كانوا في سوريا ولبنان أو العراق قد ناضلوا ضد الانتداب الأجنبي فإن عرب أرض إسرائيل قد ناضلوا ضد الحكم الأجنبى وأيضا ضد السكان اليهود الذين كانوا يقصدون أن يصبحوا ظاهرة دائمة في البلاد وأن يؤسسوا فيها بيتهم القومي.

وفي بداية العشرينيات بدأت عملية تنظيم الصفوف الداخلية وسط عرب أرض إسرائيل مع إقامة "اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربى الفلسطيني ."وقد تقرر تشكيل هذه اللجنة في المؤتمر الثالث لعرب أرض إسرائيل والذى عقد في حيفا في نهاية عام ١٩٢٠ ، وفي تلك المناسبة تقرر إقامة مؤسسات تمثل الجمهور العربى، ومقاومة سياسة الأرض والاستيطان التى تبنتها سلطات الانتداب .ولقد رأس هذه اللجنة موسي كاظم الحسيني حتي وفاته في عام ١٩٣٤ .

وإلى جانب اللجنة التنفيذية أقام البريطانيون في عام ١٩٢٢ "المجلس الإسلامي الأعلى "ووضعوا علي رأسه الحاج أمين

الحسيني الذى انتُخب، لمنصب مفتي القدس، على الرغم من أنه لم يحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات .ولقد حصل المجلس والمفتي على صلاحيات كبيرة من البريطانيين الذين اعتقدوا أنهم عن طريق ذلك سيخففون من المقاومة العربية التى ظهرت بقوة كبيرة في عام ١٩٢١ .

ولم يكن البريطانيون وحدهم هم الذين لعبوا دوراً جديداً في تنظيم الصفوف وسط عرب أرض إسرائيل، ولكن كان هناك دور كبير أيضاً للأسر المختلفة التى كانت تناضل للحصول على المناصب والمواقع ذات النفوذ وسط السكان العرب.ومن بين هذه الأسر تبرز أسرة الخالدي وأسرة الحسيني، وأسرة النشاشيبي .ومن الممكن أن نفترض أن الخلافات بين هذه الأسر ذات النفوذ كانت تنبع من دوافع إيديولوجية ومن خصومات شخصية وكذلك من تناقض المصالح فيما بينها. وبمرور الوقت تزايدت حدة الخلاف والذى كان يدور أساساً بين الحسينيين والنشاشيبيين وعلى وجه الخصوص بعد انتخاب راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس في عام ١٩٢٧ .

وقد انحلت اللجنة التنفيذية في عام ١٩٣٤، وهو نفس العام الذى توفي فيه موسي كاظم الحسيني وبدلاً منه تم اختيار المسيحي يعقوب فراج رجل المعارضة وكان يشغل منصب نائب رئيس اللجنة .ولم يوافق آل الحسيني على حقيقة أن يرأس رجل من المعارضة هذه اللجنة التى تمثل السكان العرب في البلاد وتسبب الوضع الجديد في أصابة اللجنة بالشلل الكامل.

وفي تلك الفترة قرر أبناء أسرة النشاشيبي إقامة حزب لهم: حزب الدفاع الوطني وعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الجديد في يافا في شهر ديسمبر من عام ١٩٣٤ . وتم انتخاب راغب النشاشيبي زعيماً للحزب ويعقوب فراج نائباً له .وكانت إقامة هذا الحزب محاولة لتوحيد كل عناصر المعارضة وبلورة "برنامج راديكالي في القضية القومية من أجل اكتساب تعاطف السكان ."وفي مقابل ذلك قرر أفراد أسرة الحسيني تنظيم صفوفهم في إطار حزبي. وفي مارس ١٩٣٥ عقد المؤتمر التأسيسي لحزب جديد وهو "الحزب العربى الفلسطيني "وتزعم هذا الحزب جمال الحسيني ابن أسرة المفتي .وتطلع مؤسسو هذا الحزب الى رؤية أنفسهم ممثلين لكل السكان العرب في البلاد .وفي تلك الفترة ظهرت أحزاب أخري مثل الكتلة الوطنية الذى أسسه عبد اللطيف صلاح في شهر أكتوبر ١٩٣٥ وحزب الإصلاح الذى تأسس في يونية ١٩٣٥ وتزعمه حسين الخالدي رئيس بلدية القدس.

تزايد حدة الصراع قبيل منتصف الثلاثينيات :

كانت هناك سلسلة من التطورات مثل الهجرة اليهودية واستمرار سياسة شراء الأراضي على أيدي مؤسسات الحركة الصهيونية وسلسلة من الأحداث على الصعيد الدولي، هي التى أثارت وسط السكان العرب في أرض إسرائيل الخوف من المستقبل واعتقدت عناصر معينة داخل الزعامة العربية أنه "إذا استمرت هذه العملية دون إعاقة فإن العرب على وشك أن يجدوا أنفسهم في المستقبل القريب في وضع الأقلية في البلاد مع أنهم حتي ذلك الحين كانوا يمثلون الأغلبية الكبيرة ."ولقد كانت وفاة الشيخ عز الدين القسام والحالة الاقتصادية الصعبة في البلاد ورغبة اليهود في عدم الاستعانة بالعمالة العربية، هي العوامل الرئيسية التى أدت إلى الغليان وسط الجمهور العربى في منتصف عام ١٩٣٥ . وداخل أوساط عربية مختلفة وعلى وجه الخصوص داخل الأحزاب تبلور آنذاك الاعتقاد بأنه على الرغم من تناقض المصالح فإنه يجب تشجيع العمل المشترك على الأقل إزاء الخارج .وفي المذكرة التى قدمها العرب في نوفمبر ١٩٣٥ طالبوا بوقف الهجرة اليهودية وحظر نقل الأراضي إلى أيدي اليهود.

وفي بداية عام ١٩٣٦ نشبت الأضرابات والاضطرابات في سوريا ومصر ولبنان للمطالبة بالاستقلال .ولقد شجعت هذه الأحداث جزءاً من الزعامة العربية في البلاد على العمل لزيادة حدة التوتر وفي إبريل ١٩٣٦ نظمت الجماعات العربية في مختلف أرجاء البلاد صفوفها للقيام باعمال عنف مع ترديد الصحافة نداء بضرورة تبني موقف متشدد. وفي ١٩ إبريل ١٩٣٦ نشبت الاضطرابات في يافا لقي خلالها عشرة من اليهود مصرعهم .وفي اليوم التالى، وفي أماكن مختلفة من البلاد وبدون تنسيق مسبق، نشبت اضرابات محلية سرعان ما تحولت إلى إضراب عام لعرب أرض إسرائيل ولم تكن هناك مجموعة واحدة هي التى تنظم هذا الغليان بل تولي هذا الأمر المعسكران الكبيران، الحسينيون (المجلسيون) والنشاشيبيون (المعارضون) وإنضمت إليهما جماعات أخري .وإذا كانوا قد أظهروا إعتدالهم الماضي ففى خلال هذه الثورة تنافس النشاشيب مع الحسينيين على زيادة حدة تطرف وعنف الصراع.

ولكن على الرغم من الخلافات نجحت الأحزاب الستة، من خلال الرغبة في إظهار الوحدة تجاه الخارج، في أن تتفق على اقامة اللجنة العربية العليا باعتبارها الجهة التى تمثل كل الجمهور العربى في البلاد .ومنذ بداية الثورة في ٢٥ إبريل ١٩٣٦ وحتي يوليه ١٩٣٧ كانت اللجنة تعمل باسم جميع الجمهور العربى وتزعمت اللجنة الاضراب حتي نهايته في أكتوبر ١٩٣٦ وحاولت أن تحدد السياسة العربية ومن بينها السياسة المتبعة مع "لجنة بيل منذ بداية عملها في نوفمبر ١٩٣٦" ولقد تغيرت الأمور مع انسحاب أعضاء المعارضة في بداية عام ١٩٣٧.

لجنة بيل والنضال داخل الجمهور العربي :

في شهر أغسطس من عام ١٩٣٦، وفي أعقاب، الاضطرابات التى نشبت في شهر إبريل من ذلك العام شكل الملك البريطاني لجنة ملكية برئاسة اللورد روبرت بيل لدراسة عوامل الثورة في أرض إسرائيل .ووصلت اللجنة إلى البلاد في نوفمبر ١٩٣٦، وبعد أن استجاب ممثلو الجمهور العربى لنداء بعض الشخصيات العربية بوقف الاضراب الذى نشب إلى جانب ثورة شهر إبريل، قبل وصول اللجنة ببضعة أيام قررت اللجنة العربية العليا

مقاطعتها .وكان السبب هو بيان وزير المستعمرات البريطاني بإن الهجرة سوف تستمر أيضاً خلال عمل لجنة بيل .وفي موضوع المقاطعة أظهرت اللجنة التنفيذية العربية وحدة نحو الخارج أو الظاهر .ولكن في داخلها كانت توجد خلافات حادة وتناقضات لا تنحصر في هذا الموضوع فقط. وفي نهاية الأمر ومن أجل الحفاظ على مظهر الوحدة قررت اللجنة التنفيذية العربية العليا إلغاء مقاطعتها للجنة بيل وأعلنت أنها لن تسمح بمثول أي شخص أمام اللجنة بصورة مستقلة دون موافقتها.

وأمام لجنة بيل قدم عدد من الشخصيات العربية شهاداتهم وحافظوا على جبهة موحدة وكمندوب للمعارضة قدم يعقوب فراج ومعه بعض الشخصيات الأخري مثل حسين الخالدي وحسن صدقي الداجاني شهاداتهم (ولم يكونوا من بين مؤيدي المفتي) ووافق فراج على أن يعرض موقف اللجنة العربية العليا رفض أي احتمال للتسوية بين اليهود والغرب، وكمندوب للموقف الرسمي ظهر المفتي الحاج أمين الحسيني الذى زعم أن اليهود ينوون أن يهدموا الحرم الشريف وأن يقيموا مكانه معبداً .وبعد المفتي شهد عوني عبد الهادي وهو من زعماء حزب الاستقلال وادلى بادعاءات مماثلة .وبعد ذلك شهد رئيس حزب المفتي جمال الحسيني وتحدث عن ظلم عرب أرض إسرائيل .والوحيد الذى خرج عن هذا الاجماع كان هو جورج انطونيوس الذى كان يمكن أن ندرك من شهادته أمام لجنة بيل أنه لم يكن يرفض التقسيم وكذلك أشار تلميحاً إلى إمكانية المصالحة بين اليهود والعرب ومن المهم أن نشير إلى أنه باستثناء انطونيوس، قدم كل المتحدثين العرب موقفاً مماثلاً لموقف المفتي .ومع ذلك لم يقدم راغب النشاشيبي شهادته في اللجنة بسبب رفضه للضغط الذى وقع عليه من قبل اللجنة العربية.

وعشية نشر تقرير لجنة بيل استقال من اللجنة العربية، رجال المعارضة يعقوب فراج وراغب النشاشيبي .وكان سبب استقالتهما هو الرغبة في أن يحتفظا بإمكانية بلورة خط عمل مستقل عشية نشر التقرير .وفي يولية ١٩٣٧ صدر تقرير لجنة بيل الذى تحدثت توصياته عن تقسيم أرض إسرائيل إلى دولة يهودية وأخرى عربية.

ورفضت اللجنة العربية العليا فكرة التقسيم رفضاً قاطعاً وكان هذا تعبيراً عن المعارضة القومية من جانب الحسينيين لاقامة دولة يهودية وعارضوا بصفة خاصة التوصية التى وردت في التقرير بأن يُضم الجزء العربى من أرض إسرائيل إلى مملكة ما وراء نهر الأردن التى يحكمها عبد الله. وإلى جانب الحملة الإعلامية الموسعة ضد المشروع بدأت اللجنة العربية في تنظيم أعمال عنيفة في مختلف أرجاء البلاد ضد خصوم المفتي .وفي مقابل ذلك نظرت المعارضة إلى التقسيم نظرة إيجابية وكان موقفها يرتكز على الاحتمال بانه في إطار تحقيق فكرة الدولة العربية سيستطيع أعضاؤها أن يحتلوا مواقع قيادية وأن يتغلبوا على خصمهم، الحاج أمين الحسيني .وفي نهاية الأمر امتنع رجال المعارضة وامتنع عبد الله عن الدخول في صراع معلن تأييداً لمشروع التقسيم .فقد كانوا منتبهين أيضاً إلى الخلاف حول نتائج اللجنة داخل نظام الحكم البريطاني ووزارة الخارجية هذا إلى جانب عدم وضوح موقف حكومة الانتداب .ومما ساهم أيضاً في غياب العمل الحقيقي هو تلك الفجوة بين الجماعات المختلفة داخل المعارضة على حين عارض جزء من عرب الجليل دمجهم داخل حدود الدولة اليهودية .ومن المحتمل أن غياب أى عمل حقيقي كان إنعكاساً لعدم إظهار مبادرة أو موقف واضح من جانب الجهات الصهيونية .ورغم ان رجال المعارضة أبدوا فى نهاية الامر موقفاً عنيداً وواضحاً فى الظاهر – ضد التقسيم، إلا انهم من وراء الستار ، وفي إطار محادثات سرية استمرت الاتصالات بينهم وبين الزعامة الصهيونية التى كانت تؤيد التقسيم. ولقد ساهم موشيه شاريت ورجال الإدارة السياسية بدور فعال ورئيسي في الاتصالات التى عبر فيها أصدق تعبير عن وجهة نظره العامة إزاء فكرة التقسيم والعلاقات بين اليهود والعرب.

وكما سبق القول فقد تحدثت نتائج "لجنة بيل" عن تقسيم أرض إسرائيل إلى أخرى يهودية ودولة عربية سوف تتحد مع ما وراء نهر الأردن .وقد أوصت اللجنة أيضاً أن تظل بعض المناطق تحت إدارة نظام الحكم البريطاني .وفي نهاية الأمر كانت الفكرة الأساسية هي الحفاظ على وحد ة أرض إسرائيل مع التمييز بين الوحدتين القوميتين بحيث أن كل واحدة منهما تعبر عن التطلعات السيادية لدى كلا الشعبين مع الحفاظ على الوحدة الاقتصادية بينهما.

وعلى الرغم من أن اللورد بيل هو الذى كان يرأس هذه اللجنة إلا أن صاحب فكرة التقسيم هو البروفيسور رجينلاد كوفلاند رئيس قسم التاريخ الاستعماري في جامعة أوكسفورد وأحد الشخصيات الرئيسية في اللجنة .وقد طُرحت فكرة التقسيم لأول مرة بصورة واضحة في إطار شهادة حاييم فايتسمان أمام لجنة بيل في سياق إمكانية تحويل أرض إسرائيل إلى كانتونات .وخلال شهادته قال د. كوفلاند: "لاتقلق الآن على الحدود وعلى المصاعب الإدارية ، نفترض أنكم حصلتم على نصف أرض إسرائيل لإقامة دولة يهودية فيه، ألا تعتقد أن هذا الأمر يخلق لكم قاعدة لتحتلوا كل الشرق الأوسط بسلام...؟ ." وبصورة أكثر بلورة طُرحت فكرة التقسيم في حديث دار بين فايتسمان وكوفلاند . وكانت افتراضات كوفلاند أنه يجب تصفية الانتداب لأنه غير قابل للإصلاح .وحسب رأيه ليس من المحتمل أن تتخلى بريطانيا عن اليهود الذين وُعدوا بأكثر مما حصلوا عليه. وكان كوفلاند يعتقد أنه إذا حصل اليهود على دولة فإن كل الشعب سوف يستثمر فيها جهده وماله. وفي الحديث الذى دار أبرز فايتسمان وكوفلاند أهمية التعاون الاقتصادي بين الدولتين المستقبليتين واعتبرا أن مثل هذا التعاون سوف يحظي بالمباركة من جانب دول عربية أخري مثل سوريا وشرق الأردن ولبنان، وكان كوفلاند يعتقد أن تنفيذ فكرة التقسيم سوف يخفف من احساس العرب بالظلم نتيجة طردهم من أراضيهم .ولقد أطلق كوفلاند على خط العمل

هذا الذى كان يُعد تعبيراً عن محاولة دمج عمليات تحديث الشعبين، اسم "قاعدة لاحتلال الشرق الأوسط في سلام."
التقسيم من خلال تسوية مع الجانب العربي:
كان شاريت من أوائل الأشخاص الذين اشركهم فايتسمان في أفكار كوفلاند عن التقسيم .وتجدر الاشارة إلى أن شاريت كان ينظر إلى كوفلاند على أنه ممثل لتيار في السياسة البريطانية يرفع شعار التغيير والإصلاح في الامبرطورية .وكذلك كان شاريت يعتقد بأن كوفلاند " أكبر صديق لليهود في لجنة بيل ."وبعد أن سمع شاريت من فايتسمان عن فكرة التقسيم، شعر – مثل شخصيات أخري في الحركة الصهيونية – بالعديد من المخاوف من الفراغ الذى يمكن أن ينشأ مع إلغاء الأنتداب، من مشكلة حدود الدولة اليهودية، ومن عدم قدرة بريطانيا – على حد قوله – على تنفيذ المشروع .ولكن في نهاية الأمر أصبح شاريت واحداً من أكبر مؤيدي نتائج لجنة بيل لأنه رأى فيها قاعدة للتفاوض مع العرب .ولم يكن من قبيل المصادفة أن يرى كوفلاند في شاريت بعد شهادته أمام اللجنة – الشخص الذى عمل "أكثر من أي شخص آخر من أجل الشعب اليهودي."
ومن يريد أن يفهم نظرة شاريت إلى نتائج لجنة بيل عليه أن يدرس أيضاً نظرة شاريت في إطار المناقشات المفتوحة وكذلك المناقشات السرية .ولقد عبر عن تقييمه لهذا الموضوع في الكثير من المقالات والانطباعات الشخصية وفي الأحاديث التى أجراها مع العديد من الشخصيات المختلفة.
ومن الممكن أن نتعرف على مواقفه من خلال وثيقة كتبها في عام ١٩٣٨ بعد صدور نتائج اللجنة بعام كامل .ولم يتقبل شاريت واحدة من توصيات اللجنة التى تقول: "أن تطلعات اليهود والعرب غير قابلة للتنفيذ في إطار الانتداب "، وزعم شاريت أن اللجنة الملكية قد زارت أرض إسرائيل في فترة اضطرابات وكان من الممكن وقفها ومنعها بعد أيام قليلة من نشوبها .ومن أجل تحقيق هذا الغرض كان يجب على الإدارة البريطانية أن تتبع أسلوب عمل أكثر جدية .وكان شاريت يعتقد أنه لو جاءت اللجنة إلى البلاد في فترة أكثر هدوءاً "لاكتشفت بالتأكيد أن هناك أملاً واحتمالا للتعاون والعمل والمشاركة بين كلا الشعبين في البلاد بأكملها وغير المجزأة ."
وكان شاريت يعتقد أنه مع تطور البلاد تحت سلطة الانتداب ومع تطور اليهود والعرب زاد الإحساس لدى الكثيرين، في كلا الجانبين ، بأنه يمكن ايجاد الأسلوب المشترك لكلا الشعبين بلا عقبات وبلا مخاوف " .....كان هذا الأمل موجوداً في قلوب الكثيرين من العرب .ونشأت علاقات، وإن كانت ضعيفة، بين اليهود والعرب في أنشطة اقتصادية واجتماعية مختلفة وخلقت احتمالا للتعاون الموسع في كل مجالات الحياة "ولم يقبل شاريت حكم اللجنة بأن الانتداب قد فشل .وأكد "أن الفشل هو فشل أولئك الذين كان يجب عليهم أن يشجعوا الانتداب، أى الإدارة البريطانية في البلاد .وحسب اعتقاده كان الموظفون البريطانيون هم المسئولين عن الوضع لأن كل همهم كان منع حدوث تطور إيجابي في المنطقة .وأولئك الموظفون كانوا يمثلون الاتجاهات المحافظة والرومانسية التى كانت تريد أن تحافظ على الشرق بأي ثمن وأن تبقيه على نفس حاله ."ولكن الأهم من كل شيء هو أن هؤلاء الموظفين قد فشلوا – من خلال عملهم الإداري اليومي – في أن يستوعبوا بعقولهم إشكالية اقامة مجتمع جديد في ظل الوضع القائم .وكان شاريت مقتنعاً بأن هؤلاء الموظفين لم ينجحوا في تشجيع القوي البناءة في الشعب اليهودي والخلاصة أن الادارة البريطانية اهتمت بالعرب المتطرفين الذين لم يُظهروا أي فكر بنّاء ولم يقبلوا أي تسوية سلمية .وكان شاريت يعتقد أن هذه النظرة قد أضعفت"ذلك الجزء المعتدل ذا الثقل الكبير الذى كان مستعداً لأن ينظر إلى الانتداب نظرة إيجابية."
وقادت هذه التقديرات شاريت إلى النتيجة التى تقول إنه لم يكن هناك أي أساس للافتراض الذى وضعته لجنة بيل بأنه عن طريق استخدام القوة يمكن فرض الانتداب .وباختصار أشار شاريت" ليست القنابل ولا الرشاشات الثقيلة بل الإيمان العميق والقرار الشجاع من جانب الإدارة بأن الدور الذى أوكل إليها هو دور عادل وعملي ولو أنهم أدركوا ذلك من البداية ولو تمت كل الأنشطة بناء على ذلك الإدراك لما كانت هناك حاجة للقوة ولا الضغط من أجل تحقيق الانتداب."
واعتقد شاريت أنه على ضوء الواقع الذى نشأ مع مجئ لجنة بيل فإنه يجب محاولة عدم تكرار "الأخطاء التى وقع فيها نظام الحكم .وحسب رأيه فقد أدركت اللجنة حقيقة إنجازات الحركة الصهيونية في أرض إسرائيل وتأثيرها الإيجابي على السكان العرب .ومثل كثير من الشخصيات في الحركة الصهيونية، طالب شاريت بضرورة النضال من أجل تغيير الحدود التى اقترحتها اللجنة للدولة اليهودية. وعبر جزء من هذا النضال عن ذاته في السياسة الاستيطانية التى تبنتها الإدارة السياسية .ولقد كان واضحا لشاريت أي صورة من صور التقسيم تؤدي إلى تنازلات من جانب اليهود فيما يتعلق بالمناطق التى كان من الممكن أن يحصلوا عليها .ولقد كان من المهم بالنسبة له على الرغم من ضآلة المساحة القومية أن يوفر ثلاثة شروط أو ظروف هى الأمن من الناحية الإستراتيجية، قاعدة لبناء اقتصاد متقدم، وتوفير إمكانيات الهجرة المستمرة، واستيعاب جزء كبير من الشعب اليهودي .ولقد أدان شاريت بصورة قاسية اليهود الصهيونيين وغير الصهيونيين الذين عارضوا اقتراح لجنة بيل وعملوا على الغائه، بدلاً من محاولة تعديله وتحسينه .وفي مواجهة المعارضين كان يقول إنه من خلال رؤية غير سليمة للواقع لم يدركوا أن توصيات لجنة بيل كانت فرصة تاريخية من أجل انقاذ فكرة الوطن القومي والمساهمة في تطورها من خلال التعاون مع الجانب العربي .وحسب رايه فإن المعارضين قد سعوا لتصفية – ليس فقط فكرة التقسيم – ولكن أيضاً أي مشروع عملي من

لجنة بيل بكل بنوده بما في ذلك وجود الدولة اليهودية من خلال وحدة مع جارتها العربية .وكان شاريت يعتقد أنه يجب توجيه النقد إلى الجهد الموحد من أجل أدخال تغييرات على برنامج اللجنة. وحسب تقديره فإن بريطانيا في نهاية الأمر لم تحاول تنفيذ مشروع التقسيم، نتيجة للضرر السياسي الذى تسبب فيه المعارضون للفكرة .وكان يعتقد أنه قد نشأت جبهة مشتركة من الزعماء اليهود في أمريكا وبريطانيا وأرض إسرائيل وأنها أخذت تخرب الاحتمالات التى نشأت عندما طُرح مشروع بيل وزعم شاريت أن موقفهم قد سهَّل المهمة على من كان يصفهم بأنهم "أعداؤنا المشتركون "الذين كانوا مستعدين لأن يسلموا باقامة دولة عربية مستقلة مع وجود أقلية يهودية دائمة .وحسب رأيه فقد تسبب هذا الوضع في تزايد قوة الموقف العربي المتطرف على حساب المعتدلين الذين كانوا مستعدين للتسليم بفكرة الوطن القومي اليهودي بجانب دولة عربية .ومن خلال نقده لهذه المواقف يقول شاريت : "إنني لا أحسد أولئك الذين سيقفون أمام منصة التاريخ اليهودي عندما سيسيرون في هذه الساعة العصيبة جنباً إلى جنب مع عدونا الكبير من أجل نسف تلك الفرصة التى يمكن أن تكون أخر فرصة لنا."

ولقد كان شاريت مقتنعاً بضرورة تنفيذ نتائج لجنة بيل من خلال التفاوض مع الجانب العربي .وعلى أساس الحل الذى اقترحته اللجنة اعتقد أنه سيكون من الممكن بناء البلاد من خلال الجهد المشترك مع العرب .وآمن بأن تنفيذ نتائج اللجنة من شأنه أن يحقق الخير لكلا الشعبين .وكان تحليله يرتكز على معرفته بما يحدث وسط العرب .وكان يعتقد أنهم قد عانوا كثيراً في فترة الاضطرابات وعلى وجه الخصوص بسبب الجمود في الاقتصاد العربي .وفي عام ١٩٣٨، بعد بداية الغليان بعامين، وعشية مقتل حسن صدقي الداجاني قال عن الضرر الذى لحق بالاقتصاد العربي ولكن في الاقتصاد العربي وهو اقتصاد محافظ متخلف، لا توجد به قوي ديناميكية، أدي الهجوم إلى وصوله إلى حالة من الانهيار السياسي والاضمحلال .وكل إنسان صاحب مقدرة اقتصادية وسط الجمهور العربي في البلاد فضَّل أن يهرب من المعركة .وهناك الكثير من المصانع والمشروعات التى أُغلقت، والمصانع الباقية في حالة ترقب، ولقد هرب العرب من ملاحقات واضطهادات الحكومة، أو أنهم هربوا نتيجة الخوف من الاغتيالات السياسية من جانب رجال العصابات".

ولقد رأى شاريت كيف تنهار طبقة كاملة من أصحاب رأس المال وهم الذين خلقوا البنية الأساسية للاقتصاد العربي وقال عنهم.

"هذه هي طبقة من الرأسمالية العربية الحديثة التى تقود عملية إنتاج ثراء جديد في البلاد. رجال يعيشون من رأس مالهم، يعيشون على القروض، وهم يتحطمون الآن .ليس فقط لأنهم قد خرجوا تماماً عن أي ثقل اقتصادي ولكنهم يتحطمون تماماً، بصورة مادية، وحدائقهم تُقتلع، وبيوتهم تُحرق، لقد تهدمت القرية العربية والمدينة العربية التى تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء. هناك ابتزاز مالي لا يتوقف. هناك أشخاص يوقفون تجارتهم ويغلقون حوانيتهم حتي ينجوا من هذا الابتزاز حيث أنهم غير قادرين على التحمل أكثر من ذلك. والقرية العربية هي التى تُنفق على العصابات طوال الوقت".

وعلى النقيض من شخصيات أخري في الحركة الصهيونية كان شاريت يعتقد أن الوضع الذى نشأ كان أيضاً قضية اليهود وليس قضية العرب فقط .والخراب والدم - الذى بدأ مع نشاط المتطرفين، قد أضرَّ بالمجتمع العربي وأضر أيضا باحتمالات التعاون بين اليهود والعرب .ورأى شاريت في توصيات لجنة بيل احتمالاً جديداً لإعادة بناء القليل الذى تم بناؤه في أعوام كثيرة .وكان يعتقد أنه من الضروري على اليهود أن يعملوا مع العرب من أجل تطوير المنطقة كلها ورأى في تنفيذ مشروع بيل فرصة تاريخية خاصة توفرت لليهود والعرب لتحقيق التطلعات القومية لدي الشعبين والانخراط معاً في عملية البناء والتقدم .واعتقد شاريت أنه من غير الممكن اقامة علاقات سلام بين اليهود والعرب اذا ما ظل أحد الجانبين يشعر بفداحة الظلم .وقد رأى أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد اليهودي والاقتصاد العربي وثار ضد متحدثي الحركة الصهيونية الذين كانوا يتصورون أن أي تقدم للمجتمع العربي سوف يهدد الحركة الصهيونية بالخطر ومن الممكن أن نفترض أن شاريت كان يرغب في تشابك ودمج المصالح اليهودية والعربية ونتيجة لذلك كان ينتقد اليهود الذين كانوا يعتقدون أن مصلحة السكان اليهود تكمن في أن يبقي العرب فقراء وفي حالة جمود اقتصادي ولم يرغبوا في اشراك العرب في التقدم التكنولوجي الذى حققوه .وكان شاريت يعتبر اليهود الذين كانوا ينظرون بعين القلق إلى إقامة مدارس وصناعات وإلى ارتفاع مستوى معيشة العرب ، مُخطئين بصورة فادحة ، وكان يقول " كيف يمكن تنظيم وإصلاح الاقتصاد اليهودي بدون تطوير الاقتصاد العربي؟". ولقد كان مقتنعاً بأنه لا يجب أن تبني تنمية وتقدم السكان اليهود على حساب السكان العرب، ولكن فقط من خلال التعاون بين الشعبين، ومن خلال التسليم بحقيقة أن العرب هم جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية في أرض إسرائيل قال شاريت:

.....ليس من المعقول أن نبني سلاما وأمنا ونمو ونطور اقتصاد السكان اليهود على أنقاض التدهور المستمر والأبدي للسكان العرب .هذا أمر غير معقول ..ولو نظرنا إلى هذا الواقع بأعين مفتوحة وبصورة مستقيمة فإننا سوف نصل إلى :

أ- وجود سكان عرب فقراء يعني فقدان الأمن في البلاد وأن وجود سكان عرب أغنياء وقادرين يعني المزيد من الأمن في البلاد.

ب- وجود سكان عرب فقراء وبؤساء يعني وجود المزيد من العمالة العربية في الاقتصاد اليهودي، ووجود سكان عرب أغنياء يعني انخفاض العمالة العربية في الاقتصاد

اليهودي.
جـ- وجود سكان عرب فقراء يعني مستقبلاً محدوداً للصناعة العربية.
د- وجود سكان عرب مرضى يعني وجود سكان عبريين مرضى والعكس صحيح فوجود سكان عرب أصحاء يعني وجود سكان عبريين أصحاء.
وكان شاريت يعتقد أن الدور الإيجابي للمشروع الصهيوني يرتبط أيضاً بتطور الاقتصاد العربي .وحسب رأيه كان يجب على الحركة الصهيونية أن تصيغ سياسة تكون همزة وصل بين تنمية المشروع الصهيوني ونمو السكان العرب وتقدمهم.
ولقد أكد شاريت أن تحقيق أفكاره يرتبط، ليس فقط باليهود واستعداد العرب، بل أيضاً بإمكانية أن تلعب بريطانيا دوراً إيجابياً باعتبارها جهة معنية بتنمية المنطقة وتقدمها .وفي أطر معينة ، مثله مثل شخصيات أخرى في الحركة الصهيونية ، ميز شاريت بين المذاهب الإيجابية والسلبية وسط صانعي السياسة البريطانيين وحسب اعتقاده فإنه لو كانت الكلمة لأصحاب المذهب البنّاء الذي يرغب في تغيير وجه الامبراطورية وفي تشجيع الحداثة والتقدم والتعاون اليهودي العربي، فانهم سيكونونا قادرين على تغيير الواقع في أرض إسرائيل وتقليص الفجوة بين الشعبين.
وعشية نشر نتائج لجنة بيل قررت الإدارة السياسية بزعامة شاريت أن تجري اتصالات مكثفة مع سلسلة من الزعماء العرب في البلاد وخارجها .وكان هدف هذه الاتصالات هو محاولة التوصل إلى اتفاقية مع بعض العناصر العربية قبل صدور النتائج، أو على أقصى تقدير التوصل إلى أسلوب لتجنب مشروع التقسيم إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك ومن الممكن أن نفترض أنه في الخلفية كانت توجد تقديرات من جانب الإدارة السياسية، وعلى وجه الخصوص من جانب شاريت بأنه سوف يكون هناك تقسيم وأنه من الأفضل أن يتم تنفيذ المشروع من خلال التفاوض مع العرب .وبالإضافة إلى ذلك، حسب اعتقاد شاريت، كان من المهم أن يدرك العرب أن مشروع التقسيم لم يكن مبادرة من جانب اليهود.
وفي المناقشات التى دارت في مركز الماباي في إبريل ١٩٣٧ أعرب شاريت عن رغبته في :
القيام بعدة خطوات للتفاوض مع العرب داخل وخارج البلاد فيما يتعلق بمشروع التقسيم .وبودي أن أقول لهم أن موضوع التقسيم أمر حقيقي وجاد للغاية وأن اليهود لا يريدون هذا الحل ويبدو أن العرب أيضاً يجب أن يعارضوه، وإذا كانوا يعارضونه حقاً فان عليهم أن يدركوا أن هناك أسلوباً واحداً لمنع التقسيم وهو الاتفاق فيما بيننا .وأنا لا أعلق على هذه المحادثات أملاً في اتفاق قريب ولكنها ستؤكد حقيقة أننا لم نسعد كثيراً بهذا التقسيم ولكننا اقترحنا أسلوباً لمنعه من خلال العمل المشترك".
ولقد ألقي شاريت هذه الكلمات من خلال النظر بعين الاعتبار إلى الخلاف القائم في الحركة الصهيونية بصفة عامة والماباي بصفة خاصة إزاء التقسيم وكذلك لم يكن يرغب في أن يفرض على العرب فكرة التقسيم بل يريد أن يتوصل إلى تسوية قبل صدور تقرير اللجنة ومن المحتمل أنه توقع وجود خلاف شديد للغاية لدي الجانب العربي أيضاً بالنسبة للتقسيم .ولم يكتف شاريت بالكلمات فقط بل أجري سلسلة من اللقاءات مع شخصيات عربية مثل راغب وفخري النشاشيبي وهما من أبرز معارضي المفتي ومن مؤيدي التقسيم وكان تقديره أنه إذا قُبلت فكرة التقسيم فإن أبناء أسرة النشاشيبي سيتزعمون نظام الحكم العربي في البلاد ولقد كان من الواضح لشاريت أن المساعدة المالية والمناصب الحكومية المرموقة في الدولة العربية الجديدة من شأنها أن تدفع الكثيرين، ومن بينهم أبناء أسرة النشاشيبي، إلى تأييد توصيات لجنة بيل.
وعلاوة على ذلك فإن علاقة أسرة النشاشيبي بالأمير عبد الله قد خدمت هذا الاعتقاد وذلك من خلال الافتراض بأن الدولة العربية التى ستقوم ستكون مرتبطة بشرق الأردن وفقاً لمشروع بيل وأعتقد رجال الإدارة السياسية أن عبد الله سوف يؤيد أسرة النشاشيبي .وكانت هذه التقديرات ترتكز على العلاقة المباشرة مع عبد الله وعلى ملامح التعاطف الذى يحظي به الأمير من جانب قطاعات من الجمهور الفلسطيني.
وفي المحادثات المختلفة التى جرت بصفة خاصة بعد إعلان مشروع بيل اقترح فخري النشاشيبي على شاريت تشجيع برامج للتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري .وكانت هذه المحادثات تتم بصورة مباشرة أو عن طريق وسطاء مثل دفيد هاكوهين صديق موشي شاريت والذى كانت له علاقات وطيدة مع شخصيات عربية بما في ذلك بعض أبناء أسرة النشاشيبي .وفي هذه المحادثات دار الحديث عن الفرصة الخاصة التى أتيحت لحزب النشاشيب ولفخري على وجه الخصوص مع الوضع الذى نشأ بعد صدور نتائج لجنة بيل وانخفاض قوة المفتي .وكان الاعتقاد السائد في هذه المحادثات أنه طالما أن المفتي هو المُتحكم فإنه يجب على النشاشيب أن يُظهروا تشدداً أكبر منه من أجل تجميع القوة لمحاربته وكذلك لتجنب انتقامه .ومع سقوط المفتي اقترح فخري النشاشيبي فتح "صفحة جديدة ."ودار الحديث في هذه المحادثات عن التوصل إلى تسوية سلمية. بين الطرفين بحيث تستند إلى فكرة التقسيم .ومع ذلك كان من الواضح لشاريت ومستشاريه أن فخري قد ثار ضد وجهة نظر الزعيم القديم راغب وذلك لأنه كان "إنتهازياً يفتقر إلى الشجاعة "مثلما كتب شاريت في مذكراته .وعلى النقيض من راغب فإن فخري طالب في هذا الوقت بعمل سريع وفوري يؤدي إلى إقناع الجماهير والسيطرة على قلوبها .ولقد طلب من المتحدثين معه مساعدة مالية من أجل تنظيم كل الأنشطة التى كانت تمتلك – حسب اعتقاده – فرصة قوية للنجاح، وقد اكتسبت هذه التقديرات قوة من خلال تقارير رجال الإدارة السياسية.
وكتب ليئو كوهين مستشار شاريت، في إبريل ١٩٣٨ عن الاحتمالات الجديدة التى نشأت وعن المبادرات التى يجب

القيام بها إزاء الفلسطينيين .ووفقاً لشهادة كوهين بعد نجاح الاتصالات مع دول عربية مجاورة، مثل سوريا ولبنان أنه قد حان الوقت لبلورة مواقف مختلفة بالنسبة لمجموعات جديدة داخل الزعامة الفلسطينية .وقال كوهين إنه قد تشاور مع الياهو جولوماف وانه اقترح تشكيل طاقم يتولي الاهتمام بكل ما يتعلق بمبادرات التفاوض مع الزعامة الفلسطينية. وبناء على رأى جولوماف كان من الضروري أن يضم هذا الوفد بين صفوفه كلا من دفيد هاكوهين، دوف هوز، آبا حوشي، بيرل كتسنلسون، ميخائيل أساف وسميلينسكي. وحسب رأيه فإن الوقت كان مناسباً بعد أن تفتت الجماعات القديمة وضعفت (يقصد رجال المفتي). كما أن صديق شاريت، دفيد هاكوهين، والذى كان شريكاً للاتصالات مع رجال المعارضة قد طالب بالعمل السريع والجاد من أجل تدعيم التيارات التى تعارض المفتي داخل الجمهور الفلسطيني .ولقد طالب دفيد هاكوهين برد فوري على العرب الذين يطالبون ببدء المفاوضات حول التسويات السياسية والاقتصادية .وفي خطاب مفعم بالغضب والنقد على فقدان المبادرة من جانب الإدارة السياسية كتب دفيد هاكوهين يقول: "من الواضح أنك تتردد وتتخبط وربما توصلت إلى رأى يقول برفض اللقاء .وعليك أن تعمل ما هو خير من وجهة نظرك ولكن من واجبي أن أحذرك من أنك ترتكب بذلك خطأ كبيراً. الثمرة الأن ناضجة وغداً سوف تصبح معطوبة أو تالفة ."ومن الممكن أن نفترض أن دفيد هاكوهين لم يكن يعلم بأمر الخلاف القائم داخل الزعامة حول هذا الموضوع. وفي نهاية الأمر لم تقدم الزعامة الصهيونية أي رد على طلبات المعارضة التى يتزعمها رجال أسرة النشاشيبي.

ومن المهم أن نشير إلى أن بن جوريون قد عارض الاتصال بأسرة النشاشيبي ولم يوافق على أن يقدم لها أي عون أو مساعدة على حين كان شاريت يؤيد ذلك .ومن المحتمل أن يكون هذا هو السبب في أن زعامة السكان اليهود لم تساعد المعارضة داخل المعسكر العربي، على حين أن شاريت كان يري أهمية كبيرة للمفاوضات مع المعتدلين ولأي عمل يدعمهم .أما بن جوريون فقد زعم من جانبه أنه من الافضل بالنسبة للحركة الصهيونية أن تتفاوض فقط مع الطرفين. وفي خطاب بعث به إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية المحدد اجتماعها في ديسمبر ١٩٣٨ تناول موضوع تشجيع المعتدلين .ولقد بعث بهذا الخطاب عشية المحادثات التى كان من المقرر أن تتم في لندن في عام ١٩٣٩ بناء على مبادرة بريطانيا .وجاء في هذا الخطاب:

"الموظفون الإسرائيليون معنيون باشراك المعتدلين (رجال النشاشيبي) في الوفد .وليس هناك فرق بين المعتدلين وبين رجال المفتي بالنسبة للصهيونية .ومن المحتمل أن يبدي المعتدلون معارضة أقوى من رجال المفتي من أجل ابراز أنفسهم في نظر خصومهم وليس هناك شك في أنهم لن يوافقوا على أي تنازل لصالحنا بدون المفتي ..وأنا لا أري أي مصلحة يهودية في ضم المعتدلين إلى الوفد وربما العكس، من مصلحتنا أن يكون الوفد مكوناً من رجال المفتي .وعند ذلك سوف يكون من الأسهل علينا أن نرفض مزاعمه ...اننا غير معنيين باقرار سلام عربي داخلي.

ومن الممكن أن نفترض أن قضية التعاون والمعارضة قد نوقشت بين شاريت وبن جوريون .ولقد أصدر بن جوريون الحكم النهائي وتقبله شاريت، واستمر شاريت في إجراء الاتصالات بدون أن يبدي مبادرة إيجابية بما يتناسب مع وجهات نظره.

الاستيطان بالتنسيق مع جهات عربية :

لقد أدت التطورات السياسية وكذلك الوضع الجديد الذى نشأ في المنطقة مع ظهور لجنة بيل إلى تركيز الإدارة الصهيونية، وعلى وجه الخصوص، الإدارة السياسية، برئاسة موشيه شاريت ، اهتمامها على موضوع الاستيطان اليهودي والحرص على مستقبل أرض إسرائيل السياسي. وفي الأعوام ٣٦ - ١٩٣٩ نجح شاريت في أن يخصص جزءاً كبيراً من نشاط الإدارة السياسية لموضوع الاسيتطان .وعبر دور الإدارة السياسية عن ذاته في محاولة التنسيق حول موضوع الاستيطان مع جهات عربية - سواء في المفاوضات السياسية أو في حل المشاكل الفنية المرتبطة بالاستيطان.

ومن خلال محاولة التأثير على أعضاء المؤتمر الصهيوني العشرين لقبول مشروع التقسيم، قدم شاريت الاستيطان باعتباره أداة تحت تصرف الحركة الصهيونية من أجل التأثير على صورة التقسيم .ولقد راي فيه إداة لتحقيق أكبر تقدم :

"إن أسلوب تحقيق الصهيونية هو أسلوب الاستغلال الأمثل والأقصى للفرص التاريخية، وإمكانيات أرض إسرائيل محدودة على أي حال واحتمالات استخلاص أقصي ما يمكن استخلاصه لصالح الشعب اليهودي، ترتبط بالدرجة الأولي بقدرتنا على أن نحشد ونجند كل القوي المتاحة من أجل الضغط .وليس من المعقول أن يكون اختيارنا سلبياً..

وبالنسبة لشاريت كان العمل الاسيتطاني هو السلاح العملي والسياسي الذى يجب على الحركة الصهيونية أن تستخدمه في حربها من أجل استغلال الوضع الذى نشأ.

ولقد تزايدت الأهمية السياسية للاستيطان عندما سمع فايتسمان من البروفيسور كوفلاند أن اللجنة تفكر في طرح فكرة التقسيم .وعلى الرغم من مخاوفه من إلغاء الانتداب فقد قبل شاريت في نهاية الأمر موقف فايتسمان وأصبح مؤيداً فعالاً للتقسيم .واعتقد شاريت أنه عن طريق الاستيطان من الممكن تحسين شروط التقسيم، وحسب رأيه كان من الضروري:

"أن تتم دراسة المزايا التى سيوفرها لنا مشروع التقسيم، وسوف أقبل مثل هذا المشروع إذا حصلنا على مساحة معقولة وعلى صلاحيات معقولة .....أ- أن نحصل على كل ما هو تحت أيدينا بالفعل وأقصد بذلك الكتل الإقليمية التى أستوطنا فيها .ب- أن نحصل على كل تلك المناطق التى نعتبرها مجالات استيطان محتلفة بالنسبة لنا في الفترة المقبلة...

وعلى أساس هذه الأفكار عمل شاريت في موضوع الاستيطان في اتجاهين :الاتجاه الأول تدعيم وتقوية المستوطنات القائمة في المناطق ذات الأهمية السياسية والأمنية عن طريق اقامة مستوطنات مجاورة مع التأكيد على خلق الامتداد الإقليمي .أما الاتجاه التالي فهو اقامة مستوطنات في المناطق التي لا يواجد فيها استيطان يهودي .وكان شاريت يؤمن بأنه عن طريق الاستيطان يمكن خلق "حقائق على الأرض "سيكون لها تأثير سياسي على التقسيم .وعمل شاريت على ضوء وجهة نظره هذه بكل الهمة والنشاط في اقامة سلسلة من المستوطنات وعلى وجه الخصوص طوال عام ١٩٣٧ في إطار عملية "حوما أو مجدال "أي "سور وبرج ."وعشية صدور نتائج لجنة بيل كتب يقول :

" ......من الناحية السياسية ومن خلال رؤية مستقبلنا في هذا الجزء من البلاد من المهم جداً أن نكون أقوياء وكثيرين قدر المستطاع قبل أن يصدر تقرير اللجنة .وثمة شئ واحد نستطيع أن نفعله في البلاد في ظل الوضع الحالي ، هو أن نغير خريطة أرض إسرائيل عن طريق اقامة نقاط جديدة.أ- أن نزيد – قدر المستطاع – من صعوبة حل مشكلة أرض إسرائيل عن طريق التقسيم .ب- من أجل أن نضمن أن القرار الذى سيصدر سواء حول التقسيم أو حول التجزئة، سوف يكون أقل ضرراً....

وإلى جانب الأهمية الأمنية والسياسية، رأى شاريت في الاستيطان أسلوباً لخلق التعاون مع الجانب العربي، مع محاولة اقامة هيكل من العلاقات البناءة مع الجهات العربية. وأبرز تعبير عن وجهة نظره هذه هو ما نستطيع أن نجده في الطلب الذى تقدم به إلى حكومة لبنان للتعاون من أجل توفير وتشجيع الهدوء على الحدود الشمالية عندما ظهرت بعض المستوطنات – مثل حانيتا، في مارس ١٩٣٨ . وفي خطاب بعث به شاريت إلى رئيس وزراء لبنان خير الدين بك أحدب، في ذلك الشهر، طلب المساعدة اللبنانية لمجموعة من اليهود يريدون الاستيطان في منطقة الحدود الشمالية .وبعد أن وصف شاريت المستوطنين باعتبارهم أشخاصا ميحبون السلام ومن ذوي النوايا الإيجابية طلب أن يتفضل رئيس وزراء لبنان "بأن يساعد قدر المستطاع في اقامة علاقات حسن جوار وأن يزيد من الأمن في المنطقة عن طريق تقديم التعليمات المناسبة لسلطات المحافظة المعنية وعن طريق تدعيم أقسام الشرطة الموجودة في المنطقة ."ولقد وصل رد رئيس وزراء لبنان بعد بضعة أيام وجاء فيه" : أن حكومة لبنان، من خلال تمسكها بسياستها، سوف تحاول جاهدة أن تحافظ على النظام وأن توفر الأمن في أرض لبنان المتاخمة لهذه المستوطنة وهذا هو بالفعل اتجاه لبنان في علاقتها مع السكان المختلفين المجاورين لها"..

وكذلك عندما عمل شاريت على الحصول على مناطق جديدة للاستيطان من أجل تدعيم كتل المستوطنات، كان يعتقد أنه يجب الحصول عليها من خلال التفاوض مع العرب على أساس توفير المزايا لكلا الجانبين. ومن أبرز الأمثلة التي تعكس وجهة نظره هذه ما نجده في محاولات اقامة كتل استيطانية في "وادي بيت شان" والمنطقة المتاخمة للبنان. ومن خلال جهوده لإقامة امتداد استيطاني في وادي بيت شان عمل شاريت من خلال وجهة نظر تقضي بأنه يجب أن نوفر للسكان العرب أيضاً حلولاً بناءة عدم المساس بمصالحهم. وعبر عن ذلك في المفاوضات التى أجراها مع ممثلين عرب وكذلك في التلقين الذى كان يقدمه لرجال الإدارة السياسية وفي محاضرة في إطار "يوم المبعوثين" في أكتوبر ١٩٣٨ وفي محاولة لشرح الاحتمالات القريبة للاستيطان الجديد في بيت شان قال شاريت:

"أول أمس تسلم اليهود مساحة جديدة من الأرض في وادي بيت شان وهذه هي عملية شراء توفر مساحات أكبر من الأرض .ومن المثير للاهتمام بصفة خاصة في عملية الشراء هذه أنها مصحوبة بعملية نقل للسكان (*) Transfare of Population. هناك قبيلة يتمركز جزء منها في وادى بيت شان غربي نهر الأردن وجزء أخر يتمركز شرقي نهر الأردن .وهناك محاولات تبذل من أجل تجميع هذه القبيلة شرقي نهر الأردن عن طريق شراء أرض لها هناك .وهذه العملية المتمثلة في شراء ٢٥٠٠ دونم أو أكثر هى خطوة هامة في هذا الاتجاه، حيث يتم شراء الأرض فتنقل القبيلة رجالها إلى شرقي نهر الأردن وتتخلي عن الأرض هنا .ويتم هذا الأمر من خلال التفاهم ومن خلال اتفاقيات سلمية وبالمال. صحيح أن أسعار أرضنا ترتفع ولكن عن طريق ذلك فإننا لا نشتري أرضاً فقط ولكننا نشتري نقطة استيطان جديدة.وفى نفس الوقت انخفض أعداد العرب الموجودين غربي نهر الأردن ولا يتم هذا عن طريق طردهم أو تجويعهم ولكن عن طريق توفير المكان الجديد لهم وفي ظل ظروف أفضل.

وكان شاريت يعتقد أن اهتمام الهستدروت الصهيوني يجب أن ينصب على اقامة كتل استيطانية بدون الاضرار بمصالح السكان العرب وكانت مقترحاته حول نقل السكان تتركز على الافتراض بأنه من ناحية يجب خلق امتداد إقليمي لحساب الاستيطان اليهودي ولكنه من ناحية أخري يجب أن نضع رد فعل الجانب العربى في الحسبان .وكان شاريت يعمل ويتصرف من خلال اعتقاده بأنه توجد لدي السكان العرب اتجاهات قوية بما فيه الكفاية من شأنها أن تتقبل وجهة نظره بالترحاب من خلال الاهتمام بمصالحهم الذاتية.

وهكذا ربط شاريت بين موافقة العرب على مشروع بيل وبين موافقتهم على الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل. وكان يأمل في أن تنجح لجنة بيل فى اقناع العرب بقبول فكرة التقسيم وقبول الاستيطان اليهودي إلى أن يتم الحل السياسي .ولكن كل هذه الأفكار تبعثرت بعد فشل لجنة بيل.

وكل من عَلَّق آمالاً على لجنة بيل، مثلما فعل شاريت، ندم على ذلك وشعر بخيبة أمل كبيرة .ولا يهمنا هنا أن نستعرض أسباب إلغاء مشروع التقسيم وسنكتفي بالقول

بأنه كان يجسد احتمالاً طيباً لتحقيق نبوءة الدولة اليهودية من خلال موافقة قطاع هام من الجانب العربي .ولقد كانت لدي قطاع كبير من الحركة الصهيونية مخاوف شديدة بالنسبة للمستقبل .وفي تلك الفترة كان يسود الافتراض بأن الابتعاد عن سياسة التقسيم يعني ليس فقط عودة للانتداب ولكن أيضاً يعني البحث عن حلول أخرى .

خاتمة :

في بداية عهدها كانت الحركة الصهيونية تموج بمواقف مختلفة بالنسبة للطابع المرغوب فيه بالنسبة للعلاقات بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل .ولقد بلور موشيه شاريت باعتباره واحداً من واضعي السياسة الصهيونية، نظرية خاصة به حاولنا تحليلها في هذا البحث.

كان شاريت من أوائل الذين أدركوا وفهموا مصادر وجذور "المشكلة العربية ."وكانت نظرته إلى العرب ليست مجرد جزء لا يتجزأ من وجهة نظره الصهيونية بل إنها عبرت عن ذاتها على مدى تاريخه السياسي .وكانت نظرته إلى المشكلة العربية خطاً هادياً في كل المناصب العامة التى شغلها خلال فترة الانتداب وعلى وجه الخصوص في الإدارة السياسية وقد أرسي شاريت وجهة نظره على ثلاث نقاط رئيسية هى للشعب اليهودي حق السيادة في إطار دولة، على الدولة اليهودية أن تنخرط في شعوب الشرق الأوسط، وعلى الافتراض بأن الدولة المستقلة وذات السيادة في مساحة محددة وحدود دفاعية معترف بها، لا يعنى أنها لن تمثل عقبة امام الوجود العربي بل أنها تستطيع أن تساهم في تطوير وتقدم المنطقة كلها.

وفي فترة مبكرة من حياته السياسية كان شاريت على علم بإمكان أن تثير الهجرة الكبيرة والاستيطان اليهودى في أرض إسرائيل معارضة السكان العرب ولكنه كان يعتقد أن أسلوب تنفيذ الهجرة والاستيطان هو الذى سيحدد شكل وقوة رد الفعل العربى سواء في أرض إسرائيل أو في المنطقة العربية .وحسب اعتقاده كان صانعو السياسة الصهيونية يواجهون احتمالين إما قبول المقاومة العربية على أنها أمر مصيري أو محاولة خلق واقع جديد في المنطقة، وحسب رأيه فان الاستيطان اليهودى لا يهدف فقط إلى خدمة الأهداف الصهيونية ولكنه يستطيع أيضاً أن يشجع التطورات الجديدة في المنطقة .وكان موشيه شاريت يعتقد أن المطالبة بالاحقية على البلاد تحتم على المشروع الصهيوني أن ينخرط في مسيرة تقدم ومدنية الشرق الأوسط بصفة عامة مع خلق تحالف مع أصحاب القضية، ومن خارج المنطقة والذين سيهتمون بتسوية النزاع الذى ينبع من صراع الشعب اليهودي والشعب العربى على نفس الجزء من الأرض .وحسب اعتقاده فإن الخيار كان بين التقدم التدريجي نحو التسويات السياسية والاقتصادية التى ستخدم مصالح شعوب المنطقة وبين سياسة عدم التسوية التى ستترك المنطقة والمجتمع العربى في حالة جمود .ولقد آمن بأن الدمج بين خطوات التقدم والمدنية لدي المجتمعين اليهودي والعربى سوف يقلل من العداء .وبناء على ذلك فإنه عندما تقلد الوظائف والمهام التى أخذها على عاتقه، أحس بمسئولية كبيرة ليس فقط حيال التطورات السياسية داخل المعسكر اليهودي ولكن أيضاً حيال ما يحدث على الجانب العربى .ولقد آمن شاريت بالعمل العبري كجزء من الثورة الصهيونية ولكن مع شخصيات أخري مثل أرلوروزوف وفايتسمان، كان يؤيد التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة للاقتصاد اليهودي والاقتصاد العربى من خلال الاعتقاد بأن المشروع الصهيوني ليس مطالباً بعدم الاساءة إلى المجتمع العربى فحسب ولكن عليه أيضاً أن يضع مصالح المجتمع العربى في حسبانه.

وعلى مر السنين لم يكن الواقع يتناسب مع آمال وأفكار موشيه شاريت .صحيح أنه فى نهاية الأمر قامت دولة إسرائيلية كتعبير عملي عن المشروع الصهيوني ولكن الفجوة بين اليهود والعرب ازدادت عمقاً وأخذ الصراع في المنطقة أبعاداً جديدة .وعدم نجاح شاريت لا يرتبط بعدم فهمه للمجتمع العربى والواقع في المنطقة بل العكس هو الصحيح .لقد كان شاريت من بين أولئك الذين أدركوا أفضل من غيرهم، ماهية مشاكل أرض إسرائيل والشرق الأوسط بصفة عامة .وبالإضافة إلى ذلك فقد أصطدم بالكثير من العقبات التى حالت دون تنفيذ أفكاره حول كيفية بناء الوطن القومي من خلال التفاهم مع الجانب العربى .لقد كان ذلك هو فى الاساس نشاط التحالف الذى فضل العلاقة مع المتطرفين في المعسكر العربى .ولكن شاريت عانى أيضاً من عدم التأييد الواضح من جانب بريطانيا لفكره وأفكار المقربين إليه الذين عمل معهم من خلال التفاهم والتعاون مثل فايتسمان.

ولم ينجح شاريت في التغلب على معارضه بن جوريون مثلاً داخل حركته وفي الإدارة الصهيونية .وبعد عام ١٩٣٩ تزايدت حدة الصراع بين التيارات المختلفة داخل الحركة الصهيونية وليس هناك شك أنه بعد استبعاد فايتسمان النهائي من رئاسة الهستدروت الصهيوني في عام ١٩٤٦، ضعفت أيضاً احتمالات تحقيق البديل الذى كان شاريت أحد كبار المتحدثين بإسمه .وبعد قيام الدولة أصبح شاريت ممثلاً لوجهة النظر الواضحة في قضية العلاقات بين اليهود والعرب .وفي الخمسينيات وصل الصراع بين وجهات النظر المختلفة في حزبه (الماباى) وفي الحكومة إلى ذروته وأنتهى باقصائه عن الزعامة السياسية الإسرائيلية .ولقد كان هذا الصراع يرتبط بالعديد من الموضوعات الهامة للغاية ومن أهمها موضوع العلاقة بين السياسة الدفاعية الأمنية، وبين السياسة الخارجية. ولكن في حقيقة الأمر كانت كل المشاكل ترتبط أولا وقبل كل شي بالصراع الإسرائيلي العربى .وكان هناك أمر آخر هو أن موشيه شاريت كان ثابتاً على مدى تاريخه السياسي وكانت وجهات النظر التى سبق أن أشرنا إليها بمثابة الشمعة التى تضئ له الطريق حتى عندما كان وزيراً للخارجية وكذلك عندما شغل منصب رئيس الوزراء وكذلك في فترة ما قبل قيام الدولة أو ما بعد قيامها.

◆ دراســـــــات ◆

دراسة٣

رؤية أمريكية قصيرة النظر حول العلاقات الاسرائيلية - المصرية

- الكاتب : شاون بين * Shawn Pine

- الدورية : شئون اسرائيلية Israeli Affairs

- العدد ربيع / صيف ١٩٩٧

- إعداد : أكرم ألفى

تتمثل نقطة الاهتمام الرئيسية فى تقييم العلاقات المصرية - الاسرائيلية من خلال رؤية للأهداف الاستراتيجية الاقليمية المصرية ومنظوراتها تجاه اسرائيل، كما يوضح التأثيرات الجارية على الاستقرار الاقليمى عبر قيام مصر ببناء قواتها المسلحة من ناحية ، والتحدى الداخلى من جانب الاسلاميين الاصوليين للنظام المصرى، من ناحية أخرى .

إن لغة الخطاب السياسى المصرى تجاه اسرائيل منذ انتهاء انتخابات ١٩٩٦ ليست اكثر من أحد مظاهر العداء المصرى تجاه اسرائيل ، هذا العداء الذى يمكن فهمه من خلال القاء الضوء على الأهداف الاستراتيجية الاقليمية لمصر ، فخلال العقد الماضى أنفقت مصر ١,٣ مليار دولار من ٢,١ مليار دولار (هى إجمالى المعونة السنوية من الولايات المتحدة) على تحديث وتطوير قواتها المسلحة وذلك بغرض تحقيق هدفين أساسيين .

الأول ، سعى مصر لبناء قدرة رادعة ذات مصداقية فى مواجهة التهديدات الاقليمية التقليدية والعودة لدورها كقائد للعالم العربى ، خاصة فى ظل تزايد القوى الاسلامية الأصولية فى المنطقة ونجاحها فى اختراق مصر وتهديدهم لاستقرار النظام المصرى، وفى ظل تزايد هذه التهديدات بسيطرة الاسلاميين الاصوليين على الحكم فى أحد أهم دول الجوار لمصر وهى السودان . فإن مصر تأمل فى دعم قيادتها للدول العربية "المحافظة" وتحسين الأجواء مع الدول الاقليمية الثورية وذلك من خلال توجيه القوات العربية تجاه خطر مشترك، وهو مايرى الكثير من المحللين أنها محاولة جديدة فى سلسلة طويلة من المحاولات الفاشلة لتكوين تحالف عربى مضاد لاسرائيل.

أما الهدف الثانى، فهو سعى مصر الى تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة وإضعاف الدعم الامريكى لاسرائيل ، خاصة فى ظل الأزمة المالية فى امريكا والتى خلقت ضغوطا على الادارة الامريكية لخفض وتقليص المساعدات الخارجية ، ومن المعروف أن إسرائيل ومصر هما أهم وأكبر المتلقين للمساعدات حيث يحوزان على حوالى ٤٢٪ من اجمالى المساعدات الامريكية (حوالى ٥,١ مليار دولار من اجمالى ١٢ مليار دولار).

فى هذا السياق يحاول البعض التأكيد على أهمية الابقاء على المساعدات الامريكية لمصر كما هى مع تقليص المساعدات لاسرائيل . وذلك لثلاثة أسباب :

١ - أن انهيار الاتحاد السوفيتى قلص القيمة الاستراتيجية لاسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة مقابل زيادة اهمية مصر وذلك لسبب بسيط هو ان الاخيرة هى اكبر الدول العربية وأن مصر اكثر قدرة على التأثير على المنطقة وتحقيق المصالح الامريكية ، وهو ما ظهر جليا خلال حرب الخليج الثانية (١٩٩١) ، خاصة مع رفض الدول العربية مشاركة القوات الاسرائيلية فى الحرب .

٢ - إن قيام امريكا بتقليص المساعدات لمصر سوف يؤدى إلى تفاقم مشاكلها الاقتصادية وهو ما قد يؤدى إلى زيادة التوتر الداخلى الى حد الخطر . وأن المصالح الامريكية سوف تتأثر بشدة فى حالة استيلاء الاسلاميين على السلطة .

بينما على الجانب الآخر فإن الاقتصاد الاسرائيلى مزدهر وأفضل بكثير من الاقتصاد المصرى ولن يتأثر بشدة فى حالة تراجع المساعدات الامريكية .

٣ - إن توجهات العرب السلامية تجاه اسرائيل اثبتت أن المساعدات السنوية الامريكية وهى ٣,١ مليار دولار للدولة اليهودية لم تعد مهمة ، فى ظل اتفاقيات السلام بين اسرائيل ومصر والاردن وفى ظل انخفاض حدة العداء العربى - الإسرائيلى ، وبالتالى فالابقاء على كفاءة القوات المسلحة الاسرائيلية اصبح بلا أى داع أو فائدة .

* شاون بين، باحث فى العلاقات الدولية فى الجامعة العبرية فى القدس

إن هذه الأطروحات السابقة تعكس عدم فهم للمعادلة السياسية لأى نظام اقليمى فعال وتصور واضح لنظام اقليمى مستقر ، فالأحداث السياسية فى الشرق الاوسط توضح عدم استقراره الدائم. فهناك على سبيل المثال الثورة الايرانية الاسلامية عام ١٩٧٩ وغزو العراق للكويت فى ١٩٩٠، وهو ما يوضح المشاكل التى تواجه صانعى السياسة الامريكيين لخلق نظام اقليمى متماسك.

فتاريخ عدم الاستقرار السياسى فى الشرق الاوسط وكذلك عسكرية نظمها هى يحد من امكانية اعتماد الولايات المتحدة على هذه النظم وتقوى من الدعوة للاعتماد على إسرائيل التى تمثل الشريك المعتمد عليه الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للمدى البعيد .

أما بالنسبة لمقولة ان المساعدات الامريكية لمصر قد ساعدت النظام المصرى على مواجهة المد الاسلامى الأصولى، فهى غير صحيحة ، حيث أن معظم هذه المساعدات تم توجيهها لبناء القوات المسلحة المصرية .

أخيرا ، فإنه من الخطأ التصور أن اتفاقية السلام الاسرائيلية – المصرية ، قد حولتهما الى اصدقاء ، فبغض النظر عن التوافق فى المصالح أحيانا فإن العلاقات المصرية – الاسرائيلية يمكن وصفها بأنها إتفاق على استبعاد– للحرب أكثر منه تعهد كامل بالسلام.

أيضا فإن الكثير من وسائل الاعلام الغربية فشلت فى الكشف عما يدور تحت السطح فى العلاقات الإسرائيلية – المصرية ، بينما المسئولين الحكوميون المصريون والنخبة المثقفة لا يخفون رؤيتهم تجاه اسرائيل !

المنظورات المصرية لإسرائيل :

وفق رؤية الخبير العسكرى بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية واللواء السابق مراد الدسوقى، فإن الحكومة المصرية لاتزال ترى اسرائيل كعدو اقليمى. هذه الملاحظة دعمتها كلمة وزير الدفاع المصرى محمد حسين طنطاوى اثناء المناورة العسكرية "بدر ٩٦" وهى اكبر المناورات فى تاريخ مصر ، حيث اكد أنها موجهة ضد القدرات غير التقليدية لاسرائيل .

ولعل المقولة الأكثر صرامة فى هذا الصدد هى للمحلل السياسى الكبير محمد حسنين هيكل حيث أكد أن مصر ترفض مفهوم "التطبيع" مع اسرائيل ، حيث أن العديد من القيادات العسكرية المصرية ترى الوضع الحالى على انه "وقف اطلاق نار مؤقت" .

إن مظاهر التدهور فى النظرة المصرية لاسرائيل يمكن رؤيتها بوضوح فى الدعاية الصاخبة ضد اسرائيل والتى اصبحت سائدة فى الاعلام الرسمى المصرى وفى الصحافة المصرية وهو ما يعد انحرافا واضحا عن معاهدة السلام الموقعة عام ١٩٧٩ ، حيث لم تكف وسائل الاعلام المصرية عن نشر الدعاية المضادة لاسرائيل وليهود، كما لم تتوقف مصر عن محاولة تعويق إقامة الدول العربية الأخرى علاقات دبلوماسية واقتصادية مع اسرائيل . كذلك قامت مصر بجهود واضحة فى خلق لوبى مضاد للاتفاقات الاسرائيلية – الامريكية والمذكرة الخاصة بالتعاون العسكرى بين اسرائيل وروسيا فى ١٩٩٥ ، ولاتفاقات التعاون العسكرى بين اسرائيل وتركيا والتى كشف عنها فى يونية ١٩٩٦.

هذا الى جانب ظهور تآكل فى الدعم المصرى لاستمرار بقاء القوات المتعددة الجنسية فى سيناء، ففى ١٨ نوفمبر ١٩٩٢ اقترحت مصر انسحاب هذه القوات من شبه جزيرة سيناء، حيث اصبحت مصر ترى فى وجود هذه القوات فى سيناء مساسا بالسيادة المصرية .

إن هذه الامثلة تشير الى أن معاهدة السلام لعام ١٩٧٩ فشلت فى منح اسرائيل نوع السلام الذى تصورته عندما اعادت سيناء للمصريين . كذلك فإن تصورات الرئيس المصرى السابق "انور السادات" حول تقوية وتعميق العلاقات مع اسرائيل لم تتم حتى الآن ، إذ ان الوضع فى ظل حكم خليفته حسنى مبارك يكرس تجنب التعامل مع اسرائيل كفاعل اقليمى حتى أن اتفاق سبتمبر ١٩٩٣ الخاص بإعلان المبادئ الاسرائيلى الفلسطينى لم يثبت أو يظهر تقبل المصريين لاسرائيل ، كما أن الرئيس المصرى اعترف بأن المثقفين المصريين لازالوا معارضين أو رافضين لقبول اسرائيل مثل الاسلاميين المتشددين.

المظاهر الأخرى لرفض المصريين لاسرائيل خلال هذه الفترة تتضمن ايضا حرق اعضاء نقابة المحامين المصرية للاعلام الامريكية والاسرائيلية فى الذكرى السنوية لتوقيع اتفاقية السلام واستمرار المقالات المعادية لاسرائيل والسامية فى الصحف المصرية، والرفض المستمر من قبل أعضاء النقابات والمنظمات القاعدية لمقابلة نظرائهم الاسرائيليين من اجل الحوار أو التعاون، كذلك ففى دراسة حول خريجى الجامعات المصرية الذين كانوا يدرسون اثناء توقيع اتفاقية السلام ، ظهر أن ٩٢,٨٪ منهم يؤمنون أن اسرائيل دولة عدوانية، توسعية يحكمها إرهابيون .

إن رفض اسرائيل لا يقتصر على النخبة الثقافية والسياسية والاقتصادية فقط بل يمتد الى الشعب المصرى، حيث اظهر نفس الاستطلاع أن ٩٧٪ يرفضون العلاقات الثقافية مع اسرائيل ، و٩٦٪ يرفضون العلاقات الاقتصادية . وأن ٩٢٪ يرفضون خلق صلات مع السياح الاسرائيليين .

فى اطار هذه الحقائق ، فإن بناء القوات المسلحة المصرية خلال العقد الماضى أظهر زيادة أهمية القوات المسلحة المصرية وقدراتها على تحقيق الأهداف العسكرية الاستراتيجية المصرية عن أى وقت مضى.

بناء القوات المسلحة المصرية:

منذ بداية الثمانينات ومصر تقوم بمجهودات جادة لتحقيق التكافؤ فى الأسلحة التقليدية مع اسرائيل وهو ما جعلها قريبة للغاية من الناحيتين الكمية والكيفية لجيش الدفاع الاسرائيلى (IDF) .

بناء القوات التقليدية :

منذ بداية الثمانينات ، اكملت مصر ثلاث خطط خمسية وقد تضمنت هذه الخطط بناء وتحديث وتوسيع قدراتها العسكرية . ففى الخطة الخمسية الأولى والتى بدأت فى ١٩٨٣ تضمنت إعادة بناء البنية التحتية للجيش المصرى والتى تم تحطيمها خلال حرب ١٩٧٣ . وقد كان التركيز خلال هذه المرحلة على بناء قواعد جديدة لنظم الاتصالات . من ١٩٨٨ الى ١٩٩٣ قامت مصر بدعم قواتها الجوية من خلال شراء طائرات ف – ١٦ الامريكية وتعديل نظم القيادة والتحكم وقدراتها الخاصة

بالدفاع الجوى . وفى الخطة الأخيرة ، استمرت القوات الجوية فى صدارة الأولويات المصرية حيث انفقت مصر اكثر من ٨٠٪ من المساعدة العسكرية الامريكية على القوات الجوية .
وقد قامت مصر بشراء حوالى ١٩٠ طائرة ف - ١٦ كذلك حصلت مصر على الموافقة على شراء ٢١ طائرة ف - ١٦ سى (F-16 C) .
كما تم تدعيم نظام الدفاع الجوى المصرى من خلال شراء ١٨٠ صاروخ هوك و ١٠٠٠ صاروخ هيل فاير - ٢ بالاضافة الى تعاون مصر مع الولايات المتحدة لتطوير نظام (C 31) . الذى سيمكن نظام الصواريخ المصرى من إصابة أهداف متعددة فى نفس الوقت.
إن مصر الآن لديها اكبر قوات جوية فى العالم العربى حيث تمتلك ٥٥٠ طائرة مقاتلة اكثر من نصفها غربى الصنع . كما تمتلك مصر اسطولا حديثا من الطائرات الهيلكوبتر . إن تحديث القوات الجوية المصرية لم يقتصر على خطط القتال ، فوفق المحللين العسكريين الاسرائيليين فإن هذه القوات تبنت تكنولوجيا غربية للقيادة والتحكم ، الى جانب تدريب القائمين عليها من خلال التعاون مع الولايات المتحدة.
بالاضافة للقوات الجوية ، فإن مصر قامت بتحديث قواتها البرية ، فحتى نهاية السبعينات كان الجيش المصرى يضم ١٠ فرق فقط نصفها كانت قواتها ميكانيكية ومدرعة . اليوم ، يتكون الجيش المصرى من ١٢فرقة وجمعيها باستثناء واحدة فقط قوات ميكانيكية ومدرعة ، وخطة جعل كل القوات مدرعة مخطط لها أن تتم فى سنة ٢٠٠٥.
فالجيش المصرى اليوم يستطيع من خلال سرعة الأداء والميكنة أن ينافس أو يتساوى مع معظم الجيوش الحديثة ، كذلك فإن مصر مستعدة لاستقبال ٦١١ مركبة مقاتلة مشاة مدرعة (Dutch YPR - 765) وذلك لتحل محل اسطول (BMP) السوفيتى. لقد تم اصلاح فيالق المشاة المصرية أيضا ففى السبعينات كانت معظم الدبابات فى هذه الفيالق سوفيتية ، أما الآن فإن الدبابات معظمها امريكية.
وبعد حرب الخليج ١٩٩١ قامت مصر بتجميع للدبابة الامريكية (MI-AI) والتى تعد أفضل الدبابات فى العالم . ووفق برنامج مصنع ٢٠٠٠ فإن مصر لديها الآن ١١٠٠٠ من (M-60A3) و (M-60ALs) وحوالى ٢٠٠ من (MIAIs).
وتخطط مصر لتطوير كل الدبابات (M60AI) لمستوى (A3).
هذا بالاضافة الى قيام مصر بالتوسع فى انتاجها المحلى من متطلبات الجيش وتسليحه فمصنع "٢٠٠٠" يعد هو الأهم فى لتحقيق الجهود المصرية الاكتفاء الذاتى من السلاح. فقد حصلت مصر فى ١٩٨٤ على الموافقة الامريكية على انشاء مصنع عملاق لتصنيع دبابات حديثة . ووفق هذا الاتفاق ستقوم مصر بتجميع ٥٢٤ دبابة (MI-AI) ويأمل العسكريون المصريون فى زيادتها الى ١٥٠٠ دبابة مقاتلة . تصل تكلفة هذا البرنامج إلى حوالى ٣,٢ مليار دولار ، كما سيقوم المصريون بإنتاج المدفع "١٢٠ ملى" وقد صرح العسكريون المصريون أن الهدف هو جعل القاهرة مكتفية ذاتيا من الدبابات الى جانب شراء ٥٤٠ قاعدة صواريخ (Tow) .
كذلك قامت مصر بخطوات محسوسة لتطوير قواتها الجوية ، حيث ركزت على تطوير أسطولها المكون من ٨ غواصات حصلت عليها من الصين . وهذا الى جانب شراء سفن حربية جديدة من الولايات المتحدة وأيضا تطوير تكنولوجيا القوات البحرية وقدرات ضباطها من خلال المناورات مع وحدات من البحرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والايطالية .
إن نتيجة هذا التوسع الضخم فى استيعاب التكنولوجيا العسكرية الغربية هو تقلص التفوق الكيفى (النوعى) لاسرائيل على مصر سواء فى القوات البرية أو الجوية.
ومن الملاحظ أن التقدم الكيفى لاسرائيل على مصر قد تقلص فى كل مجالات التسليح العسكرى بما فيه التسليح الشخصى للقوات البرية ، ومن حيث درجة دقة المعدات العسكرية والطائرات المروحية المقاتلة ، ونتائج هذه الظاهرة ستكون دراماتيكية للغاية عندما تقوم بمقارنة اقليمية بين المعدلات الكمية والنوعية بين العرب واسرائيل ، حيث تؤكد الأرقام ان هناك تآكلا فى التفوق النوعى للقوات الاسرائيلية بالنسبة لاعدائها العرب فى العقد الأخير.
إلا أنه لا يمكن القول أن اسرائيل فقدت تفوقها النوعى فى مواجهة جيرانها ، حيث أن الانتاج المحلى الاسرائيلى من الكترونيات التسليح عالية التكنولوجيا ومن الاسلحة ، والتعهد الامريكى بالحفاظ على التفوق النوعى الاسرائيلى، كل ذلك سوف يبقى الفجوة لصالح إسرائيل فى المستقبل القريب . إلا أن تدفق التكنولوجيا الغربية على الدول العربية سوف يؤدى .
اولا : الى تقليل هذه الفجوة مقارنة بما كان عليه الوضع فى الفترات السابقة . هذا الى جانب زيادة كفاءة قتالية الجنود العرب، حيث أن الاسلحة الحديثة تتيح لأى جندى استعمالها بكفاءة بدون دراية كافية بالتكنولوجيا . وهو مايضعف الخبرة النسبية لاسرائيل الخاصة بمهارة جنودها. هذا الى جانب تزايد عدد المهندسين والعلماء المتخرجين فى الجامعات العربية فى العقدين الأخيرين.
ثانيا : التكلفة النسبية لابقاء الفجوة النوعية لصالح اسرائيل مرتفعة للغاية حتى تبقى اسرائيل على تفوقها من حيث درجة التفوق التكنولوجى لأسلحتها. الى جانب تكاليف البحوث الخاصة بتكنولوجيا السلاح فإن اسرائيل - لتبقى على تفوقها النوعى - عليها أن تكرس مصادر مالية اكبر للتطوير التكنولوجى والا ستتضاءل الفجوة بينها وبين العرب اكثر فاكثر.

الأسلحة غير التقليدية :

كانت مصر من أوائل الدول التى حازت قدرات علمية - نووية ، عندما أقدمت على شراء مفاعل بحثى صغير من الاتحاد السوفيتى فى بداية الستينيات ، الى جانب ايمان مصر بأهمية السعى للانضمام الى بحوث الأسلحة النووية مع سوريا والمملكة العربية السعودية حتى تتجنب النفقات الضخمة مما يسمح لها بالاستمرار فى بناء وتطوير قواتها التقليدية .
رغم كل هذه الانجازات ، فإنه من الواضح أن القرار الاستراتيجى المصرى هو تركيز الجهود على زيادة قواتها التقليدية وزيادة قدراتها من الاسلحة غير التقليدية الكيماوية والبيولوجية، فمصر قامت بالعمل مع العراق لعدة سنوات فى انتاج وتخزين الاسلحة الكيماوية . بينما ترسانتها من هذه الاسلحة غير معروفة . ومن الممكن أن تكون مساوية لمخزون العراق قبل حرب الخليج الثانية. فالأسلحة الكيماوية جزء من

شئون الجيش المصرى كما تقوم مصر بعمل مزرعة كميائية فى ابو زعبل .
تستمر مصر ايضا فى تطوير نظام تحميل جديد لهذه الأسلحة ، حيث عملت القاهرة مع كوريا الشمالية فى تطوير صواريخ سكود من حيث مداها ودقتها . بدأ المشروع فى بداية ١٩٨١ عندما قامت مصر بنقل سكود "ب س" الى بيونج يانج فى اختراق لاتفاقها مع موسكو. وقد قام الكوريون عبر مهندسيهم بزيادة المدى والقدرة التصويبية للسكود "ب" وكانت النتيجة هى سكود "س" وسكود "دى" بمدى ٦٠٠ الى ١٠٠٠كم.

• هل تسير مصر على خطى ايران ؟

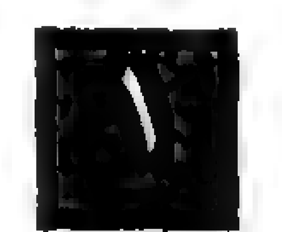
حتى لو أن العلاقة الاسرائيلية – المصرية تسير على معادلة التوافق الداخلى فى كل منهما ، فإن الأوضاع الداخلية فى مصر تثير ذعر اسرائيل. فالعنف الاسلامى فى مصر كان قد وصل لمستويات خطرة ، حتى أن بعض المحللين الغربيين تساءلوا حول مدى استقرار نظام مبارك.
فمنذ نهاية العشرينيات ، عندما انشئت حركة الاخوان المسلمون على يد حسن البنا ، فإن السلطات المصرية اصبحت تواجه مشكلة الأصولية الدينية . وخلال فترة السبعينيات والثمانينيات وبعد فترة طويلة من القمع فى الحقبة الناصرية ، قامت حركة الاخوان المسلمون بطرح سياسة معتدلة فى ظل حكومتى أنور السادات وحسنى مبارك .
إلا أن علاقة الاخوان مع السلطة تدهورت منذ ١٩٩٢. من ناحية أخرى أعلن الاسلاميون المتطرفون فى ١٩٩٢ عزمهم على الاستيلاء على السلطة وإقامة الدولة الاسلامية ، وقتل اكثر من ٩٠٠ شخص خلال تلك المعارك .
فى يناير ١٩٩٥ وبعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك ، قامت الحكومة بتركيز حملتها ضد الاخوان المسلمين. ففى نوفمبر ١٩٩٥ تم تحويل ٥٤ من قيادات الاخوان للمحكمة العسكرية.. وقد تم سجن بعضهم من ٣ – ٥ سنوات .
وفى اطار قيام السلطة بتوجيه ضربات قاسية لقواعد الحركات الاسلامية المتشددة قامت الجماعات الاسلامية بنقل جزء من نشاطها الى الخارج حيث تمت محاولات ناجحة منها اغتيال الممثل التجارى المصرى فى الامم المتحدة فى جنيف فى نوفمبر ١٩٩٥ والتفجير الانتحارى لسفارة مصر فى إسلام أباد . إن الاسلاميين على اختلاف توجهاتهم يرفضون الحداثة ويدعون لحكم الله والشريعة ويرفضون الدولة القومية ويدعون لاقصاء الحكم العلمانى والعودة للشريعة .

منظورات المستقبل :

على الرغم من التخوف الغربى على استقرار النظام المصرى ، فإن الرئيس مبارك استطاع ان يدير الأزمة وأن يبقى الوضع تحت السيطرة مما ادى الى إضعاف قدرة الاسلاميين على تحدى النظام فى المدى القصير ، إلا أن هذا لا يمنع ظهور قوى أخرى خاصة فى ظل الوضع السيئ اقتصاديا والتحديات السكانية التى تواجه مصر . فمستقبل قدرة المتشددين الاسلاميين على خلق تهديد جوهرى للنظام المصرى لا يجب أن تبعد عند الاذهان . ففى حالة لو أن مصر سلكت طريق إيران وخضعت لحكم الاسلاميين ، فإن الشرق الاوسط سوف يدخل الى مرحلة من الفوضى، حيث ستشهد المصالح الاستراتيجية الامريكية وعلى رأسها تهديد حليفتها "اسرائيل" الى جانب تهديد النظم العربية "المحافظة". لكن للأسف ولسوء الحظ فإن القرار الامريكى للسماح بإعادة بناء الجيش المصرى تعكس رؤية قصيرة النظر بالنسبة لصناع السياسة الاقليمية فى الولايات المتحدة ، وعدم قدراتهم على التعلم من خبرات الماضى، حيث أن سقوط شاه ايران فى ١٩٧٩ كان يجب أن يعلمهم خطورة دعم الولايات المتحدة للنظم غير الديمقراطية فى المنطقة. فسياسة خارجية أمريكية اكثر حرصا يجب أن تدعم القدرات الدفاعية المصرية ضد التهديدات الخارجية، بينما فى نفس الوقت عليها أن توجه معظم المساعدات الامريكية لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى مصر . وذلك فى محاولة لوأد التهديد الداخلى الذى يقوده الاسلاميون الراديكاليون . إلا أن الولايات المتحدة أمدت مصر بقدرات عسكرية هجومية جعلتها قادرة على فرض تهديدات على جيرانها !!
بالنسبة لاسرائيل فإن خبرة السلام "البارد" إن لم يكن "العدائى" مع مصر يجعلها تتعامل بدرجة اكبر من الحرص فى مفاوضاتها المستقبلية مع جيرانها ، حيث أن فشل معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية ١٩٧٩ فى تحقيق كل الطموحات والتصورات الاسرائيلية ، الى جانب الوضعية الحالية للعلاقات المصرية – الاسرائيلية يجب أن يكون درسا لاسرائيل فى مفاوضاتها القادمة مع السوريين وذلك لثلاث اسباب رئيسية :
اولا : أن حافظ الاسد ليس هو السادات المستعد للقدوم للقدس من أجل السلام ، حيث أن الاسد يعارض معظم الأفكار الخاصة بتطبيع العلاقات مع اسرائيل فى اطار رؤية أن السلام هو الثمن الوحيد لاستعادة الجولان ، وهو مفهوم عن السلام بعيد تماما عن المفهوم الاسرائيلى مما يجعله قريب من اتفاق عدم الحرب اكثر منه اتفاق سلام .
ثانيا : إن السلام سوف يكلف سوريا الكثير حيث الاعتراف بإسرائيل وهو ما قد يؤدى لعدة نتائج سلبية بالنسبة للنظام السورى أهمها إنهاء الدور الطليعى لسوريا فى المنطقة وتحرر الفلسطينيين من التأثير السورى وإضعاف المحور الايرانى – السورى ومواجهة مشاكل عدة فى لبنان وأخيرا تحويل إسرائيل الى منافس اقليمى لسوريا .
ثالثا وأخيرا : فإغتيال انور السادات فى اكتوبر ١٩٨١ واغتيال اسحق رابين بعده بأربع عشرة سنة يظهر أن العلاقات قد تتهدد باغتيال قيادات السلام ، فمن المؤكد أن العلاقات الاسرائيلية – المصرية فى حالة استمرار السادات كانت ستكون افضل مما عليها الآن .

***

إن أهم الأسباب التى تدعو اسرائيل للحرص فى مفاوضاتها مع السوريين هى طبيعة مرتفعات الجولان المختلفة تماما عند سيناء، حيث ان الوقت الذى تحتاجه القوات المصرية لاختراق سيناء يتيح فرصة لاسرائيل للدفاع وتعبئة القوات الاحتياطية ، بينما هذه الميزة لا توجد فى الجولان حيث أن المدافع السورية ستكون قادرة على الوصول للأهداف الاستراتيجية ومراكز التجمعات السكانية فى اسرائيل فى ساعات معدودات. ووفق هذه الحقيقة ، فإن المحاكاة غير النقدية لاتفاقية السلام مع مصر بالنسبة لسوريا ستكون خطوة متهورة وطائشة بالنسبة للجانب الإسرائيلى .



ملف العدد

إسرائيل / شئون داخلية

«شـــئـــون عـــســكـرية»

العام الدراسي الجديد

■ هاتسوفيه
٣ / ٩ / ١٩٩٩
موشيه ايشون

تشهد إسرائيل خلال هذه الآونة بداية العام الدراسي الجديد فيتوجه في هذه الأيام ما يربو على مليون ونصف مليون تلميذ إلى رياض الأطفال والمدارس لتلقي دراساتهم .ولنا أن نتساءل هل تقوم المؤسسة التعليمية بتأدية مهامها الملقاة على عاتقها .ويمكننا أن نطرح التساؤل على نحو آخر بقولنا هل تقوم المؤسسة التعليمية بدور المربي أم أنها تكتفي بإكساب التلاميذ المعرفة .

ولا تعد هذه الأسئلة وليدة اللحظة إذ إنها كثيرا ما تطل علينا مع بداية كل عام دراسي ، وكما يبدو فإنها مستعصية على الحل ، ونتصور أن الأزمة الأخلاقية التي تعصف بالمنظومة التعليمية تزداد حدة عاما تلو الآخر .ومن هنا فقد أصبح معظم المعلمين يكتفون بلعب دور الملقن المهني دون الاهتمام بالبعد التربوي أي مثلما كنا نفعل في الماضي الذي لم تكن فيه المدرسة مجرد ورشة يتمثل دورها في إكساب المعارف بقدر ما كان دورها يتمثل في تشكيل التلميذ نفسيا وأخلاقيا وإعداده لمواجهة المستقبل .

ونشهد خلال هذه الآونة ظاهرة غريبة متمثلة في أن المعلمين أصبحوا مضطرين وعلى حد قولهم تولية جل اهتمامهم إلى مواضيع لا تتفق مع المواضيع التربوية فأصبحوا يتحدثون عن مشكلات الأجور .ونظرا لأنهم منصرفون كلية إلى مثل هذه النوعية من المشكلات فلم يعودوا مهتمين بالعملية التعليمية ، ومن هنا فقدت المنظومة التعليمية هالة القداسة التي كانت تحيط بها ، بل وفقد المدرس تلك المكانة الرفيعة التي كان يشغلها في المجتمع .

وعلاوة على هذا فإن الظواهر العرضية الشاذة والتي أصبحت متفشية في أوساط الشباب تزعزع أسس المجتمع الإسرائيلي الأخلاقية والنفسية ، والأدهى من هذا وذاك أصبح للصبية الذين مازالوا في عمر الزهور والذين لم يتجاوزوا عقدهم الأول، سجلا إجراميا، بل وأصبحت أسماءهم ترد في محاضر الشرطة .وبينما كان عدد هؤلاء في الماضي محدودا للغاية .وبينما كان عدد الأحداث يقدر بإثنين على أقصى تقدير في المدينة الواحدة فقد أصبحوا يشكلون حاليا عددا كبيرا في مجال الجريمة ، وأصبحت تجاوزاتهم تشمل كل ما هو اجتماعي وأخلاقي على وجه الخصوص .إن مكمن خطورة القضية المطروحة حاليا تتمثل في أن أيادي مئات الشباب أصبحت ملطخة بدماء أصدقائهم ، وفي وقوفهم أمام المحاكم .

وفي حقيقة الأمر فإن عدداً كبيراً من المؤسسات التعليمية منغمس في التجاوزات الأخلاقية التي تشمل العلاقات غير المشروعة بين الطلاب والطالبات ، ولا يولي سوى عدد قليل من المعلمين قدراً كافياً من الاهتمام بمثل هذه النوعية من القضايا التي تشوه الجيل الصغير أخلاقيا .

ويفضل المدرسون على وجه العموم التمييز بين سلوك التلاميذ خلال فترة الدراسة وبين سلوكياتهم في أوقات الفراغ التي يتواجدون فيها ظاهرياً تحت إشراف الأسرة .

ويرى المدرسون أنهم يتحملون مسئولية سلوكيات التلميذ

في المدرسة فقط ، ولا يعترف سوى عدد قليل منهم أنه يهتم حقاً بسلوكيات التلاميذ خارج أسوار المدرسة .ويجد المدرسون صعوبة حقيقية في التعامل مع الأزمة الأخلاقية التي تعصف بالشباب مع بدايات العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠ .

وعلاوة على هذا فقد أصبحنا نشهد منذ أن اقتحم التلفزيون والانترنت حياتنا تحولا حقيقيا في سلوكيات الجيل الصغير ، ذلك التحول الذي يتجلى في الملابس وتفشي حالات عدم الانضباط في المدارس ، وشيوع العنف الذي أصبح جزء لا يتجزأ من سلوكيات الشباب .وفي ظل هذه الظروف فلا غرابة في أنه يتضاءل في المقابل تأثير المعلمين الذين أصبحوا عاجزين عن فرض هيبتهم على التلاميذ .

وكثيرا ما أصبح المعلم مضطرا للتكيف مع الواقع الجديد ، بل وكثيرا ما يضطر لغض الطرف عن سلوكيات التلاميذ حتى لو لم تكن متفقة مع النظم السلوكية التي سادت في الماضي .

ولقد أصبح الشغل الشاغل للتلاميذ متمثلا في محاكاة الشباب الذي يظهر على شاشات التلفزيون ليس فقط في الملبس وإنما في كل شئ متعلق بالتخلي عن القيم ، فقد أصبح من الملاحظ حاليا أن أعداداً غير قليلة من الشباب تحرص على وضع الحلقان في أنوفها ، بل ويرتدون ملابس أشبه بثياب البحر عند توجههم إلى المدارس .ويتجاهل المعلمون كل هذه الظواهر الشاذة ، ومن هنا فإن صمتهم يفسر بأنه يعني التسليم بالظاهرة هذا بالرغم من أنها تنطوي على مخاطر عدة تهدد في مجملها صورة رجل الغد .وفي حقيقة الأمر فإن خطورة الوضع الراهن لا تتمثل فقط في إحساس المعلم بأنه في حل من مسئولياته إزاء التلاميذ في الفترة التي يتواجدون فيها خارج المدرسة وإنما تتمثل في أنه لا يولي الاهتمام الكافي لما يحدث داخل الفصول .ولا يخفى علينا أن العام الماضي شهد ارتكاب بعض أعمال العنف بل ووقوع بعض حوادث القتل في المدارس دون أن يدري المدرسون عنها شيئاً ، ومن هنا يجب ألا نعفي المدرسين من تحمل مسئولية سلوكيات التلاميذ .

لقد كان المعلم يحرص في الماضي على متابعة سلوكيات التلاميذ حتى في الفترة التي كان يقضيها خارج المدرسة بل وكان يحرص على إقامة علاقة وثيقة مع أولياء الأمور . وبالرغم من أن بعض المعلمين يحرصون حاليا على تولية القدر الكافي من الاهتمام بالتلاميذ إلا أنهم لا يمثلون سوى القلة .وعلاوة على هذا فقد اختفى من المدارس ذلك النظام الذي كان يلتقي فيه التلميذ مع مدرسه على انفراد ليشرح له ما يستعصى عليه فهمه ، ومع هذا فمازال هذا النظام موجودا على نحو نظري فقط .الغرض منه حصول المعلم على أجر إضافي .

ويمكننا أيضا قول أن قطاعا عريضا من المدارس توقف كلية عن إكساب التلاميذ القيم الأخلاقية ، وأصبح شغلها الشاغل إكساب التلاميذ العلوم فقط ، ومن هنا فلا غرابة في أنه قد حدث تدهور ملموس في كل ما يتعلق بسلوكيات الطلاب .

لقد كان المعلمون يحرصون في الماضي على تولية قدر كبير من الاهتمام لكل ما هو متعلق بالقداسة ، تلك القيمة التي تلاشت كلية من قاموس المفردات الشائع في أوساط التلاميذ ، ويكمن سبب هذا الأمر وعلى حد زعم بعض المعلمين أن أولياء الأمور لا يهتمون بالقيم الأخلاقية ، ومن ثم فليس هناك أي مبرر للعمل على نحو مخالف لإرادتهم .

ولم تعد القداسة قيمة في منظومة القيم التي تطرحها المؤسسة التعليمية ، ومن هنا لا غرابة في أن عمليات القتل التي يرتكبها الشباب آخذة في التزايد ، ناهيك عن أعمال العنف التي تقع في مختلف المجالات والتي أصبحت جزءاً يومياً من حياة الشباب .

ويحذر القضاة الذين يحكمون في قضايا الشباب من خطورة الوضع ، غير أن هذه التحذيرات تضيع هباءً خاصة أن المجتمع الإسرائيلي لا يبالي كثيرا بها .إن جيل الغد فقد تلك الصورة التي خلقه الله عليها غير أنه من الواجب ألا نوجه إصبع الاتهام إلى الشباب فقط إذ أن المذنبين الحقيقيين هم المدرسون الذين تخلوا عن مهمتهم التربوية والذين يغضون الطرف عما يحدث في داخل المدارس .

ولا مجال لأن يزعم مسئولو المؤسسة التعليمية أنه ليس من الممكن تحميلهم مسئولية حالة الانهيار القيمي التي تعصف بالشباب خاصة أنهم المسئولون الحقيقيون عما يحدث في المدارس .لقد حانت ساعة الحسم التي يتعين علينا فيها إصلاح المؤسسة التعليمية ، فهذا هو رأى المدرسين .ومن الضروري أن تتمسك المدارس بهدفها الحقيقي ، وألا يقتصر دورها على نقل المعارف والعلوم إلى التلاميذ .

ويتعين على مسئولي المؤسسة التعليمية أيضا الاعتراف بحقيقة أن المدرسة ليست بورشة دراسة فقط وأن مهمتها الحقيقية تتمثل في كونها مؤسسة تربوية .ولا شك أنه سيصبح من الممكن وقف مسيرة الانهيار القيمي التي تعصف بالشباب ، والعودة إلى المجد التليد عند الدمج بين البعدين التعليمي والتربوي في المدارس .إن هذا النقد موجه في المقام الأول إلى مسئولي المؤسسة التعليمية وليس إلى الشباب .وأخيراً فلا نملك سوى أن نستنهض المسئولين من سباتهم العميق ، وأن نذكرهم بأنه قد حانت اللحظة التي يتعين فيها على الجميع الارتقاء بأخلاقيات وسلوكيات المؤسسة التعليمية .

الظهر للسكين

هآرتس ٢٤/٩/١٩٩٩
بقلم/ أمير أورن

صدق أحد قادة هيئة الأركان عندما قال "دورة الحياة الطبيعية" فى إسرائيل. فقبل الحرب يكون الانفاق قليلاً على بناء القوة العسكرية، والتفوق طويل المدى، لأن الجمهور وممثليه يعتقدون أن فرصة نشوب حرب محدودة للغاية، وفجأة، وعلى العكس من هذا الاعتقاد يكتشفون أن الحرب على الأبواب، وهنا تظهر خطة طوارىء لحشد أكثر الموارد، وسد الفجوات الضخمة، والاسراع فى عمليات التدريب، وزيادة المخزون وتعزيز خطوط الانتاج للدعم الحربى. وتقع الحرب، وقد ننتصر، وفى صبيحة انتهاء الحرب يعود التخفيض الكبير فى مخصصات جيش الدفاع، وهكذا دواليك.

القيادة العسكرية تريد السلام، فقد أدى تحليل الضغوط السياسية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، (والتى يجب فى اطارها تفسير الضغوط العسكرية)، لتوصل جيش الدفاع إلى نتيجة تقول: السلام ضرورى وبسرعة لأنه خلال عقد آخر ستزداد الأوضاع سوءاً وبدون السلام سيتزايد الخطر لعدم العثور على المزيد من الموارد المادية والبشرية لمواجهة هذا الخطر.

ليس فى مقدور القيادة العليا أن تفرض على الجهاز السياسى مضمون السلام. الأمر الذى يضع رئيس الوزراء فى مواجهة مع الماهير التى ستطالبه بأن يفسر لماذا قرر قبول حل مؤلم. وكان هذا هو أيضاً موقفهم فى عهد بنيامين نتنياهو.

وفقاً لتقدير جيش الدفاع، قد تستمر الحرب التى ستقع فى العقد القادم ثلاثة أسابيع متواصلة، مع الوضع فى الحسبان الاستعدادات التى تسبقها والاستنزاف الذى يعقبها. سيظل التهديد الذى تمثله القوات البرية على ما هو عليه، ولكن ستزداد خطورة تهديدات أخرى مثل الارهاب وإطلاق صواريخ على المؤخرة وفتح جبهات بعيدة.

وفى هذا السياق يقترح المخططون العسكريون الاستعداد لسيناريو ما بين المعقول والخطير. أى ليس أشد الأخطار كحرب شاملة ضد أى عدو محتمل، ولا بالطبع وضع الاسترخاء والاستهانة بل وضع وسط ما بين المنتصف والأسوأ، مثل وجود جبهة مواجهة رئيسية واحدة (سوريا) مع مساندة عناصر أخرى وعلى المدى الطويل - وهو ما يحتاج إلى رد فعل فورى - تتزايد خطورة التهديدات البعيدة إذا لم يأمر إيهود باراك جيش الدفاع بأن يغير من افتراضاته، سيظل يعمل وفقا لافتراض أن لبنان تمثل احتمال وقوع مواجهة مع القوات السورية النظامية ومواجهة محدودة مع قوى غير نظامية (بما فى ذلك استخدام الكاتيوشا طويلة المدى، والتى يصل مداها إلى حيفا) - وقد تقوم مصر بدفع قوات عسكرية إلى سيناء والدخول فى مواجهة محدودة مع إسرائيل، وتظل العراق دولة مواجهة قادرة على اطلاق الصواريخ والدفع بقوات تعزيز عن طريق الأردن أو سوريا، وتزيد إيران من قدرتها على استخدام أسلحة استراتيجية ضد إسرائيل إلى جانب الارهاب الذى تدعمه، ويحافظ الفلسطينيون على قدرتهم فى استخدام الارهاب والعنف وإعاقة استعداد إسرائيل لمواجهة خطر خارجى.

يتميز العالم الاسلامى بأنظمة حكم غير ديمقراطية، ومن شأن أى تغييرات فجائية فى هذه الأنظمة أن يزيد من سياسة التطرف ضد إسرائيل، لذلك سيطالب جيش الدفاع، فى اطار التسوية السياسية، بترتيبات أمنية على مستوى رفيع. لن تكون هناك جبهة عربية موحدة، فالتطلعات القومية لكل دولة وطائفة سوف تتغلب على العوامل المشتركة بينهم، ولكن الاسلام السياسى سيظل كمصدر رئيسى للارهاب كمن يهدد استقرار الأنظمة ويحفز للعنف ضد إسرائيل. أما التحديات شبه العسكرية (مثل الانتحاريين وصواريخ الكاتيوشا والاعتداءات على منشآت إسرائيلية فى الخارج) - فانها تعتبر أصعب ما يمكن الرد عليه - من الصعب أن تخترق أمنياً منظمة سرية أصولية، ومن الصعب أن ترصد الأهداف التى سيهاجمونها، ومن الصعب تطوير وسائل مطاردة وتحصين تصمد دائما أمام الوسائل المضادة. تنزلق إسرائيل إلى دائرة تبرز عوامل النقص لديها، بدلا من أن تظهر نقاط تفوقها، والتى تستمد منها الموارد الضرورية لها للتأهب للحرب.

جيش الدفاع لا يقع فى الأوهام. فالسلام حاليا (بارد ومسلح وتنافسى) - سلام هش مليىء بالغموض، سلام بين الحكومات وليس بين الشعوب، أو بصيغة أخرى، وهى تنطبق على مصر، سلام (المواجهة السلامية) كذلك عندما يتحقق السلام مع سوريا، ليس سلام الحدود المفتوحة على مصراعيها، بل سلام لن يسمح بأكثر من أصدار (٢٠٠ تأشيرة شهريا). رغم ذلك يؤكد جيش الدفاع على (تحقيق طفرة تجاه السلام الشامل مرتبط بالتسوية الدائمة مع الفلسطينيين و/أو اتفاق سلام مع سوريا).

يفترض جيش الدفاع أنه ستقوم سلطة مركزية فلسطينية، تسيطر على مناطق واسعة فى الضفة الغربية وغزة،

وسيكون بينها وبين إسرائيل توتر واحتكاك سياسي وأمني. سيضطر جيش الدفاع للاحتفاظ بمناطق أمنية لدرء الأخطار الداخلية والخارجية، ونزع سلاح الكيان الفلسطيني ووضع ترتيبات أمنية متكاملة، ولكن لن يعترض على قيام دولة، بل أنه يؤيد قيامها فعلا. إذا لم تتضمن ذلك التسوية النهائية إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل، فانها ستكون كيانا يعيش في أزمة وإحباط يفرز من داخله حماس، وقد يدفع المنطقة كلها إلى وضع متدهور وبخاصة مصر والأردن.

الأردن وهي مثل جلد رقيق فوق ماء يغلي، أضعف من أن تواجه جيش الدفاع، ولكن هذا الضعف لن يمنعها من أن ترتبط بدول عربية أخرى أقوى منها (فقد ارتبطت بمصر وسوريا في عام ١٩٦٧، والعراق في عام ١٩٩٠، وربما تنضم لسوريا والعراق في الأزمة القادمة) في حالة الأزمات.

أما مصر التي ندمت على ما أبدته من ضبط للنفس اثناء حرب لبنان وزادت من قوتها منذ ذلك الحين، فقد تبدي رد فعل مصحوبا بالقوة.

واما العراق يمثل البشارة الطيبة - الشريرة. فقد ينهار بعد صدام حسين، وتضم بعض أراضيه لإيران والتي ستصبح سيدة المنطقة.

أمام كل هذا، يجب على جيش الدفاع أن يتأهب سواء للدفاع (بالتوازي) مع شن هجوم مضاد (تدريجيا) على جبهتين، أو سواء لمهاجمة أهداف متحركة بعيداً عن الحدود، أو سواء للحماية من الصواريخ أو سواء لمكافحة الارهاب وحرب العصابات.

وهذا يتطلب - في رأي المخططين - قوة أخرى، مختلفة في التشكيل والطابع. في جيش ٢٠١٠ سيكون عدد الدبابات والمجنزرات أقل، مع المزيد من القذائف دقيقة التصويب والهليوكبتر القتالية، ويقل عدد ناقلات الجنود ويتزايد نشاط جمع المعلومات والأقمار الصناعية، وسيتراجع عدد القوات البشرية ويزداد حجم الطائرات المتطورة لتصل إلى أقصى الأعماق. ولكن ليس هذا هو الرأي السائد تماما يختلف معه الذين يعتقدون أنه لا يجب التخلي عن مئات الدبابات بأطقمها المدربة، ولو فقط للدفاع لو واجهت إسرائيل خطر الغزو. وكذلك من يعتقدون أن استبدال الكم بالكيف هو أمر خطير.

كذلك بالنسبة لمن لا يهولون، لابد من توفير ميزانية مناسبة ومستقرة لجيش الدفاع المستحدث. بدون إحداث تغيير في سياسة وحجم القوات، سيحتاج جيش الدفاع إلى عشرات المليارات من الشيكلات. والدور الأمريكي القليل لن يكون سخيا بما يكفي لتغطية المساعدات الأجنبية التي سيحصل عليها خصوم إسرائيل لشراء أسلحة رادعة. إسرائيل أفقر من أن تسمح لنفسها بألا تتوصل إلى سلام وبسرعة.

والأمر لا يتعلق فقط بعناصر خارجية. قطاعات كثيرة في إسرائيل تزيد من نصيبها في الميزانية المدنية، بينما تقلل من نصيبها في تحمل العبء العسكري. في عام ٢٠١٠ سيصبح عرب إسرائيل ربع عدد السكان، وفي فلسطين سيصل العدد إلى أربعة ملايين، أي ضعفي ما كان عام ١٩٩٥، و١٤ ضعفاً ما كان في عام ١٩٨٠. من بين كل عشرين إسرائيلي يبلغون سن التجنيد، سيتم تجنيد تسعة فقط، إضافة إلى خمسة عرب وستة آخرين سيعفون من الخدمة. وفي مجال خدمة الاحتياط يتضح عدم المساواة منذ الآن. أكثر من نصف الرجال حتى سن ٤٩ مسجلين في وحدات الاحتياط بينما أكثر من الربع قليلا هم الذين يتم استدعاؤهم فعلا لخدمة الاحتياط.

هذا وضع لا يمكن أن يستمر، فإما أن تزداد الموارد وهو ما لن يحدث أو أن تقل الاحتياجات، والطريق المؤدي إلى ذلك هو تحقيق السلام. بصيغة ملتوية، وحتى لا يتحرش بالحكومة، يقول جيش الدفاع أن هدف على (المستوى الاستراتيجي) يجب أن يكون (الردع ومنع الحرب)، وهدف على المستوى الاجتماعي هو ابعاد جيش الدفاع عن جدل التمزقات والفجوات الاجتماعية.

يمكن أن نرى في هذا احتجاج صامت على من يدفعون برسلهم دون أن يسلحونهم بالعتاد المناسب. هذا أيضا رد فعل متأخر، رد فعل لمعركة، على غرار سلوك الذين اصيبوا بصدمة حرب، ولما مر بالجهاز العسكري منذ حرب عيد الغفران. أقصد الفشل في الحرب وتقرير لجنة اجرانات، ولبنان، والانتفاضة، ثم لبنان مرة أخرى. لم يعد جيش الدفاع وقيادته يلعبان دور المخلص والمنقذ لإسرائيل، فهو غير قادر على أن ينقذ نفسه.

لسنوات عديدة ظلوا يرددون في الجيش - وراء رجال السياسة - أن مهمة المؤسسة العسكرية هي اتاحة حرية العمل امام الجهاز السياسي. وقد لاحظوا مؤخرا أنه بينما لا يسارع السياسيون باستغلال هذه الحرية، يواصل الجنود دفع الثمن. هذه ليست أسطورة (خنجر في الظهر)، عندما خان المدنيون الانهزاميون المحاربين، بل العكس، المجتمع اللامبالي يدير ظهره للذين يخاطرون من أجله. بطريقتهم التي تعززها المعلومات والوثائق، يكشف ضباط جيش الدفاع أين موقعهم الآن. إذا فهم باراك من هذا أن جيش الدفاع سوف يؤيده - وكذلك الشعب - في الجلاء عن الجولان واقامة دولة فلسطينية، فلن يخطىء.

رجال الصناعة: خفض الميزانية العسكرية سيؤدى إلى إغلاق مائة مصنع

معاريف ٢٤/٩/١٩٩٩
بقلم/ داليا مزورى

إغلاق حوالى مائة مصنع ومئات من خطوط الانتاج وضياع صادرات بمئات الملايين من الدولارات وفصل عدد يتراوح ما بين ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ عامل معظمهم فى مناطق الأولوية الوطنية. هذه هى التقديرات الأولية للخسائر المتوقعة فى أعقاب خفض ميزانية وزارة الدفاع بمقدار مليار شيكل. وقد قدم رئيس لجنة علاقات الصناعة بوزارة الدفاع التابعة لاتحاد الصناعيين يعقوب تورين هذه التقديرات فى الاجتماع الطارىء للصناعات التى تتعامل مع وزارة الدفاع والذى عقد أول أمس. ويقول تورين: "أن اتحاد الصناعيين سوف يعترض على خفض مليار شيكل من ميزانية وزارة الدفاع وأن ذلك سوف يكون على حساب الصناعة الإسرائيلية. ويجب على وزارة الدفاع أن تجد البدائل المناسبة سواء عن طريق بيع بعض الممتلكات أو بوسائل أخرى وذلك حتى لا يضر هذا الخفض انمو والازدهار.

وتجدر الاشارة إلى أن خفض ميزانية وزارة الدفاع سوف يتسبب فى عدم التوقيع على أى عقود جديدة بين وزارة الدفاع وبين الصناعات العسكرية ومع باقى الموردين الآخرين فى السنة المالية الحالية. وتنوى وزارة الدفاع شراء ذخيرة ومنتجات غذائية ومنسوجات ومنتجات جلدية وبلاستيكية ومعدات طبية من الخارج وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل الحفاظ على المبالغ بالعملة المحلية لدى الوزارة.

وفى أعقاب هذا القرار من المتوقع أن يلحق الضرر ببعض الصناعات العسكرية وصناعات محلية أخرى مثل الصناعات العسكرية والمصانع التى تورد منتجات أخرى إلى وزارة الدفاع.

هذا وقد أعرب المسئولون فى المركز الزراعى عن غضبهم هم الآخرون أن مشاركة الحكومة فى التأمين ضد الكوارث وأضرار الطبيعة سوف ينخفض فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٪ فقط بدلاً من ٣٥٪ فى الأعوام الماضية. وسوف يتسبب ذلك فى رفع سعر البوالص بالنسبة للمزارعين وسوف يضطر كثير منهم إلى التنازل عن فكرة التأمين بسبب السعر المرتفع. هذا وسوف يبقى آلاف من المزارعين بدون تأمين وبدون حماية من أضرار الطبيعة.

وصرح رئيس الشعبة الاقتصادية فى المركز الزراعى شلومو ليشم أن الدعم الحكومى لمشروعات التأمين فى الأعوام السابقة قد بلغ ٣٢ مليون شيكل فى العام وأما فى مشروع ميزانية وزارة الزراعة لعام ٢٠٠٠ سوف تبلغ المشاركة الحكومية الفعلية ١٥ مليون شيكل، أى بنسبة ٤٠٪ من المبلغ المطلوب.

هكذا سيتم تخفيض ميزانية الدفاع

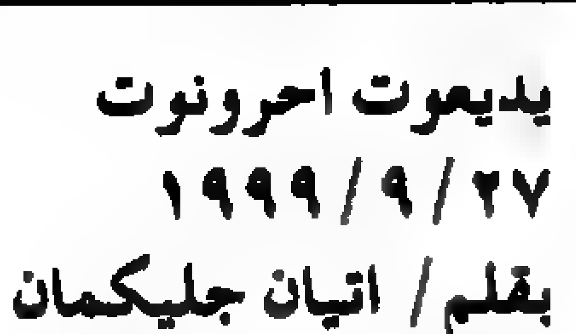
هآرتس ٢٦/٩/١٩٩٩
بقلم/ أمنون برزيلى

لازال العاملون فى وزارة الدفاع يواجهون صعوبة فى استيعاب الآثار المترتبة على تخفيض ٩٥٠ مليون شيكل من ميزانية الدفاع للعام القادم. فرئيس الأركان العامة ميجور جنرال "شاؤول موفاز" يسعى بقدر الامكان إلى عدم المساس بخطة عمل جيش الدفاع الإسرائيلى متعددة السنوات.

إن هذه الخطة التى بادر بها "موفاز" لها ثلاثة أضلاع: الأول، التحرك بشكل واضح من مشتروات محلية يتم تمويلها بالعملة الإسرائيلية -الشيكل- إلى مشتروات أمريكية يتم تمويلها من المعونة العسكرية الأمريكية. أما الضلع الثانى، فيعتمد على تخفيض حجم المشتروات أو تأجيل تنفيذ بعض المشروعات الأمنية أو تنفيذ بعض المشروعات الأمنية طبقاً لخطط زمنية أكبر. أما الضلع الثالث فهو تخفيض فترات استدعاء الاحتياط للانشطة الأجنبية العامة. وهذا الشق الثالث من شأنه أن يوفر ما بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ مليون شيكل طبقاً لخطط وزارة الدفاع. ويقول أحد كبار المسئولين فى وزارة الدفاع والذى يتابع استعدادات جيش الدفاع الإسرائيلى لهذه التخفيضات "أن الاعتقاد السائد حتى الآن هو أن هذه التخفيضات لن تؤثر على خطة إصلاح جيش الدفاع الإسرائيلى". وهذا الاعتقاد لم يتغير أيضاً حتى بعد أن أوضح "بيجا شوحاط" خلال حديثة مع بعض كبار

المسئولين فى وزارة الدفاع عن النية لاجراء تخفيضات أخرى فى ميزانية الدفاع. فالاتجاه هو اجراء تخفيض فى الميزانية بما يساوى الزيادة فى المعونة العسكرية الأمريكية وهى الزيادة التى تقدر بـ ٦٠ مليون دولار. أى أن التخفيض قد يمتد إلى ٢٥٠ مليون شيكل أخرى.
وتشير التقديرات أن رئيس الأركان "شاؤول موفاز" متمسك بمبادىء خطة التسليح التى بلورها والتى يطلق عليها "عصر ٢٠٠٣" وذلك بالرغم من التخفيضات فى الميزانية.
ويدرك"موفاز" أن مهمته الرئيسية هى تنفيذ خطة الاصلاح فى جيش الدفاع الإسرائيلى وبمقتضى هذه الخطة سوف يتم تسريح ٣٠٠٠ من أفراد القوات النظامية وسيتم إلغاء قيادات عسكرية وتشكيلات مدرعات قديمة.
وهناك هدفان وراء تخفيض القوى البشرية فى جيش الدفاع الإسرائيلى، الأول: توفير مصادر مالية لرفع القدرات. والثانى: هو استيعاب ضباط جدد من ذوى الكفاءة العالية فى القوات النظامية لفترات متوسطة وطويلة.
ويعتقد رئيس الأركان أنه من غير الممكن أن يطلب منه المساس بمستوى الخدمة أو بالاجور فيما يتعلق بالقوات النظامية، خاصة بعد تسريح الآلاف من أفراد القوات النظامية فى اطار خطة الاصلاح.
ويرى رئيس الأركان العامة "شاؤول موفاز" أن تجاهل المشاعر خلال تنفيذ خطة الاصلاح من شأنه أن يحدث صدمة داخل الجيش. إن الاغراءات التى يعرضها قطاع الأعمال لن تساعد الأفراد المتميزين فى البقاء فى الجيش إذا ما تأثرت رواتب أفراد القوات النظامية.
ولكن يبدو أن أبرزالذين سوف يضاروا بشكل أساسى من تخفيض ميزانية وزارة الدفاع،المصانع التى تمد جيش الدفاع الإسرائيلى بالاحتياجات العادية والعتاد. لقد قامت إدارة المشتروات بوزارة الدفاع بإرسال تنبيهات للموردين لتوفيق أوضاعهم طبقاً للتخفيض المتوقع فى الميزانية.
فجيش الدفاع الإسرائيلى يدفع على سبيل المثال ٤١٧ مليون شيكل سنويا لشراء المواد الغذائية.
وخلال العام القادم سيتم توفير نصف هذا المبلغ من أموال المعونة العسكرية الأمريكية، وبالتالى سيتم الشراء من الولايات المتحدة. ولن يكون لتكاليف الشحن من الولايات المتحدة تأثير فى هذا الاتجاه. فالأمر هنا لا يخضع لمبدأ المكسب والخسارة، الواقع أن وزارة الدفاع ليس لديها ما يكفى من العملات الإسرائيلية لشراء الاحتياجات من إسرائيل.
ولهذه الأسباب، فإن وزارة الدفاع تقوم منذ عدة سنوات بشراء وقود للطائرات النفاثة من الولايات المتحدة (وتقدر قيمة وقود الطائرات الذى اشترته إسرائيل هذا العام من الولايات المتحدة بحوالى ٦٨ مليون دولار). وحاليا صدر قرار بشأن توسيع حجم مشتروات الوقود والبنزين من الولايات المتحدة.
أما فيما يتعلق بالملابس العسكرية والأحذية فمن المتوقع أن تنخفض المشتروات من المصانع الإسرائيلية بما يتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون شيكل. كما سيخفض جيش الدفاع الإسرائيلى بشكل حاد مشترواته من البطاريات السائلة من انتاج المصانع الإسرائيلية فى مقابل توسيع المشتروات من البطاريات السائلة الإسرائيلية فى مقابل توسيع المشتروات من البطاريات السائلة من نفس النوع من الانتاج الأمريكى. وخلال إحدى المناقشات التى اشترك فيها إيهود باراك عرضت بعض البيانات حول الاضرار المتوقعة للصناعات الإسرائيلية بسبب التحول للشراء من الولايات المتحدة. أن التخفيضات فى ميزانية الدفاع ستؤثر بشكل خاص على الصناعات العسكرية الإسرائيلية كما ستؤثر أيضاً على بعض المصانع الأخرى مثل "تديران"، "كيشر" و"سولتام".
أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية تنتج ذخيرة لجيش الدفاع الإسرائيلى من الأعيرة الصغيرة والمتوسطة بما قيمته مئات الملايين من الشيكلات فى العام.
ويقول أحد كبار المسئولين فى وزارة الدفاع أن التخفيض فى ميزانية الدفاع سيؤثر أيضاً على مشتروات جيش الدفاع الإسرائيلى من دانات الهاونات والمدفعية من الانتاج المحلى. لقد تعاقدت وزارة الدفاع مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية على شراء دانات مدفعية بما قيمته ١٠٠ مليون شيكل خلال أربع سنوات. ولكن بعد تخفيض الميزانية أرسلت وزارة الدفاع خطابا إلى الصناعات العسكرية الإسرائيلية لالغاء هذا التعاقد.
بالاضافة إلى ذلك، فإن جيش الدفاع الإسرائيلى كان قد خطط لشراء أجهزة اتصال من مصنع "تديران" بقيمة تتراوح ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون شيكل، ولكن يبدو أن هذه الصفقة سوف تجمد. إن شركة تديران قامت بنقل مصانعها إلى تل ابيب فى المنطقة الصناعية، وإذا تم الغاء هذه الصفقة مع جيش الدفاع الإسرائيلى فمن المتوقع أن يؤدى ذلك إلى فصل ٥٠ من العاملين فى "تديران" والذين يسكن أغلبهم فى كريات شمونا.
وزارة الدفاع تقوم بالغاء ملحقيات عسكرية بالخارج: تقوم وزارة الدفاع حاليا بإعادة تقييم حجم الملحقيات العسكرية والوفود العسكرية فى الخارج، وذلك فى أعقاب انتقادات وزارة المالية وحتى الآن تم الغاء وفد واحد من الوفود العسكرية فى فرنسا وألمانيا. وخلال الشهر القادم سوف يتم الغاء الملحقيات العسكرية فى إيطاليا وتايوان. وفى صيف عام ٢٠٠٠ سيتم الغاء الملحقيات العسكرية فى الدانمارك وجنوب افريقيا.
وتبلور وزارة الدفاع خطة لتقليص حجم وفد وزارة الدفاع فى نيويورك والذى يصل عدد أفراده إلى ٤٠ شخصاً. ولكن فى المقابل أرسل جيش الدفاع الإسرائيلى ١٥ ضابطا من السلاح الجوى مع أسرهم إلى الولايات المتحدة لمتابعة شراء ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز إف ١٦ أى.
لقد تم توفير نصف مليون دولار خلال عام ٩٩ من بند الوفود والملحقيات العسكرية فى ميزانية وزارة الدفاع.

العميد ايتام : إما الترقية وإما الاستقالة



يديعوت احرونوت
١٩٩٩/٩/٢٧
بقلم/ اتيان جليكمان

من المقرر أن يستقيل العميد آفى إيتام من جيش الدفاع إذا لم يرق عن قريب إلى درجة اللواء. وكان إيتام قد اعلن ذلك مؤخراً أكثر من مرة وأصبح هذا الاحتمال ممكناً الآن بعد تنافسة مع العميد جيورا ايلاند على رئاسة شعبة العمليات.

وكان ايتام يشغل فى العامين الماضيين منصب قائد تشكيل لبنان ووصفت العلاقات بينه وبين قائد المنطقة الشمالية جابى أشكينازى بأنها باردة. كذلك لم يكن ايتام على علاقات طيبة مع قائد وحدة الاتصال فى لبنان العميد اريز جريشتين الراحل واضطر اللواء اشكينازى إلى التدخل أكثر من مرة من أجل تحسين جو العلاقات بينهما.

وبالاضافة إلى ذلك فان القضية الخطيرة التى تورط فيها ايتام منذ فترة الانتفاضة تقف حجر عثرة فى طريق سجلة الوظيفى، حيث أن ترقيته تجمدت لمدة عام ونصف بسبب وحشية معاملة جنوده للفلسطينيين فى قطاع غزة عندما كان ايتام قائداً للواء جفعاتى. وفى بداية هذا العام تورط ايتام فى قضية أخرى بعد موت الجندى أوهيد زاخ بنيران زملائه فى القوة، حيث القى ايتام بالمسئولين على قائد الفصيلة وأثار غضب رئيس الأركان العامة عليه واعتذر ايتام بعد ذلك للضابط وأسرته.

وتجدر الاشارة إلى أن ايتام عضو موشاف يقع جنوب هضبة الجولان وصرح ايتام أكثر من مرة للمقربين منه بأنه سوف يخلع الملابس العسكرية فى حالة عدم انضمامه إلى قيادة الأركان العامة.

ويقول المقربون منه أنه فى هذا الوقت بالذات وبعد فترة لبنان فإنه يرغب في الترقى ولكن ليست هناك جماعة ضغط من الأصدقاء للعمل لصالحه. وإيتام يقضى الآن إجازة وينتظر ماذا سيحدث معه. وكان قد حضر بملابس مدنية حفل تسليم قيادة لواء جولانى منذ أسبوعين.

كذلك فإن رؤساء المستوطنات فى هضبة الجولان ينتظرون بترقب القرار الخاص بمصير ايتام. وهناك من يضمن له – فى حالة استقالته من الجيش – منصبا عملياً وتنظيمياً فى الصراع ضد الانسحاب من هضبة الجولان.

تشكيل قيادة الأركان العامة من وجهة نظر موفاز

يديعوت أحرونوت
١٩٩٩/٩/٢٧
بقلم/ اليكس فيشمان

من المقرر أن يستقيل العميد آفى إيتام من جيش الدفاع إذ لم يرق عن قريب إلى درجة اللواء. وكان إيتام قد اعلن ذلك مؤخراً أكثر من مرة وأصبح هذا الاحتمال ممكناً الآن بعد تنافسة مع العميد جيورا ايلاند على رئاسة شعبة العمليات.

وكان ايتام يشغل فى العامين الماضيين منصب قائد تشكيل لبنان ووصفت العلاقات بينه وبين قائد المنطقة الشمالية جابى أشكينازى بأنها باردة. كذلك لم يكن ايتام على علاقات طيبة مع قائد وحدة الاتصال فى لبنان العميد اريز جريشتين الراحل واضطر اللواء اشكينازى إلى التدخل أكثر من مرة من أجل تحسين جو العلاقات بينهما.

وبالاضافة إلى ذلك فإن القضية الخطيرة التى تورط فيها ايتام منذ فترة الانتفاضة تقف حجر عثرة فى طريق سجلة الوظيفى، حيث أن ترقيته تجمدت لمدة عام ونصف العام بسبب معاملة جنوده بوحشية مع الفلسطينيين فى قطاع غزة عندما كان ايتام قائداً للواء جفعاتى. وفى بداية هذا العام تورط ايتام فى قضية أخرى بعد موت الجندى أوهيد زاخ الراحل بنيران زملائه فى القوة، حيث القى ايتام بالمسئولين على قائد الفصيلة وأثار غضب رئيس الأركان العامة عليه واعتذر ايتام بعد ذلك للضابط وأسرته.

وتجدر الاشارة إلى أن ايتام عضو موشاف نوف الذى يقع جنوب هضبة الجولان. وصرح ايتام أكثر من مرة للمقربين منه بأنه سوف يخلع الملابس العسكرية فى حالة عدم انضمامه إلى قيادة الأركان العامة.

ويقول هؤلاء المقربون أنه فى هذا الوقت بالذات وبعد فترة لبنان فإنه يرغب فى الترقى ولكن ليست هناك جماعة ضغط من الأصدقاء للعمل لصالحه. وإيتام يقضى الآن إجازة وينتظر ماذا سيحدث معه. وكان قد

حضر بملابس مدنية حفل تسليم قيادة لواء جولانى منذ أسبوعين.

كذلك فإن رؤساء المستوطنات فى هضبة الجولان ينتظرون بترقب القرار الخاص بمصير ايتام. وهناك من يضمن له - فى حالة استقالته من الجيش - منصبا عملياً وتنظيمياً فى الصراع ضد الانسحاب من هضبة الجولان.

من المتوقع أن تتم عن قريب حركة تعيينات كبيرة فى قيادة الأركان العامة لجيش الدفاع. وسوف تشمل التعيينات الجديدة دما جديداً فى ثلاث رتب لواء وسلسلة من التغييرات فى رتب العميد بما فى ذلك قادة الأسلحة. ولأول مرة فى تاريخ جيش الدفاع الإسرائيلى سيتم تعيين ضابط مدفعية فى منصب قائد تشكيل مدرع.

وفور إنتهاء عيد المظلات سيحسم رئيس الأركان العامة شاؤول موفاز من هم كبار الضباط الذين ستتم ترقيتهم أو سينقلوا إلى وظائف أخرى فى نطاق حركة التعيينات الجديدة. هذا ويعقد رئيس الأركان العامة فى هذه الأيام مجموعة من اللقاءات المكثفة مع الضباط برتبة اللواء ورتبة العميد من أجل الانتهاء من وضع النقاط على الحروف. وسوف يتم تنفيذ التعيينات الجديدة أو جزء منها قبل نهاية العام وباقى التعيينات فى الثلث الأول من العام القادم. وها هى مجموعة التعيينات المتوقعة :

- **قائد سلاح البحرين:** سوف ينهى اليكس طل فترة عمله فى نهاية هذا العام، وينافس على المنصب اثنان وهما العميد شاؤول جوزيف وهو رجل الغواصات فى الأساس وكان يشغل منصب نائب قائد سلاح البحرية وهو الآن معار لشغل منصب كبير فى وزارة الدفاع. ويتنافس معه العميد بديديا يعرى رجل الكوماندوز البحرى ويشغل الان منصب نائب قائد سلاح البحرية.

- **قائد سلاح الطيران:** من المقرر أن ينهى اللواء ايتان بن الياهو عمله خلال العام القادم. والمرشح القوى لخلافته هو اللواء وان حلوتس، رجل سلاح الجو الذى اقام شعبة العمليات الجديدة فى الأركان العامة ويرأسها الآن. وهناك مرشح آخر للمنصب وهو رئيس أركان سلاح الطيران العميد افنير نافية.

- **رئيس شعبة العمليات:** هذا المنصب الذى سيخلو بعد أن ينهى اللواء دان حلوتس عمله يتنافس عليه العميد جيورا إيلاند الذى يشغل الآن منصب رئيس قسم العمليات فى شعبة العمليات والعميد أفى ايتام الذى كان يشغل حتى الفترة الأخيرة قائد تشكيل الجليل. والضابط الذى سيشغل المنصب من بين الاثنين سيرقى إلى رتبة اللواء. وقد ذكرت مصادر عسكرية أنه على الرغم من ذلك، ليس من المستبعد أن يعطى منصب رئيس شعبة العمليات لضابط برتبة لواء ويشغل منصب آخر. وقد طرح فى هذا الصدد اسم قائد المنطقة الجنوبية طوف ساميا.

- **قائد المنطقة الجنوبية:** إذا عين اللواء ساميا فى منصب رئيس شعبة العمليات، فسوف يصبح منصبه خالياً لينافس عليه ايلاند وإيتام وهناك مرشح آخر للمنصب وهو اللواء اسحاق ايتان قائد قوات جيش الدفاع فى الضفة الغربية الآن.

- **كبير ضباط المدرعات:** العميد مائير جحطان يوشك أن ينهى عمله ومرشح لأن يكون قائداً لقاعدة التدريب الأساسية لوحدات الميدان والمرشح لأن يخلفه هو العميد اودى الذى يشغل الآن منصبا كبيراً فى القوات الميدانية.

- **كبير ضباط الشئون الطبية:** سينهى العميد طبيب أربيه الدر عمله فى شهر مايو القادم وسوف يسرح من الجيش. والمرشح لخلافته هو العقيد طبيب جيورا مرتينوفيتش.

- **رئيس قسم العمليات:** فى السابع من أكتوبر وإذا لم يحدث تغيير فى اللحظة الأخيرة من المقرر أن يحل العميد ايلى اميتاى محل العميد جيورا ايلاند كرئيس لقسم العمليات فى شعبة العمليات فى جيش الدفاع الإسرائيلى.

- **النائب العام العسكرى:** سينهى العميد أورى شوهام عمله خلال العام القادم. والمرشح الأول لخلافته هو العميد مناحم بينكلشتين الذى يشغل الآن منصب نائب رئيس المحكمة العسكرية للاستئناف. ومن المعروف أن هناك أكثر من شخص يتنافسون على هذا المنصب ومن بينهم ولأول مرة سيدة وهى العقيد رحيل دولاف والتى تشغل الآن منصب كبيرة المحامين فى الجيش.

ومن بين رتب العميد فى حركة التعيينات الحالية يبرز ترشيح العميد دان هرئيل السكرتير العسكرى لوزير الدفاع السابق وكبير ضباط المدفعية الآن لشغل منصب قائد تشكيل مدرعات فى جيش الدفاع، وهذا المنصب يعتبر جديداً حيث استحدثه رئيس الأركان العامة شاؤول موفاز.

وكان رئيس الأركان قد أشار فى اللقاءات الصحفية التى أجراها مؤخراً أنه ينوى أن يوصى وزير الدفاع بتغيير كبير الرقباء العسكريين العميد اسحاق شينى. وقال رئيس الأركان العامة أيضاً أنه وافق على طلب الحاخام العسكرى اللواء جاد نافون بإنهاء عمله فى بداية العام القادم. وذكرت مصادر عسكرية أن القيادة العامة للأركان تنوى تغيير اللوائح إزاء هذين المنصبين، أى أنه فى حالة عدم انتقال الرقابة إلى القطاع المدنى وانتقالها إلى وزارة الدفاع فسوف يرأسها ضابط برتبة عقيد وأما منصب الحاخام العسكرى فسوف يشغله ضابط برتبة عميد.

التقصير فى قضية المياه

ملحق يديعوت أحرونوت
الأسبوعى ١/١٠/١٩٩٩
بقلم/ شلومو أبرموفيتش
وهاداس رجولسكى

وصل منسوب المياه فى بحيرة طبرية هذا الأسبوع إلى الحد الأدنى الذى لم يسبق أن وصل إليه من قبل، ويصل فى هذه الأيام إلى ما يطلق عليه "الخط الأحمر"، وهذا أقل من الحد الأدنى الذى سجل فى صيف ١٩٣٤.

إلا أنهم فى شركة المياه "مكوروت" يطمئنون الناس ويقولون إن "منسوب المياه فى بحيرة طبرية لن يصل إلى الخط الأحمر إلا يوم الأربعاء القادم". وعندما يحدث هذا ستضطر الشركة للحصول على تصديق خاص من مفوض المياه بمواصلة سحب المياه من بحيرة طبرية.

الثمن الفورى سيدفعه الصيادون. وأصحاب الشواطىء والقائمون على تشغيل منشآت المصايف فى طبرية بسبب انخفاض مواردهم نتيجة لتراجع خط المياه إلى حوالى ثلاثمائة متر.

إلا أن المشاكل فى طبرية ليست إلا جزءاً صغيراً من حالة طوارىء وطنية تتجاهلها دولة إسرائيل. فلقد تسبب شتاء ١٩٩٨ الجاف فى إخلاء خزانات المياه الموجودة تحت الأرض. كما تم خفض حصص المياه للزراعة بنسبة ٤٠٪. ولم يسع أحد من المسئولين عن مرفق المياه فى إسرائيل إلى الإعلان رسمياً عن حالة طوارىء.

يقول مصدر كبير فى مرفق المياه إن الخطر الكبير مازال أمامنا. وشتاء جاف آخر سيؤدى إلى القضاء على ٨٠٪ من الزراعة فى الدولة. وعلى حد قوله فإنه "إذا حدث جفاف مشابه لذلك الذى حدث هذا العام، ستضطر القيادة السياسية لاتخاذ قرارات صعبة: هل تستمر فى استخدام المياه حتى بعد تجاوز الخطوط الحمراء، أم تقضى على معظم الزراعة فى إسرائيل وتسبب البطالة لعشرات الآلاف من المزارعين".

حتى يومنا هذا لم ينتبهوا هنا للحل البديهى، أى تحلية مياه البحر. فدولة إسرائيل متخلفة عقداً كاملاً فى وضع البنية الأساسية لتحلية مياه البحر وفى استخدام حلول أخرى يمكن أن توفر المياه بمئات الملايين من الأمتار المكعبة سنوياً. وهناك شركات إسرائيلية تنتج منشآت ضخمة للتحلية لصالح دول مثل الولايات المتحدة، المكسيك، الهند وقبرص، ولكن ليس هناك فى إسرائيل من يطلب منتجاتها التى تعتبر من أكثر الأنواع تطوراً فى العالم.

يقول تسفى أورتنبرج رئيس إدارة بحيرة طبرية إن "منسوب المياه فى البحيرة سيواصل الهبوط تدريجياً خلال الشهرين القادمين، حتى بعد أن يتجاوز الخط الأحمر. نحن فى بداية شهر أكتوبر وما تزال درجات الحرارة مثل درجات الحرارة فى منتصف الصيف. والشمس تبخر يومياً حوالى مليون متر مكعب، وهو ما يعنى انخفاضاً بمقدار ستة ملليمترات. وسحب المياه - حتى بالكم المحدود الذى تقرر هذا العام - سيؤدى يومياً إلى انخفاض المنسوب عدة ملليمترات أخرى. وإلى أن تبدأ الأمطار فى التأثير على منسوب المياه، قد تنخفض البحيرة بمقدار يصل إلى ٣٠ سنتيمتراً، إحدى نتائج ذلك هو ضرورة إطالة الأنابيب فى منشآت سحب المياه من بحيرة طبرية - فى منطقة مصب نهر الأردن - حتى تصل إلى المياه.

ما تعانى منه منطقة طبرية بسبب مشكلة المياه يعانى منه الشرق الأوسط كله. يقول البروفيسور رافائيل سميت من معهد بحوث المياه فى التخنيون: "قد يشعل النقص فى المياه الحرب القادمة فى منطقتنا. والنقص فى المياه فى إسرائيل، الأردن والسلطة الفلسطينية قد يصل إلى مليار متر مكعب فى السنة. وفى الإمكان توفير هذه الكمية مقابل استثمار نصف مليار دولار فى تحلية المياه سنويا. أليس هذا ثمناً معقولاً لمنع الحرب القادمة؟".

ويقول أورتنبرج: "المياه هى الثروة الاستراتيجية للشرق الأوسط وهى التى يمكن أن تعرقل أى اتفاقية سلام. لقد وجدنا هذا العام صعوبة فى إمداد الأردنيين بحصة المياه التى التزمنا بها فى اتفاقية السلام، ونتج عن هذا قطع المياه عن السكان ثلاثة أيام فى الأسبوع. إذا حدث نقص فى المياه ستنشب الحرب فى الشرق الأوسط". لهذا السبب أطلق على النقاش بين إسرائيل وسوريا عن العودة إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ "السيطرة على مصادر المياه". إلا أن مياه الشرب النظيفة يمكن أن تكون فى متناول اليد، ليس فقط بالكميات التى تغطى النقص، بل أيضاً بجودة "أعلى من الجودة الحالية"، على حد قول سميت أحد أنصار تحلية مياه البحر. ويضيف سميت أن "تكلفة تحلية مياه البحر انخفضت فى السنوات الأخيرة ووصلت إلى مستوى معقول، وينسب بعض الفضل فى هذا الشأن إلى شركة مكوروت وبعض الشركات الإسرائيلية العاملة فى مجال تصميم وبناء منشآت التحلية، وسيؤدى الانتاج الغزير إلى مزيد من انخفاض التكلفة".

ويحذر دورون جروفر رئيس مجلس إدارة شركة "مكوروت"، يحذر منذ ما يزيد على سنتين من الكارثة التى قد تحل بإسرائيل "إذا لم تنشىء الدولة منشآت تحلية". وقد قدمت شركة "مكوروت" للحكومة، منذ حوالى نصف سنة، خطة خمسية لإقامة عشرة مشروعات لتحلية مياه البحر، سوف تضيف حوالى مائة مليون متر مكعب سنوياً - وهى كمية يمكنها فى هذا العام أن تحول دون انخفاض منسوب المياه فى بحيرة طبرية إلى أقل من الخط الأحمر.

ويقولون فى شركة "مكوروت": "خطتنا مطروحة أمام الحكومة، إلا أنه ستمضى سنوات كثيرة حتى تصدق عليها وتنفذها البيروقراطية".

كانت وزارة المالية هى التى أفشلت - على مدار السنين - المساعى الرامية لاقامة منشآت تحلية. فقد كان مسئولو وزارة

المالية يعتقدون دائماً أن تكاليف تحلية مياه البحر مرتفعة جداً، ولكن إزاء الجفاف هذا العام، تغيرت اللهجة حتى فى وزارة المالية. ويقول رونين فولفمان، المسئول عن البنيات الأساسية فى فرع الميزانيات بوزارة المالية: "صحيح أن وزارة المالية - وبشكل تقليدى - عارضت تحلية المياه، إلا أننا لم نكن الوحيدين فى هذا الموقف. فقد أوصت لجنة من عدة وزارات فى سنة ١٩٩٥ بتأجيل إقامة منشآت تحلية بقدر الإمكان وإعطاء الأولوية لأساليب توفير أخرى، مثل زيادة حجم مياه الصرف المطهرة، تحلية مياه مالحة من خزانات جوفية فى النقب والتوفير فى الاستهلاك على مستوى البلديات".

ويتفق فولفمان مع الرأى القائل بأن تكلفة التحلية أقل من سعر المياه للمستهلك فى إسرائيل، إلا أنه يقول إن هذا الأمر نابع من الفجوة بين السعر الذى تدفعه السلطات المحلية لشركة "مكوروت" - ١,٧٠ شيكل للمتر المكعب - والسعر الذى تحصل عليه من المستهلك - حوالى أربعة شياكل فى المتوسط.

ويعتقد فولفمان أن دولة إسرائيل متخلفة بحوالى عشر سنوات لأن إجراءات الإعلان عن مناقصة وإعطاء التصريح، وتحديد مكان الأرض لمنشأة التحلية وبنائها تستمر سنوات.

لقد تسبب التقصير المستمر من جانب حكومات إسرائيل، التى لم تتخذ قراراً حاسماً بشأن إعداد بنيات أساسية لمنشآت تحلية، تسبب فى أن يصل احتياطى المياه إلى حالة الطوارىء الحالية.

ويضع مفوض هيئة المياه، مئير بن مئير، ثلاثة سيناريوهات لسنة ٢٠٠٠: فهو يقول أنه إذا كانت سنة ٢٠٠٠ سنة أمطار متوسطة، سيستمر خفض ٤٠٪ من حصص المياه المخصصة للزراعة؛ وإذا كانت سنة جفاف عادية، من النوع الذى تتعرض له إسرائيل مرة كل عشر سنوات، من الممكن أن يصل الخفض فى المياه المخصصة للزراعة إلى ٦٠٪؛ وإذا كانت سنة جفاف مثل السنة الحالية، سيتأثر إمداد القطاع البلدى بالمياه. سيهبط منسوب المياه فى بحيرة طبرية إلى ٢١٤ متراً، ولن يحصل القطاع الزراعى إلا على ٢٠٪ فقط من متوسط الإمداد السنوى.

إن آلاف المزارعين فى إسرائيل ليسوا فى حاجة للانتظار حتى تتحقق السيناريوهات المرعبة فى العام القادم. فهم الآن غاضبون من مفوض هيئة المياه ومن سياسته التى ينهجها لخفض حصص المياه. يقول أحد المزارعين من إحدى المستوطنات الزراعية فى جنوب البلاد: "لماذا يبحثون الآن فقط عن حلول لمشاكل معروفة منذ سنتين؟ إنهم لا يخفضون حصص المياه المخصصة للصناعة، والحشائش فى تل أبيب خضراء، والوحيدون الذين يدفعون ثمن الإهمال هم المزارعون".

وكما يقول مزارعون قدامى، فإن دخلهم تأثر هذا العام بشكل كبير، والأمر لا يتعلق فقط بخفض حصص المياه، بل أيضاً بجفاف أراض وبإضرار مدمر بالمشاتل والحقول.

يقول وزير الزراعة حاييم أورون: "يتمثل الإهمال المستمر فى أنهم كانوا يطلبون من المزارعين تجفيف المشاتل، وفى نفس الوقت كانوا يلقون فى البحر ١٥٠ - ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه فى السنة بدلاً من تطهيرها. إلا أن تطهير المياه لا يكفى، بل يجب الإسراع بإقامة منشآت تحلية، حتى لا نجد أنفسنا فى حالة طوارىء من سنة لأخرى".

ويؤيد مصدر كبير فى وزارة البنيات الأساسية كلام وزير الزراعة فيقول: "لقد تسبب التأخر فى إعداد البنيات الأساسية لتحلية المياه فى أن نصل إلى وضع خطير، لأنه إذا حدث أن تعرضنا لسنة جفاف أخرى، فإن ذلك يعنى القضاء على

التقرير السنوى الخمسون لمراقب الدولة
أجهزة الاستخبارات تحجب المعلومات بعضها عن البعض

٦/١٠/١٩٩٩

بقلم/ عامير رخفورت

أكد مراقب الدولة الذى قام بالتفتيش على أجهزة المخابرات - شعبة المخابرات التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلى والموساد وجهاز الأمن العام (الشاباك) - فى تقريره السنوى أن هذه الأجهزة لا تنسق فيما بينها بشكل كاف بل تحجب المعلومات بعضها عن البعض. ويذكر التقرير أن هذه الأجهزة الاستخبارية فى أحوال عديد تمد صانعى القرار بمعلومات غزيرة لا حاجة لها. ويذكر مراقب الدولة أن الدروس المستفادة من فشل المخابرات فى حرب يوم الغفران تلزم بالفعل أجهزة المخابرات المختلفة بتناول أمور مشابهة، حسبما يحدث بالفعل (ولكن مجالات العمل داخل أجهزة الاستخبارات بصفة عامة وداخل مراكز الابحاث بصفة خاصة وتحديد المسئولية والمطالب بين أجهزة الاستخبارات قد تحددت من قبل بوضوح)، ويوصى مراقب الدولة رئيس الوزراء بإجراء مباحثات واتخاذ قرار بشأن هذه الأمور.

ويحدد مراقب الدولة أن شعبة المخابرات التالية لجيش الدفاع الإسرائيلى أخذت على عاتقها خلال السنوات الأخيرة القيام باعمال ابحاث تتعلق بمسيرة السلام، بما فى ذلك ابحاث حول موضوعات مدنية واقتصادية واجتماعية، وهى موضوعات بعيدة عن الاهتمامات الرئيسية التى يجب أن تتركز فى تقديرات استخبارية حول مخاطر الحرب ومخاطر السلام.

كما انتقد مراقب الدولة عدم تدفق المعلومات الاستخبارية بين

أجهزة الاستخبارات المختلفة بشكل طيب. وجاء في التقرير أن عملية تداول المعلومات الاستخبارية ظهرت واضحة خلال عمليات التفتيش التي قام بها مراقب الدولة في أجهزة المخابرات المختلفة ومراكز الابحاث. وتدعي مراكز الابحاث بشكل عام أنها لا تحصل على جميع المعلومات اللازمة لها من أجهزة الاستخبارات الأخرى. وفي المقابل يدعي المسئولون عن جمع المعلومات بأنهم لا يتم ابلاغهم عن بعض المعلومات الموجودة لديهم بسبب المحافظة والحماية لمصدر المعلومات.

ويقترح مراقب الدولة أن تشكل لجنة من رؤساء أجهزة الاستخبارات أو من خبراء من قبل رئيس الوزراء لحل هذه الأمور، وهي كيفية تداول المعلومات بين أجهزة المخابرات ومراكز الابحاث المختلفة دون تعريض مصدر المعلومات للحظر وذلك بهدف بناء تقديرات الموقف في أجهزة الاستخبارات المختلفة ومراكز الابحاث على أساس معلومات استخبارية مؤكدة.

ومن الانتقادات التي حملها تقرير مراقب الدولة: أنه في أغلب الأحوال تقوم أجهزة الاستخبارات بمد صناعي القرار بكميات ضخمة من المعلومات لا يمكن استيعابها، وأحيانا يتم استيعاب القليل منها، ولذلك يجب أن يتم تقليص حجم هذه المعلومات وتقديمها بشكل مركز ويظهر تقرير مراقب الدولة وجود انفصال بين أجهزة الاستخبارات وبين زعماء الدولة، فأجهزة الاستخبارات لا تعلم ما هي المعلومات التي تهم صناع القرار ولا ما هي المعلومات الموجودة لديهم.

وفي هذا الصدد تدعي بعض مراكز الأبحاث – حسبما جاء في تقرير مراقب الدولة – أنه قد حدث بالفعل خلال المباحثات السياسية أن وصلت معلومات هامة إلى أيدي صناع القرار ولم تصل إلى مراكز الابحاث، وبالتالي لم تشارك مراكز الابحاث في وضع تقديرات الموقف.

ويرى مراقب الدولة أنه إذا كان هناك بالفعل انفصال احيانا بين مراكز الابحاث وبين صناع القرار، فإن مثل هذا الأمر له اضراره. وفي نفس الوقت ينتقد مراقب الدولة مراكز الابحاث لانشغالها بموضوعات عامة، وهو ما يمنعها من وضع تقديرات موقف وأبحاث بشكل منظم للموضوعات الهامة. ومثل هذه الابحاث مطلوبة وغيرمتوافرة بالفعل. وهي الموضوعات التي تتعلق بتطور البنية الأساسية في دول الهدف.

وجميع مراكز الابحاث التي وجهت اليها انتقادات في هذا الصدد بررت موقفها بضغط الأحداث والعجز في القوى البشرية في الوقت الذي يجب فيه بحث الأمور بدقة بعيداً عن ضغط الأحداث.

وفود المشتروات في الولايات المتحدة الأمريكية :

يحدد التقرير السنوي لمراقب الدولة أن الدور الذي يقوم به وفد مشتروات وزارة الدفاع في نيويورك هو دور ثانوي فيما يتعلق بالمشتروات العسكرية من الولايات المتحدة، وأنه يجب تركيز عملية مشتروات الأسلحة في يد جيش الدفاع الإسرائيلي فقط، ومن قبل كانت المشتروات التي تمول من أموال المعونة الأمريكية تتم بين شركات تجارية أمريكية والجيش الأمريكي، وفي يونيو ١٩٩٣ في أعقاب قضية "رامي دوتان" اصدرت الإدارة الأمريكية توجيهات بأن تتم المشتروات التي تمول من أموال المعونة فقط عن طريق الجيش.

ويحدد تقرير مراقب الدولة، أنه بالرغم من تغير السياسة الأمريكية فإن وزارة الدفاع الإسرائيلية لم تبحث في المقابل تغيير اطار انشطة وفد المشتروات الإسرائيلي. أن ازدواجية العمل بين وفد المشتروات وجيش الدفاع الإسرائيلي فيما يتعلق بمشتروات المعدات العسكرية أدت إلى عرقلة مسار المشتروات. ويحدد تقرير مراقب الدولة أيضاً أن لجنة مشتركة من وزارة الدفاع وجيش الدفاع الإسرائيلي بدأت في بحث هذا الموضوع، والنتائج الأولية التي توصلت إليها هذه اللجنة تتفق مع توصيات مكتب مراقب الدولة. ويشير مراقب الدولة إلى وجود تغيرات وتبديلات كبيرة في المدنيين الإسرائيليين الذين يقوموا بالمشتروات العسكرية من الولايات المتحدة لصالح جيش الدفاع الإسرائيلي. وهؤلاء المدنيون هم في الواقع من المقربين لكبار المسئولين في وزارة الدفاع وفي مؤسسات الدولة.

وعلى ضوء انتقادات مراقب الدولة أبلغت إدارة المشتروات مكتب مراقب الدولة بأنه يتم حاليا بحث منع عدم الازدواجية في المشتروات، وتقليل الفروق في الأسعار. كما ابلغت إدارة المشتروات مكتب مراقب الدولة أنه من أجل منع ظاهرة قيام بعض الوحدات بشراء معدات متشابهة، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي عليه أن يحدد مطالبه إلى الجهة الصحيحة.

ورداً على ذلك، أكد مراقب الدولة أن إدارة المشتروات مسئولة عن اصلاح الاخطاء حتى التي تقع من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.

معلومات تتسرب لدول أجنبية عن مبيعات الأسلحة :

انتقد مكتب مراقب الدولة تسرب معلومات أمنية محظورة، وهي المعلومات التي تسربت خلال تسويق أسلحة إسرائيلية لدول أجنبية، ويشير تقرير مراقب الدولة أن المأزق يكمن بين ضرورة تسويق وبيع الأسلحة الإسرائيلية لتمويل عمليات التطوير والانتاج وبين ضرورة الحفاظ على أسرار الأسلحة من الانتاج الإسرائيلي. ويذكر تقرير مكتب مراقب الدولة مثالا لذلك صفقة اصلاح وتطوير طائرات هليوكبتر بولندية بما قيمته ٦٠٠ مليون دولار. فهذه الصفقة اطلعت البولنديين على أسرار صاروخ جديد مضاد للدبابات، وهذه المعلومات تسربت إلى الصحف وهذا الأمر أدى إلى قيام السلطات البولندية بمنع نشر أية معلومات عن هذا الموضوع، ولكن هذا لم يمنع حدوث ضرر جسيم.

لقد وجهت انتقادات أيضاً لبعض العيوب في منع التأشيرات لتصدير منتجات عسكرية. فقد أشار التقرير إلى أن ضباط الصناعات العسكرية يتلقون قوائم من وزارة الدفاع لطلبات خاصة بالتصدير، وهذا الأسلوب يتم بما لا يتفق مع الأسس

الموضوعة وقبل أن يتحدد بشكل نهائي، إذا كانت الطلبية مقبولة أم مرفوضة.
كما أشار تقرير مراقب الدولة إلى أن الضباط المسئولين عن الصناعات الجوية العسكرية وفي هيئة تطوير وسائل القتال، والمطلوب منهم التأكد من أن المنتجات التي يتم تصديرها للخارج مطابقة لمواصفات وزارة الدفاع، هؤلاء الضباط لا يفعلون ذلك. فعمليات المطابقة تتم فقط على الورق، ولكن لا يتم التأكد من أن هذه المنتجات العسكرية تحتوي على أجزاء محظور تصديرها.

المهاجرون لا يتم استيعابهم في الجيش :
ينتقد تقرير مراقب الدولة عملية استيعاب المهاجرين الجدد في جيش الدفاع الإسرائيلي، بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذل في هذا الصدد والنتيجة هي أن ٤٠٪ من الفتيات المهاجرات الجدد يتم تجنيدهن في جيش الدفاع الإسرائيلي (في مقابل تجنيد حوالي ٦٥٪ من الفتيات في إسرائيل). كما اتضح أن الفتيات المهاجرات يتم تجنيدهن في جيش الدفاع الإسرائيلي دون معرفتهن باللغة العبرية بدرجة كافية، بسبب العجز في دورات تعليم اللغة العبرية في جيش الدفاع الإسرائيلي. ففي عام ١٩٩٨ على سبيل المثال كان من المقرر اشراك ٣٥٠ فتاة من المهاجرات الجدد في دورة عسكرية لتعليم اللغة العبرية، ولكن لم يتوافر مكان لهن.
كما أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يقم بتجنيد حوالي ٥٠ ألف من المهاجرين الجدد ممن تزيد أعمارهم عن ٣٠ عاما، كما لم يدرجهم في تشكيلات الاحتياط، وذلك بالرغم من أن جيش الدفاع الإسرائيلي كان ينوي تجنيدهم في الوحدات المقاتلة، ثم يدرجهم بعد ذلك في تشكيلات الاحتياط.
كما يتضح من البيانات أن نسبة المقاتلين من الجنود المهاجرين تصل إلى ١٥٪ فقط مقابل ٢٤٪ من المجندين الآخرين. أن صعوبة استيعاب المهاجرين الجدد في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي تبرز في عدم اكمال نسبة كبيرة منهم فترة التجنيد المقررة، حيث يتم تسريح نسبة كبيرة منهم من الخدمة قبل انهاء فترة التجنيد وبأسباب متنوعة. فنجد على سبيل المثال أن ٣٤٪ من المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي سابقاً يتم تسريحهم قبل استكمال مدة الخدمة المقررة، في مقابل ١٦٪ فقط من المجندين الآخرين. ويشير التقرير أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يبذل قصارى جهوده بما في ذلك الجهود الانسانية لاستيعاب المجندين من المهاجرين الجدد.

مخاطر من وجود حقول ألغام عديدة غير محددة :
لقد وجه مكتب مراقب الدولة نقداً لاذعاً لوجود عديد من حقول الألغام الخطرة التي لم يحددها جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل مناسب. ويشير تقرير مراقب الدولة إلى وجود ألغام بكميات كبيرة في مناطق مختلفة، بالرغم من عدم وجود مبرر أمني لوجود هذه الألغام، كما أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يقم بإزالتها. فعلى سبيل المثال وجدت ثمانية حقول ألغام في المنطقة الشمالية غير محددة بشكل مناسب. ستة حقول منها تقع قريباً من "بارك هايرون" وهو مكان يتنزه فيه العديد من الأفراد. واتضح أيضاً أن وحدات المهندسين التابعة لقيادة المنطقة الشمالية أبلغت قيادة سلاح المهندسين بوجود حقول ألغام شمال الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان، في حالة سيئة، ولكن حتى الآن لم يتم وضع سياج حول حقول الألغام هذه أو السيطرة عليها.
وفي جنوب إسرائيل توجد أيضاً مخاطر عديدة فهناك مخاوف من انجراف ألغام كثيرة إلى مناطق غير محظورة، ولا توجد بها أية علامات تحذير. ولكن سلاح المهندسين قرر أنه لا يمكن وضع سياج وعلامات تحذيرية في المناطق المشتبه وجود ألغام بها، بسبب الاتساع الكبير لهذه المناطق.
وقد أبلغت وزارة الدفاع وجيش الدفاع الإسرائيلي مكتب مراقب الدولة أنه لا توجد خطة لتطهير جميع حقول الألغام القديمة، ولكن جيش الدفاع الإسرائيلي يقوم بعمليات ازالة الالغام وتطهير المناطق بمعدلات محدودة. والنتيجة هي استمرار وجود حقول الغام عديدة في المنطقة الحدودية من الأردن، بسبب وجود مخاطر في تطهير هذه الحقول.
ويشير تقرير مراقب الدولة إلى أن وزارة الدفاع تدفع ملايين الشيكلات كتعويضات للمستوطنات الموجودة شمال غور الأردن والتي تعاني من مخاوف انجراف الألغام إلى مناطقها، ولكن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يسع إلى تمشيط هذه المناطق وتطهيرها من الألغام.
وقد رد جيش الدفاع الإسرائيلي بأن حقول الالغام الموجودة في خط التماس مع المناطق وكذلك حقول الألغام القريبة من مناطق التحرك، هي تحت رقابة عالية مستمرة. أما فيما يتعلق بتطهير حقول الالغام التي لا يحتاجها جيش الدفاع الإسرائيلي، فان مخاطر تطهيرها على الجنود أكثر من مخاطرها على المدنيين، وبالتالي من غير الممكن تطهير مثل هذه الحقول.

القمر الصناعي عاموس، فشل فشلاً ذريعاً :
عشرات الملايين ضاعت هباءً، وستتزايد الخسائر خلال السنوات القادمة. لقد أكد تقرير مراقب الدولة أن مشروع قمر الاتصالات عاموس قد فشل اقتصادياً.. هذا القمر الصناعي الذي قامت ببنائه الصناعات الجوية الإسرائيلية، تم اطلاقه إلى الفضاء في مايو ١٩٩٦، وهو يقدم خدمات اتصال لمن يطلب سواء في إسرائيل، أو خارجها. ويحدد تقرير مراقب الدولة أن الحكومة قد أيدت هذا المشروع بالرغم من وجود بدائل لا تقل كفاءة وتفي باحتياجات الاتصالات لدولة إسرائيل. ويحدد تقرير مراقب الدولة أنه لم يؤخذ في الحسبان المعلومات المتوافرة عن قدرة انتاج الأقمار الصناعية سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا، بالرغم من أن هذه المعلومات كانت متوافرة بسهولة عندما قام كبير العلماء في وزارة الصناعة والتجارة ببحث طلب الصناعات الجوية لدعم هذا المشروع.
ويضيف مراقب الدولة في تقريره أن مشروع بناء قمر

الاتصالات عاموس لم يتواءم مع ظروف الصناعات الجوية الإسرائيلية عندما قررت الموافقة عليه والقيام بتنفيذه.
فهذا المشروع من المشروعات المكلفة مادياً بشكل كبير وعندما قامت الصناعات الجوية ببناء هذا القمر الصناعي كانت تعاني من أزمة اقتصادية ومادية خطيرة.
وخلال السنوات ١٩٩٦ و١٩٩٧ عانت الصناعات الجوية الإسرائيلية من خسائر متواصلة وصلت إلى عشرات الملايين من الدولارات بسبب مشروع قمر الاتصالات عاموس. وطبقاً لتقديرات الصناعات الجوية الإسرائيلية فإن هذه الخسائر يمكن أن تتزايد بنسبة ٥٠٪ مع حلول عام ٢٠٠٠. ويرى مكتب مراقب الدولة أن تقديرات الصناعات الجوية الإسرائيلية حول الخسائر يشوبها الشكوك، وأن الخسائر المتوقعة للصناعات الجوية الإسرائيلية يمكنها أن تتجاوز هذه التقديرات.
ويذكر تقرير مراقب الدولة أيضاً أن قمر الاتصالات الإسرائيلي عاموس ليس له غطاء (فقد حدث خلال السنوات الأخيرة أن فقدت بعض الأقمار الصناعية أو خرجت عن المدار المحدد لها - وهذا الأمر له حيويته).
أما إدارة الصناعات الجوية الإسرائيلية فقد ردت على ذلك بأنه مع الدخول في اتفاقية DBS (الاتفاقية الخاصة بإرسال الأقمار الصناعية) فقد اختلفت الأوضاع في السوق، وبالتالي فإن انتقادات تقرير مراقب الدولة أصبحت غير واقعية حالياً.

٢٠٪ من مصوتي حزب شاس يعودون لليكود

ملحق يديعوت احرونوت الأسبوعي ٨/١٠/١٩٩٩
بقلم/ سيفر بلوتسكر

خاب أمل معظم ناخبي حزب شاس في إيهود باراك بعد مضي ثلاثة أشهر منذ أن أوصوا حزبهم بالانضمام إلى الحكومة. وفي الاستطلاع الذي أجراه معهد "داحاف" في أوساط أنصار حزب شاس، لم يعط درجة إيجابية لأداء باراك كرئيس للوزراء إلا ٣٧٪ منهم فقط.
وقد هبطت نسبة مصوتي حزب شاس الذين يؤيدون اشتراك حزبهم في حكومة باراك من ٨٩٪ في الاستطلاع الذي أجري بعد الانتخابات مباشرة، إلى ٦٥٪ الآن. كما ارتفع عدد المعارضين لوجود حزب شاس في الائتلاف بمقدار أربعة أمثال - من ٧٪ في نهاية شهر مايو إلى ٢٨٪ الآن.
هل هذا مجرد شعور مؤقت بالندم بعد اختيار غير مدروس؟ هل هو مجرد إحساس بخيبة أمل يظهر دائماً في الخيط الرفيع الذي يفصل بين الأمل وتحقيقه؟ أم أن حزب شاس تجتاحه أحداث أعمق، وأكثر تعقيداً؟ يمكننا أن نعزو نتائج الاستطلاع الحالي إلى الاحتمال الثاني: حزب شاس يعاني هزة، يعاني تخبطاً ويقترب من خط التقاء المياه. والمياه هي أرييه درعي.
ووفقاً لنتيجة الاستطلاع فإن الكثيرين من مصوتي حزب شاس يربطون بين ضعف حركتهم وبين دخولها إلى حكومة باراك بالشروط التي وضعها باراك، أي بدون درعي. وقد عبر حوالي ٧٠٪ ممن شاركوا في الاستطلاع عن ذلك باتفاقهم مع الرأي القائل بأن عزل درعي من رئاسة حزب شاس سبب ضرراً لحزبهم، بل أنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك بأن محاكمة درعي ونتائجها "زادت من قوة شاس"، لأنها تسببت في رد فعل جماعي مضاد.
مازال أرييه درعي - سواء كان داخل إسرائيل أو خارجها، وسواء كان داخل الحياة السياسية أو خارجها - مازال يتمتع بسحر غامض في شاس، وتأثرت مكانته بين أنصار شاس بشكل أقل مما كان متوقعاً. ففي الاستطلاع الذي أجري في شهر مايو، قال ٨٠٪ من مصوتي شاس أنه لم تجر لدرعي محاكمة عادلة. وفي الاستطلاع الحالي لم يطرح سؤال مماثل، إلا أنه يمكننا أن نستنتج من خلال إجابات على أسئلة مشابهة أن نسبة المؤمنين بأنه "بريء" تصل حتى الآن إلى ما بين حوالي ٦٦٪ و٧٠٪.
ويقول ثلث عدد مصوتي شاس إن عزل درعي كان له ما يبرره. وهذا الثلث ليس نتيجة إحصائية عارضة. فهو يمثل مجموعة اقلية متميزة داخل شاس كحزب وكحركة. مجموعة الاقلية الحمائمية المعتدلة (ما بين الثلث و٣٧٪ من مصوتي شاس يؤيدون سياسة السلام التي ينتهجها باراك) تثق في السلطات القضائية بإسرائيل، تكره درعي سراً أو علناً، راضية عن باراك، تهرب من الحديث عن حرب الثقافة بين الدينيين والعلمانيين وبين الشرقيين والاشكنازيم كما لو كانت تهرب من النار، وهي في وضع اقتصادي من جيد إلى جيد جداً. والوزير إيلي يشاي يتزعم سياسياً هذا التكتل داخل شاس ويتزعمه روحياً الحاخام عوفديا يوسف.
إلا أنهم أقلية، والأغلبية مازالت مع درعي، ولكن ليس بالضرورة مع شاس حيث يعتقد حوالي ٢٠٪ من أنصار درعي أن حزبه تخلى عنه وهو جريح، ضحى به لزعيم الائتلاف، ويلوحون باستعدادهم للتصويت لصالح الليكود في الانتخابات القادمة، وهو الأمر الذي قد يضيف لليكود ثلاثة مقاعد. وهذا هو أسلوبهم في التعبير عن استيائهم

مما يعتبرونه تباعداً للحزب عن جوهره.

إذن، تتكشف من خلال الاستطلاع دلائل أولية على انفصام الشخصية فى شاس فلم يعد فى مقدور جناحى التقاليد الدينية، القومية والطائفية اللذين اجتمع تحتهما حوالى نصف مليون من ناخبى شاس، أن يلقيا بظلهما على الاختلافات فى وجهات النظر وفى العقائد. لقد وصلت إجراءات التحديث السياسى إلى شاس وبدأت تنهش فى جسده، وتسبب تصدعاً داخله، وتؤدى إلى الفرقة والانقسام. سوف يتزايد الانقسام كلما واجهت حركة شاس الحاجة إلى اختيار طريقها دون أن تتلعثم، دون أن تتخطى اليسار واليمين، ودون أن تتعطر برسالة الشرقية الدينية ذات البعد الواحد.

وكلما أصبح شاس حزباً أكثر إسرائيلية من الخارج، كلما أصبح أكثر غلياناً من الداخل.

مواجهات

جريدة هآرتس
٨/١٠/١٩٩٩
بقلم/ عوزى بنزيمان

١- الأركان العامة أمام الحكومة: إن إيهود باراك رئيس الوزراء يواجه مشكلة مع جيش الدفاع الإسرائيلى، فإذا ما تمسك "باراك" برأيه بشأن انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان قبل شهر يوليو القادم، فمعنى ذلك أنه لا يأخذ بوجهة نظر الأركان العامة.. أن الميجور جنرال "شاؤول موفاز" وأغلب ضباط الأركان العامة يعارضون الانسحاب من جانب واحد من جنوب لبنان. فجميع التقارير الاستخبارية الموجودة لديهم تدل على أن الانسحاب من جنوب لبنان بدون التوصل إلى اتفاق مع سوريا سيعرض الحدود الشمالية لأعمال تخريبية، بصفة خاصة من قبل حزب الله. وبالتالى فهم سيطرحون وجهة نظرهم على رئيس الوزراء فى حينه. أنهم لن يعارضوا القرار السياسى وسيعملون على توفيق أوضاعهم بخطط دفاعية طبقاً للموقف الأمنى الجديد فى الشمال، ولكنهم سيضمون رئيس الوزراء فى موقف ليس بسيطاً هو أنهم سيطالبون رئيس الوزراء باعطاء الجماهير تفسير مقنع عن سبب تفضيله الوفاء بكلمته الوعد بالخروج من لبنان خلال عام من تشكيل الحكومة – على رأى رئيس الأركان العامة، والذى هو فى نفس الوقت المستشار الأمنى الأعلى للحكومة.

أن موقف إيهود باراك – عندما تتعارض رغبته مع وجهة نظر الأركان العامة – سوف يكون حساساً، إذا ما أخذنا فى الاعتبار مواقفه عندما شغل منصب رئيس الأركان العامة.

وحتى حلول شهر يوليو القادم سيكون هناك من يذكر باراك أنه عندما كان يشغل منصب رئيس الأركان العامة كان يعتقد أن من مهام منصبه أن يطرح مفهومه فيما يتعلق بالتسوية مع سوريا على الجماهير أيضاً وليس فقط على الحكومة. ولعلنا نذكر أن باراك قد صرح أثناء زيارته للولايات المتحدة فى أغسطس ١٩٩٤ بأنه لابد من استمرار التواجد الإسرائيلى فى مرتفعات الجولان، حتى إذا تم التوصل إلى سلام.

ولقد أثار هذا التصريح المشاعر، وهناك من رأى فى مثل هذا التصريح محاولة من رئيس الأركان العامة التدخل فى الشئون السياسية التى كان يعالجها فى ذلك الوقت "يتسحاق رابين" رئيس الوزراء و"شمعون بيريز" وزير الخارجية. وقد دافع "باراك" عن تدخله هذا بادعاء أن الجماهير يجب أن تعرف رأى رئيس الأركان العامة والعنصر الأمنى فى المفاوضات، وأنه قرر اطلاع الجماهير على ذلك بعد مناقشات طويلة فى الأركان العامة اشترك فيها كبار الضباط.

وعلى ضوء هذا المفهوم سيكون لزاما على "باراك" أن يوائم بين رغبته فى اخراج جيش الدفاع الإسرائيلى من جنوب لبنان، وبين توصية "شاؤول موفاز" بالامتناع عن ذلك إلى حين التوصل إلى اتفاق بين سوريا وإسرائيل. و"شاؤول موفاز" مثله مثل "باراك" عندما كان رئيساً للأركان العامة، "موفاز" يعلن أنه ملتزم بقرارات الحكومة، ولكنه مثل "باراك" يتوقع أن تأخذ الحكومة فى الاعتبار برأى الأركان العامة.

أن "شاؤول موفاز" ومن معه من كبار الضابط يرون أن انسحاباً من جانب واحد من جنوب لبنان سيعرض المستوطنات الشمالية والطرق التى تصل اليها لمخاطر جديدة. وتقديرات الأركان العامة تشير أنه إذا ما تم الانسحاب من جانب واحد فلابد من الاستعداد لحدوث هجوم من الحدود اللبنانية ويتطلب هذا الأمر بلورة سياسة دفاعية أكثر تشدداً.

ومنذ أربعة أشهر حث "موفاز" الحكومة لاعطاء الضوء الأخضر لجيش الدفاع الإسرائيلى بتصعيد العمليات العسكرية الانتقامية لمستوى أكبر. وقد أعرب "موفاز" فى ذلك الحين عن أسفه أن الحكومة لم تأخذ بتوصية جيش الدفاع الإسرائيلى للرد بعنف على اطلاق صواريخ الكاتيوشا على إسرائيل وهذه الملحوظة أحدثت تحولاً حاداً فى سياسة الحكومة فى ذلك الوقت. فقد صدق بينامين نتنياهو رئيس الوزراء وموشيه ارنز وزير الدفاع للقوات الجوية بضرب محطة الكهرباء فى بيروت. وهذه الضربة تركت آثارها على حكومة لبنان. لقد قال سليم الحص للرئيس السورى حافظ الأسد أنه بسبب أعمال حزب الله فقد قامت إسرائيل بتدمير البنية الأساسية فى لبنان. ومنذ ذلك الحين لم يتجرأ حزب الله على إطلاق صواريخ كاتيوشا داخل إسرائيل.. وإذا كان الخوف من الردع الإسرائيلى مؤقتا فإن استعداد "شاؤول موفاز" لأن يكشف للجماهير عن الخلافات بينه وبين الحكومة حول الانسحاب من جنوب لبنان، سوف يؤدى إلى أن "باراك" سوف يضع فى حسبانه "ماذا يأتى بعد تنفيذه لوعده باخراج الجنود

الإسرائيليين من جنوب لبنان بعد تسعة أشهر".

٢- باراك أمام الجدول الزمني: إن تفهم باراك لموقف الأركان العامة فيما يتعلق بالانسحاب من جنوب لبنان يفسر على ما يبدو سبب تأكيد باراك خلال هذه الأيام على الانسحاب من لبنان بموجب اتفاق. وهذا الموقف يدل على الفخ الذى سقط فيه باراك بسبب زلة لسان: فاذا كان باراك ينوى منذ البداية الانسحاب من لبنان طبقاً لاتفاق مع سوريا، فلماذا حدد فترة زمنية لمدة عام؟ وماذا يحدث إذا لم يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق خلال عام؟ هل سيبقى جيش الدفاع الإسرائيلى فى جنوب لبنان؟ وإذا كان الوضع كذلك، فكيف سيتفق هذا الأمر مع الوعد الذى طرحه؟ أن تحديد فترة زمنية لمدة عام للانتهاء من المفاوضات، ليس أمراً ذكياً من الناحية التكتيكية: فالجانب السورى سيعرف كيف يستغل لصالحه الفترة الزمنية التى ربط باراك نفسه بها. أنه من الصعب أن نلصق بشخص ذكى مثل باراك هذا الخطأ الكبير، لذلك فالنتائج التى نستخلصها هى أن باراك لم يربط وعدة بالتوصل إلى سلام مع سوريا، كما أنه تحدث عن الانسحاب من لبنان منذ ثلاثة أشهر وكأنه يستجيب لمطلب الجماهير، وبالتالى عليه الانسحاب من جنوب لبنان بأى ثمن.

ورئيس الأركان العامة لديه أفكار بديلة. وأن "شاؤول موفاز" ومن معه من كبار الضباط يعتقدرن أنه بدون التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا فمن الممكن الابقاء على جيش الدفاع الإسرائيلى فى جنوب لبنان مع اعادة توزيعه بشكل يختلف عن توزيعة الحالى. وبالفعل قد بدأ اعادة توزيع وتنظيم العمل وذلك من خلال: استخدام الوسائل التكنولوجية بدلاً من تحركات الجنود بين المواقع ومهاجمة أهداف حزب الله بأسلحة بعيدة المدى وتقليل المواجهات، وتطوير قدرات الاستخبارات بما يمكن من احباط أعمال التخريب من قبل حزب الله وهى فى مرحلة الاعداد، ويذكرون فى جيش الدفاع الإسرائيلى أن عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين فى جنوب لبنان وصل هذا العام إلى نسبة تقل ٥٠٪ عن السنوات السابقة، وإذا ما استمر معدل سقوط الجنود الإسرائيليين بهذه النسبة (ولا ضمان لذلك)، فلن يكون هناك معنى للانسحاب، ولا يعرف أحد ماذا سيحدث حتى يوليو ٢٠٠٠.

فى الأركان العامة ينظرون إلى المسار السياسى سواء بالنسبة للمسار السورى أو للمسار الفلسطينى بمنظور زمنى يختلف عن المنظور الزمنى لرئيس الوزراء. فهم يرون أن المعدل البطيء الذى ينفذ به اتفاق أوسلو يدل على الواقع الداخلى الحقيقى للأحداث. فالإسرائيليون والفلسطينيون فى حاجة إلى فترة زمنية أكبر للتوصل إلى مصالحة.

وطبقاً للجدول الزمنى الأصلى لاتفاق أوسلو فقد كان من المقرر أن يتوصل الجانبان الإسرائيلى والفلسطينى للتسوية الدائمة منذ خمسة أشهر. والواقع انهما لا زالا يتخبطان حتى الآن فى تنفيذ المراحل الأولى من الاتفاقية المرحلية. ومن هذا المنظور يمكننا أن ندرك أبعاد الجدول الزمنى الذى حدده رئيس الوزراء. وهو أن يتم التوصل إلى إطار للتسوية الدائمة حتى فبراير ٢٠٠٠.

ومع ذلك فإن تقديرات الاستخبارات تشير إلى أن عام ٢٠٠٠ سوف يكون فترة زمنية حرجة من الفترات الزمنية للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى. فهم يتوقعون أن يعلن عرفات عن قيام الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ سواء بموافقة إسرائيل أو بدون موافقتها. وهذا الإعلان سوف يحظى بتأييد دولى كبير، تقف أمامه إسرائيل مكتوفة الأيدى. ويعلمون أيضاً فى جيش الدفاع أنه بعد اتمام الانسحاب المرحلى طبقاً لاتفاق شرم الشيخ فلابد من اتخاذ اجراءات أمنية خاصة ومكلفة لضمان سير الحياة بشكل طبيعى فى ١٨ مستوطنة موجودة فى الضفة الغربية، وهى المستوطنات التى ستكون موجودة قرب مناطق السلطة الفلسطينية، وهذه الاجراءات الأمنية الخاصة يمكن تحملها لفترة زمنية محدودة، ولكن من الصعب تحملها لسنوات عديدة.

٣- شوحاط أمام الائتلاف: قد طلب "افراهام شوحاط" وزير المالية من رئيس الوزراء مؤخراً العمل لضمان وقوف الائتلاف ومساندته لميزانية الدولة خلال المفاوضات فى لجنة المالية خلال الأسابيع القادمة. ويأتى مطلب شوحاط هذا بناء على تقديرات متشائمة: فخلال فترة حكومة بنيامين نتنياهو تعود المشاركون فى الائتلاف على الحصول على مكافأة مقابل كل تصويت فى لجنة المالية. أن شوحاط يريد أن يغير من أسس اللعبة الآن مع بداية المفاوضات حول أول ميزانية تقدمها الحكومة الحالية للكنيست. فإذا لم يحدث التغيير الآن فهو يحذر من أن حكومة باراك سوف تنساق وراء أساليب استغلالية تعيد الموقف إلى ما كان عليه أيضاً فى السنوات القادمة. أن شوحاط مستعد لأن يسير بعيداً فى هذا الاتجاه حتى لو على حساب تقديم موعد الانتخابات. فهو يدعى أمام "باراك" أن الحكومة لن يكون بإمكانها الاستمرار أو لن يكون بإمكانها أداء عملها كما يجب إذا ما تعرضت لتهديدات مستمرة من قبل الشركاء فى الائتلاف خلال مفاوضات لجنة المالية.

طبقاً لمفهوم شوحاط أنه طالما أن الحكومة قد اتخذت قراراً بشأن اطار الميزانية وبشأن جدول الأولويات فيجب عدم السماح للمشاركين فى الائتلاف بإحداث أى تغيير. أنه من الممكن اجراء مناقشات حول نقاط محددة فى بنود الميزانية ولكن يجب أن تتم المناقشات بشكل محدود وبصورة حضارية وليس بالاساليب الابتزازية الصاخبة التى تهدم خطة الاطار الاقتصادى.. هذا ما يؤكده وزير المالية.

ولقد استمع باراك إلى أقوال شوحاط هذه ووعده بالعمل، وخلال احدى جلسات حركة "إسرائيل واحدة" أشار باراك خلال حديثه إلى ما سمعه من شوحاط، فلقد طلب من أعضاء حركة إسرائيل واحدة التحلى بروح المسئولية، وذكرهم بأن الجماهير قد انتخبتهم لخدمتهم ومن المعتقد أن أقوال باراك قد تركت انطباعاً لدى أعضاء حركة "إسرائيل واحدة"، ولكن من غير المعتقد أن تؤثر أقوال "باراك" على أعضاء الحركات الأخرى.

٤- جهاز الأمن العام أمام الحركة الإسلامية : منذ قيام الدولة وجهاز الأمن العام يتابع تعبيرات وتصريحات بعض

الشخصيات فى القطاع العربى. وفى الأسبوع الماضى خلال مناقشة رد فعل الدولة تجاه المتورطين من عرب إسرائيل فى العمليات التخريبية طرح على مجلس الوزراء المصغر جزءاً مما جاء فى جريدة "صوت الحق والحرية" وهى الجريدة الناطقة بلسان الحركة الإسلامية. ولقد اقتنع الوزراء أن الأمر خطير، واكفهرت الصورة أكثر بعد أن تلقوا تقريراً حول المحادثات التى تجرى بين زعماء الحركة الإسلامية وأعضائها. وساد الانطباع بأن الحركة الإسلامية تعبىء مريديها بهدف انتظار اليوم الذى تزول فيه السلطة اليهودية من البلاد (حيث يطلقون على اليهود من حين لآخر "قرود" و"خنازير"، وتحل محلها سلطة المؤمنين، والآتى بعض الأمثلة:

* الجهاد هو تحرير الأرض وتحرير الإنسان، وإنه لشىء طبيعى أن يسد الطاغية الشيطانى الطريق أمام الجهاد. والإنسان الذى يريد أن يتحرر عليه أن يقدم نفسه فداء.. أن جهادنا ضد الكفرة ليس نظريات للتعليم والتثقيف وليس شعائر دينية نظرية (١٩٩٩/٧/٢٧).

* أن العداء الممتد جذوره من قبل أبناء قبائل "قريظة" و"قينقاع" (قبائل يهودية حاربها النبى محمد) ممتدة حتى اليوم، وهم يرضعون منها اطفالهم قبل إرضاعهم اللبن.. أن اللبن الذى يرضعونه لأبنائهم ممزوج بسم عتيق (١٩٩٩/٧/١١).

* لقد دعا "فرعون أمريكا" شياطينه وأتباعه لعقد لقاءات واجتماعات بهدف محاربة الاسلام، والذى يطلقون عليه فى قاموس الكفرة الارهاب. وبالتأكيد ستغرب شمس الكفرة والفراعنة، وهى على وشك الغروب، وحينئذ ستقوم دولة الإسلام (١٩٩٨/٤/٢٩).

* أن كراهيتك تخرج من لسانك.. فليس الله فمك وفم امثالك (رئيس تحرير الجريدة يهاجم كاتب عربى إسرائيلى انتقد العملية الارهابية فى سوق محانيه يهودا) (١٩٩٧/٨/١٥).

* علينا أن نهز بشدة أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية حتى نعرف المخلصين منهم ونعرف من تسلل اليها واحتل المراكز فيها. (د. إبراهيم أبوجابر مدير مركز الأبحاث الحديثة التابع للحركة الإسلامية)، يستنكر فيه اغتيال الأخوان "عوض الله" ويعلق بشدة على الانباء التى تفيد وجود تعاون أمنى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بتنفيذ هذا الاغتيال (١٩٩٨/٩/١٨).

* أن الطريق الذى سرتم فيها لازال يذكرنا بإخلاصكم وصلابتكم أمام الظلم. نحن ملتزمون بهذا الطريق الذى سرتم فيه (مقال يثنى على من سقطوا فى العملية الانتحارية فى إسرائيل) (١٩٩٩٧/٧/١١).

* وفى مقال معاد للسامية تم اقتباسه من (بروتوكولات حكماء صهيون)، وقد جاء فى هذا المقال: "إذا ما تحدثنا بصراحة وأردنا أن نسهم بأنفسهم فلابد أن نطلق على هذه البروتوكولات (بروتوكولات الاشرار، أو برتوكولات شياطين صهيون)، والمقال يدعى أن اليهود يسيطرون على العالم، ويلقى عليهم بمسئولية اثارة الحروب والمتاجرة فى البقاء، ونشر الاباحة الجنسية فى جميع ارجاء العالم (١٩٩٩/٧/٢).

* أرضنا واقعة تحت احتلال من أسوأ انواع الاحتلال فى العالم، فهل سنعود؟ نعم سنعود والأعلام مرفوعة عالية، والأعلام مرفوعة فوق رؤوس الشباب" (١٩٩٧/٨/٢٢).

لقاء مع رئيس الأركان العامة الفريق شاؤول موفاز

معاريف
١٩٩٩/٩/١٩
بقلم/ عوفير شيلح

بعد عام وشهرين من توليه منصبه، لا يتذكر أحد تقريباً العاصفة التى صاحبت تعيين الفريق شاؤول موفاز فى منصب رئيس الأركان العامة (بسبب أسلوب التعيين وكذلك الاختيار نفسه). وبعد سلسلة من التحقيقات اتضح أن العام الذى قضاه موفاز فى منصبه يعتبر من أنجح الأعوام فى تاريخ هيئة الأركان العامة منذ سنوات طويلة.

ويمكن القول أنه بالنسبة للجبهات الأساسية التى حارب فيها الجيش أصبحت تسود الآن حالة من الهدوء النسبى، حيث أن بقاء القوات الإسرائيلية فى لبنان - عام طبقاً لتصريح رئيس الوزراء إيهود باراك وقد سقط منذ شهر يناير الماضى عدد ضئيل نسبياً من القتلى والمصابين مقارنة بالسنوات السابقة. كذلك فإن معدل العمليات الإرهابية قد أصبح أقل نسبياً وذلك بفضل مستوى التنسيق الجيد بين جيش الدفاع الإسرائيلى والسلطة الفلسطينية، وهو التنسيق الذى استمر أيضاً حتى فى أوقات الجمود السياسى. وبفضل هذا الهدوء ركز موفاز على ما يعتبر جوهرة التاج من وجهة نظره لنشاطه - وأقصد تجديد جيش الدفاع الإسرائيلى فى نطاق مشروع عام ٢٠٠٠، وقد بدأ رئيس الأركان فى تنفيذ هذا المشروع من خلال الذكاء التنظيمى وربط القادة بالمهمة. ومن المقرر أن يحول هذا المشروع جيش الدفاع إلى منظمة مثقفة وفعالة.

وفى المقابل، فإن استئناف عملية السلام والمرحلة الصاخبة التى تنتظرنا فى الجبهات السياسية المختلفة من شأنها أن تشغل من جديد عدة جبهات تقع تحت قيادة موفاز وهو متمسك شأنه شأننا تماماً بذلك الجدول الزمنى المضغوط والطموح الذى وضعه رئيس الوزراء إيهود باراك من أجل تقييم التطورات السياسية.

* * *

س- بعد ٢٤ ساعة من التوقيع على إتفاقية شرم الشيخ، حدثت محاولة لتنفيذ عملية إرهابية. هل هذه هى الخطة التى ننتظرها الآن؟

جـ- إن محاولتي التخريب في طبريا وحيفا نفذها مواطنون من ديبوريا ومشهد وإني أرفض أن أصف كل سكان القريتين بالإرهاب، حيث أن هذا العمل لا يقوم به إلا المتطرفون. وقد قلت قبل بدء المفاوضات حول الاتفاق أن هذا الاتفاق مع الفلسطينيين سيكون مصحوباً بعمليات إرهابية. وهذه المرة لم يكن هذا الإرهاب قادماً من المناطق بالذات ولكني لا استبعد احتمال وقوع أعمال إرهابية من مناطق الضفة وغزة. وأشعر أن الإرهاب قد أصبح يشكل تهديداً استراتيجياً ضد عملية السلام وإذ لم تتعامل السلطة الفلسطينية مع الإرهاب وتواجهه بقوة من أجل القضاء عليه من جذوره، فإن ذلك سيؤثر على عملية السلام برمتها.

س- هل هذا يعني أن السلطة الفلسطينية لا تواجه الإرهاب بقوة؟

جـ- إنها تتعامل مع الإرهاب - وهي تبذل جهوداً في هذا الصدد أكثر من تلك التي تبذلها في الماضي. هذا صحيح. وإني اقارن بين ما حدث في قطاع غزة وبين ما يحدث في الضفة. فالنشاط الذي بذل في غزة كان أكثر فاعلية، حيث أن الأعمال الإرهابية التي وقعت منذ شهر يناير ٩٩ والتي وصل عددها إلى ٢٦ حادثة - وقعت ٢٤ حادثة منها في مناطق الضفة وإثنين فقط في قطاع غزة. وفي العامين الأخيرين نجحت منظمتي حماس والجهاد الإسلامي في إقامة بنية أساسية في الضفة ولذلك فإن العمليات الإرهابية هناك كانت أكثر. وبالاضافة إلى ذلك فإن إمكانيات إسرائيل للتصدي لمنع الأعمال الإرهابية في غزة أفضل من امكانياتها للتصدي لمنع تلك الأعمال في الضفة.

س- هل تورط عرب إسرائيل في العمليات الإرهابية ينبع من هدف المنظمات الإرهابية للتعاون معهم، أم من عدم القدرة على القيام بأعمال إرهابية من داخل مناطق الضفة؟

جـ- اعتقد أن هذا نوع من النضوج. فمنذ اللحظة التي تكون فيها المنظمات الإرهابية على استعداد للقيام بعملية إرهابية ويكون لديها الأفراد المستعدين لفعل ذلك، فإنها تنفذ هذه الأعمال على الفور. وفي هذه الحالة نجدهم قد جهزوا أنفسهم مع موعد التوقيع على اتفاقية شرم الشيخ. وحسب معلوماتي فإن هذا لا يعود إلى عدم قدرتهم على القيام بأعمال إرهابية من الضفة وغزة ويجب أن نفرق بين حماس في الداخل وحماس في الخارج وأعتقد أن من مصلحة حماس في الداخل عدم القيام بتفجير سيارات مفخخة أو القيام بأعمال إرهابية كبيرة، لأن المنظمة تدرك أن عرفات يمضي على طريق التوصل إلى التسوية الدائمة وهي لا ترغب في هذا التوقيت بالذات أن يوجه عرفات معظم قوة السلطة الفلسطينية ضدها. وبالاضافة إلى ذلك فإني لا استبعد أنه في حالة حدوث مثل هذه الأزمات وغيرها فإن منظمة حماس لن تتورع عن القيام بعمليات إرهابية كبيرة من مناطق الضفة الغربية وغزة.

س- يتضح مما تقوله أنك ترى أن محاولات التخريب هي نتاج لنشاط حماس في الخارج.

جـ- لم ينته التحقيق في الحادث حتى الآن ولكني أرى أن الرسائل التي توجهها حماس في الخارج تشجع على القيام بأعمال إرهابية عنيفة للغاية بهدف عرقلة عملية السلام.

س- على الرغم من أنك ذكرت أنه لا يجب توجيه الاتهام إلى جميع عرب إسرائيل، فإن تورط عرب إسرائيل في الحادث يثير القلق. ففي أسبوع واحد وقع حادث قتل في مجيدو ثم وقعت عمليتان تخريبيتان في وقت واحد تقريباً في طبرية وحيفا.

جـ- أن أي عملية إرهابية تثير القلق خاصة إذا كان عرب إسرائيل متورطين فيها وعلى من ذلك فإني لا اتهم عرب إسرائيل عموماً بالإرهاب. وأعتقد أن منفذي الحادث اناس متطرفون ينتمون إلى الحركة الإسلامية وتدربوا بنفس الطريقة التي يتدرب عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة ولا يمكن أن اندفع وأصف ما حدث بأنه ظاهرة. وبنفس الطريقة التي حدثت بها العملية الإرهابية في طبرية والعملية الأخرى في حيفا، يمكن أيضاً أن تقع عمليات مشابهة من داخل الضفة الغربية وغزة بما في ذلك عمليات انتحارية.

س- لقد تحدث وزير الدفاع السابق كثيراً عن الحاق عرب إسرائيل بجيش الدفاع الإسرائيلي سواء بنظام التطوع أو التجنيد، هل الأحداث التي وقعت مؤخراً تبعدنا عن هذه النبوءة؟

جـ- اعتقد أنه ليست هناك علاقة بين هذا وذاك.. والسكان العرب الإسرائيليون يجب أن يكونوا مشاركين بأي شكل من الأشكال في الخدمة وليس في الخدمة العسكرية بالذات ولكن في كل ما يتعلق بالخدمة الوطنية وفي حالات التهديد أو حالات الخطر. وهذا قرار سياسي، ليس في يد جيش الدفاع. وعلى سبيل المثال عند وقوع زلزال أو أي حدث آخر من شأنه أن يشكل أي تهديد على سكان إسرائيل. ولا أجد أي فرق بين الخدمة الوطنية لإسرائيلي عربي وإسرائيلي يهودي.

س- قبل العمليتين الإرهابيتين الأخيرتين وقعت سلسلة ليست قصيرة من الأعمال الإرهابية بما في ذلك حوادث اطلاق نار في الضفة مرت بهدوء على الجماهير الإسرائيلية، هل تعتقد أن عرفات كان راضياً عن هذه العمليات؟

جـ- أن العمليات الإرهابية التي تتحدث عنها وخاصة حوادث إطلاق النار سواء على سكان الضفة أو على جنود جيش الدفاع بما في ذلك تفجيرات بعض الشحنات الناسفة، قد تحولت إلى جزء من الواقع في الضفة. وهذه العمليات مرت بدون تنديد.

وآمل الآن بعد تحريك اتفاقية واي وخلق الثقة من جديد بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أن تقوم السلطة الفلسطينية بتقديم تنازلات.

س- كانت هناك شحنة ناسفة واحدة على الأقل في بيت لحم، هل مسألة الشحنات الناسفة أي نقل الساحة اللبنانية إلى وسط إسرائيل تثير قلقكم؟

جـ- نحن مازلنا بعيدين عن التهديد الموجود في لبنان. وهناك مسافة كبيرة جداً بين ما يحدث في لبنان من حيث حجم الشحنات الناسفة ومستواها ونوعيتها ودقتها وبين ما يحدث

في الضفة الغربية وغزة. ففي الوقت الذي نجد فيه أن الشحنات الناسفة في الضفة وغزة صناعة محلية أو صناعة منزلية فإن الشحنات الناسفة في لبنان تنتج بشكل منظم وهذا يعني أن هناك فرق كبير. ففي لبنان يقوم بهذه الصناعة خبراء محترفون من خلال الاعتماد على المساعدات من إيران وليس فقط المساعدات المحلية من جانب حزب الله.

س- ما هي طبيعة العلاقات بينك وبين نظرائك في السلطة الفلسطينية؟

جـ- العلاقات على ما يرام.. فقد اتصل بي محمد رحلان اليوم مرتين، حيث أن العلاقات تساعدنا على التحاور وسد الفجوات. وأنى على علاقات طيبة مع رؤساء الأجهزة وعلى رأسهم رحلان وجبريل وراجوب وهذه العلاقات تنبع من معرفتنا السابقة عندما كنت أشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية وعندما كنت أشغل منصب رئيس شعبة التخطيط. وعندما كنت قائداً للمنطقة الجنوبية كنت مسئولاً مسئولية مشتركة مع دحلان عن مسألة المنطقة الصناعية في كارني. وأثناء اتفاقية الخليل كنت أجلس وجهاً لوجه مع راجوب في كل ما يتعلق بالقضايا الأمنية. ولا أقصد أننا أصدقاء نتسامر سوياً ولكن هناك علاقات موضوعية تربط بيننا، وهذه العلاقات تساعدنا عندما تنشب أزمة على سبيل المثال وأيضاً عندما تكون هناك ضرورة لدفع بعض القضايا إلى الأمام.

س- أن إسرائيل تعتمد على أن رؤساء الأجهزة الفلسطينية سوف يعملون على الحفاظ على الاستقرار في حالة غياب ياسر عرفات عن الساحة.

جـ- لا أريد أن اتحدث عن الوضع في حالة غياب ياسر عرفات عن الساحة، حيث أن زعامة عرفات مازالت قوية حتى الآن سواء بين الجماهير أو بين المسئولين في السلطة الفلسطينية. ولكن يجب أن نقول أن تأثير رؤساء أجهزة الأمن على ما يحدث في السلطة الفلسطينية يعتبر تأثيراً كبيراً لأن المجال الأمني يقلقهم للغاية.

* * *

س- ننتقل إلى لبنان.. إذا نظرنا إلى الاحصائيات الجامدة، ففي العام الماضي سقط حوالي ١٥ قتيلاً من تشكيل الجليل نتيجة الشحنات الناسفة وأما هذا العام سقط إثنان فقط قتلى هل هذه احصائيات وحظ فحسب؟

جـ- يجب أن نقول أمرين عن لبنان.. أولاً وحسب اعتقادي، فإننا انتصرنا على منظمة حزب الله على الرغم من أن الانطباع السائد بين الجماهير هو أن الجيش الكبير والقوى غير قادر على مواجهة أعداد محدودة من مقاتلي حزب الله. ولكن الحقيقة هي أننا بصدد منظمة كبيرة تضم آلاف المقاتلين، ويمكن وصف هذه المنظمة بأنها نصف جيش حيث أن لديها الهياكل القيادية الواضحة ومقسمة إلى قطاعات وهناك أقسام للامداد والتموين وقسم للذين يطلقون النار وقسم للذين يزرعون الشحنات الناسفة ووحدات خاصة لشن هجمات على المواقع. ومن ناحية الواقع فإننا هزمنا الآن حزب الله سواء في اللقاءات وجهاً لوجه وفي المواجهات حول خطر الشحنات الناسفة والذي يشكل في العامين الأخيرين أهم تهديد تواجهه القوات الإسرائيلية في لبنان. فقد تضاعفت كمية الشحنات الناسفة وفي نفس الوقت تراجع عدد القتلى والمصابين في صفوفنا وهذا نتيجة الانتشار السليم لجيش الدفاع واستعداده سواء من الناحية التكنولوجية وسواء من ناحية استخدام القوة واستغلال المعلومات.

وأعتقد أن منظمة حزب الله قد أصيبت بحالة من الاحباط الشديد حيث ضاعفت من حجم الشحنات الناسفة التي تستخدمها، حيث تم هذا العام اكتشاف العشرات من هذه الشحنات ويمكن القول أننا نجحنا في اكتشاف ٩٠٪ من هذه الشحنات الناسفة أو أكثر من ذلك ولكن الحرب هناك لم تتوقف.

س- قبل وقت قصير هل كان السكان في كريات شمونا يقضون ليلتهم في الملاجيء.

جـ- سوف نجد حلاً لهذه المشكلة ولكني اعتقد أن ردنا في الخامس والعشرين من يونيه على إطلاق صواريخ الكاتيوشا قد ساعد على تغيير ميزان الردع. وقبل ذلك كان صباع حزب الله يضغط بسهولة على الزناد. وحتى في الحالات التي لم يصب فيها مدنيين ولكن أصيبت خلالها مجموعات حزب الله، كانت المنظمة تجد المبررات لاطلاق صواريخ الكاتيوشا على مناطق دولة إسرائيل. وأعتقد أنهم لا يجرأون الآن على فعل ذلك.

س- بمبادرتهم أم بمبادرة السوريين؟

جـ- اعتقد أن قوة الرد وتوقيته وحقيقة أن الرد قد أصاب اللبنانيين بالألم الذين طلبوا من السوريين الضغط على حزب الله حتى تحد من نشاطها. كل ذلك ساعد على أن منظمة حزب الله تفكر الآن ألف مرة قبل أن تقوم بإطلاق النار على سكان الشمال. وفي نهاية الأمر فإن ما حدث كان نتيجة العملية ذاتها ولكن مع بعض الضغوط من سوريا.

س- أن هذا يقوى ويدعم الادعاء الذي يقول أن المنطقة الأمنية أصبحت غير ضرورية وبدون وجود هذه المنطقة وعندما نبعث برسالة ردع قوية فإنهم يتوقفون عن العمل ضد جيش الدفاع الإسرائيلي.

جـ- أن المنطقة الأمنية لم تقم من أجل منع إطلاق صواريخ الكاتيوشا، حيث أن مثل هذه الصواريخ يمكن إطلاقها عبر المنطقة الأمنية في المستقبل وإذا نجحوا في تطوير صواريخ كاتيوشا طويلة المدى فإنه يمكنهم إطلاقها إلى مدى أبعد. ولكن المنطقة الأمنية أقيمت أولاً وقبل أي شيء من أجل منع تسلل المخربين إلى المستوطنات الشمالية والاضرار بالمواطنين.

س- لقد أثبتنا كما تقول أنه عندما ننقل رسالة سليمة إلى حزب الله وإلى السوريين فإنهم يكونوا أكثر حذراً.

جـ- أن الردع هو الاتجاه السليم ويجب أن نستمر في الحفاظ على سياسة الردع. وإذا حدث في المستقبل وتعرضت أراضي إسرائيل لصواريخ كاتيوشا فإني أوصي بأن نرد بنفس قوة الرد في الخامس والعشرين من يونيه ولا نسمح بوجود وضع يتعرض خلاله سكان الشمال لتهديد

صواريخ الكاتيوشا. ومن ناحية أخرى فإني أعتقد أن الانسحاب من جانب واحد والوقوف عند الخط ينطوى على كثير من العيوب. وفي حالة انسحابنا من هناك فسوف تعتقد منظمة حزب الله أنها حققت انتصاراً جوهرياً علينا وهذا الأمر من شأنه أن يضر بقدرة جيش الدفاع على الردع. وفي نفس الوقت فإني لا استطيع أن أضمن الأمن لسكان الشمال بنسبة ١٠٠٪ - على الخط الدولي - بدون اتفاق ما يقضي بأن تتحمل جهة أخرى المسئولية في المنطقة الأمنية.

ويجب أن ننظر أبعد من ذلك ونرى كيف ستفسر حماس وأيضاً الجهاد الإسلامي ذلك، حيث يمكن أن يخرجا من ذلك باعتقاد بأن الضغط على دولة إسرائيل سوف يؤدى إلى انجازات. ولذلك فإن الانسحاب من المنطقة الأمنية وبعد تحديد تاريخ لهذا الانسحاب وبعد التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد يمكن أن يكون تصرفا سليما. وإذا حدث ذلك فإنه سيكون من الممكن توفير درجة معقولة من الأمن لدولة إسرائيل وربما بثمن أقل.

س- وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق، هل توصي بعدم إنسحاب جيش الدفاع من لبنان في شهر يونيه عام ٢٠٠٠؟

جـ- من غير الصحيح وغير السليم أن نتطرق إلى هذا الموضوع الآن. وموقفنا حالياً هو أن هناك رغبة في التوصل إلى اتفاق. وإذا حدثت أمور أخرى فسوف نتمكن من إعادة تقييم الموقف من جديد.

س- عندما يقول رئيس الوزراء أنه سيتم التوصل إلى اتفاق في يونيو عام ٢٠٠٠، فإن هذا يعني أننا سوف ننسحب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ وعلى وجه الدقة في شهر يونيو.

جـ- أعتقد أن الجماهير الإسرائيلية تفهم جيداً ما قاله رئيس الوزراء. فقد قال أننا لن ننسحب بدون الوصول إلى اتفاق. وإذا نشأت ظروف أخرى فسوف نضطر إلى دراستها وإلى إعادة تقييمها من جديد. وليس من الصواب أن تأتي الآن ونقول إذا لم يحدث كذا فسوف تكون النتيجة كذا. ولننتظر لنرى ماذا يمكن أن يحدث حتى يونيو ٢٠٠٠.

س- ومتى يجب أن نعيد تقييم الموقف؟

جـ- مازال الوقت مبكراً ومازال هناك وقت حتى يونيو عام ٢٠٠٠، ومن ثم فإنه من الممكن أن تحدث كثير من التطورات في الشرق الأوسط، وفي المنطقة الأمنية في جنوب لبنان.

س- هل صحيح أنه أصدرت الأوامر إلى جيش الدفاع للاستعداد للانسحاب حتى بدون اتفاق؟

جـ- أن جيش الدفاع يعد خططاً لجميع الأوضاع.

س- أنت نفسك قلت لنا قبل عدة أشهر أنه طالما ليس هناك أمر صريح من القيادة السياسية فإننا لن نفكر أو نعد للانسحاب من لبنان.

جـ- إذا كان رئيس الوزراء قد صرح بأنه سيكون هناك اتفاق وسوف ننسحب من لبنان فإنه يجب أن نستعد لذلك. وعلى هذا الأساس فإن جيش الدفاع يعد العدة لذلك.

س- بعض الجنود في المنطقة الشمالية يشعرون بشيء من التذمر بشأن الجدول الزمني الذي وضع للانسحاب. أنهم يقولون أنه إذا كان الانسحاب بعد عام فلماذا لا ننسحب الآن. والضباط يتحدثون عن الجدول الزمني الأمر الذي لا يمكن جيش الدفاع من فعل كل ما يجب أن يفعله حتى موعد الانسحاب.

جـ- أن جنود جيش الدفاع لا يختارون المهام التي يكلفون بها وهذه هي القاعدة الأساسية في الجيش. ومن ناحية أخرى فإن القيادة السياسية لها الحق في اتخاذ القرارات السياسية ووضع الجداول الزمنية. ويجب على الجيش أن يستعد بناء على ذلك وخاصة إذا كان هناك تاريخ محدد وقيل أن الانسحاب لن يتم إلا وفقاً لاتفاق. ويجب على الجيش أن يبذل قصارى جهده حتى يخرج قوياً من المنطقة الأمنية في لحظة التوصل إلى اتفاق.

س- أن ما قلته عن التحسن الذي طرأ في مجال جمع المعلومات في لبنان يتعارض مع ما سمعناه في السنوات الأخيرة من أن هناك مشكلة في مجال جمع المعلومات الميدانية حول منظمة حزب الله.

جـ- كل ما استطيع أن أقوله هو أن هناك تحسن في مجال جمع المعلومات وهذا ينعكس في سياسة استخدام القوة في لبنان.

س- في عام ١٩٩٩، مازال من الواجب على إسرائيل أن تبادر بفعل أمور من تلك التي تكتسب شهرة في العالم وأن تتحمل المسئولية حيالها.

جـ- هل صدرت لكم الأوامر للاستعداد للانسحاب من لبنان وإعادة طرح الخطة التي أعدت قبل عدة سنوات في شعبة التخطيط؟

جـ- لقد أعددنا خطط في شعبة التخطيط في عام ١٩٩٦. وعندما كنت رئيساً لشعبة التخطيط كنت في واي بلانتيشن خلال المحادثات مع السوريين. أعتقد أنه عندما نتحدث عن إمكانية التفاوض مع سوريا فإنه من الضروري أن نعيد طرح هذه الخطط. وهذا ما نفعله.

س- هل صدر أمر من القيادة السياسية للجيش بإعادة دراسة هذه الخطط من جديد؟

جـ- اعتقد أنه في اللحظة التي تتضح فيها إمكانية إجراء محادثات مع سوريا في المستقبل، فإنه من الطبيعي أن يعيد الجيش النظر في هذه الخطط ولا يجب أن ينتظر الجيش الأوامر دائماً كي يفعل كل شيء، حيث أن الجيش ذكي بالقدر الكافي ويدرك أنه إذا كانت نية القيادة السياسية تتجه إلى اجراء مفاوضات مع سوريا فإنه يجب أن يكون مستعداً لذلك.

س- أن جزء امن بلورة موقف دولة إسرائيل بشأن المفاوضات مع السوريين يركز على القرار ٢٤٢ وعلى الحدود الأمنية. هل لدى الجيش أمور معينة بالنسبة للحدود الأمنية يرغب في التركيز عليها؟

جـ- لدى الجيش خطط وتوصيات - وليس من الصواب الحديث عنها الآن وخاصة لوسائل الإعلام قبل أن تعرض على القيادة السياسية. ان العملية لم تبدأ.. وعندما تبدأ سنقول كلمتنا.

س- هل رجال الجيش سيشاركون في المفاوضات بشكل

مباشر؟

جـ- أن رجال الجيش لا يجب أن يرأسوا المفاوضات السياسية ولكن يجب أن يشاركوا بصفتهم الحرفية وكمشتغلين بالمجال الأمني وأن يعرضوا موقف الجيش ويقدموا يد المساعدة في كل ما يتعلق بالمجال الأمني - مثلما حدث في المفاوضات الأخيرة عندما رأس طاقم المفاوضات أحد عناصر القيادة السياسية وكان يرافقه طاقم مناسب من رجل الجيش.

***

س- في اللقاءات التي نشرت تحدثت عن إنهاء عمل الحاخام العسكري الأكبر نتيجة لقضية مقتل مقاتلي الكوماندوز البحري.

جـ- لا أريد خلط الأمور قبل أن تظهر قضية دفن قتلى الكوماندوز البحري جاء لي الحاخام الأكبر للجيش وطلب مني أن أنهي عمله في العام القادم.

س- العام القادم - كلمة مطاطة..

جـ- سوف يحدث هذا في العام القادم وليس هو فحسب بل أن هناك ضباطا كبارا آخرين يجلسون على مقاعدهم منذ وقت طويل ويجب أن يكون هناك تجديد.

س- هل بدأت تبحث عن الاتجاه السياسي لخليفة الحاخام الأكبر للجيش؟

جـ- أرى أنه ليست هناك صلة للحاخام الأكبر للجيش بالسياسة.

س- هل الحاخام الأكبر القادم سيكون من بين رجال الجيش؟

جـ- يجب أن ننتظر لنرى. وفيما يتصل بجنود الكوماندوز البحري الذين لقوا حتفهم فقد عينت القاضي فينو جراد بالتحقيق في هذه القضية حتى النهاية ومعرفة ما هي العيوب والأخطاء ومن كان مسئولاً عن ذلك. وسوف ينهي عمله وأعتقد أننا سوف نتبنى التوصيات التي سيتوصل إليها. وإذا تطلب الأمر تطبيق هذه التوصيات على المستوى الشخصي فسوف نطبقها.

س- قبل أن يعرفوا أن هناك خطأ في التعرف على اشلاء الجثث - القى رئيس شعبة الأفراد المسئولية الكاملة على عاتق رئيس شعبة الأفراد في سلاح البحرية.. وأنت كرئيس للأركان هل تستدعي ضابط برتبة لواء في مثل هذه الحالة وتوبخه؟

جـ- اللجنة هي التي ستتوصل إلى المسئول الحقيقي سواء كان العقيد هذا أم ذاك أو الجهاز بالكامل.. ولا أعتقد أنه يجب أن نستدعي شخص ونوبخه لمجرد الشائعات وعلى أي حال فقد كانت هناك أخطاء معينة. ويجب أن نبدي قدرا أكبر من المرونة وأن نسمع الجميع وأن ننسق بدرجة أكبر مع الأسر الثكلى. حيث أن الأبناء ينتمون أولاً وأخيراً إلى أسرهم.. وأي حدث يؤلم الأسرة أولاً وأخيراً.. وبعد ذلك فإنه يؤلم الجيش بدرجة كبيرة أيضاً. ويجب كشف الأخطاء التي حدثت ومعرفه من المسئول عنها وكيف حدثت وكيف أن جيش الدفاع الذي يعتبر حساساً للغاية تجاه الأسر الثكلى لم يتمكن من تطبيق قدرته في هذا الصدد.

س- في الحالات التي تتعلق بالقدرة العملية وأكبر مثال على ذلك ما حدث في موقع سجود.. هل كسرت حاجز الروتين وتدخلت بكل ثقلك كرئيس للأركان في هذا الموضوع؟

جـ- أننا بصدد أمرين مختلفين.. هناك كنا بصدد عملية عسكرية - وكرئيس أركان كان عليّ أن اتدخل على الفور حيث أن الحرب في لبنان تدور كل يوم وكل ساعة. وفيما يتصل بحادثة الكوماندوز البحري فقد أجريت عدة تحقيقات ففي البداية شكلت لجنة تحقيق برئاسة جابي أوفير وبعد ذلك شكلت لجان أخرى للتحقيق فيما لو كانت قد تسربت معلومات مخابراتية أم لا. وعندما طرحت مسألة دفن الجثث شكلنا لجنة برئاسة القاضي طل. وبعد ذلك توصلنا إلى نتيجة وهي ضرورة تعيين قاضي وبعد ذلك تشكلت لجنة برئاسة القاضي فينو جراد. ويجب أن تكون هناك دراسة متعمقة تتفق مع حساسية القضية. وكان من الضروري أن نتعامل مع الموقف بحذر شديد ولذلك فقد استغرقت المسألة وقتاً طويلاً.

س- ولكنك تتحدث عن نهاية العملية وأنا لجيش تعامل مع الأسر بحذر. ولكني أؤكد أن اللجنة تشكلت بعد أن توجهت الأسر إلى المحكمة العليا وطالبت بإعادة فتح القبور ومرت ستة أشهر إلى أن سمح الجيش بذلك.

جـ- لا أستطيع أن اتحدث عما حدث قبل أن اتولي منصب رئيس الأركان. ومنذ اللحظة التي عينت فيها رئيساً للأركان عكفت على دراسة القضية بعناية بداية من ادعاءات الأسر مروراً بتشكيل لجنتي تحقيق ونهاية بتعيين القاضي فينو جراد.

س- هل سيتم الإعلان علانية عن النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة؟

جـ- لسنا بصدد أسرار عسكرية. وأعتقد أنه من المهم أن تعرف الجماهير هل كان هناك خطأ في التعرف على الجثث أم لا. أو أن هناك خطأ في الدفن وهل أبدت جهة عسكرية معينة عدم حساسية؟ واعتقد أنه ليس هناك سبب في العالم يجعلنا نخفي أي شيء.

***

س- في يوم الثلاثاء الماضي صدر على ما يبدو قرار نهائي بشأن ميزانية الدولة. وفي ظل هذه الميزانية التي تم التصديق عليها لن يستطيع جيش الدفاع الوصول إلى درجة الأمن التي يرغب فيها.

جـ- لا يرغب أي أحد في أن تخفض ميزانيته. وفي نطاق خطة جيش الدفاع لعام ٢٠٠٠ والخطة المتعددة السنوات قمنا باتخاذ خطوات بمبادرة منا وبدون أن تفرض علينا وزارة المالية أو أي جهة أخرى شيء معين. وقمنا باتخاذ ثلاث خطوات مؤلمة للغاية من أجل توجيه الموارد لزيادة قوة جيش الدفاع الإسرائيلي. أولاً. أنا نقوم باستبدال الأنظمة القديمة وهذا يشمل عدة آلاف مركبة. وفي نفس الوقت فإننا نسرح ثلاثة آلاف من رجال الجيش العامل، وهذا ليس بالشيء الهين.

س- كم عدد الذين سرحوا حتى الآن؟
جـ- فى عام ١٩٩٩ ضربت مثالاً شخصياً وقلت أنه سيتم تخفيض ٥٪ من عدد الجنود فى الخدمة الالزامية والجنود فى الخدمة الدائمة فى قيادة الأركان العامة وهذه النسبة تعنى ٢٠٠٠ شخص فى الجيش النظامى و٢٠٠ فى الخدمة الدائمة، وتم تنفيذ ذلك بالفعل.
س- هذا يعنى أن ٢٨٠٠ شخص سوف يسرحون من الجيش فى السنوات القادمة؟
جـ- خلال الثلاث سنوات القادمة.
س- هل سيتم تسريح حوالى ألف شخص فى العام القادم فى الخدمة الدائمة؟
جـ- لا.. الخطة تحدد أن الدورة ستكون فى عام ٢٠٠١. وفيما يتصل بخفض الميزانية فإن وزارة المالية كانت ترغب فى بداية الأمر فى خفض الميزانية العسكرية بمليار وستمائة مليون شيكل. وسوف أبذل قصارى جهدى من أجل تنفيذ خطة الجيش المتعددة السنوات وخطته لعام ٢٠٠٠ خاصة بعد تراجع وزارة المالية وأصبح الخفض ٩٥٠ مليون شيكل فقط.
وفيما يتصل بالخطة المتعددة السنوات، فإنه فى حالة عدم وجود دعم مالى لتنفيذ هذه الخطة فإنها لن تنفذ، ولكنى أؤمن بأنه فى نهاية الأمر لو نجحنا فى التوصل إلى تسويات مناسبة مع وزارة المالية فيما يتصل بحجم الخفض فسوف نتمكن من تنفيذ هذه الخطة. ومن المعروف أن الخطة تساعد على زيادة قوة الجيش. وهذه مصلحة عليا لدولة إسرائيل فى أن يكون جيش الدفاع أكثر قوة فى الأعوام القادمة. وفيما يتصل بخطة الجيش لعام ٢٠٠٠ فإنها تعنى التجديد. وأعطى مثالاً بسباق الماراثون. عليك أن تتخيل خمسة من متسابقى الماراثون وبين كل منهم حاجز ولا يعرف كل منهم إلى أى نقطة وصل زميله وفى لحظة معينة تسقط الحواجز ويمكنك رؤية المكان الذى وصل إليه الآخرون. ونحن نرغب فى أنه عندما تسقط الحواجز نكون فى المقدمة.
س- هل صحيح ما أشيع من أن الأموال التى ستحصل عليها إسرائيل نتيجة تنفيذ اتفاقية واى سوف تغنى عن خفض الميزانية؟
جـ- أن الأموال التى سنحصل عليها نتيجة تنفيذ اتفاقية واى سوف توجه إلى مصدرين، الأول: تنفيذ اتفاقية واى ذاتها مثل نقل المعسكرات واقامة بنية أساسية جديدة وأما الثانى: فهو العمل على زيادة قوة الجيش. ويجب أن نلحظ أن وزارة المالية تخفض ميزانية الجيش بالشيكلات وأما ما نحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية فهى بعملة أجنبية. ولا يمكن أن تقوم بتدريب رجال الاحتياط بالعملات الأجنبية، ولكنك تدربهم من خلال استخدام الشيكلات وهناك كثير من النشاط الآخر الذى تمارسه من خلال استخدام الشيكلات فحسب ولذلك يجب أن نتوصل إلى تسوية مع وزارة المالية.
س- كيف حدث أنك لم تسافر إلى الخارج حتى الآن؟
جـ- قررت إلا أسافر إلى الخارج فى العام الأول ولكنى أعمل داخل الجيش من أجل الانتهاء من خطر جيش الدفاع لعام ٢٠٠٠. أننا لم ننتهه من التخطيط فقط ولكننا بدأنا فى تنفيذ الخطة بالفعل حسب الجدول الزمنى. وكنت أخطط للسفر فى شهر يوليو إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن فى شهر يوليو تغيرت الحكومة ورأيت أنه ليس من الصواب أن يكون رئيس الأركان العامة خارج حدود الدولة فى فترة تغيير الحكومة. وتحدد لى موعد للسفر إلى الولايات المتحدة فى شهر أكتوبر وآمل أن تتم الزيارة ولكن ما الضرر فى البقاء فى إسرائيل؟
س- لا شيء.. ولكن الجميع يسافرون إلا أنت؟
جـ- سوف أسافر أنا أيضاً ولكن السفريات ستكون قليلة وحسب الضرورات التى يقتضيها هذا المنصب. وفى الفترة الأخيرة استضفت فى إسرائيل ثلاثة من رؤساء الأركان العامة وفى الشهر القادم سيصل إلى هنا رئيس أركان رابع.
س- ماذا بشأن سلسلة التعينات فى الأركان العامة؟
جـ- ستكون هناك تعينات جديدة عن قريب.
س- ماذا بشأن قائدى سلاح الطيران والبحرية؟
جـ- انتم لا تخطئون.
س- وماذا أيضاً؟
جـ- عندما نصدر القرارات ستعرف على الفور. والشيء الجديد هو أنه ستكون هناك ضابطة برتبة لواء فى الجيش. وفيما يتصل بخدمة النساء فى جيش الدفاع فإنى أمضى نحو إحداث تغيير نسبى وأن أخصص المزيد من المناصب الكبيرة فى الجيش للنساء. والمشكلة هى أن عدد النساء المؤهلات لشغل مناصب كبيرة فى الجيش محدود للغاية ومن ثم فإن القدرة على ترقية النساء فى الجيش محدودة أيضاً. وأنى أخطط لترقية النساء إلى رتبة المقدم والعقيد وربما سيمكن توسيع نطاق خدمة النساء فى جيش الدفاع سواء فى العمليات أو فى المهام القتالية أو فى رتب الضباط.
س- معنى هذا أنه ستكون هناك ضابطة سكرتارية فى لواء المظلات؟
جـ- بكل تأكيد. وستكون هناك ضابطة للشئون الطبية فى اللواء وأنا لا أرى فى ذلك أى مشكلة. وأعتقد أنه فى ظل حدود السلام ليس هناك ما يمنع من قيام الفتيات بمهام الأمن العادى فى منطقة وادى الأردن ولكن برغبتهن.
س- متى سينفذ ذلك؟
جـ- فى السنوات الأولى من القرن القادم.
س- ما هى أهم انجازاتك فى العام المنصرم؟
جـ- أهم انجاز هو البدء فى تنفيذ خطة جيش الدفاع لعام ٢٠٠٠. وهذا تغيير عميق جداً فى الجيش ولم يحدث مثل هذا التغيير منذ الأيام التى تلت حرب عيد الغفران ولا يمكن بالطبع إحداث هذا التغيير بدون أن يكون هناك التفاف من جانب الضباط حول هذه الخطة. ومجرد البدء فى تطبيق الخطة يعتبر انجازا فى حد ذاته.
هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نركز على الجانب المتعلق بالقيم.. أى تأكيد قيمة الانتصار والتأكيد على كرامة الفرد. وهذا انجاز آخر ونسبى وأنا أقول نسبى لأننا لم ننجز العمل بالكامل حتى الآن. والأفراد الآن مهيأون للتغيير وهذا التغيير سوف يحدث بالفعل وستكون أول بوادره فى عام ٢٠٠٠ وربما سنلتقى بعد عام من أجل الاشارة إلى هذا التغيير.

٢ إسرائيل/ عرب إسرائيل

أعط معبداً وخذ مسجداً

هآرتس ٢٣/ ٩/ ١٩٩٩
بقلم/ آرييه ديان

فى العاشر من مارس ١٩٥١ إتخذ البرلمان العراقى قراراً أدى إلى صدمة شديدة ليهود هذه الدولة. بعد عام بالضبط من سن قانون أتاح ليهود العراق التنازل عن مواطنتهم، وبيع ممتلكاتهم ومغادرة البلاد، تم تسجيل حوالى ١٥٠ ألف يهودى للهجرة. وبعدما تنازلوا عن جنيستهم انتظروا الطائرات التى ستقلهم إلى إسرائيل. خلال العام التالى لسن القانون لم تستطع إسرائيل أن تنقل سوى أقل من ٣٠ ألف يهودى. أنذاك أصدر العراق قانونا آخر، صادر جميع ممتلكات اليهود الذين تخلوا عن جنسيتهم وانتظروا دورهم فى الهجرة إلى إسرائيل. أدى هذا القانون إلى وصول أكثر من مائة ألف يهودى عراقى، بعضهم من كبار الأثرياء، إلى إسرائيل وهم لا يملكون شيئا. بعد تسعة أيام من قرار البرلمان العراقى، وقف وزير الخارجية، موشى شاريت، فى الكنيست كى يعلق عليه بإسم حكومة إسرائيل. وطرح لأول مرة - علنا - فكرة تبلورت فى اجتماع الحكومة الذى عقد فى نفس الأسبوع.

قال شاريت "هناك حساب بيننا وبين العالم العربى، وهو حساب التعويضات التى يستحقها العرب الذين تركوا إسرائيل وهجروا ممتلكاتهم. أن العمل الذى أقدمت عليه المملكة العراقية، يجبرنا على أن نربط بين الحسابين.. إن قيمة الاملاك اليهودية التى جمدت فى العراق سوف نضعها فى الحسبان بالنسبة للتعويضات التى تعهدنا بدفعها للعرب الذين تركوا املاكا فى إسرائيل.

تحت ضغط دول كثيرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، قبلت إسرائيل عام ١٩٤٨ مبدأ يقضى بأن تقوم بتعويض اللاجئين الفلسطينيين عن الأملاك التى تركوها فى البلاد وتمت مصادرتها ضمن املاك الغائبين. فى عام ١٩٥١، فى أعقاب مصادرة ممتلكات يهود العراق، طلب شاريت الربط بين عمليتى المصادرة وإعفاء إسرائيل من تعهدها بتعويض الفلسطينيين. بعد ذلك بفترة نفضت إسرائيل يدها تماما عن التعهد الذى أخذته على نفسها فى موضوع تعويض اللاجئين. كان يمكن نسيان فكرة تخليص قيمة الاملاك اليهودية من قيمة الاملاك الفلسطينية. ولكن الآن، بعد خمسين عاما وعشية بدء مفاوضات التسوية النهائية مع الفلسطينيين، عادت الفكرة لتظهر من جديد. فى تحقيق قام به بيتر هيرشبرج والذى نشر فى مجلة جيروزاليم ريبورت نصف الشهرية، جاء أنه تم مؤخراً توزيع استمارات فى إسرائيل والولايات المتحدة وكندا وأوروبا كى يسجل فيها اليهود الذين هاجروا من دول عربية أو أنسالهم الممتلكات التى تركوها فى الدول العربية. وجاء فى الخطاب المرفق بالاستمارة (هذه البيانات سوف تستخدم أساساً للمطالبة المضادة لمطالب العرب أثناء المفاوضات النهائية مستقبلا بين إسرائيل والدول العربية). هذه الاستمارات مطبوعة على ورق يحمل اسم وعنوان الاتحاد السفاردى بأمريكا، وهى منظمة مقرها نيويورك ويعتبر رئيس الاتحاد - ليون ليفى - من كبار النشطاء اليهود فى الولايات المتحدة وصاحب علاقات متشعبة داخل الإدارة السياسية الإسرائيلية، وقد عمل منذ عدة أعوام رئيساً لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية.

وقد يبدو الأمر من الوهلة الأولى على أنها مبادرة خاصة من الاتحاد السفاردى الأمريكى، ولكن فعليا تتم هذه العملية

بتأييد صامت من حكومة إسرائيل.
- جمع معلومات: هذه العملية، التي بدأت في عهد الحكومة السابقة - ومستمرة هذه الأيام أيضاً - في أعقاب نشر أنباء أولية تقول أن السلطة الفلسطينية بدأت تجمع معلومات عن حجم الاملاك الفلسطينية التي تقع داخل حدود إسرائيل، وذلك تحسبا لبدء مفاوضات التسوية النهائية.
أثارت هذه المعلومات الذعر في مكتب رئيس الوزراء، بعدها اتصل بوبي براون، مستشار رئيس الوزراء نتنياهو لشئون الشتات، برؤساء الاتحاد السفاردي الأمريكي. وخلال المباحثات طرحت فكرة البدء في جمع معلومات مضادة حول حجم الأملاك التي تركها يهود الدول العربية. وافق ليفي رئيس الاتحاد السفاردي على اشراك منظمته في هذه المهمة. أوضح براون والجهات المختصة بوزارة المالية أن الموقف الرسمي لإسرائيل يقول أن هذه العملية تهدف في المرحلة الحالية إلى جمع المعلومات فقط. وأوضحوا أن موقف إسرائيل مقابل المطالب الفلسطينية في موضوع حق العودة ودفع التعويضات للاجئين، سوف يتبلور في الوقت المناسب. ولكن في الخطاب الملحق باستمارة جمع المعلومات، والذي صاغته وطبعته إدارة الاتحاد السفاردي، جاء صراحة أن المعلومات التي سيتم جمعها سوف تستخدم من أجل التصدي لمطالب الفلسطينيين في المفاوضات المستقبلية. وقدامتنع مكتب رئيس الوزراء حتى وقت صياغة هذا التحقيق عن الرد على الأسئلة التي وجهت اليه.
في البداية طلب الاتحاد السفاردي الأمريكي من الكونجرس اليهودي العالمي المشورة والعون، واجيب طلبه. وأقاما معا هيئة وهي - اللجنة الدولية ليهود الدول العربية - التي كلفت بتوزيع الاستمارات وجمع البيانات عن الممتلكات.
يقول رئيس هذه الهيئة - عمرام ايتاس (هذه العملية هي مبادرة من الاتحاد السفاردي ومن المؤتمر اليهودي العالمي، ولكننا على اتصال مستمر بمكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية. لقد التقيت بمسئولين في مكتب رئيس الوزراء نتنياهو ورئيس الوزراء باراك، ولم أشعر بأي فارق في نظرة الحكومتين للموضوع. حكومة إسرائيل لا تقول أنها ستخصم مستحقاتنا من مستحقات الفلسطينيين، ولكنها تقول أنها لا تعارض عملنا في هذه القضية. ونحن ننظر إلى عدم الاعتراض على أنه نوع من التشجيع).
ولد ايتاس بالمغرب وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٣. بعد إقامة دامت عدة سنوات في إسرائيل وإنهاء الخدمة العسكرية انتقل إلى الولايات المتحدة. وقال أنه في السنوات الأخيرة يوزع وقته بين إسرائيل والولايات المتحدة. توجد في الدولتين مكاتب للجنة الدولية التي يرأسها. ويقول موضحا (مطلبنا بسيط: نحن نريد أن تطالب إسرائيل أثناء المفاوضات باستعادة املاكنا. نحن لسنا ضد الفلسطينيين، ولكننا لا نوافق على أن يقولوا أن املاكنا ليست من شأنهم وأن الموضوع من شأن حكومة إسرائيل مع حكومتي المغرب والعراق. نحن نرى أن الفلسطينيين جزء من الأمة العربية، وهم دائما يقولون هذا عن أنفسهم. فاذا كانوا جزءاً من الأمة العربية، إذن فهم مسئولون عن الاملاك التي تركناها في الدول العربية. هم طردوا أو هاجروا. ونحن أيضا طردنا أو هاجرنا. كل بيت يطالبون به، يقابل بيت كنا نملكه، المسجد مقابل المعبد والمقابر مقابل المقابر).
تحتوي الاستمارة التي تحمل اسم (الاملاك اليهودية التي بالدول العربية) على ثلاثة أجزاء: مطلوب في الجزء الأول أن يجيب صاحب الاستمارة على البيانات الشخصية (الاسم الذي كان مستخدما في البلد الأصلي والعنوان بها وعدد أفراد الأسرة وقت الهجرة). في الجزء الثاني من الاستمارة مطلوب استيفاء أكثر تفاصيل ممكنة عن الاملاك التي تركتها الطائفة اليهودية في بلد الاقامة من معابد ومدارس دينية ومدارس وحمامات شرعية ومستشفيات. في الجزء الثالث مطلوب معلومات عن الاملاك الخاصة، حيث توجد خانات خاصة بالحسابات في البنوك والأموال والمجوهرات.. الخ). مطلوب أيضاً من أصحاب الاستمارات (الحاق أو ارسال وثائق تؤكد البيانات المدونة).
يقول ايتاس (نحن نقدر أن المليون يهودي الذين عاشوا في الدول العربية في نهاية الاربعينات قد تركوا وراءهم على الأقل ٢٠٠ ألف منزل).
وأغلب هذه الأملاك تخص يهود العراق ومصر والمغرب وتونس. والقليل منها يخص اليهود الذين عاشوا في سوريا ولبنان وليبيا والجزائر واليمن. وليس لدى ايتاس تقدير دقيق لقيمة الاملاك المتروكة، ولكن حسب كلامه (سيطر يهود العراق في الاربعينات على ٨٠٪ من الاقتصاد العراقي، أي ما يوازي ١٠٠ مليار دولار بالقيمة الحالية) وتقدر قيمة ممتلكات اليهود في مصر بـ ٦٠ مليار دولار.
- على حساب الشرقيين: يقول البروفيسور يهودا شينهاف أستاذ علم الاجتماع بجامعة تل أبيب ومن كبار نشطاء جامعة الديمقراطية الشرقية (أن فكرة تخليص قيمة أملاك اليهود العرب من قيمة أملاك الفلسطينيين هي فكرة غير اخلاقية بالمرة)، وقام البروفيسور شينهاف خلال العامين الأخيرين ببحث عن نظرة حكومات إسرائيل لقضية أملاك يهود العراق. وسوف ينشر له في القريب مقالا في هذا الموضوع بمجلة اكاديمية تصدر بجامعة سانت بربارا بكاليفورنيا. وتنوي جماعة الديمقراطية الشرقية القيام بحملة ضد عملية توزيع استمارات الاتحاد السفاردي الأمريكي. رؤساء هذه الجماعة على قناعة بأن إسرائيل سوف تطرح فعلا أثناء المفاوضات مع الفلسطينيين فكرة التخليص، ويؤكدون أنهم سينظمون حركة احتجاج عامة.
يقول شينهاف (إن فكرة التخليص هي فكرة غير أخلاقية من ثلاث نواح: أولاً، لأنها محاولة لتصفية حساب مع الفلسطينيين على حساب الشرقيين. بدلا من تعويض الفلسطينيين ومساعدة الشرقيين للمطالبة بتعويض عن أملاكهم، تحاول إسرائيل أن تناور بشكل يؤدي إلى عدم حصول أولئك أو هؤلاء على تعويضات. الأمر الثاني هو أنه لم يحدث أن فوض أحد دولة إسرائيل كي تستخدم املاك اليهود العرب. من الذي قال أن دولة إسرائيل هي صاحبة

املاك يهود العراق التى تركوها هناك؟ من الذى فوض إسرائيل كى تؤمم بهذا الشكل الوقح كل هذه الاملاك؟. والسبب الثالث لاعتراض شينهاف على فكرة التخليص تتعلق بآثارها الاجتماعية والاقتصادية. يقول موضحا (أن العنصر الرئيسى الذى يؤثر على الطبقية الاجتماعية هو ما يسمى بلغة علم الاجتماع - تنقل رأس المال بين الاجيال - أى حجم الاملاك التى تنتقل من جيل إلى جيل بالوراثة. وقد استخدمت حكومات إسرائيل منذ الخمسينات سياسة الاسكان كوسيلة للتقسيم الطبقى. فقد أخذ الاشكناز الذين هاجر معظمهم لإسرائيل قبل ١٩٥٠، المنازل التى تركها الفلسطينيون خلفهم، ثم بعد ذلك ورثوها لابنائهم. أما الشرقيون، الذين جاء أغلبهم إلى إسرائيل بعد عام ١٩٥٠، فقد تم تسكينهم فى شقق شعبية، ولم يكن لديهم مايورثوه لأبنائهم. وبعد خمسين عاما، بدلا من تطبيق قانون الاسكان العام بجدية ومنح الشرقيين امكانية توريث الشقق لابنائهم، تتجه الحكومة إلى سلب الشرقيين الأمل فى أن يستطيعوا ذات يوم الحصول على أى تعويض عن المنازل التى تركوها فى الدول العربية. أولا، أخذت منازل الفلسطينيين واعطتها للاشكناز. بعد ذلك تستخدم الشرقيين حتى لا تعوض الفلسطينيين. هذا أمر غير اخلاقى من البداية للنهاية). ويقول موشى كريف، المتحدث باسم جماعة الديمقراطية الشرقية (ستؤدى فكرة التخليص إلى حدوث غليان شديد داخل الجماهير الشرقية. لقد تربينا جميعا على قصص الاملاك التى تركها الاجداد هناك. وحتى لو كانت هذه القصص مبالغ فيها بعض الشىء إلا أنها بلورت وعياً معيناً. فكرة التخليص ستجعل الشرقيين يشعرون بأن الوفاق التاريخى مع الفلسطينيين يتم على حساب ممتلكاتهم. لا أعتقد أنه من حق إسرائيل القضاء على الأمل بأن نخوض ذات يوم فى المستقبل - أنا أو أولادى - مفاوضات مع التوانسة أو المغاربة حول هذه الممتلكات).

نشطاء هذه الجماعة على قناعة بأن حكومة إسرائيل هى التى تقف وراء عملية توزيع الاستمارات. يؤكد كريف (أن المؤتمر اليهودى العالمى ليس إلا أداة تنفيذية لحكومة إسرائيل لتنفيذ مثل هذه المهام. مثل هذه الأعمال تخجل الحكومة من القيام بها بنفسها). وقد عثر البروفيسور شينهاف فى أرشيف الدولة على وثائق ترجع لعام ١٩٥٥ تدل على أن الحكومة قد بادرت آنذاك بعملية لتسجيل املاك يهود العراق، كمن تطالب بتعويضات من حكومة العراق. وقد عثر شينهاف أيضاً على مذكرة داخلية صدرت من وزارة الخارجية إلى مكتب رئيس الوزراء أكدت أن الهدف هو (خصم قيمة الممتلكات اليهودية المجمدة فى العراق من قيمة التعويضات عن الاملاك العربية المتروكة).

وماذا عن موقف الفلسطينيين؟ الرأى السائد هو عدم وجود أى فرصة للاستجابة لهذه الفكرة لو طرحت. سيقول الفلسطينيون أن ممتلكات اليهود العرب ليست من شأنهم بل هو أمر يتعلق بحكومات الدول العربية. مع ذلك يطرح البروفيسور شينهاف احتمالا آخر. فقد وضع سيناريو محتمل يقول (بعدما يتخلى الفلسطينيون عن حق العودة، فإن عرفات سوف يسأل باراك.. وماذا عن التعويضات؟.. وقتها سيبدأون فى الحديث عن إنشاء صناديق دولية لتعويض اللاجئين، ووقتها، عندما يبدأون فى دراسة انشاء الصناديق، تصر إسرائيل على وضع الممتلكات اليهودية أيضاً فى الحسبان).

ويعتقد شينهاف أن أغلب الجمهور الشرقى فى إسرائيل سوف يسلم بموقف الحكومة. ويقول (كأحد نشطاء جماعة الديمقراطية الشرقية، اتمنى أن يحدث اعتراض).

ثلاثة دونمات من المتفجرات

هآرتس ١/١٠/١٩٩٩
بقلم/ نداف شرجاى

تغطى طبقة من أحجار الرصف باهتة اللون ساحة بيت المقدس. فى وسط المنصة المرتفعة يتصل طريق الحجارة بالبناء المثمن الشكل لمسجد قبة الصخرة. وبالقرب من السور الجنوبى للساحة يقع منزل أبوسعود، الذى يبدأ عند قوس روفينزون عند سفح حائط المبكى. إنها قطعة أرض ضيقة ممتدة من بوابة المغاربة فى الشمال حتى الحائط الجنوبى لبيت المقدس جنوباً، ومن حائط المبكى غرباً وحتى سور المتحف شرقاً بمساحة ثلاثة دونمات فقط. هذه الأرض فى الأصل هى وقف خاص. فقد جاء فى قائمة المواقع الأثرية التى نشرت بالجريدة الرسمية بعهد الانتداب البريطانى عام ١٩٢٢، أن بيت أبوسعود هو موقع خاص. منذ عشر سنوات جمعت مجموعة من اليهود مبلغ ٢٢٠ ألف دولار فى محاولة لشراء قطعة الأرض هذه. وكان الهدف المعلن هو توفير موضع قدم يهودية على الأرض، مهما كانت صغيرة، داخل ساحة بيت المقدس من أجل إقامة الصلاة هناك، أو بمعنى آخر، بناء مستوطنة يهودية فى قلب بيت المقدس، الذى تشرف عليه الهيئات الدينية الإسلامية.

وهذه الأيام تحاول عناصر يهودية إحياء هذا المشروع. وقد تمت محادثات أولية مع أصحاب رأس المال، وسافر سمسار الأراضى أ.خ إلى الأردن فى محاولة للبحث عن ورثة السيدة أبوسعود ليتجدد العمل مرة أخرى بهدف امتلاك هذه القطعة شبة الخاصة، التى لا تخضع للأوقاف العامة، داخل حدود بيت المقدس. ولا تقف هيئة الأوقاف

صامتة. فقد علم القائمون عليها بمشروع تلك العناصر اليهودية المرتبطة بحركات أتباع بين المقدس، وهم يقومون بإحباطه في المهد. ترجع جذور التنظيم الجديد إلى منتصف الثمانينات. فقد أجرت استير أقويتول، وهي الرئيسة السابقة لفرع هتحياه بالقدس، وهي شخصية عامة من مواليد المغرب، هاجرت إلى إسرائيل مع أخواتها العشرة عام ١٩٤٨، أجرت أول اتصال مع السيدة أبوسعود المسجل الوقف بإسمها. تحرص أقويتول - وهي عضوه إلى اليوم في حركة اتباع بيت المقدس - على المشاركة في محاولات دخول المكان، وبخاصة في الأعياد الإسرائيلية. كان أ.خ السمسار اليهودي الذي تستخدمه أقويتول حاليا، هو الشخص الذي أختير لهذه المهمة في عام ١٩٨٥ أيضاً. يتمتع أ.خ بعلاقات وطيدة مع الكثير من سماسرة الأراضي، من بينهم عرب أيضاً. في عام ١٩٨٥ إتصل بأحدهم، من حي صور بكر بجنوب القدس طلبت منه أقويتول التي تعبت من محاولات الصلاة في بيت المقدس بأن يشترى لها قطعة أرض هناك حتى لو مساحتها متر في متر حسب قولها، المهم أن يكون لليهود موضع قدم ولو رمزى في أقدس الأماكن لهم.

كانت أقويتول على دراية بحجم المشكلة الكبيرة في عملية الشراء، ولكنها تكهنت بأنها لو تمت بشكل قانوني ومنظم، لن يستطيع أحد أن يمنع اليهود من الدخول إلى بيت المقدس، حتى من أجل العبادة، في تلك القطعة الصغيرة التي سوف تشتريها بالمال. ومن يريد أن يعرف أساليب عمل أقويتول يجب أن يحاول استعراض نشاطها مع زملاء آخرين. في المحاولة السابقة لامتلاك قطعة الأرض هذه، تحدد اللقاء الأول مع السمسار العربي بمقهى بوسط القدس. ومن هناك انتقلت أقويتول وأ.خ والوسيط العربي من سور بكر إلى بيت المقدس. وقد كشف البحث في سجلات العوائد والمكتبات والأرشيف، عن أن الأرض مسجلة باسم أسرة أبوسعود، كما وجدت أيضاً عدة قطع أراضي في بطاقة سجلات الأراضي (الطابو) منذ عهد الانتداب، واتضح بالفعل أن بيت أبوسعود مسجل فعلاً كأملاك خاصة. كذلك أدركت أقويتول أنه في عام ١٩٦٩ تم اعتبار مساحة الأرض التي داخل حدود (وقف أبوسعود) منطقة عسكرية مغلقة، بعدما أبعد ديان عنها مسئولي الحاخامية العسكرية.

على مر السنين اقتحم بعض مسئولي الأوقاف فتحات في السياج المحيط بالمنزل وبدأوا في استخدام بعض أجنحته كما يحتل متحف الأوقاف حاليا أجنحة أخرى. في وقت واحد أبدى الجانبان اهتماما بالصفقة. حاولت أقويتول اشتراك مؤسسات حركة هتحياه. وكان جرشون شفط أنذاك سكرتيرا للحركة وعضوا بالكنيست. وقد أبدى تحفظه على المشروع.

طلبت السيدة أبوسعود، والتي كانت تتنقل ما بين الأردن والكويت ٣٠ ألف دولار. وافقت أقويتول، ولكن في ذلك الوقت بدأت في إسرائيل محاكمة تاجر الأراضي أحمد عوده الذي ساعد الإسرائيليين على امتلاك أراضي في يهودا والسامرة. كما أعادت منظمة التحرير والأردن احكام الإعدام ضد المتورطين في تجارة الأراضي مع اليهود. فقطع الوسيط العربي من سور بكر اتصالات مع أقوتبول. مرت ثلاث سنوات حتى نجحت أقويتول في اعادة المشروع إلى الضوء مرة أخرى. هذه المرة دخل الصورة د. يوئيل لرنر، من محاربي نشطاء حركات بيت المقدس، الذي سجن من قبل بتهمة التخطيط لنسف مسجد قبة الصخرة. وقد تنقل لرنر لعدة سنوات بين مختلف الحركات التي ارادت تغيير الأوضاع في بيت المقدس. وعارضت اقويتول أسلوبه العنيف. فقد كانت تتطلع إلى صنع وجود يهودي في بيت المقدس إلى جانب الوجود الإسلامي. كان حل الموضوع باسلوب لرنر متطرفاً جداً. فقد ادرك لرنر أنه من أجل اتمام الصفقة مطلوب مبلغ مالي ضخم. قام بالاتصال بناتان سيلفر، الثرى اليهودي وصاحب الأعمال الضخمة في كندا، والذي كان من اكبر المساهمين لحركة حيروت في عهد مناحم بيجين. كان سيلفر الابن يقيم قريبا من لرنر في الحي اليهودي بالمدينة العتيقة، وزارا معاً بيت المقدس للتعرف على المكان المطلوب. قدم سيلفر للرنر شيكا مفتوحا. في البداية طلبت أسرة أبوسعود ٣٠ ألف دولار، ولكن بعد مرور وقت قصير قفز الثمن ليصل إلى ١٢٠ ألف دولار. في هذه المرحلة وضع لرنر في الصورة أحد تلاميذه السابقين بمدرسة نتيف مائير الدينية، ومهنته محامي. طلب التلميذ الاطلاع على صيغة التسجيل، وطلب الوسيط العربي ثلاثة آلاف دولار. نجح لرنر في توفير المبلغ، كما قام الوسيط العربي بالعثور على قطعة أرض بشمال القدس، للسيدة أبوسعود كجزء من ثمن الأرض في بيت المقدس. في ربيع ١٩٩٠ دخلت المفاوضات مرحلة متقدمة. فقد ارتفع الثمن أكثر وأكثر وحصل لرنر على المزيد من الأموال من صديق له يعمل تاجراً للماس. ولكن وقع آنذاك ما أفسد الأوراق لدى لرنر وأقويتول. في عيد فصح ١٩٩٠ دخل حوالي ١٥٠ يهوديا استراحة باسم يوحنا المقدس بالحي المسيحي بالمدينة العتيقة. وكانت وزارة الأسكان قد اشترت حقوق هذا العقار بالاشتراك مع مستثمرين يهود من الخارج، على صلة بجماعة عطرت كوهانيم. وثار غضب العالم المسيحي، ورفعت الكنائس في القدس الرايات السوداء، كما وقعت في القدس الشرقية صدامات بين الفلسطينيين وجنود حرس الحدود، مما أدى لقيام الوسيط العربي برفع الثمن إلى ٢٥٠ ألف دولار، ثم اختفى بعد لمدة أيام. فقد توصل اليه نشطاء الانتفاضة بالقدس وهددوه بالموت. نصح لرنر صديقه سيلفر بالتراجع عن الصفقة. كذلك أبدى سيلفر من جانبه بعض مظاهر الندم. قال للرنر انه لا يريد أن يكون هو السبب في سفك الدماء بين العرب واليهود. كذلك أدت تهديدات القتل التي راجت في تلك الأيام بشكل صريح ضد مريديروس متوسيان، الذي نقل حقوقه في الاستراحة بالحي المسيحي إلى اليهود، إلى مزيد من التخوف لدى الوسيط العربي الذي قرر الاختفاء.

تحاول أقويتول الآن تجديد الاتصال بأسرة أبوسعود عن طريق وسيط عربي آخر. يقول الدكتور اسحاق رايتر من معهد القدس لابحاث إسرائيل، الذى الف كتاب (الأوقاف في القدس ١٩٤٨ - ١٩٩٠)، أنه إذا تمت صفقة شراء وقف أبوسعود فأن ذلك سيؤدى إلى وقوع مصادمات دموية عنيفة في المدينة.
يتكهن رايتر بأن مؤسسة الأوقاف التى تسيطر عليها الآن عناصر من السلطة الفلسطينية، سوف تضغط على الأسرة، وربما تكون ضغوط تتسم بالعنف إذا لزم الأمر، حتى تمنعها من الأقدام على خطوات من شأنها أن تؤدى إلى انتقال هذه الأملاك إلى أيدى يهودية.
يذكر رايتر أيضا أن الأوقاف قد استخدمت ذات مرة وسيلة وضع اليد من خلال المحكمة الشرعية لمصادرة أوقاف خاصة لصالح الأوقاف العامة. (وهذه عملية بسيطة. يتقدم شخص ما بطلب إلى المحكمة الشرعية بشأن وجود اهمال أو عيوب في إدارة الأوقاف الخاصة. ويجب أن يحكم القاضي طبقاً للشواهد التى أمامه، وما إذا كان مدير الوقف قد أهمل فعلاً وساء إلى وظيفته. بالنسبة للمحكمة الشرعية ليست هناك أى صعوبة لتحديد مصير الوقف بعد عزل مديره لأنه خان الأمانة). ويذكر رايتر أنه سبق للأوقاف أن استخدمت أسلوبا مماثلا عندما عزلت قاض رام الله الشيخ أمام، مدير وقف عائلى من جميع مناصبه، واتهم الامام بأنه (خاطىء) لأنه قام فى بداية السبعينات بإيجار أرض الوقف العائلى التى يديرها لهيئة الآثار، فتم عزله من جميع مناصبه بجهاز الأوقاف. وفى أيامه الأخيرة أعيد إلى وظيفة بسيطة وغير مناسبة.
يعد عزمى أبوسعود - أحد أبناء أسرة أبوسعود والذى يقيم فى إسرائيل - من البارزين فى بيت الشرق بالقدس الشرقية. وهو لا يتخيل أن أحداً من أفراد أسرته سواء فى إسرائيل أو الأردن، يجرؤ على بيع نصيبه فى الأملاك المقدسة التى تمتلكها العائلة لليهود. ويقول أن الأرض والأملاك محل القضية مازالت بمثابة أوقاف عائلية، ولكنها أصبحت فعلا تحت الاشراف العام لهيئة الأوقاف حيث خصصت للمتحف القريب (وهكذا فانه حتى من الناحية الشكلية من يزعم أو يريد شراء حقوق ملكية، فالتعامل مع الأوقاف العامة وليس معنا. تعتبر هذه الأرض حاليا جزءاً لا يتجزأ من المسجد الأقصى، وأى يهودى أو شخص آخر يدفع أموال مقابل هذه الأرض فإنه كمن يبعثر أمواله فى الهواء).
تؤكد أقويتول التى لعبت دوراً رئيسياً فى المحاولة الأولى لشراء الأرض وحققت نجاحا نسبياً، أنها لن تنفق أموالها عبثا. تقول (إن ما حدث وما سيحدث، تم تنفيذه بحذر شديد. أنا لم أعد صغيرة السن، وفى العالم الآخر سوف يسألوننى - ماذا فعلت من أجل اعادة بيت المقدس إلى شعب إسرائيل. واجب على أن أقوم بهذه المحاولة على الأقل. لقد جمعنا المال فى المرة السابقة، وأعتقد أننا سنفعل ذلك هذه المرة أيضاً. فقد بدأ الوسيط الذى عملنا معه وقتها فى ممارسة نشاطه).
أقويتول، مثلها مثل كثيرين من أتباع الهيكل، تشكو من حظر الصلاة الذى تفرضه الحكومة والحاخامية العليا والمحكمة العليا فى بيت المقدس. وهى تعتقد أن هناك دوائر واسعة من الجماهير تريد تغيير هذا الواقع حاليا.
وتقول (جميع السبل التى جربناها أنا وزملائى طوال أربعين عاما فشلت. فربما هذه الطريقة - أى امتلاك قطعة أرض بشكل قانونى فى بيت المقدس نفسه - تؤدى إلى حدوث تغيير ما حتى لو كان رمزيا).

- تغيير الوضع الراهن :

من شأن التسوية الدائمة التى ستتم بين الإسرائيليين والفلسطينيين فى بيت المقدس ان تتضمن عدة عناصر من أجل تغيير الوضع الراهن فى هذا المكان منذ ١٩٦٧. هكذا اتضح فى قنوات مختلفة للمحادثات التى أجراها مؤخرا الإسرائيليون والفلسطينيون، تلك المحادثات التى تمت فى أثينا وباريس والأردن تحت رعاية معاهد أبحاث مختلفة، بعلم الجهاز السياسى حول مضمون المباحثات.
تدير الأوقاف حاليا ساحة بيت المقدس وذلك تطبيقا لقرار غير رسمى من موشى ديان فى يونيو ١٩٦٧، وهو ما من شأنه أن تحصل على وضع معترف به فى هذا المكان، بما فى ذلك حق رفع علم دينى على المساجد. ومن المتوقع أن يدور جدل حول ما إذا كان العلم سيرفع فوق المساجد فقط، أم فوق أماكن أخرى داخل حدود بيت المقدس، وهل سيكون علماً دينياً فقط، أم سيكون علم دولة، ربما علم فلسطين. كما يقوم حرس الأوقاف حاليا بالاشراف الداخلى فى الموقع فيما تتولى شرطة إسرائيل مسئولية الأمن العام وما حول الموقع. يحتمل أنه فى إطار التسوية الدائمة يتم نقل مسئولية الشرطة فى ذلك الموقع إلى الشرطة الفلسطينية، أو وحدات شرطة مشتركة إسرائيلية - فلسطينية. يطالبون الفلسطينيون فى المحادثات استعادة الاشراف على مبنى المحكمة المطل على بيت المقدس فى الشمال وبوابة المغاربة التى تشرف عليها الشرطة الإسرائيلية منذ ١٩٦٧.
وقد اتضح سواء من خلال مناقشات أكاديمية أو استفسارات تمت بين مسئولين فلسطينيين وإسرائيليين، أن إسرائيل تميل إلى رفض مطلب استعادة الحيازة فى هذين المكانين. هناك تحفظ أيضاً قوى تجاه مطلب الفلسطينيين بوقف الحفائر الأثرية فى المناطق المحيطة ببيت المقدس، وعند مشارف السور الجنوبى وبطول حائط المبكى ونفق الحشمونية. فى المقابل، وأضح من الآن أن إسرائيل ستوافق على استمرار عدم احقية اليهود فى الصلاة ببيت المقدس، ولكنها تطلب من الفلسطينيين فى المقابل الاعتراف بهذا الحق المبدئى وهذا المطلب الأخير يرفضه الفلسطينيون بشدة.
تطلب إسرائيل من الفلسطينيين، أنه فى أى تسوية يحتفظ اليهود بحق دخول بيت المقدس طبقاً لجداول زمنية يتم تنسيقها بين الأطراف، وأن يكون من حق قوى الأمن

الإسرائيليين استخدام القوة في حال تعرض إسرائيليين للخطر داخل حدود بيت المقدس. وتقترح إسرائيل أن يتم الاتفاق بينها وبين الفلسطينيين، بعدم استخدام هذا الموقع إلا في أغراض دينية ويحظر نشاط سياسي أو سلطوي فيه. كذلك تطلب إسرائيل حق رفض أي نشاط بناء أو هدم في حدود الموقع والاشراف على هذه الأنشطة ، كما تطلب إسرائيل أن في مقابل رفع علم ديني - فلسطيني في الموقع، أو علم فلسطيني - وهو تنازل سيجعل بيت المقدس عمليا وليس شكليا فقط في أيدي الفلسطينيين - يوافق الفلسطينيون على تخصيص أو الموافقة على أن تخصص إسرائيل، منطقة لصلاة اليهود في حدود الساحة الخارجية المحيطة ببيت المقدس. والهدف من وراء هذا الطلب هو محاولة ارضاء جماعات بيت المقدس اليهودية، التي تكافح منذ سنوات من أجل الحصول على حق اليهود في الصلاة ببيت المقدس، بل والحد من الخطر المنتظر من جانب عناصر عسكرية داخل هذه الجماعات بل وخلق وضع يجعلهم يخسرون شيئا ما في حال ما إذا استخدموا طرق عنيفة من أجل تحقيق هذا الاحتمال. تم في الماضي طرح عدة مواقع بديلة في إطار عدة مشروعات مازالت في الادراج :

- اسطبلات سليمان : وهذا البديل غير واقعي الآن بعدما حوله المسلمون إلى مسجد.
- منطقة بوابات جولدا : مؤخراً استولت الأوقاف على بعض أجزاء هذه المنطقة بتشجيع من الحركة الإسلامية الإسرائيلية، كما أن هذا البديل - أو بعضه على الأقل - غير واقعي الآن، مثلما كان في الماضي.
- مدرسة عومريه : في السبعينات أقام الحاخام شلومو جورين صلاة في هذا المكان الذي يطل على بيت المقدس، بل وتوغل قليلا داخله. كان الغرض هومحاولة إيجاد موقع رؤية منه وايجاد مكان للصلاة للجماعات والأفراد.

طرح الدكتور يفرح زيلفرمان من معهد القدس اقتراحا آخر تم تحويله إلى الجهاز السياسي حيث تتم دراسته حاليا وهو بناء موقع ضخم في مناطق الحفر عند الحائط الجنوبي على مجموعة أعمدة، تحول دون المساس بالمواقع الأثرية الملتصقة بحائط المبكى. ويعتقد زيلفرمان أن هذا الموقع يمكن أن يصل حتى مقياس بيت المقدس، ولكنه لا يلتصق بالحائط الجنوبي ويكون مركزا عالميا للعبادة لكافة التيارات اليهودية، وبشكل يقلل من قوة الصراع من أجل الحصول على حق الصلاة لليهود في بيت المقدس.

كذلك يقترح زيلفرمان دراسة إمكانية الفصل في مناطق الصلاة بين الساحة العليا لبيت المقدس والتي يستخدمها المسلمون وبين فراغات تحت الأرض تقع أسفل الساحة العليا. ويؤكد أن الطريقة الوحيدة لاستخدام هذا الموقع هي التفاوض مع الفلسطينيين ومع الأردن وهذا الاستعداد ليس موجوداً، الآن على الأقل.

حوار صحفي شامل مع وزير الأمن الداخلي د. شلومو بن عامي:

"رفقاً بعرب إسرائيل"

الملحق السياسي لمعاريف
١٠/٩/١٩٩٩
أجرى الحوار: يوسي ليفي
ويعقوب جلنتاي

وزير الأمن الداخلي، شلومو بن عامي، يقول في أعقاب حادثي التفجير اللذين وقعا هذا الأسبوع - في طبرية وحيفا - والتي كان متورطا فيها حسب الاشتباه عرب إسرائيليون، يقول: "إن دولة إسرائيل كمجتمع لم تكن منطقية إزاء عرب إسرائيل. وأن تكون عربي إسرائيل، فإن ذلك متعة تثير الشك جداً. إذن وبالطبع فإن ذلك لا يعطي مصداقية لعمليات تفجير، ولكنني يجب أن أنظر علينا كمجتمع، وكيف أننا نتيح فجوة كهذه. إننا عملنا في السنوات الأخيرة من أجل الفلسطينيين أكثر مما عملنا من أجل عرب إسرائيل. ومحظور أن ننظر من الآن على عرب إسرائيل كهدف مخابراتي. إن ذلك سيكون بمثابة خطأ خطير".

شهران مضيا وشلومو بن عامي يجلس على مقعده كوزير للأمن الداخلي، وحتى هو نفسه يبدو وكأنه موجود في المنصب أكثر من عام. وبن عامي الذي يمثل ربما أكثر من أي شخصية أخرى الزعم بأن رئيس الوزراء وضع الأشخاص السليمة الصحيحة في الأماكن غير الصحيحة، بدأ في التأقلم على المنصب. فبالنسبة لتطلعاته بأن يكون عنصراً في المسيرة السلمية، فقد تنازل عنها تقريباً. حيث يقول: "إن حقيقة أنني لست متداخلاً في المسيرة، فإنني أرى ذلك أمراً طبيعياً". ولكنه مازال متمسكا بالجانب الاجتماعي ولكن ليس بأي ثمن حيث يقول: "ليس من السهل على من الناحية الأخلاقية الاتفاق مع السياسة الاقتصادية للحكومة، ولكنني لا أهدد بالاستقالة". وكذلك فإن التطلعات السياسية قد تلاشت عنده وذلك مع تصريحه هنا بأنه في الثماني سنوات القادمة لا ينوي المنافسة على رئاسة حزب العمل. إن شلومو بن عامي هو سياسي لم يستوعب بعد ردود فعل التكنولوجيا السريعة، الاستيعاب، السرعة والمظهرية التي يتسم بها نظراؤه حول مائدة الحكومة ويصر على تحليل كل أمر إلى تفاصيل التفاصيل، ويطيل في

الصيغ البلاغية، وينظر للأمور من عدة زوايا مختلفة، ولا يقوم بتزويد الإعلام بالمانشيتات التى إعتادوا عليها.
وبالمناسبة ، فإن إحدى شبكات التسويق الكبرى أرسلت هذا الأسبوع بهدية إلى الوزراء بمناسبة رأس السنة العبرية، عبارة عن زوج من أردية الحمام الفاخرة. أما بن عامى والذى لم يلتصق به أى غبار على الإطلاق، فقد أمر رئيس مكتبه بأن يعيد الهدية مرة أخرى للشركة. إن الشرطة لا تستطيع أن تقبض عليه فى أماكن حساسة.

"الوضع مع عرب إسرائيل مرتبط بنا"

ويصرح بن عامى "ممنوع (محظور) علينا أن نضيق الخناق على عرب إسرائيل" ويجب ألا ننسى أننا هنا بصدد مواطنى دولة إسرائيل، وذلك يسرى أيضاً على أعضاء الحركة الإسلامية. فليس كل من فى هذه الحركة هو مصدر لعمليات تخريبية. فهل الشيخ نمر درويش يعد مصدر خطر؟ فى نظرى لا".

س- والشيخ رائد صلاح، الذى ثبت تورطه فى نقل أموال إلى أسر منتحرى حماس؟

- بالنسبة للشيخ رائد فإننى سأتناوله بصياغة أخرى. إن الشرطة على إتصال به، حتى يمكن فحص أن النشاط الذى يقوم به سيكون سليماً من قبل أمن إسرائيل. لقد نجحنا فى الوصول للتعاون معه فى إقامة مركز شرطة فى أم الفحم. وكذلك فى موضوع الحرم القدسى قلت له كلاماً واضحاً: لن نكون على إستعداد لأنشطة زائدة على ذلك الأثر أو لخرق الوضع الراهن".

س - حقيقة أن عرب إسرائيليين، متورطون على ما يبدو فى عمليات إنتحارية وسيارات مفخخة، هل فاجأتك؟

- إن الجهاز العام لم يفاجأ. فمن تابع التصريحات التى قالها مؤخراً مسئولون كبار فى الشرطة، لم يفاجأ. وعندما توليت المنصب قلت أننى أريد أن أؤكد على عرب إسرائيل، ولم أتناول عرب إسرائيل كتهديد، بل كوسط الشرطة غير منتشرة به بشكل كاف.

س- فى أعقاب التفجيرات والمخاوف بالربط بين حماس والحركة الإسلامية فى إسرائيل، هل يجب تقييد نشاط الحركة الإسلامية؟

- إن ذلك هو أحد الموضوعات التى سيتم دراستها. سنجلس، سنناقش وسنطرح توصيات بصورة مرتبة. لسنا ملزمون باتخاذ قرارات بين يوم وليلة. إننى أنوى عمل الاتصال، بمعرفة رئيس الوزراء، مع أعضاء الكنيسيت من الحركة الاسلامية حتى نستمر فى مسيرة الحوار فالقرارات لن يتم إتخاذها فى حرارة الحدث.

س - إن لعرب إسرائيل صلات الدم، القرابة، اللغة، الثقافة والدين مع عرب المناطق. أليست هذه معركة خاسرة؟

- إن ذلك مرتبط بنا أكثر مما هو مرتبط بهم. إننا كمجتمع لم نكن منطقيين إزاء عرب إسرائيل. فأن تكون عربياً إسرائيلياً فذلك متعة مشكوك فيها تماماً. فمستوى التنمية، النزوح من المدرسة، البطالة المتزايدة. وعند البدو الحالة أسوأ بكثير. ففى التجمع السكانى "عومر" يوجد حاجز فاصل مثلما فى لبنان. إننى لا أريد القول أن الوضع يبرر الانفجارات، أو أريد أن أعطيهم مصداقية. ولكن كيف لنا أن نسمح بوضع كهذا، أى لفجوة مع مليون من عرب دولة إسرائيل؟ حتى أننا قد ساعدنا الفلسطينيين أكثر من مساعدتنا لعرب إسرائيل.

- صحيح أن وضعهم العام ليس سيئاً، ولكن الفجوة هى مسألة نسبية. فإن كثيراً جداً من اليهود الشرقيين فى البلاد، مستوى حياتهم أعلى مما هو فى المغرب. ولكن الأمر الذى يحدد ذلك هو مستوى المعيشة بالمقارنة بالحياة فى إسرائيل. وكذلك الحال بالنسبة لعرب إسرائيل. ولسنا هنا بصدد ما هو وضع العرب فى السلطة الفلسطينية. إننى لا أريد أن تنظر إسرائيل من الآن على عرب إسرائيل كهدف مخابراتى وأمنى فقط. أن ذلك سيكون خطأ بالغاً. فإن التنمية، البنية الأساسية، التعليم والاندماج - هذا هو ما سيمنع الاتصالات مع السلطة الفلسطينية.

س- وكيف سيتم فعل ذلك؟

- فى السنوات الأخيرة توجد مسيرة لادخال عرب إسرائيل فى الهوية الإسرائيلية. ورغبة فى الوصول إلى إمتزاج سياسى واجتماعى. وإلى حد كبير فإن ذلك هو ذنبنا حيث أن تلك المسيرة لم تسرع خطاها. ولكن فى المقابل أيضاً هناك مسيرة مضادة من التطرف الدينى الإسلامى. إننى لا أدرى ما أقول أيهما أقوى. وحسب تقديرى فإن الاتجاه نحو الهوية الإسرائيلية أقوى. إن الفروق البسيطة هى التى تؤدى فى النهاية إلى حروب. إن الحل يكمن فقط فى التنمية. وهل لو لم يكن هناك عرب فى إسرائيل، هل لم تكن هناك مشاكل طائفية صعبة داخل المجتمع الإسرائيلى؟ إننى أقول دعنا ننظر لتلك المسألة من المنطلق العالمى العصرى. إن المجتمعات العصرية تتمزق بسبب الفوارق.

إننى أتفق مع القول بأن بين اليهود والعرب فارق أكبر من ذلك الموجود بين ذوى الأصل البولندى وذوى الأصل المغربى. ولكن فى نهاية الأمر فإن المفتاح لحياة معاً هو نفس المفتاح. يجب خلق درجة من القناعة.

الشاباك سوف يحقق بوسائل أخرى:

س- كيف ترى أمر محكمة العدل العليا والذى يحظر عمليات التعذيب فى التحقيقات؟

- إننى أراه أمراً إيجابياً.

س- حتى إذا كان ذلك متعارضاً مع النظرية التى يؤمن بها كل فرد أمن فى الدولة؟

- إننى لا أوهم نفسى بأن ذلك سيخفف على أعمال جهاز الأمن العام (الشاباك). إن تلك هى المعضلة الأبدية فى الحياة الديمقراطية. من المستحيل عمل ميزانية وفقاً لمعايير تونى بلير وأجهزة شاباك وأمن وفقاً لحافظ الأسد. إننى دائماً على خط التماس هذا، ويجب علينا الحفاظ عليه. إننى أرى فى هذا الحكم إنجازاً للديمقراطية الإسرائيلية. فالشاباك سوف يستخدم الوسائل التقليدية التى فى يديه وفى حدود القانون. وأنا أتمنى أن ينجحوا، من خلال القيود، أن يكونوا جهازاً ممتازاً.

س- ولكن كيف يمكن للشاباك التحقيق؟ أليست الحياة أهم من اسلوب الحياة؟

- بالأساليب والوسائل الأخرى القائمة - المخابراتية والمرتبطة

بالتحقيقات إلخ. إن الأهمية التي في حكم المحكمة هي أنه يحدد ضوابط متعارف عليها في الدول الأكثر تقدماً. يجب النظر إلى ذلك بالزاوية الديمقراطية الواسعة.

س- إن مواطني الدولة ينظرون بالزاوية الضيقة. إنهم يرغبون في رؤية أبنائهم مرة أخرى والذين أرسلوهم للمدرسة، سلاماً ومعافين؟

- إن ذلك يلزم الشاباك لتعميق أساليب أنشطته الاعتيادية وذلك من أجل الوصول لذلك الهدف. إن هذا هو الأمر المثالي في نظري.

س- إن الإنفجارين اللذين وقعا هذا الأسبوع ذكرا العديد بالماضي: طقوس احتفالية، مصافحات وتوقيعات في أنحاد العالم، وعمليات إرهابية في شوارع إسرائيل.

- إن ذلك هو زعم المعارضة ودورها الهجوم بدون دراسة. إن السلطة محظور عليها القفز إلى النتائج قبل البحث والدراسة. إنني كمؤرخ أقول لك أنه لا يوجد أمر أصعب من تعقب العلاقة بين السبب والبيئة المحيطه، ولذلك فليس لدى دليل على أن الانفجاران يرتبطان بتوقيع الاتفاق.

س- إن رئيس الوزراء يقول أن هناك علاقة بين الأمور. لقد حذر الحكومة من وقوع عمليات تخريبية كلما تطورت المسيرة. هل يجب العودة إلى صيغة رابين: "أن إسرائيل ستدير المفاوضات وكأنه لا يوجد إرهاب وستحارب الإرهاب وكأنه لا توجد مفاوضات؟

- إن تلك المقولة سقطت. لا يجب التسليم بها. ولكن هناك حدود أيضاً. لا يجب أن ترى في كل حدث وكأنه فيتو على المسيرة. إذا كنت أريد وقف المسيرة فإنني سوف أستغل كل شيء كذريعة. إن وعي السلطة التي تريد للمسيرة أن تتقدم هو أنه لا يجب البحث عن الذرائع لكي نوقفها. وسنضطر لدراسة كل حالة حسب ظروفها.

تنازلات في القدس؟ لماذا!

س- ماذا عن نشاط السلطة الفلسطينية في شرق القدس؟

- على مدى أعوام كانت هناك شعارات بلاغية جوفاء لحكومات إسرائيلية في موضوع أبدية عاصمة إسرائيل، وذلك لم يواكبه إنتشاراً مدنياً وشرطياً ملائما شرق المدينة. أن المعركة حول السيادة في القدس هي معركة يومية، وليست معركة تصريحات وفي هذه المعركة، حكومات إسرائيل المتعاقبة بما فيها الحكومة القومية لبنيامين نتنياهو، فعلوا أقل القليل. ويجب تخصيص موارد وتطوير البنية الأساسية وأعمال البناء.

س- لقد أعلنت الأردن مؤخراً أنها تتنازل عن إدارة الأماكن المقدسة، فما هي الآثار السياسية لهذه الخطوة؟

- إن للأردن حضوراً معتدلاً وتأثيراً على الحرم القدسي وإنني آسف على نزولها في التأثير وفي الحضور. إنه يجب علينا تقوية العلاقة مع الأردن ليس فقط على المستوى الخاص بالقدس بل على مستوى المسيرة كلها. إن الملك عبدالله يبحث اليوم عن وضع إقليمي في إتجاه سوريا وإيران، وذلك بعد أن إتجه خط أبيه حسين في السنوات الأخيرة من عمره، على الأقل من وجهة نظر الدول العربية، إتجه أكثر من اللازم لاتجاه إسرائيل. إنني ساكون آسفاً إذا كانت السياسة الجديدة لعبدالله ستخلق وضعاً تبتعد فيه الأردن عن المسيرة السياسية مع الفلسطينيين. وكنت أريد أنه في نهاية المسيرة يقوم إتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني ولكنني لا أعرف إذا ما كانوا يريدون ذلك.

س- هل في مقابل سلام ستكون مستعداً للتنازل عن السيادة في جزء من القدس؟

- ما خطبك؟! إننا يجب أن نحارب من أجل ذلك يوما يوما.

س- هل ذلك خط سياسي أحمر؟

- نعم، ولكن يجب عمل تمييز. إن مصطلح "القدس" تغير. فإن قدس عام ١٩٦٧ لا تشبه قدس عام ١٩٩٩. يجب علينا أولاً أن نحدد لأنفسنا بماذا نقصد عندما نقول القدس. فلا يوجد فلسطيني لا يفهم أن الأحياء اليهودية في شرق القدس، هي القدس. وفي تلك القدس، الكبيرة نتطلع إلى تسوية تحدد عدم تقسيمها وسيادة إسرائيلية عليها. وبإستثناء تلك القدس من الممكن التوسع والتقسيم.

وجهة النظر الاقليمية لن تكون رخيصة :

س- على النقيض من رئيس الوزراء ووزير الخارجية، هل تراودك الشكوك على المسار السوري؟

- إنني يراودني الشك في إمكانية الوصول إلى تسوية مع سوريا اليوم كذلك. فلست مقتنعاً بأن الأسد يرغب في ذلك. وقد قلت رأيي هذا لإيهود باراك. إن ذلك التعنت المبالغ فيه للسوريين، فيما يتعلق بنقطة البداية، هو أحد البراهين في وجهة نظري على أنه هناك شك إذا كان الأسد يريد الوصول إلى تسوية. ففي تقديري الأسد ليس متلهفاً على تسوية مع إسرائيل.

إن المطالب الإسرائيلية - الترتيبات الأمنية الشديدة، تطبيع العلاقات، نهاية النزاع في لبنان، تسوية قضية المياه، والموافقة السورية على كل ذلك - إن هذه الأمور والمطالب تعرض إستقرار حكم البعث في سوريا للخطر. إن ذلك كان رأيي دائماً. إن تردد الأسد قبل الدخول في المفاوضات يجعلني أتفهم أنه ليس مهتماً بالفعل للوصول إلى تسوية معنا بالثمن الذي ندفعه. إن الخوف الكبير لدى الأسد هو الديمقراطية. فكلما أوغل في الكبر، يصبح أكثر ديكتاتورية. فهو لا يستطيع إدارة سياسة خارجية مفتوحة وحرة، وفي نفس الوقت سياسة داخلية مغلقة ومتصلبة. إن خوفه الأكبر هو أن يحدث له كما حدث للزعيم الروماني تشاوشيسكو. فالصور التي رآها في التليفزيون للانقلاب في رومانيا أحدثت لديه هزة عميقة. انني لست مقتنعاً أن الأسد يريد سلام.

س- وإذا كان الوضع كذلك، هل مقابل سلام ستكون مستعداً للانسحاب من كل هضبة الجولان؟

- من الواضح أن للاتفاق نظرة إقليمية ليست رخيصة. وفي برنامج حزب العمل الذي كتبته لا يوجد الحديث عن الانسحاب لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ولكن واضحاً للجميع أن التنازل سيكون مؤلماً. إنني أعتقد أنه مع كل ذلك فإن المسار الفلسطيني هو المفتاح لتسوية شاملة والصيغة السورية لاستئناف المفاوضات غير مقبولة لديّ. إن المباحثات يمكن أن تستأنف أيضاً من حيث يرى كل طرف ويفهم أنها توقفت، وليس بالضرورة طبقاً للتفسير السوري.

٣ المســـار الفلسطينى

أغلبية الجماهير تؤيد إتفاقية شرم الشيخ ولكن العرب يريدون إلقاءنا فى البحر

معاريف ١٠/٩/١٩٩٩
بقلم/ حامى شيلو

إن كل شىء يبدو أجمل فى الخيال بالمقارنة إلى الواقع، وهذا ينطبق على السنوات الجديدة وعلى رؤساء الحكومة الذين تولوا مناصبهم منذ وقت قريب. وفى كثير من الأحوال لم يكن العام الجديد أفضل من العام الذى سبقه ونفس الشىء أيضاً ينطبق على رؤساء الحكومة، فبعد شهرين فقط من تولى إيهود باراك منصبه أصبح عدد لا بأس به من أبناء الشعب يشعرون بخيبة الأمل، وربما كانت آمال هؤلاء مبالغ فيها منذ البداية.

ولكن على أية حال، فإن الجماهير راضية بدرجة أو بأخرى عن الخطوات السياسية التى اتخذها رئيس الوزراء، وتعتقد الجماهير أن ثمة تغييرات تاريخية سوف تحدث فى العام القادم لدرجة حدوث لقاء بين رئيس الوزراء إيهود باراك والرئيس السورى حافظ الأسد، وأما فى المجال الاقتصادى والاجتماعى فإن الآمال متواضعة للغاية وخيبة الأمل والاحباط عظيمان، وقد اعتقدت الجماهير أنها اقترعت لصالح التغيير الآن ولكن اتضح أن هذا التغيير سوف يأتى فيما بعد، لو كان مقدراً أن يأتى.

وهذا يتضح أيضاً من النتائج التى حصل عليها رئيس الوزراء فى هذا الاستطلاع الذى أجرى بالتعاون بين صحيفة معاريف ومعهد جالوب. والتقديرات التى حصل عليها باراك ليست سيئة فى جميع المجالات وكانت هذه التقديرات تتراوح ما بين ٦ – ٧ وهذه الدرجة تعتبر متوسطة بالمعايير المدرسية ولكن إذا كان المقصود هو تقدير الجماهير للساسة فإننا نكون بصدد تقديرات معقولة للغاية. إنها ليست ممتازة وليست سيئة أيضاً.

والشىء الغريب والشاذ هو المجال الاقتصادى والاجتماعى (ربما كانت التقديرات التى حصل عليها باراك أفضل من هذه التقديرات لو كان هذا الاستطلاع قد أجرى بعد تراجع رئيس الوزراء باراك ووزير المالية ابراهام شوحاط عن القرارات الاقتصادية بشأن ميزانية التعليم وإعانات المواليد).

وهناك عدد كبير من المواطنين يؤكدون اليوم أنهم يشعرون بخيبة الأمل والاحباط من إيهود باراك، ولكن هناك أيضاً من يؤكدون أن باراك حقق لهم ما كانوا يصبون اليه. ومن ناحية أخرى، فإن عدداً كبيراً جداً من المواطنين يعتقدون أنه رئيس وزراء أفضل من بنيامين نتنياهو هذا بالمقارنة إلى عدد الذين يدعون أنه اسوأ من نتنياهو. وقد حظى باراك بنفس نسبة الاقتراع التى حصل عليها فى الانتخابات الأخيرة. وكما تشير نتائج الاستطلاع فإنه لو أجريت الانتخابات الآن لفاز باراك فيها أيضاً. والمحصلة النهائية هى أن أيام النشوة التى اعقبت انتخاب باراك قد انتهت، ولكن الجماهير ما زالت تعتقد أن باراك مازال الأفضل. كذلك تم اختيار إيهود باراك "كرجل العام" فى هذا الاستطلاع مع ليمور ليفنات، هذا مع العلم أن اختيار ليفنات غير ناتج عن تحقيق أى انجازات سياسية بارزة فى العام الماضى. وتجدر الاشارة إلى أن باراك وليفنات قد تم ترتيبهما من بين ستة مرشحين، تم اختيارهم أيضاً بواسطة الجماهير – فى سؤال منفصل – وكانوا جميعاً من الساسة. وأكثر ثلاثة وزراء فى الحكومة يحظون بمودة الجماهير سواء مصادفة أو بغير المصادفة هم الذين كان لهم وجود إعلامى كبير منذ الانتخابات، وهم وزير الأمن الداخلى شلومو بن عامى ووزير التعليم يوسى ساريد ووزير العدل يوسى بيلين. ومن ناحية أخرى فقد حدث انخفاض متوال فى المودة التى يحظى بها بعض الوزراء مثل أمنون ليفكين شحاك وإسحاق موردخاى اللذين كانا فى الماضى من نجوم وسائل الإعلام وذلك بسبب التراجع

الكبير في وجودهم الإعلامي مثل الكبوة التي أصابت حزب المركز. إن الجماهير تؤيد اتفاقية شرم الشيخ وتأمل في حدوث تغييرات كبيرة في المجال السياسي بما في ذلك التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين. وفي نفس الوقت فإن الجماهير تؤمن، تماماً مثلما كانت في العام الماضي أن العرب لن يتنازلوا مطلقاً عن رغبتهم في القاء إسرائيل في البحر. وهناك رغبة لدى الجماهير في تحقيق السلام ولكن شعور داخلي يراودهم بأن هذا لن يجدى في نهاية الأمر. وقد خسر نتنياهو في الانتخابات لأنه لم ينجح في دفع عملية السلام نحو الأمام. وأما شيمون بيريز فقد خسر قبله لأنه كان منفصلا عن المشاعر الجماهيرية الداخلية. وأما باراك والذي يعرف جيداً الاعتبارات الانتخابية المستقبلية، سيسعى من أجل أن يكون مرتبطاً بهذين القطبين المتنافرين.

وأغلبية الجماهير تؤمن - مثلما كانت دائما - بأن العام القادم سيكون أفضل من العام الذي سبقه ولكن من المحتمل أن تكون الامنيات على المستوى الشخصي وليس على المستوى القومي. وتعتقد نسبة من الجماهير تبلغ الثلث أن وضع دولة إسرائيل يتحسن بمرور الوقت - وهناك نسبة أقل تؤمن بأننا نمضي من أسوأ إلى أسوأ. وتنظر الجماهير الإسرائيلية حولها ولا تحب ما تراه. وإذا اتضح في العام القادم أن هذا هو الشعور السائد أيضاً، فسوف نعرف أن باراك يعاني من مشاكل.

س- هل تعتقد أن إيهود باراك رئيس وزراء ممتاز للغاية أم سيىء للغاية أم أنه مثل بنيامين نتنياهو؟

ج- ممتاز للغاية ٤٣٪.

سيىء للغاية ١٨٪

مثل نتنياهو ٢٦٪.

لا أعرف ١٣٪

- بين مقترعي باراك :

ممتاز للغاية ٧٠٪.

سيىء للغاية ٢٪ .

مثل نتنياهو ١٨٪.

- بين مقترعي نتنياهو :

ممتاز للغاية ٣٪ .

سيىء للغاية ٤٧٪ .

مثل نتنياهو ٣٥٪.

س- هل تعتقد أن باراك منذ انتخابه حقق آمالك؟

حقق آمالك ٣٣٪.

خيب آمالك ٤١٪.

لا أعرف ٢٦٪.

- بين مقترعي باراك :

حقق آمالك ٤٩٪.

خيب آمالك ٣٠٪.

- بين مقترعي نتنياهو :

حقق آمالك ١٢٪.

خيب آمالك ٦١٪.

س- من هو الوزير الذي تشعر تجاهه بالمودة بين وزراء الحكومة؟

١- شلومو بن عامي ١٢٪.

٢- يوسي ساريد ١٢٪.

٣- يوسي بيلين ٥٪.

٤- إيهود باراك ٤٪.

٥- ٨- دافيد ليفي - شيمون بيريز - ابراهام شوحاط - ايلي شاي ٢٪.

٩- ١٣ شلومو بنيزري - ناتان شرانسكي - بنيامين بن اليعزر - أمنون ليفكين شحاك - ايلي سويسا ١ - ١,٥٪.

١٤ - ٢٠ إسحاق ليفي - داليا ايتسيك ران كوهين - ماتان فيلنائي - إسحاق مردخاي - يولي تامير - حاييم رامون ٠,٥٪ حتى ١٪.

٢١ - ٢٢ حاييم اورون - إسحاق كوهين ٠,٥٪ ٢٣- ميخائيل ملخيئور صفر٪.

س- لو أجريت الانتخابات لرئاسة الحكومة الآن وتنافس فيها باراك وشارون، لصالح من منهما سوف تقترع؟

باراك ٥٤٪.

شارون ٣٢٪.

لا أعرف ١٤٪.

س- لو أجريت الانتخابات لرئاسة الحكومة الآن وتنافس فيها إيهود باراك وبنيامين نتنياهو - لصالح من منهما سوف تقترع؟

باراك ٥٥٪.

نتنياهو ٣٣٪.

لا أعرف ١٢٪.

س- هل تعتقد أن العرب يرغبون في تحقيق السلام الشامل مع إسرائيل أم أنهم لن يتنازلوا عن رغبتهم في تدميرها؟

يرغبون في السلام الشامل ٣٦٪.

يرغبون في تدميرها ٥٤٪.

لا أعرف ١٠٪.

س- هل تؤيد أم تعترض على اتفاقية واى الجديدة التي وقعت هذا الأسبوع في شرم الشيخ؟

أؤيدها ٥٤٪.

أعترض عليها ٢٥٪.

لا أعرف ٢١٪.

س- هل تؤيد أم تعترض على قرار المحكمة العليا بشأن حظر التعذيب أثناء تحقيقات جهاز الأمن العام؟

أويد ذلك ٤٠٪.

اعترض على ذلك ٤٩٪.

لا أعرف ١١٪.

ستة خلافات صعبة بين إسرائيل والفلسطينيين

يديعوت احرونوت
١٣/٩/١٩٩٩
بقلم/ شمعون شيفر

* الحدود :

- موقف إسرائيل :

يشكل نهر الأردن حدوداً دائمة لإسرائيل مع بعض التعديلات فى الحدود على طول الخط الأخضر. وستكون منطقة القدس الكبرى تحت سيطرة إسرائيل، وأما المواقع العسكرية التى ستبقى فى أيدى إسرائيل بعد الانسحاب الثالث فإنها تعتبر مناطق أمنية بما فى ذلك مناطق التدريبات وبعض الأراضى المقام عليها منشآت حيوية.

- موقف الفلسطينيين :

الضفة الغربية تعتبر وحدة اقليمية واحدة بما فى ذلك القدس الشرقية. ويجب على إسرائيل أن تنسحب وتعيد جميع الأراضى التى احتلت فى عام ١٩٦٧. وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام هما أساس التسوية الدائمة.

* اللاجئون :

- موقف إسرائيل :

المليون وتسعمائة ألف فلسطينى الذين اعترفت بهم الأمم المتحدة كلاجئين منذ عام ١٩٤٨ لا يستحقون العودة إلى السلطة الفلسطينية ويجب توطينهم فى الدول العربية.

- موقف الفلسطينيين :

يجب تطبق حق العودة طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ منذ شهر ديسمبر ١٩٤٨ حيث أن هذا القرار ينص على أنه يجب السماح للاجئين الذين يرغبون فى العودة إلى ديارهم فى أسرع وقت ممكن بشرط أن يكونوا على استعداد للعيش فى سلام مع جيرانهم.

* المستوطنات :

- موقف إسرائيل :

تقترح إسرائيل الابقاء على الكتل الاستيطانية مع إزالة حوالى إثنى عشرة مستوطنة وذلك لأنه لا يمكن توفير الحماية لها لأنها معزولة.

- موقف الفلسطينيين :

إزالة جميع المستوطنات التى يصل عددها إلى ١٤٤ مستوطنة فى الضفة والقطاع والتى تشكل - حسب ادعاء الفلسطينيين - استيطان غير مشروع بما فى ذلك الاحياء الجديدة فى القدس الشرقية. وهم على استعداد لتمكين المستوطنين من الاستمرار فى الاقامة فى المناطق التى تقع تحت السيادة الفلسطينية مع احترام القانون والنظام الفلسطينى.

* الترتيبات الأمنية :

- موقف إسرائيل :

تكون إسرائيل هى المسئولة عن مسألة الأمن أى التصدى لأى تهديدات خارجية بما فى ذلك حماية الحدود مع مصر ومع الأردن ووسائل الدفاع من البحر والجو. كذلك ستحرص إسرائيل على توفير الأمن الشامل للمستوطنات الإسرائيلية.

- موقف الفلسطينيين :

يجب أن تكون جميع الترتيبات الأمنية تحت مسئولية الفلسطينيين مثلما هو متبع فى أى دولة ذات سيادة فى العالم.

* القدس :

- موقف إسرائيل :

تبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

موقف الفلسطينيين :

لقد أعلن الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة لهم.. وهم يطالبون بأن يكون هناك تقسيم سياسى - مدينة واحدة ولكنها عاصمة لدولتين - وهم يعتبرون بيت المقدس جزءاً لا يتجزأ من عاصمتهم.

وبسبب قدسية المدينة بالنسبة للمسيحيين أيضاً (كنيسة المهد) وبالنسبة للعالم الإسلامى أيضاً (بيت المقدس) فإنه من المتوقع أن يكون هناك تدخل دولى.

* المياه :

- موقف إسرائيل :

تطالب بالسيطرة الكاملة على جميع خزانات المياه الأرضية فى الضفة (خزانات ظهر الجبل الأرضية).

- موقف الفلسطينيين :

كل ما يوجد من مياه تحت الأراضى الفلسطينية يكون تابعاً للفلسطينيين.

سيحل السلام فى القدس ولكن بجرعات صغيرة

هآرتس ١٩/٩/١٩٩٩
بقلم/ مناحم كلاين

تطلق الإدارة الإسرائيلية وسائل متناقضة بشأن القدس الشرقية. فالكلام عن (تعزيز القدس) يعنى الاعتراف بضعف الضم وقيوده. فى نفس الوقت تتسلى الإدارة الإسرائيلية بفكرة أن تحقق عن طريق خطوات تعسفية ومن جانب واحد ما لم تنجح فى تحقيقه فى الماضى، قبل الانتفاضة وقبل اتفاقيات أوسلو.

ليس لدى إسرائيل طريقة قانونية لتهرب من بحث قضية القدس، ولا يجب عليها أن تفعل ذلك أيضا. يثبت تحليل المفاوضات التى أدت إلى مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو أنه بدون الاهتمام بقضية القدس من غير الممكن التوصل إلى اتفاق فى باقى القضايا المطروحة. كذلك اثبتت تجربة الماضى، أنه من المهم تطوير القدرة على المناورة بين المسائل بدرجة أهمية مختلفة. كلما تزايد عدد الموضوعات المطروحة للبحث، وكلما تباينت أهميتها، كلما زادت مساحة المساومة فى أثناء المفاوضات.

ولكن قبل وضع استراتيجية وتكتيك المفاوضات يجب تطوير

أسلوب عام لقضية القدس وملاحظة تعدد أوجه المدينة. يجب النظر إلى القدس ليس فقط على مستوى النبوءة، بل وأيضاً على المستوى الأدنى. آنذاك يتضح أن مفتاح التسوية في القدس أصبح في الباب. في الماضي افلحت إسرائيل ومنظمة التحرير في التوصل إلى تسويات في القدس عن طريق توزيع الموضوع المطروح على عدة عناصر. وأسلوب الأداء هذا مختلف عن الجهود الخاصة بالتوصل إلى تسويات مرحلية. تحل التسويات المرحلية محل التسوية النهائية إذا كانت صعبة، والتسويات التدريجية أو المتوازية من شأنها أن تجد حلولا دائمة مختلفة لسلسلة من المشاكل المنفصلة. وفقا لتجربة الماضي، سيحل السلام في القدس بجرعات صغيرة.

بميزان التاريخ حققت إسرائيل انجازات ليست بالقليلة في القدس. أبرزها - الواقع الذي ساد في المدينة قبل حرب الأيام الستة لم يعد له وجود. بات مبدأ عدم تقسيم القدس عن طريق نقاط حدودية ذي تناغم دولي، حتى عرفات يوافق عليه. كذلك التبعية الفلسطينية بمصادر الدخل في غرب المدينة تقتضي المحافظة على المدينة مفتوحة. وحقيقة أنه في المنطقة الأردنية سابقا يقيم ٥٠٪ من مواطني القدس اليهود تجعل من عملية إخلاء الاحياء اليهودية من سكانها امراً مستحيلاً. وإمكانية الابقاء عليهم هناك تحت سيادة فلسطينية لا يقل اشكالية. كيف سيكون طابع عاصمة فلسطين ونصف سكانها إسرائيليين؟ الحل الذي لابد منه هو التوصل إلى موافقة فلسطينية حول ضم هذه الاحياء إلى المدينة الغربية.

مثلما أنه لا يمكن العودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، كذلك لا يمكن تحويل خطوط الضم من ٢٧ يونيو ١٩٦٧ إلى حدود دائمة. فالمقاييس التي على أساسها حددت إسرائيل حدود الضم لم تعد سارية. لقد تحولت القدس من مدينة في طرف ممر إلى مدينة رئيسية وأصبحت قرى عربية لم تدخل ضمن حدود الضم لأسباب ديموغرافية ضواحي حضرية. تعلم القدس الشرقية كبؤرة حضرية وسياسية تمد بالخدمات والعمل عدداً كبيراً من السكان يعيش خارج الحدود الحضرية. ومرة واحدة اختفت خطوط حدود يونيو ١٩٦٧. يجب اعادة ترسيم حدود المدينة، كما أن الحدود البلدية الحالية قسمت بعض الأحياء في شرق المدينة إلى قسمين.

كخطوة أولى على هذا الطريق يجب التوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني حول المعايير التي ستقوم عليها الحدود الجديدة. هل يجب تصغير حدود القدس إلى حجمها التاريخي، وكذلك تقل الخلافات حول حدود المدينة القديمة، أم العكس وهو توسيع حدود المدينة وتناسبها مع مقاييس تطويرها خلال الـ ٣٢ عاماً الأخيرة؟ الاحتمال الثاني يبدو أكثر ضمانا لو نفذ بحذر، وبتعاون الشريك الفلسطيني والاعتبار للخطوط المختلفة التي تخترق المدينة حاليا وتحيط بها.

يتكون قطاع القدس من أجزاء عرقية - قومية وديموغرافية وعملية وسياسية وتجمعات كبرى. وترسيخ هذه العناصر سيتيح المناورة بين نوعيات مختلفة من الحدود بل ويحل مشكلة السيادة. أن مفهوم السيادة لا ينظر اليه اليوم على أنه لعبة الحاصل النهائي (أي كلها لي أو كلها لك) بل ينظر إليه على أنه مجموعة من الاحتمالات. ويمكن أن تناسب بعضها الواقع المعقد في القدس. وفي الوقت نفسه يجب تطبيق مبدأ (المدينة المفتوحة) على القطاع الرئيسي كله. داخل هذا القطاع توضع حدود إدارية مختلفة الأشكال، وخارجها تمر الحدود الدولية. يرسم الاعتبار الديموغرافي سياسة إسرائيل في القدس الشرقية منذ ١٩٦٧. لقد انفقت الإدارة الإسرائيلية موارد كبيرة من أجل المحافظة على توازن ديموغرافي يضمن أن يظل ضم القدس لإسرائيل أبدياً: ٧٤،٢٪ يهودا مقابل ٢٥،٨٪ عربا. ولكن، وعلى طريق التناقض، أدت خطوة الضم بالذات إلى زيادة الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية. في نهاية عام ١٩٩٨ بلغ الميزان الديموغرافي ٦٨،٤٪ يهودا مقابل ٣٠،٩٪ عربا. أما محاولات إسرائيل من أجل مصادرة بطاقات الهوية، وسلب حق المواطن وهدم المباني غير القانونية داخل المدينة وفي قطاعها الرئيسي، أكدت فقط عجزها. لقد صادرت إسرائيل حوالي أربعة آلاف هوية شخصية من عدد يتراوح ما بين ٥٠ - ٨٠ ألفا، وأحدثت موجة عودة إلى المدينة، وقد صدرت أوامر هدم ضد ٤٪ - ٨٪ من المخالفين للبناء.

وعرب القدس الشرقية ليسوا مواطنين إسرائيليين بل مقيمين في إسرائيل. حوالي ثلث المقيمين في عاصمة إسرائيل لا يعترفون بها ويرفضون المواطنة الإسرائيلية والأمل في أن يصبح عرب القدس الشرقية عرباً إسرائيليين ليس إلا نوعا من العبث. هناك سلسلة من الاختلافات تفصل ما بين السكان العرب في الجليل وفي النقب عام ١٩٤٨ وبين سكان القدس الشرقية عام ١٩٦٧. كذلك فإن الظروف التي اجتاحت هاتين النوعيتين من السكان منذ ١٩٦٧ مختلفة - أسرلة مقابل فلسطنة. يقتضي الاعتبار الديموغرافي من إسرائيل أن تجد أطراً فلسطينية يمارس فيها عرب القدس حقوقهم السياسية سواء على المستوى القومي أو على المستوى البلدي. ويمكن أن تمثل انتخابات السلطة الفلسطينية، والتي تمت في يناير ١٩٩٦، ان تمثل نقاطا أساسية للتسوية التي ستعطيهم المواطنة وحق الانتخاب للمؤسسات الوطنية الفلسطينية في نفس الوقت ينشيء مواطنو القدس العرب مؤسسات بلدية خاصة بهم ويتم ترتيب مشاركتهم في إدارة الشئون البلدية.

في غياب تسوية دائمة يمثل مواطنو القدس الشرقية خطراً على السيادة الإسرائيلية، وديكورا للزينة. لذلك استطاعت حكومات إسرائيل أن تسن قهراً هيكليا دائما لمواطني القدس الشرقية عند توزيع الموارد، وإقامة بنية أساسية وتقديم خدمات. أن الاستثمارات في القدس الشرقية، والتي بدأتها حكومة نتنياهو، أقل كثيراً جداً من احتياجات السكان، وجزء منها لن يخصص للمواطنين بل لتعزيز وسائل القهر الإسرائيلية. من بيانات الميزانية الحالية والاحتياجات الاجتماعية لدولة إسرائيل من الصعب أن ننتظر منها توفير حوالي مليار شيكل لسكان يرفضون المواطنة الإسرائيلية. كذلك فإن الافتراض الأساسي الذي يصاحب هذه الاستثمارات خطأ في الأساس. هل مقارنة الخدمات والبنية الأساسية في شرق المدينة بتلك التي في غربها تدفع حوالي ٢٠٠ ألف فلسطيني إلى وزارة الداخلية من أجل الحصول على حق المواطنة الإسرائيلية وشكر إسرائيل على عملية الضم المفيدة؟ هل دولة إسرائيل كدولة يهودية، تريد وقادرة على استيعاب حوالي ١٠٪ من سكان الضفة الغربية وغزة؟ من غير الممكن وضع تسوية نهائية في القدس بدون توجيه موارد لصالح مواطني قطاع القدس من العرب. ولكن يجب الحصول على هذه الموارد من خارج إسرائيل.

في غياب تسوية انطلق في القدس سباق للاستيلاء على مناطق والسيطرة على صلاحيات. وقد اتخذ الطرفان وسائل من جانب واحد، وتحظى إسرائيل بتفوق ملحوظ في هذا السباق، وذلك لكونها الطرف الأقوى كثيراً. ولكن من المستحيل إزالة الوجود الفلسطيني، وكذلك من المستحيل تجاهله. يجب أن تؤدي

التسوية فى القدس إلى عملية يتم خلالها الاعتراف المتبادل بوضع وتطلعات الحقوق التاريخية والدينية والقومية لكل طرف فى القطاع الرئيسى للقدس. فى المستقبل يجب استبدال المنافسة على المنطقة والتهديد المتبادل بنموذج من المشاركة وإيجاد أطر موحدة، مع الفصل بين الطوائف السكانية المختلفة. وموضوع الأماكن المقدسة لا يلامس مشكلة القدس، ومشكلة القدس ليست مشكلة دينية فقط. لقد نجح السياسيون الإسرائيليون والفلسطينيون إلى الآن فى إدارة الشئون الدينية وكبح الضغوط. ويجب الاعتراف بأن الضغوط الأساسية من أجل تغيير الوضع الحالى مارستها وتمارسها على الإدارة الإسرائيلية جماعات يهودية ذات دوافع دينية وقومية. فى نفس الوقت نجحت الإدارة السياسية الإسرائيلية فى تقييد نفسها أثناء التعامل مع الأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس. وبذلك تبنت أحد المعالم المكان المقدس.
المكان المقدس ليس أى مكان، بل مكان محدد. ويجب فى ظل تسوية للأماكن المقدسة الاهتمام بالجوهر الذى يميز المكان المقدس، وإبعاد الدولة والسياسة إلى الهوامش. ويعتبر إدارة الأماكن المقدسة بواسطة الهيئات الدينية من المسلمات التى يصعب الاعتراض عليها. يجب على الطرفين أن يضمنا حرية العقيدة فى الأماكن المقدسة وحرية الوصول اليها. مع هذا، لا يجب زعزعة الوضع الراهن فى بيت المقدس. فالاعتراف الفلسطينى بالحقوق التاريخية والدينية والقومية الإسرائيلية واليهودية لا يستلزم ترجمة ذلك فوراً فى إعطاء حق الصلاة لليهود فى قطاع بيت المقدس.
عامة، عند تناول الأماكن المقدسة يجب أن نتذكر أن هناك طابعاً مزدوجاً لقدسيتها. أولاً، يمكن أن يكون طابعاً وحشياً وهداماً، وأيضاً اطلاق قوى الابداع وهو ما يجب الاهتمام به. ثانياً، يسمح المجتمع الدولى لإسرائيل السيطرة على القدس الشرقية بفضل الحرص الإسرائيلى الشديد على المقدسات الإسلامية والمسيحية فى المدينة. والمساس بهذه المواقع اثناء المفاوضات، فى عام ٢٠٠٠، من شأنه أن يؤدى إلى إبعاد إسرائيل عن القدس الشرقية..

*** كاتب المقال د. كلاين زميل أبحاث فى معهد القدس ومؤلف كتاب ٧ حمائم فى سماء القدس.**

نأسف، ولكن لا نعتذر

جريدة هآرتس
٢٤/٩/١٩٩٩
بقلم/ زئيف شيف

عندما تبدأ قريباً المفاوضات حول اتفاق الاطار مع الفلسطينيين سوف نكتشف أن الجانب الفلسطينى يطالب بأن تتحمل إسرائيل من حيث المبدأ ظهور مشكلة اللاجئين بعد حرب الاستقلال. والمقصود هنا أن يرفع من على كاهل الفلسطينيين وزعمائهم مسئولية هذه المأساة عندما قرروا رفض قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة، وخرجوا فى حرب ضد الاستيطان اليهودى. وهناك أيضاً هدف آخر عملى وهو المطالبة بالحصول على تعويضات، وهذا ما سيطرحه الفلسطينيون بعد ذلك وستتمسك منظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الوحيد لمطالب اللاجئين فى التعويضات وليس مهماً، أين يقيم هؤلاء؟
ومثل هذا المطلب له آثاره الخطيرة – فعلى سبيل المثال فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستمثل نصف سكان الأردن (وهم من اللاجئين الفلسطينيين) وربما ستمثل أيضاً بعض عرب إسرائيل الذين أبعدوا عن ديارهم أثناء الحرب. وليس ذلك فقط. فهناك مطلب آخر بالاعتراف مبدئياً وأخلاقيا بحق "عودة اللاجئين" للأماكن التى اقاموا فيها قبل الحرب. أن هذا الادعاء الفلسطينى أو من الأفضل القول أن هذه الالعوبة الفلسطينية هى أنه بالرغم من أن أغلب اللاجئين ليست لهم النية فى العودة، إلا أنه يجب على إسرائيل أن تعترف من حيث المبدأ بحقهم للعودة داخل دولة إسرائيل. ولذلك يجب على ممثلى إسرائيل أن يحذروا فى كل كلمة وحرف عند صياغة أى كلام يعرب عن الندم والاعتراف بحق اللاجئين. هناك فرق جوهرى بين الاعتراف بضرورة العمل مع الآخرين بما فى ذلك الدول العربية من أجل حل مشكلة اللاجئين فى اطار تصفية النزاع التاريخى، وبين الموافقة لتحمل المسئولية من حيث المبدأ عن نشوء مشكلة اللاجئين فى تلك الحرب التى فرضت على إسرائيل وانتصرت فيها. فهذا هو المدخل لأن تواجه إسرائيل مخاطر تلاشى الأغلبية اليهودية فى الدولة وما يتبع ذلك من مخاطر بعد أن تنسحب إسرائيل من الأراضى التى سيتفق عليها. إن إسرائيل ليست الدولة الوحيدة المطالبة بأن تبحث من جديد فى فصول من ماضيها تسببت فى ايذاء الآخرين. ففى استراليا وبعد مناقشات جماهيرية استمرت لسنوات، أعربت الحكومة عن اعتذارها لـ "الابورجنين"، السكان الاصليين لهذه القارة، الذين طردوا على أيدى المستوطنين البيض. وكما هو متوقع فبالرغم من أن هذا التصريح محسوب جيداً إلا أن حكومة استراليا رفضت بشدة أن تتضمن كلمتها اعتذار عن أعمال الماضى، بادعاء أن الأجيال الحالية ليست مسئولة عن الأعمال التى نفذت على أيدى أجيال سابقة واكتفت حكومة استراليا بالاعراب عن (الأسى العميق للمعاناة وعدم العدالة التى استمرت أجيال وتسببت فى مآسى ومصاعب حتى اليوم).
أنه فصل جديد فى النقاش الجماهيرى فى استراليا. والذين قالوا أن هذا قليل يدعون الآن بضرورة التحدث عن تعويض لأبناء الاستراليين وإسرائيل ليست استراليا، والفلسطينيون ليسوا الـ "ابورجنين". وسواء الفلسطينيون أو البعض من اليسار الإسرائيلى، فهؤلاء يعتبرون الصهيونية حركة استعمارية احتلت دولة كانت مسكونة، وطردوا سكانها الاصليين.
أن الـ "أبورجنين" لم يعلنوا فى حينه عن هدفهم لتدمير استراليا وفشلوا فى حربهم. ويجب علينا ألا نعتذر عن فشل الفلسطينيين والعرب فى حروب ١٩٤٨ و١٩٦٧ كما يجب علينا ألا نعتذر عن فشلهم فى حملاتهم العسكرية ضد إسرائيل ولكن علينا أن نتذكر أن مشكلة اللاجئين هى بمثابة جرح مفتوح. أنها مشكلة انسانية تحولت إلى مشكلة لاجئين، ومصلحة إسرائيل حل هذه المشكلة لوضع نهاية للصراع المستمر مع الفلسطينيين ومع العالم العربى بأجمعه.

المســـــار الســـــورى

تفوق الأسد

ملحق معاريف السياسى
١٨ / ٩ / ١٩٩٩
بقلم : شموئيل شنيتسر

هناك من قرر لدينا أنه قد طرأ على الرئيس حافظ الأسد السورى المخضرم تغيير ما فى توجهاته ، والآن هو مستعد للحديث عن السلام مع اسرائيل ، بل من يعلم ، ويستلم من أيدينا هضبة الجولان. وعلى هذا الافتراض ، والذى لم يثبت صحته بعد، تم تأسيس السياسة الخارجية الاسرائيلية منذ عدة أسابيع.

اننا نبذل مجهودات كبيرة فى إقناع الأسد أننا أيضا راغبى سلام مثله، وأنه فى الحقيقة كل ماهو مطلوب لتحقيق احلامه ، والتى هى احلامنا ، هو أنه يوافق على تعيين وفدا وتحديد مكان وزمان لبداية التفاوض معنا. لقد أشرنا ومازلنا نشير بالرموز بأن ذلك سيكون مجديا له تماما، وأننا فى الحقيقة مستعدون لدفع ثمن السلام معه وهو ثمن اقليمى تقريبا كاملا.

ولكن الأسد غير متعجل. ويقول الوسطاء الأمريكان أنه حتى الآن لم تتوافر الظروف . والوسطاء الأوروبيون والذين بالنسبة لنا غير متأكدين إن كنا نريدهم ، يؤكدون لنا أنه بداخله مستعد للتفاوض . بالنسبة لنا الوقت يمثل عنصر ضغط ، فقد وعد رئيس حكومتنا بإخراج جيش الدفاع لاسرائيل من جنوب لبنان حتى الصيف القادم، ومن اجل ذلك طلب بالاتفاق مع السوريين . ولكن حين يؤجل الأسد بداية المسيرة ، كيف سيتمكن المفاوضون من انهاء عملية تفاوضية معاندة وصعبة كهذه خلال أسابيع قليلة، اذا كانوا حتى الآن لم ينجحوا فى الوصول الى اتفاق عام على موعد بدايتها ؟

إن الاسد – وهكذا يصفه رئيس حكومتنا – هو زعيم عربى قوى ورجل شرف ينفذ أقواله . إننى أفترض أن باراك يقدر أن قدرا معينا من التملق ربما يساعد الرئيس السورى على الوصول الى قرار عام ولكن ما يقال لاسباب مرتبطة بالأدب ليس بالضرورة تقديرا مبنيا على طباع الرئيس السورى .

ان الاشخاص الذين لم يتقابلوا مطلقا وجها لوجه ولم يتبادلوا حتى الآن كلمة واحدة ، من الصعب عليهم الوصول الى تقدير سليم للطباع والمعايير التى تميز الطرف الثانى. إن كل وصف يسمعونه هو بمثابة درب من التخمين. وربما الأسد لا ينوى الموافقة فى القريب على لقاء وجها لوجه مع زعيم اسرائيلى. فقد اوضح هو والمتحدثون بلسانه أن لقاء كهذا من المحتمل حدوثه فقط فى نهاية المسيرة. وبعبارات أخرى فإنه يصر على أن الغموض الذى يلفه يظل كذلك حتى يتم تحقيق اتفاق على الانسحاب الاسرائيلى من الجولان .

فى الوقت الحالى من الواضح أن اسرائيل مهتمة جدا بالبدء فى مسيرة مباحثات سلام مع سوريا ، ولكن الأسد يلعب لعبة مساواة النفس. فهو يريد ، ولكن لا يسعى لذلك وليس متعجلا . والدليل على ذلك أنه يضيف فى مطالبه أن التفاوض سيبدأ خلال اتفاق اسرائيلى على معظم مطالبه ، فمن الممكن افتراض أنه، حسب نظريته لن تكون هناك حاجة لمفاوضات متواصلة من أجل الوصول الى اتفاقية . فإذا ما أعطته اسرائيل كل ما ترغب فيه نفسه مسبقا ، فإن المفاوضات كلها ستكون فقط حول تلك الترتيبات الأمنية التى سيضطر الأسد لمنحها للاسرائيليين من أجل تهدئة مخاوفهم ، وحتى لا يتضح أن الطاغية السورى هو أقل اخلاصا مما يرغب ايهود باراك فى أن نصدقه .

إن المفاوضات الحقيقية مع سوريا تدور هذه الايام ، وموضوعها تحديد نقطة الانطلاق التى ستبدأ منها المفاوضات . ولأننا نبدى حماسا أكثر بكثير من الذى يبديه السوريون ، فإنه من الممكن الإفتراض بأن معظم التنازلات سوف تتم من جانبنا . فكل من يتوسل ويناشد ويقوم بتشغيل الوسطاء من أجل اقناع الطرف المقابل بالبدء فى التفاوض ، يدخل المسيرة من موقف ضعيف وهابط. فحينما سجن نفسه من البداية مسبقا بإطار خانق من جدول زمنى ملزم ، فإنه يخلق كل الظروف للخضوع للضغوط التى سوف تمارس عليه .

إن حرب العقول بين باراك والأسد لم تبدأ بعد ولكن هناك بالفعل دلائل تثير القلق على التفوق (الميزة) التى يتمتع بها السورى على الزعيم الإسرائيلى . فلديه نفس أطول، وهو لم يقيد نفسه بقيود جدول زمنى ملزم . وهو لا يتعجل المضى لأى مكان . وسوف ترون كيف أنه بدون أن يسعى كثيرا فإنه قريب الآن للفوز بهضبة الجولان أكثر من أى وقت مضى .

منتج سئ فى غلاف جميل

معاريف ٢٤ / ٩ / ١٩٩٩
بقلم : يعقوف حسدانى

عنوان المقال فى الجريدة ، يشبه غلاف المنتج . فالغلاف يستهدف ترويج السلعة، وكذلك العنوان بالنسبة للمقال . وبالطريقة نفسها فإن غلافا جميلا يمكن ان يخفى بداخله منتج معطوب وسئ، فتحت عنوان مشجع يمكن ان يختفى مقال مزعج . ان معيار المنتج فى اخفاء عيوب السلعة أمر واضح ، ولكن لماذا نخفى حقائق مزعجة ؟

***

فى ملحق "نهاية الاسبوع" لصحيفة معاريف ٣٠ يوليو ١٩٩٩ نشر مقال عنوانه الصارخ "معجزات السلام مع سوريا" وتحته وردت بعض التفصيلات : "ستصل المياه من تركيا ، وسنتنزه ونتجول فى دمشق ، وستختصر الخدمة العسكرية ، وستصبح العراق منعزلة وسيسقط صدام حسين" . والمقال يتأسس على رؤى ثلاثة خبراء فى شؤون سوريا – بروفيسور موشيه ماعوز (عميد احتياط) ، وأورى شاجئ والبروفيسور ايتمار رابنوفيتش . جميعهم خبراء بالفعل فى الموضوع ويؤيدون السلام . ولكن هناك جانبا آخر من الصورة : فكل قارئ لأقوالهم لا يمكنه ان يحيد عن الاستنتاج الواضح بأنه ليس هناك مبرر على الاطلاق لتسليم الجولان مقابل صفقة مريبة كهذه .

وقبل أن نتطرق الى موضوع السلام ، من الصعب ان نتجاهل عاملا مشتركا فى اقوال الخبراء الذين اشرنا اليهم ، فإن جميع المفاوضين السوريين مرعوبون وخائفون . فنظام الحكم الاستبدادى للأسد هو على مايبدو من اسوأ الانظمة التي قابلناها ، اذ حتى رجال الدين والفكر فى احاديثهم الخاصة يخافون الوشاية والعقاب. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فالخوف والرعب من النظام الحاكم أمر يشترك فيه كل الشعب السورى . والواقع انه فى ظل هذه الظروف ، هناك سؤال يطرح نفسه ، ما الذى يميز الاسد عن ميلوسوفيتش فى صربيا أو نورجيه فى بنما . ولماذا يجب علينا ان نبحث عن طرق الى قلب هذا الطاغية ، ونتعامل بوسائل وأساليب أخرى مع الآخرين ؟

ربما كان السبب ان الاسد مستعد حقا للسلام ، والاخرين لا ؟ وليتضح من كلام الخبراء ان الامر ليس كذلك بالضبط . فالأسد ينتمي للاقلية فى سوريا ، ولذلك فهو من البداية مقيد ومحدد بقدرته للتصالح مع اسرائيل. ويذكر بروفيسور ماعوز ان "الاسد لا يمضى سعيدا نحو هذا السلام" ، ويضيف شاجئ ويؤكد أن "الاسد لا يريد ولا يقدر على سلام دافئ، فالديمقراطية متعددة الالوان كاسرائيل بمقدورها ان تطيح بحكمه" .

فاذا كان الأسد بالتحديد غير متحمس للسلام ، ربما شعبه يريد سلاما ، الا ان الخبراء لا يتفقون معنا فى هذا الشأن . شاجئ يعتقد ان "الكراهية التى كانت خلال الـ ١١٧ سنة الاخيرة ، هى نزاع لا يمكن ان محوه بمجرد تلويحه يد" . لكن البروفيسور ماعوز اكثر منه تفاؤلا بقدر قليل فهو يقول : يوجد فى سوريا حوالى ثلاثة ملايين سورى يتحمس وضعهم الاقتصادى وهم سيؤيدون السلام. لكن هؤلاء ثلاثة من بين ١٦ مليونا . ويبدو أن جميع الآخرين أو معظمهم سيكونون ضد ذلك .

ويمكن الوصول الى هذه النتيجة ايضا من اتجاه آخر . وحيث يوضح البروفيسور ماعوز ان موضوع السلام سيفرضه النظام السورى على شعبه ، وسينفذ السوريون أوامر النظام . يقول البروفيسور ماعوز "سوريا دولة ديكتاتورية ، ويوجد هناك نظام" . فاذا كان هذا هو الحال ، فان سؤالا يفرض نفسه فورا : اذا وقعنا سلاما مع الاسد وفرضه على شعبه، فمن يضمن ان يستمر السلام من بعده ؟ وفى هذا الشأن ايضا ليس لدى الخبراء اجابات مشجعة . ويشرح البروفيسور ماعوز انه "اذا جاء شخص آخر بعده – فإنه سيكون مكشوفا اكثر امام ضغوط ايديولوجية" . وبذلك يلمح الخبير الى انه من الناحية الايديولوجية ليس هناك حتى الآن مصالحة مع اسرائيل ، باعتبار دمشق هى مهد القومية العربية، وفى مواجهة الاستبدادية التي ستؤيد السلام يمكن ان تقف قوى ايديولوجية قوية تعارضه ومن الممكن ان تنتصر بعد ذهاب الاسد . فبعد كل هذه المعوقات للسلام التى ساقها الخبراء ، ما الذى سنحصل عليه مع كل ذلك ، من السوريين ؟ انه قليل للغاية "سيعرض السوريون على الاحتفاظ بالسلام على نار هادئة ... لاعداء ما يجب اولا اكثر حسب مايرى البروفيسور ماعوز . ويكرر البروفيسور رابينوفيتش نفس الكلام بصياغة أخرى : "التطبيع سيظهر بمستوى ضعيف ، كميات محددة من السياح الاسرائيليين .. حركتهم مقيدة . علاقات تجارية واقتصادية ممكنة على الورق ، ولكن لن تتحقق" .

هذه التفسيرات الاساسية تحظى بمعنى خاص عندما تغوض فى التفاصيل . فمثلا ، فتفاصيل الموضوع المعروضة فى عنوان المقال توحى بامكانية التنزه فى سوريا وعبورها فى الطرق الى اوربا . والمعروف ان فتح الحدود وامكانية التنزه فى أرض العدو سابقا هى من السمات الواضحة للسلام وايضا احدى الوسائل التى تغذى قيم السلام والانسانية بين الشعوب. إلا ان اقوال الخبراء يوضح ان "مدى الترحيب .. تجاه الاسرائيليين –س ستحدده السلطة" ، كما يقول البروفسور ماعوز . فالعلاقة مع الزائرين الاسرائيليين ستكون بالتنسيق مع "أوامر تصدرها جهات التحرى السورية للسكان السوريين اثناء ملاقاتهم بالاسرائيليين" .

***

عندما يوضح الخبراء مشكلات ا سلام مع سوريا ، فإنهم يقفون على ارض صلبة . ولكن كمؤيدين للسلام ، فهم يذكرون مزاياه ايضا . الا ان ماورد هنا أقل تماسكا وأحيانا يطير فى الهواء أو يصبح محل خلاف .

فالبروفيسور ماعوز مثلا ، يبشرنا بأنه من المحتمل أن ملايين المسلمين سيمضون مع السلام الى القدس لأداء شعائر الحج .

نفترض صحة ذلك ، هل نحن مدنيون بذلك ؟ ويقترح بروفيسور روبنشتاين وضع خط مياه من تركيا عبر سوريا يصل الى اسرائيل" تركيا تبيع المياه وسوريا تحصل على تكاليف استغلال ، ونحصل نحن على المياه" ، ربما لا يتذكر الشباب ، لكن دولة اسرائيل قاتلت فى الـ ١٩ عاما ضد محاولة السوريين

لتحويل مصادر نهر الاردن ، فقط كي ينهبوها منا . والآن يتجدد الأمر بشكل معاكس – اننا نعطيهم السيطرة على مصدرنا للمياه . واذا كان هناك شخص ما لازال يأمل انه بعد السلام سيكون هناك تدفق حاشد على دمشق او طوابير سيارات فى الطريق الى اوربا ، فحماس الخبراء بارد ايضا فى هذا الموضوع . يقول رابينوفيتش مضيفا : "ان النظرية السورية تتضمن التصريح بالدخول فقط لعدد محدود من الاسرائيليين ، وهم لا يعتزمون السماح لـ ٣٠٠ الف اسرائيلى يأتون الى السوق فى دمشق ويوضحوا لهم قيم الديموقراطية وحرية الفرد". ولكى يحدث ذلك ويتحقق يشرح : "هل تعرف الطوابير الممتدة بجوار القنصلية الامريكية أنها ستكون مقابل طوابير الحصول على تأشيرة الى دمشق لاشئ". ومن الناحية السياسية والثقافية يطرح البروفيسور رابينوفيتش سؤالا غاية فى الاهمية بالنسبة لموضوع السلام هو : هل نرغب فى ان نكون منتمين للشرق الاوسط أم للغرب . وهو يذكر ان توقيع اتفاق السلام نفسه لا يكفى : "سيكون الزاما علينا ان نكون مستعدين لنصبح جزءا من الواقع الشرق اوسطى" . ويذكر فى مكان آخر بوضوح اكثر : "العرب يعتبروننا عنصرا غريبا فى الشرق الاوسط ، كما نعتبر نحن انفسنا . وتوقيع اتفاق سلام مع سوريا سيزيل هذا التصور عن طريق اندماجنا فى المنطقة" . فهل نحن معنيون باندماج كهذا ؟ هل لدينا الرغبة فى ان تبدو تل ابيب مثل لندن ام مثل القاهرة ؟ هل طلابنا يجب ان يتوجهوا لاستكمال تعليمهم فى دمشق ، أم فى نيويورك ؟ ما هو رأيكم ؟

ان اشكالية السلام مع سوريا تتطلب وضوحا مسبقا وأساسيا . وفيما يتعلق بمسألة الصلة بين السلام والأمن فانها لم تذكر على نطاق واسع فى كلام الخبراء . فيوضح البروفيسور ماعوز انه "يجب علينا الحفاظ على قوة عسكرية لاكبر مدة ممكنة .. سيكون سلاما مسلحا .. فى المقابل يقول شاجئ بحذر "انه ربما تختصر الخدمة العسكرية" . ويعيدنا البروفيسور رابينوفيتش لمسألة التعامل الأهم مع موضوع الأمن بسطر واحد لاذع ومثير فيقول : "كلما تشدد باراك فى الترتيبات الامنية.. فسيحصل على تطبيع أقل بالضبط ان الامور مرتبطة ببعضها حتى الآن ، كنا نعتقد اننا سنسلم أرضا وفى المقابل يحصل على ترتيبات امنية جيدة . والآن يتضح اننا اذا حصلنا على ترتيبات امنية جيدة ، سنحصل على سلام أقل . مسألة رياضية بسيطة تشير الى ان الارض وكذلك السلام معناهما ترتيبات أمن سيئة . بمعنى سلام دون أمن ودون الجولان .

وبعد قراءة اقوال الخبراء حول السلام مع سوريا يثار سؤالان مبهمان : الاول هو كيف يمكن الشك فى هذه الاقوال والتعامل معها بحذر تحت عناوين متفائلة ومشرقة؟ والثانى هو كيف ان خبراء يحللون امامنا حقائق مزعجة ، يتوصلون الى نتائج متفائلة ؟ ليست هناك مبررات سهلة لهذه الدهشة . ولكن فى نفس الوقت من الأجدى للمواطن أن يتذكر ، أنه فى اطار الحملة الاعلامية من أجل السلام مع سوريا . لا يكفى ان نقرأ العناوين . يجب ان نقرأ جيدا ما تحتويه من اقوال ، أى مستقبلنا ومستقبل أولادنا .

الأسد الذى لم نعرفه

معاريف ٣ / ١٠ / ١٩٩٩

بقلم / يعقوب احيمائير

من بين مظاهر ضعف الصحفيين والمعلقين ، إعجابهم بالطغاة الذين يعيشون فى منطقتنا سواء كانوا قريبين منا أو بعيدين عنا . ومنذ سنوات والمعلقون المفروض أنهم يتمتعون بالخبرة وغزارة المعلومات . يحللون لنا نحن القراء أسلوب تفكير حافظ الاسد رئيس سوريا . وهناك بعض القراء يعتقدون ان جزءا من هذا التحليل يعكس ما يدور فى رأس الأسد . وأما الغموض الذى يميز الرئيس السورى فإنه يعتبر السبب الرئيسى لشعور الاعجاب الذى يراود المعلقين تجاهه .

وهذا يذكرنى بالاعجاب الذى يصل الى حد التقدير الفعلى من جانب الساسة والمعلقين والصحفيين فى اسرائيل تجاه طاغية رومانيا نيكولاى شاوسيسكو . وقد سجلت لشاوسيسكو كثير من الحقوق لدينا ، حيث أنه هو الذى حافظ على استقلال رومانيا وانفصالها عن امبراطورية الاتحاد السوفيتى والتى كانت تستنزف كل نقطة بترول من ابار البترول الرومانية.

وشاوسيسكو لم يقطع أيضا العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل فى أعقاب حرب الأيام الستة ويسمح بهجرة اليهود من رومانيا الى اسرائيل ولكن هذا لم يكن عبثا أو بدون مقابل حيث حصل على ٢٥٠٠٠ دولار عن كل رأس . هذه الأسباب التى ذكرت سلفا ، فقد شعر رؤساء الحكومات فى اسرائيل بالاعجاب بشاوسيسكو بداية من ليفى أشكول وحتى مناحم بيجين . ونفس الشئ ينطبق ايضا على المعلقين لدينا . ولكن الرومانيين كان لهم رأى آخر .. فى عيد الميلاد عام ١٩٨٩ تم اعدام نيكولاى والينا شاوسيسكو وليس قبل السماح للكاميرات بالتقاط صور للجثتين. وبعبارة أخرى ، فإنه عندما يصمت الاسد أو عندما يمتدح رئيس وزرائنا فإن هذا يدل على حكمة الرجل وأنه مرتب الفكر وأنه يعرف كيف يصون لسانه . وقد ردت القدس كلمات المديح للرئيس السورى . ولكن صمت الاسد يدفع كثير من الصحفيين الى كتابة صفحات كاملة فى الصحف. وكلما زاد الغموض كلما زادت القصص والاقاويل عن الرئيس الاسد وكلما زادت الكلمات المكتوبة عنه باللغة العبرية . ولكن حتى الآن ، نرى أن الموقف السورى عبر عنه وزير الخارجية السورى فاروق الشرع فى أحد لقاءاته فى دمشق مع بعض الدبلوماسيين الأجانب الذين يخدمون فى عمان وتل ابيب ، حيث قال ان سوريا لن تقبل حل وسط فى المسألة الاقليمية، اى انسحاب اسرائيل من هضبة الجولان الى حدود الرابع من يونيه ١٩٦٧ . ولكن من الممكن ان تكون هناك مرونة بل وتفاهم سورى بشأن احتياجات اسرائيل الامنية بعد الموافقة على الانسحاب الكامل. ومغزى ذلك نزع السلاح ووسائل انذار وإبعاد القوات السورية والحشود الى ضواحى دمشق . ويبدو أن هذه هى أول وآخر كلمة للرئيس الاسد . أو على وجه الدقة ، كلمة أحد رجاله الذى لم يكن على استعداد لجعل موقف رئيسه أكثر مرونة . وفى ظل غياب تطور كبير آخر ، فإن أى كلمة أخرى لا داع لها.

حقيقة الجاسوس المصري الذي عمل لصالح إسرائيل قبل حرب ١٩٧٣

عـــميل . . أم عـميل مزدوج ؟

هآرتس
١٧ / ٩ / ١٩٩٩
رونن برجمان

لم يدر بخلد عاملة الهاتف الأوروبية عند تحدثها على نحو لا مثيل له من اللا مبالاة مع ذلك الرجل عصبي المزاج الذي كان يتصبب عرقاً أمامها ظهيرة الخامس من أكتوبر عام ١٩٧٣ أنها تتحدث الى تسفي زامير رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي .وكان زامير يقابل برودها بالإلحاح في إجراء مكالمة هاتفية عاجلة مع إسرائيل ...وبالرغم من حدة مزاجه التي كانت تسيطر عليها فقد اكتفت قائلة "سيدي ..يؤسفني أنه لا يجيب أحد على الهاتف وأتصور أن إسرائيل تحتفل حاليا بأحد الأعياد . "وكاد زامير يفقد أعصابه فصرخ قائلا "أعيدي المحاولة ."وماكان منها إلا أن رسمت ابتسامة رقيقة على شفتيها وأعادت المحاولة التي نجحت بعد أن أجاب "فردي عيني "مدير مكتب رئيس الموساد على الهاتف ..وهنا أسرع زامير بخطف سماعة الهاتف وصرخ بكلمات كودية معناها "إن مصدرنا الكبير يفيد أنه من الوارد للغاية أن تنشب الحرب غدا .ارتدي ملابسك وتوجه إلى مقر قيادة الاركان ولتوقظ كل العالم . "

واتصل عيني بعد مضى ساعة وخمسين دقيقة على هذه المكالمة بيتوم رئيس جهاز المخابرات العسكرية ، ورئيس الأركان العامة وقائد سلاح الطيران ، وبالسكرتارية العسكرية الخاصة برئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان .واتضح في تلك اللحظة لقادة المؤسسة الأمنية والقيادة العسكرية الذين كانوا مؤمنين طيلة الوقت أن إمكانيات نشوب الحرب ضئيلة للغاية أنهم أخطأوا ، وتعرضوا إلى التضليل . ويعرف الجميع بالطبع كيف تطورت الأحداث فيما بعد .

ويكاد يسلم كل من اطلع في جهاز المخابرات على تفاصيل تجنيد وتشغيل الشخص الذي سنطلق عليه هنا الاسم الكودي "بابل "ان هذا الشخص كان واحدا من أهم المصادر التي تمكنت إسرائيل من السيطرة عليها في مصر .ولن نبالغ كثيرا عند قول أن مكانة الجاسوس "ايلي كوهين "الذي زرعته إسرائيل في سوريا في منتصف الخمسينيات ليست ذات أية قيمة مقارنة بهذا المصدر . ويمكننا تصور أنه لولا نشوب الحرب لكانت المعلومات الخاصة بهذا العميل أصبحت في متناول عدد محدود للغاية من مسئولي المخابرات .

وتشكلت بداية العلاقة مع هذا العميل في أوروبا ، ويعود تاريخها إلى صبيحة أحد أيام عام ١٩٦٩ إذ توجه شخص شديد الاناقة إلى مفوضية إسرائيل في إحدى الدول الأوروبية للالتقاء بمندوب الموساد بها .وعلى حد قول أحد مسئولي المخابرات فقد تشاور هذا المندوب مع مسئولي الأمن واستقر رأيهم بعد المداولة على السماح لهذا الشخص بالالتقاء به .وكشف هذا الشخص في بداية اللقاء عن شخصيته ، غير أن مندوب الموساد لم يهتز له جفن .فسادت حالة من الصمت شعر فيها هذا الشخص بالحنق من عدم اهتمام هذا المندوب به ، ومع هذا فقد ذكر صراحة أود العمل معكم ، .بأن أنقل إليكم معلومات لا تحلمون حتى بالحصول عليها في أحلامكم الوردية . وستشعرون بالسعادة عند دفع المقابل المادي .ولم يشعر ضابط الموساد بالاعجاب من محدثه ، فطلب منه وعلى نحو لبق مغادرة المكان .ومع هذا فطلب هذا الشخص منه إبلاغ إسرائيل بإسمه وأخبره أنه سيعود للالتقاء به خلال الاسبوع القادم .

ونقل مندوب الموساد اسم هذا الشخص إلى إسرئيل ، وسرعان ما أبدى كل مسئولي جهاز الموساد الواقع في منطقة "هدر دفنه "في تل أبيب اهتماما فائقا ، فتم الاتصال بمسئول وحدة "تسوميت "بالموساد والمكلفة بتجنيد العملاء وتشغيلهم ، فتوجه إلى أوروبا للالتقاء بهذا

الشخص الذي حضر للقائه على نحو تم تأمينه .

(*) صواريخ في بريد دبلوماسي :
ويحرص مسئولو أجهزة المخابرات وفي إطار جمعهم للمعلومات الخاصة بالعدو على التمييز بين "القدرة" و"النية"، فالقدرة تتعلق بتعداد قوات العدو ، ومن هنا فيتم جمع المعلومات المتعلقة بهذا الجانب من مصادر عديدة ومتنوعة . وفي المقابل فإن الحصول على معلومات عن حقيقة النوايا يعد مشكلة عويصة ، وكثيرا ما تعثر جهاز المخابرات الاسرائيلي في الحصول على معلومات عن هذا الشق . وكان "بابل" "يقدم في إطار تعاونه مع إسرائيل معلومات مفصلة عن اتجاهات التفكير السياسية والعسكرية في الدول العربية .

وقدم بابل خلال لقاءاته بمندوبي الموساد في الخارج وعبر التقارير معلومات عما يحدث داخل القيادة المصرية ، ومعلومات عما يدور في لقاءات رئيس مصر بقادة الاتحاد السوفيتي ، بل وقدم لمسئولي جهاز الموساد الكثير من الوثائق . وقد زادت ثقة جميع مسئولي الموساد به بعد أن قدم عميل آخر معلومات تبين فيما بعد أنها لا تتسم بالدقة ، وتعد شديدة العمومية .

ويمكننا أن نستنتج من تلك المعلومات التي نشرت في وسائل الاعلام العربية والعالمية بعد عام ١٩٧٣ أن المخابرات الاسرائيلية تمكنت خلال فترة حكم السادات لمصر من الحصول على معلومات كثيرة . وتعد قضية الصواريخ التي من طراز "ستريله" والتي تم الكشف عنها في روما خير دليل على هذا ، ونقصد بهذه القضية ماحدث في السادس من شهر سبتمبر عام ١٩٧٣ إذ اقتحمت قوات الشرطة الايطالية في هذا التاريخ أحد المنازل الواقعة في بلدة "اوسطيا" "بالقرب من مطار روما" ، ملقية القبض على جماعة إرهابية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان في حوزتها صاروخين مضادين للطائرات من طرز "ستريله".

"وكان من بين أعضاء هذه الجماعة "أمين الهندي" الذي يشغل حاليا منصب قائد جهاز الأمن بالسلطة الفلسطينية في غزة . وكانت هذه الجماعة تعد عدتها لنسف إحدى طائرات الخطوط الجوية الاسرائيلية "العال" "على ممر إقلاع الطائرات في مطار روما . وزعم الاعلام الايطالي أن جهاز الموساد الاسرائيلي هو الذي أبلغ الشرطة الايطالية بحقيقة هذه الجماعة ، بل وزعمت أن تسفي زامير رئيس جهاز الموساد كان متواجدا في روما وقت إلقاء القبض على هذه الجماعة .

وفي عام ١٩٩٣ نشر صلاح الدين السعدني الذي شغل في السبعينيات منصب الملحق العسكري المصري في ليبيا مذكراته التي كشف فيها وللمرة الأولى حقيقة أن مصر وليبيا كانتا وراء تخطيط العملية الفدائية في روما . ويتعلق التخطيط لهذه العملية بما حدث في الحادي والعشرين من شهر فبراير عام١٩٧٣ أي حينما أسقط سلاح الطيران الاسرائيلي طائرة ليبية مدنية ضلت طريقها ودخلت خطأ إلى المجال الجوي الاسرائيلي آخذة طريقها صوب المفاعل النووي في ديمونة . وأسفر تدمير هذه الطائرة عن مقتل جميع ركابها وطاقمها . وطلب القذافي بعد هذا الحادث من السادات مساعدته في تنفيذ عملية ثأرية ، واستجاب السادات لطلبه خشية أن يزعجه القذافي في التخطيط للحرب . ومن هنا فقد تم شحن الصواريخ في الحقائب الدبلوماسية غير الخاضعة للتفتيش ، وتم تسليمها لمندوبي المخابرت الليبية في روما الذين سلموها إلى الهندي . وإذا صدقنا ما نشرته وسائل الاعلام الايطالية فإن السرعة التي تم بها القبض على الجماعة الارهابية تفيد أنه كانت لدى إسرائيل معلومات بالغة الدقة . وقد أشار السعدني على نحو ما في مذكراته أن مصر كانت تشعر أن مصلحتها تكمن في إفشال هذه العملية .

*** تشكل المفهوم :**
وكان هذا المصدر يحصل على مبالغ مالية طائلة في مقابل ما كان يقدمه من معلومات ، بل إنها كانت تفوق تلك التي كان يحصل عليها "مولديج ايمس" "العميل الذي جنده السوفيت للعمل داخل جهاز المخابرات المركزية الأمريكية ، ولا غرابة في هذا الأمر خاصة أن المعلومات الي أرسلها هذا المصدر كانت بالغة الأهمية . وقد وصفت لجنة "اجرانات" "التي تشكلت بعد حرب أكتوبر للوقوف على أسباب ماحدث ، وفي سياق تعليقاتها على معلومات هذا المصدر " :كانت المعلومات التي نقلها هذا المصدر الهام التابع للموساد ذات طبيعة خاصة ، ومن هنا كان الموساد ينقلها مباشرة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع . "ويمكننا على نحو آخر قول أن هذه المعلومات كانت تحظى وعلى خلاف ما جرى العرف عليه برعاية خاصة ."

وقد تم وضع قواعد صارمة في التعامل مع المادة التي كان يبعثها "بابل" "فلم يتم عرضها على سبيل المثال في جلسات لجنة الأمن والخارجية بالكنيست أو في جلسات الحكومة . وفي المقابل فقد كان بحث هذه المادة من اختصاص القيادة السياسية التي كانت تضم رئيسة الوزراء جولدا مائير ، والوزراء موشيه ديان ، ويسرائيل جليلي ، ويجآل آلون وكبار مسئولي القيادة العسكرية والمخابرات .

وحينما تم تعيين إيلي زعيرا في منصب رئيس المخابرات العسكرية فقد أضاف اسم رئيس الاركان العامة إلى قائمة الشخصيات التي يحق لها الاطلاع على ما يرسله بابل من معلومات . ولا يفوتنا هنا ذكر أن جهازالموساد كان قد تمكن خلال الفترة الممتدة من يونيو ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ من تجنيد عدد ضئيل للغاية من العملاء في مصر ، وحظيت معلوماتهم باهتمام خاص من قبل المسئولين ، ومع هذا فقد ساد في أوساط المسئولين تصور مفاده أن المعلومات التي يرسلها بابل تعد بالغة الأهمية إلى الدرجة التي لايحق فيها لأحد تغيير أي شيء فيها .

وكان بابل قد أرسل عدة وثائق إلى إسرائيل اعتمدت عليها المخابرات العسكرية فيما بعد في تشكيل منظومتها وعقيدتها الأمنية ، فوصفت لجنة "اجرانات" "ماحدث على النحو التالي : "توصل السادات مع مضى الوقت وبعد توليه السلطة إلى قناعة مفادها أنه ليس من الممكن أن تسترد

مصر أراضيها التي احتلت بالوسائل السياسية فقط ، وأن كسر الجمود الذي يعتري الوضع السياسي يعني أنه من الضروري استخدام الخيار العسكري حتى لو كان المراد من هذا الخيار قاصراً على تفعيل النشاط السياسي . ومع هذا فقد أدرك حاكم مصر أنه ليس من الممكن شن حرب شاملة ضد إسرائيل طالما أنها تنعم بتفوق ملحوظ في مجال سلاح الطيران .وكان السادات متنبها إلى تجربة الجيش المصري المريرة مع سلاح الطيران الاسرائيلي في الحروب السابقة ، ومدى الضرر الذي أنزله سلاح الطيران الاسرائيلي بجبهة مصر الداخلية في حرب الاستنزاف . ومن هنا فقد كان الشرط الرئيسي لدخول مصر الحرب متمثلا في ضمان التفوق الجوي من خلال الحصول على طائرات قاذفة مقاتلة بعيدة المدى حتى يصبح بوسع مصر إصابة المطارات الاسرائيلية ، وشل سلاح الطيران الاسرائيلي".

*** عميل أم عميل مزدوج:**

وبدأت مصرفي شهر أغسطس عام ١٩٧٣ في الحصول على أولى صواريخ سكود من الاتحاد السوفيتي ، وكان حصولها على هذه الصواريخ دليلا على مدى كفاءة مصدر المعلومات "بابل . "وقد أفادت تقديرات مخابرات سلاح الطيران أن مصر تحتاج ستة شهور على الأقل للتدريب على استخدام هذه الصواريخ وعند وصول هذه الصواريخ إلى مصر فقدأبلغ "بابل" "إسرئيل أن السادات أرجأ الحرب حتى نهاية العام .

وحينما تم تعيين إيلي زعيرا في منصب رئيس المخابرات العسكرية في عام ١٩٧٢ فقد تعامل مع بابل بوصفه حقيقة مسلم بها ، ولا غرابة في هذا الأمر خاصة أن العقيد أريه شلو الذي شغل منصب رئيس وحدة البحوث بالمخابرات العسكرية منذ عام ١٩٦٧ كان قد نبهه إلى أهمية هذا المصدر ، وأطلعه على الطريقة المتبعة في التعامل مع المعلومات التي يرسلها بابل .واعتقد زعيرا أن هذا المصدر يعد إذا جاز التعبير بوليصة تأمين ستوفر لإسرائيل عنصر التحذير من الحرب قبل نشوبها .ووجهت لجنة اجرنات انتقادات حادة لأداء زعيرا ، وأقالته من منصبه ، وشملت الانتقادات أيضا رؤساء الموساد .

ومازال زعيرا يزعم حتى يومنا هذا أن بابل كان عميلا مزدوجا تم زرعه في جهاز الموساد ، وأن هذا العميل كان جزءاً من عملية الخداع التي قامت بها مصر قبل الحرب . وإذا صحت هذه الرؤية فإنها لا تعفي زعيرا من المسئولية وإن كانت تعيد إليه بعض المكانة في التاريخ .

وكان العام الماضي قد شهد تجدد الجدل بين زعيرا وبين تسفي زامير الذي شغل خلال فترة الحرب منصب رئيس جهاز الموساد ، ذلك الجدل المتعلق بالشهادات التي تم الادلاء بها أمام لجنة اجرانت .ويمكننا أن نتلمس من خلال مايقوله زعيرا أنه تم التنسيق فيما بينه وبين زامير قبل المثول أمام لجنة اجرانات ، فيزعم زعيرا أن اتفاقه مع زامير بشأن بعض المواضيع هو الذي جعله يدلي أمام اللجنة بمعلومات هامة عن بابل ، تلك المعلومات التي لم تتمكن اللجنة من الحصول عليها من أي شهود آخرين .

أما زامير فينكر حدوث أي تنسيق مع زعيرا ، ومع هذا فقد اتضح أن زعيرا سجل نص محادثته مع زامير ، وقد انفرد الصحفي رامي طل بنشر ماتم تسجيله في صحيفة يديعوت أحرونوت وجاء بالتسجيل أن زعيرا أخبر زاميرا بأنه استدعي للمثول أمام لجنة التحقيق وقال "إذا ذكرت خلال التحقيق أني اعتمدت على مصدر بالغ الأهمية فيمكنهم سؤالي عن مدى أهميته ،غير أن القضية التي تشغلني هي إلى أى حد يمكنني الكشف عن المصادر . ويتعين علينا أن نحدد نهجا مشتركا في التعامل مع اللجنة . وسأكتفي بالتحدث عن بابل ". وحينما أعرب زامير عن موافقته على ماسمعه فقد أضاف زعيرا " أتصور أنه إذا اكتفيت بقول كان لدينا عميل جيد فلن تقتنع اللجنة ، وفي المقابل فإذا كشفت لها عن حقيقة الشخص الذي تعاملنا معه فسيغير هذا الأمر موقفها وفيما يلي نص المحادثة :

زامير .لقد شعرت أيضا بالحيرة .وتحدثت مع مائير شمجر (الذي شغل آنذاك منصب المدعي العام العسكري) بشأن كيف يمكننا التحدث عن مصادر المعلومات وأخبرني إنها مشكلة ولكن فمن الممكن أن نكتفي في التعامل معها من منظور الصيغة المتداولة

زعيرا : نعم.

زامير : لقد كنت ترى أن بابل مصدر موثوق به للغاية

زعيرا :نعم

زامير: فيما يتعلق بمصادر الموساد فيجب أن تخبر أعضاء لجنة أجرانات يمكنكم استدعاء رئيس الموساد فهي ليست من اختصاصي .

زعيرا : لماذا

زامير : لأن شمجر سيأتي كما يبدو معي ، ويمكنني أن أتحدث عن بعض المصادر خصة الذين قتل أصحابها ، ويمكنني التحدث عنها .غير أنه كيف يمكنني التحدث عن مصدر معلومات مازال على قيد الحياة ولا أعرف شيئا عن طبيعة المكان الذي سأدلي فيه بشهادتي ، وأليس من الوارد أن تكون به أجهزة تنصت .وفيما يتعلق ببابل فسنكتفي بوصفه بكلمتي . Well Established

وفي موضع آخر من المكالمة ذكر زامير "نخبرهم إنه الملك حسين ، غير أني لن أكشف شخصية بابل .وسأذكر أن المعلومات التي قدمها كانت بالغة الدقة .

*** هل سيقدم زعيرا دليلا ؟ أ**

وليس لزعيرا سوى عدد قليل من المريدين والأصدقاء في عالم المخابرات ، وحينما أصدر منذ ست سنوات كتاب " الأسطورة في مواجهة الواقع "فقد ازداد شعور الجميع بكراهيته .فأحس خصومه أنه يوزع الاتهامات جزافاً ويبرىء نفسه .ومن هنا فحينما يظهر في أي محفل عام فيثور الجميع مطالبا بإخراجه لتحمله مسئولية ماحدث في أكتوبر ١٩٧٣ .

وحظيت رؤية زعيرا التي مفادها أن "بابل "كان عميلا مزدوجا بقدر ما من التأييد في أوساط بعض مسئولي المخابرات السابقين ، فذكر أحد المسئولين المعروفين بقدرته على كشف الجواسيس خلال محادثة خاصة مع بعض الشخصيات المقربة "أنه حينما أطلع على ملف "بابل " فقد اقتنع أنه كان ومنذ بداية نشاطه عميلا مزدوجا "

ويقوم الادعاء بأن بابل كان عميلا مزدوجا للمخابرات المصرية والاسرائيلية على عدة إشكاليات متعلقة بطبيعة أدائه نذكر من بينها كيف يمكن لشخص يملك كل هذه الخبرة والدهاء أن يدخل علناً مفوضية إسرائيلية تخضع بلا شك لمتابعة ورصد مخابرات الدولة التي توجد بها المفوضية . وإذا استثنينا هنا احتمالات الغباء والحماقة التي لم يتسم بها بابل فإن التفسير المنطقي الوحيد لتصرفه على هذا النحو أنه كان يعلم سلفا أنه لا مبرر للخوف وأن الدولة التي يتواجد بها والتي يخونها ظاهرياً عليمة بكل ما يحدث .

ويذكر أحد كبار مسئولي الموساد في هذه الفترة "لا يعدو كل هذا الحديث عن كونه هراءً فقد كان الموساد يعلم أنه ستنشب الحرب قبل ذلك اللقاء الذي جمع "بابل "مع زامير . ولم يكن بابل مصدر المعلومات الأوحد إذ كانت منظومة الردع الاسرائيلية تعتمد على مصادر عديدة كما كان لدى جهاز المخابرات العسكرية قدر هائل من المعلومات .ويحاول ايلي زعيرا حاليا التقليل من مكانة مصدر المعلومات لتبرئة ذمته ، غير أنه يتناسى أنه كان يزعم طيلة الوقت أن احتمالات نشوب لحرب ضئيلة ، وكان يتجاهل الآراء المخالفة بقوله لستم على دراية بكل شيء ولنا مصادرنا الخاصة ."

ويتحدى هذا المسئول محاولات زعيرا لتبرئة نفسه بقوله " فليظهر زعيرا أية معلومة تبرر موقفه بأن احتمالات نشوب الحرب ضئيلة خاصة أن الوثائق مازالت موجودة .ويدرك كل من يطلع على هذه الوثائق أن التصور الخاص بأن هذا العميل كان مزدوجا لم تكن مطروحة وفيما يتعلق بمصدر المعلومات فلا أتساءل كيف تم تجنيده ، غير أني أود أن أشير إلى أنه اتبع كل وسائل التأمين الممكنة عند قيامه بعرض خدماته ."

أما القضية الثانية التي يتجاهلها زعيرا ومؤيدوه فتتعلق بالدافع فليس من الواضح لماذا ظهر بابل فجأة ليعرض خدماته ، ناهيك عن أن بابل كان يشعر طيلة الوقت بحقيقة أنه من الضروري أن يتحلى بالحذر ، وإلا فإن عقوبته الوحيدة ستكون الاعدام شنقاً .ومن هنا قلنا أن نتساءل لماذا قرر هذا الشخص الذي كانت تظهر عليه علامات الثراء أن يتعاون مع العدو معرضاً حياته للخطر ؟

أما القضية الثالثة فإنها شديدة الارتباط بالتحذيرات التي سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد حذر "بابل "مرتين من اقتراب الحرب ، وأخطأ مرتين كانت الأولى في نهايات عام ١٩٧٢ ، والأخرى في شهر ابريل عام ١٩٧٣ .ويزعم زعيرا وآخرون حالياً أن مصر أحكمت مناورة التضليل التي كان الغرض منها المساس بقدرة إسرائيل على التأهب ، وتدمير الاقتصاد حتى تعجز عن تجنيد قوات الاحتياط. وعلاوة على هذا فقد كانت مصر تبتغي التعرف على رد الفعل الاسرائيلي على تحذيرات بابل ، وحدود الفترة الزمنية التي تحتاجها إسرائيل لتجنيد قوات الاحتياط .

وإذا كانت إسرائيل قد تلقت تحذيرين قبل موعد نشوب الحرب بفترة طويلة فلماذا لم يحذر هذا المصدر من نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلا قبل موعدها بأربعين ساعة فقط ؟ ويجيب أحد مسئولي الموساد على هذا التساؤل بقوله أن بابل أبلغنا بإلغاء التحذيرات السابقة التي كان قد قدمها عن موعدى نشوب الحرب .

وفيما يتعلق بمن يزعمون أن قضية "بابل "كانت جزءاً من عملية الخداع فيستدلون على صدق تصورهم بما جاء في مذكرات السادات ، ورئيسي الأركان العامة سعد الدين الشاذلي ومحمد عبد الغني الجمسي التي جاء بها أن قادة الجيشين المصري والسوري عقدوا جلسة واحدة مشتركة لتحديد موعد مشترك للحرب لعرضه على الرئيسين السادات وحافظ الأسد للتصديق عليه. وقد جرى هذا اللقاء السرى خلال أيام ٢١-٢٣ من شهر أغسطس عام ١٩٧٣ في الاسكندرية . وكان المسئولون السوريون قد قدموا إلى مصر بجوازات سفر مزيفة على متن سفينة أقلتهم من ميناء اللاذقية إلى الاسكندرية

وإذا كان قرار الحرب قد اتخذ في هذا اللقاء السري فكيف أبلغ بابل مرتين بقرار شن الحرب ؟ وإذا كان عميلا جيدا إلى هذا الحد فلماذا لم يبلغ إسرائيل بالتوصيات التي تم اتخاذها في لقاء القمة العسكري ذلك اللقاء الذي تم فيه اتخاذ قرار شن الحرب في أكتوبر ؟

الحرب السادسة مساءً :

وقد أشارت لجنة اجرانات في تقريرها "ليس من الواضح لماذا لم تنشب الحرب في أي موعد من الموعدين سالفي الذكر ، وليس من المعروف إذا ما كانت المعلومات التي تلقيناها عن هذين الموعدين كانت واهية أم أن السادات تراجع عن الاقدام على اتخاذ خطوة حاسمة ."وكان قد نشر في الماضي أن الملك حسين التقى في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٧٣ برئيسة الوزراء جولدا مائير وأخبرها أن الحرب ستنشب عما قريب ، ومن هنا قلنا أن نتساءل كيف علم الملك حسين بالحرب في حين أن بابل لم يحذر من الحرب إلا قبلها بأربعين ساعة فقط .

ومما يثير من الاحساس بالدهشة إزاء شخصية هذا العميل أنه نقل ليلة ٤-٥ أكتوبر رسالة عاجلة إلى مرؤوسيه بالموساد طلب فيها الالتقاء بهم على وجه السرعة ، فجاء في تقرير لجنة اجرانات "تلقي رئيس الوساد صبيحة الخامس من أكتوبر رسالة عاجلة تضمنت معلومات تحذر من نشوب الحرب ."ووفقا لهذه الصيغة فقد تضمنت رسالة "بابل" تحذيرا مفاده أن الحرب أصبحت وشيكة الوقوع .

وحينما تلقى زامير هذه الرسالة فقد اعتزم السفر غير أنه واجه مشكلة فنية تمثلت في أنه لم تكن هناك أية طائرة مدنية متجهة إلى مكان اللقاء مع بابل ، غير أن مدير مكتبه تمكن من تدبير رحلة له بعد أن وفر له طائرة من طراز " فستفيند "من انتاج هيئة الصناعة الجوية وأقلعت هذه الطائرة صباح الخامس من أكتوبر ، غير أن زامير نسي من فرط لهفته على اللقاء إبلاغ رئيسة الوزراء بسفره ، ومن هنا فقد كشف زعيرا في جلسة الحكومة المصيرية التي عقدت في ذات اليوم أن رئيس الموساد توجه إلى أوروبا للالتقاء ببابل ، وأضاف "يمكننا أن نكون أكثر علماً بحقيقة مايحدث مع حلول المساء ."

وليس من الواضح كيف تسلسلت الأمور فيما بعد غير أنه من الواجب معرفة أن جهاز الموساد رفض السماح

لصحيفة هآرتس الالتقاء مع من قام بتشغيل بابل ، بل ورفض الافصاح بأى شىء عن هذا الموضوع .

وليس من المعروف لماذا إلتقى زامير مع بابل في المساء ، وتكمن أهمية هذا السؤال في أن تأخر موعد اللقاء أسفر عن تأخر تجنيد قوات الاحتياط .وتفيد إحدى الروايات أن بابل كان متواجدا في المدينة الأوروبية التي التقي فيها بزامير قبل الظهر غير أن خطأ ما حال دون اللقاء في الحال ، ومع هذا فتفيد رواية أخرى أن بابل لم يصل إلى مكان اللقاء إلا في المساء .

وعلى أية حال فلنا أن نتساءل كيف يعقل أن يتواجد بابل خارج البلاد عشية الحرب ، ولماذا لم يبلغ بابل بموعد نشوب الحرب طالما أنه كان على علم بموعد نشوبها .ويعلق مسئولو الموساد على هذه التساؤلات بقولهم لم يكن بابل على علم مسبق بموعد نشوب الحرب ومن هنا فلم يحذرنا منها .ويزعم مسئولو الموساد أيضا أن المعلومات التي قدمها بابل لم تكن قاطعة إذ قدمها في صورة أنه من الوارد حدوثها . وقد حلل زامير التفاصيل التي أبلغه بها بابل وتوصل إلى استنتاج مفاده أن الحرب وشيكة الوقوع ، وأبلغ إسرائيل برؤيته .

وكما يبدو فإن نقطة الضعف في التصور الخاص بأن بابل عميل مزدوج تكمن في تحذيره من نشوب الحرب ، فلو كان هدفه كعميل مزدوج بث طمأنينة المسئولين به حتى تتجاهل كل مظاهر الاستعداد للحرب فلماذا حذر إسرائيل من الحرب خاصة أنه كان من المكن ألا يبلغ إسرائيل حتى يكثف من إحساس إسرائيل بالمفاجأة .

ومن جهة أخرى فيزعم زعيرا لقد كانت مصر على علم بحدود الفترة الزمنية اللازمة لإسرائيل لتجنيد الاحتياط ، ومن هنا فقد كانت تعلم أن تحذير بابل لن يغير من الأمر شيئاً .ووفقا لهذا التصور فقد كان لقاء بابل مع زامير يهدف إلى طمأنة إسرائيل إلى تصورها الخاص بأن بابل يعمل لصالحها ، بل والاستمرار في التضليل خاصة أن بابل أكد أن الحرب ستنشب السادسة مساءً ، غير أن الحرب بدأت كما هو معروف في تمام الثانية ظهراً .ويصر زعيرا أن مدير مكتب الموساد أبلغه هاتفياً أن الحرب ستنشب في السادسة .

ويدحض أحد كبار مسئولي الموساد فكرة أن بابل كان عميلا مزدوجاً ، فيقول "لو كان على هذا النحو فلماذا حذر إسرائيل من الحرب .إن التقرير الذي تلقاه زامير لم يتضمن شيئا عن نشوب الحرب في السادسة مساءً ، وقد حدث هذا اللبس نتيجة لخطأ ما بين زامير وقيادة المؤسسة الأمنية في إسرائيل ولا نعرف حتى الآن من يتحمل مسئولية هذا الخطأ . "

من الذى انتصر فى الحرب؟

هآرتس ١٩/٩/١٩٩٩
بقلم/ دانى روبنشتاين

فى فبراير ١٩٧٤، ومع انتهاء حرب عيد الغفران والتأهب لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الواقعة غرب السويس، تم عقد اجتماع موسع للجنود والقادة فى مطار فايد. وقد شارك فيه وزير الدفاع آنذاك، موشى ديان، الذى قدم عرضاً سياسياً وعسكرياً للأحداث. يتذكر كثير من المشاركين جنديا كان يجلس فى طرف القاعة (التى استخدمها المصريون فى تخزين واصلاح الطائرات) وصرخ فى اتجاه وزير الدفاع قائلاً (لقد حيرتمونا، لعلنا نستمع منك إلى اجابة واضحة، من الذى انتصر فى هذه الحرب؟) وانطلق ضحك مرتفع فى القاعة. ولم يرد موشى ديان.

وقد جاءت اجابة هذا السؤال فى السنوات التالية للحرب عبر مئات الكتب والمقالات والمحاضرات من يزور مصر يشعر اليوم كيف تعتبر "حرب أكتوبر" نصراً عظيماً، و"أحد الانتصارات العربية الكبيرة فى التاريخ"، مثلما قيل آنذاك أيضاً فى الإعلام المصرى. فى أنحاء مصر توجد شوارع وميادين وكبارى ونصب للجندى المجهول ومؤسسات وحتى مدينة صناعية، تحمل أسم السادس من أكتوبر أو العاشر من رمضان، عندما قاد الرئيس أنور السادات "بطل العبور"، عملية "بدر" (على اسم الموقعة المعروفة التى انتصر فيها النبى محمد). حرب اكتوبر هى التى جلبت لمصر (الفجر الجديد)، واحتفالاً به يقومون بعمل عروض ومهرجانات ومعارض واصدار طوابع والبومات. كذلك صدرت مجلة تحمل اسم أكتوبر (وفى سوريا صدرت فى المقابل صحيفة تشرين) وأمام الذكرى المصرية للنجاح يبرز منذ ذلك الحين وحتى اليوم الشعور بالهزيمة فى إسرائيل. مقارنة باحداث حرب الاستقلال وحرب الأيام الستة، واللتين حظيتا باحتفالات ضخمة، نجد أنه لا يوجد تقريبا أى ذكر لحرب ١٩٧٣، باستثناء احتفالات تأبين فى المقابر العسكرية. حتى حرب سيناء عام ١٩٥٦، حظيت بالذكرى فى شوارع إسرائيل، أما حرب عيد الغفران فلم تصدر بمناسبتها البومات أو تقام احتفالات ولا نصب تذكارية ولا اسماء ميادين. لا تحمل الذاكرة الإسرائيلية الا صرخات اليأس من مواقع القناة المحاصرين، وتسجيلات الأسرى التى تبثها إذاعة القاهرة، والمشاجرات التى لا تنقطع بين الجنرالات ورجال السياسة، الذين كانو يتبادلون الاتهامات. لم يسبق أن عرضت إسرائيل مثل هذه التعبيرات عن الفشل: فقد تم عزل رئيس الأركان، وشكلت لجنة تحقيق رسمية، وسقطت الحكومة، وازدهرت حركات الاحتجاج فى الشوارع حيث طالبوا بابعاد جيل كامل من

الزعماء. وكانت كلمة (تقصير) هى الكلمة البارزة جداً فى إسرائيل والتى ارتبطت بإسم حرب عيد الغفران، وكان يقصد بها أولاً وقبل أى شىء التقصير الاستخبارى.

– النظرية :

هل كان هناك تقصير حقا؟ فى مؤتمر عقد العام الماضى بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حرب عيد الغفران، عرض ايلى زعيرا (رئيس المخابرات العسكرية عام ١٩٧٣) قاله موشى ديان بعد الحرب بسنوات معدودات. قال ديان فى نوفمبر ١٩٧٦ أنه لا يجب على الاطلاق الحديث عن تقصير استخبارى، بل عن وقوع خطأ. وكان الخطأ هو ما سمى آنذاك بإسم (النظرية). وحسب ما قاله ديان، لم تكن هذه النظرية من اختراع عبقرى مخبول بالمخابرات أو لوزير دفاع، بل أنها تبلورت لدينا بناءً على معلومات مؤكدة جداً، اعتقدنا أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه.

كانت هذه النظرية الشهيرة من بين الموضوعات التى تم بحثها فى مؤتمر معهد العلاقات الدولية (ديفيز) بالجامعة العبرية بالقدس، وقد صدرت حاليا فى كتاب من تأليف حاييم اوفز من المركز الإعلامى لوزارة التعليم والبروفيسور يعقوب برسيمن طوف من الجامعة العبرية. والكتاب عبارة عن مجموعة محاضرات القاها فى هذا المؤتمر بعض الذين شاركوا فى احداث تلك الفترة أو قاموا بأبحاث عنها مثل مردخاى جازيت، مدير عام مكتب رئيس الوزراء السابق، وجاد يعقوبى وزير وسفير سابق، واللواء احتياط تسيفى زامير رئيس الموساد سابقاً واللواء احتياط ايلى زعيرا رئيس المخابرات العسكرية سابقاً، والدكتور حنان شاى (شوارتس) من الجامعة العبرية، وقائد المنطقة الشمالية سابقاً اسحاق حوفى، واللواء احتياط افراهام ادن، القائد السابق لقوات المدرعات، والسفير السابق سميحا دينتس والباحثين البروفيسور مارتن ون-كرفيلد، ودان شيفتين والدكتور بنيامين ميلر، والبروفيسور اسحاق جلنور والبروفيسور برسيمن طوف.

منذ ٢٦ عاما اتفق جميع المتحدثين على أن هذه الحرب كانت نقطة تحول، ومفترق طرق فى السياسة الشرق أوسطية. فقد أعطاها المستشرق دان شيفتن من جامعة حيفا أهمية كبرى بقوله أن التحول الدرامى فى تاريخ العلاقات الإسرائيلية – العربية (العملية السياسية) وقد يكون أهم تحول منذ منتصف القرن الماضى، كان بقدر كبير، وليد حرب عيد الغفران.

بدأ كل شىء من نظرية تبلورت فى القيادة الإسرائيلية فى فترة حرب الاستنزاف (٦٩ – ١٩٧٠) والتى تقول أن مصر لن تستطيع دخول الحرب طالما لن تستوفى عدة شروط تتعلق فى الأساس بقدرتها الجوية. والأحداث معروفة: فى عام ١٩٧٣ سادت ثقة ذاتية كافة أجهزة الاستخبارات والسياسة الإسرائيلية (باستثناء البعض) بان هذه الشروط لم تتحقق: أى أن المصريين يصرون على الحرب، ويقومون بتدريبات ومناورات، ويفعلون كل شىء، ولكن نظراً لتخلفهم الجوى لا توجد فرصة فى أن يدخلوا الحرب.

كانت لدى المخابرات الإسرائيلية مصادر ممتازة حول جميع الاستعدادات المصرية بالاضافة الى معلومات (بعضها من مصدر أساسى وموثوق به) عن أن السادات لن يدخل الحرب. قال جازيت (يمكن القول أنه ربما حدثت هنا خديعة، أى أن المخابرات المصرية دست لنا مثل هذه المعلومات. هذا الموضوع غير واضح ومازال مفتوحا حتى اليوم). على كل حال، كانت هذه النظرية قوية جداً حيث يقول العقيد (احتياط) حنان شاى من الجامعة العبرية، أنه حتى الرئيس السادات لو قال بنفسه لجولدا مائير قبل عام ١٩٧٣ أنه سوف يدخل الحرب، لرفضت المخابرات الإسرائيلية كلامه تماما ويسألونه: عفوا، هل لديك طائرات طويلة المدى؟ لا . إذن هذا كلام فارغ. الاستراتيجى العاقل لن يدخل الحرب بدون طائرات طويلة المدى. بنغمة ساخرة يمكن القول بأن النظرية كانت صحيحة أى، لن يدخل السادات الحرب فعلا كى يسترد الأراضى الكبيرة التى فقدتها مصر فى عام ١٩٦٧. فى شهر أكتوبر ذاته لم يكن السادات ينوى احتلال سيناء، لأنه عرف أن النظرية صحيحة وهو لا يمتلك القدرة الجوية. وعلى ذلك قرر أن يشن حرب محدودة، أى عبور قناة السويس بطولها، والتوقف، والتركيز فى منطقة معينة داخل سيناء تدخل فى حيز مدى الصواريخ المصرية التى كان فى مقدورها التعامل مع التفوق الجوى الإسرائيلى.

– التحول :

كان الخطأ الإسرائيلى إذن هو أنهم لم يفكروا هنا فى إمكانية أن السادات يخطط للحرب المحدودة. وكان يبدو أيضاً أن الملك حسين، الذى التقى سراً مع جولدا مائير قبل فترة من الحرب، لم يتكلم عن احتمال مثل هذه الحرب. هكذا – على كل حال – يتضح من كلام تسيفى زامير، الذى ثار فى المؤتمر على الإسرائيليين الذين يخلقون أحيانا انطباعا بان الملك حسين كان عميلا للمخابرات الإسرائيلية. لقد خاف حسين من الحرب وقال لجولدا أن الجمود السياسى سيؤدى فى النهاية إلى مواجهة عسكرية، (ولكن لم يعرف متى ستكون الحرب.. وهو لم يكشف لنا عن أى شىء جديد) كذلك علق زامير جزء من المشكلة على ازدياد شوكة (ديان). سواء فى نظر الجماهير أو فى نظر الحكومة. وقال (ممكن أن أقول بتأكيد أننى لا أعرف أى قرار فى المجال السياسى – العسكرى لم يصدر إلا إذا وافق ديان عليه). فى أعقاب ذلك كان للتقديرات الاستخبارية التى ابلغها ديان للحكومة وضعا حيوياً، على حساب تقديرات الأجهزة الاستخبارية الأخرى، مثل الموساد على سبيل المثال. وقال زامير، أن ديان رفض أيضا أى محاولة من جانب الموساد للمشاركة فى اجتماعات الحكومة حيث كان يتم بحث التقديرات الاستخبارية وقد وصلت الأمور لدرجة أن رئيس المخابرات العسكرية، اللواء (احتياط) اهارون ياريف، طلب من زامير التوقف عن توزيع المادة الاستخبارية الخام على ديان ورئيس الوزراء. عندما علم ديان بالأمر، أصدر تعليماته لزامير بتحويل المادة اليه. وأكد اثنان من المستحدثين، مردخاى جازيت (الذى كان آنذاك مدير عام مكتب جولدا

مائير) وسيمحا دينتز (الذى كان آنذاك سفيراً فى واشنطن) أنه لم يكن الممكن منع الحرب وأن جولدا لم تضيع أى فرصة للسلام قبل ١٩٧٣. وقد اختلف معهم جاد يعقوبى عندما ذكر مقترحات الوساطة الأمريكية التى رفضتها إسرائيل. قال أنه لو تحققت تسوية مرحلية فى السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٢ - وكان ضليعاً فى الاتصالات الإسرائيلية - الأمريكية فى هذا الشأن - قال (ربما ما وقعت حرب عيد الغفران.. كان هذا الخيار قائماً حتى يوليو ١٩٧١، ولم يحسن استغلاله عقب التردد والخوف وعدم النظر إلى المستقبل فى إسرائيل).

ولسنوات عديدة يثير كلام اللواءين أسحاق حوفى وإفراهام أون (برن) ذكريات مؤلمة عن الضربات القاسية والمخاوف فى الأيام الأولى للمعارك. يتضح من كلام أون أن القتال على الجبهة الجنوبية، على الأقل فى الأسبوع الأول من الحرب، وحتى حدث التحول، كان مليء بالأخطاء وعدم الفهم. فى السابع من أكتوبر - مثلا - اصدر رئيس هيئة الأركان دافيد اليعزر تعليمات بعدم الوصول إلى خط القناة، بعدما وضع المصريون على ضفتيها دبابات ومدفعية. ونقل إدن كلام رئيس الأركان فى اجتماع عقد فى أم خشيبه، (ليس الاتجاه الوصول إلى القناة فعلا، بل مهاجمة الدبابات والقوات التى تأتى من القناة وإلى الداخل. ليس هناك اتجاه لمواجهة سلاح مشاة لديه بطارية مدفعية).

أمر رئيس الأركان القيادة الجنوبية ترجمة هذه الخطة إلى أمر واقع، ولكن ما أن وصل هذا الأمر حتى اتضح أنه (أمر مقتضب، بحيث يكمل الخيال ما هو مكتوب)، حسب كلام أون. كانت صيغة الأمر (المهمة: تطهير خط القناة من بين محور الجبهة وخط المياه). ويفسر أدن قائلاً أن هذا يعنى (أنه بدلا من الابتعاد عن البطاريات، مثلما تم الاتفاق مع رئيس الأركان، يجب الوصول إلى خط المياه). أما البروفيسور مارتين ون كرفيلد من الجامعة العبرية، وهو مؤرخ عسكرى، فقد قال باحتجاج أنه لا يرى أى معنى فى العودة وبحث موضوعات عسكرية مثل تحرك القوات، ولا أيضا استراتيجية وتكتيك المعارك، لأنها كلها تعود إلى الماضى ولن تتكرر. وحسب كلامه، يمكن لهذه الموضوعات أن تكون من نصيب المؤرخين العسكريين، وقادة الكتائب والألوية، ولكن ليس الجمهور العريض، لان حرب عيد الغفران كانت فى اعتقاده الحرب الحقيقية الأخيرة لدولة إسرائيل. رأى ون كرفيلد هو أن حرب عيد الغفران قد فعلت لدولة إسرائيل والشرق الأوسط ما فعلته الحرب العالمية الثانية بالنسبة للعالم أجمع.. فقد وضعت حداً للحروب الكبيرة بين الدول الكبرى. والسبب الرئيسى فى ذلك هو وجود الخيارات النووية. أدى احتمال استخدام هذه الخيارات فى الكثير من دول العالم لتخفيض الجيوش والتراجع الشديد فى نقل الجيوش فى نظر المجتمع. ويرصد ون كرفيلد فى إسرائيل مثل هذه الظواهر منذ الثمانينات.

ووصف حرب عيد الغفران بأنها آخر حرب حقيقية لدولة إسرائيل يلامس تأكيد أغلب المشاركين فى المؤتمر بأن معارك أكتوبر ١٩٧٣ قد مهدت الطريق أمام عملية السلام. وقد أوضح المستشرق دان شيفتن أن السادات قد أدرك انه حتى هذه الحرب الناجحة - فى نظر مصر - غير قادرة على أن تغير من الأساس ذلك الوضع السياسى والاقتصادى الصعب والخطير لمصر والعرب، ومن الضرورى حدوث تحول درامى فى العلاقات مع إسرائيل. ومثلما أوضح ذلك سيمحا دينتز، الذى عين فور وقوع الحرب سفيراً بواشنطن، قائلاً (لقد حدث انقلاب مزدوج فى الرؤية العربية. فمن جانب، تمت استعادة الكرامة الذاتية والتحرر من الأحساس بالمهانة ومن عقدة حرب ١٩٦٧، ومن جانب آخر، تفهم حدود القوة كحل لمشكلة النزاع).

من ناحية مصر وسوريا، كانت الأيام الأولى فقط للحرب هى الناجحة (حيث نجح جيش الدفاع بعد ذلك فى عبور قناة السويس حتى الوصول إلى الكيلو ١٠١ من القاهرة، وأن يتقدم فى الجولان حتى دمشق). ولكن تم تفسير هذا النجاح، وبخاصة فى مصر، كاستعادة للكرامة العربية التى جرحت فى عام ١٩٦٧ وأتاحت للسادات أن يقوم فيما بعد بمبادرته السلمية من موضع متساو مع إسرائيل.

- الاهتزاز :

عندما يتعلق الأمر بمسائل الإذلال أو الكرامة الوطنية، من الصعب قياس وتقييم أهميتها بالنسبة للتطورات السياسية بعد الهزيمة العربية فى حرب الأيام الستة كتب الشاعر السورى نزار قبانى (والذى توفى مؤخراً): "اخترقنا خانوقا من الخلف من شرم الشيخ حتى جبل الشيخ (الحرمون)".

واضاف آخرون: ومن القنطرة (بالسويس) حتى القنيطرة، ومن شارع اللبنى (بتل ابيب) حتى جسر اللنبى. وأوضح سيمحا دينتز، أن استعادة الكرامة العربية فى عيد الغفران، كان مصحوبا بنتيجة تقول أنه من غير الممكن الانتصار على إسرائيل. وهكذا ولدت الاتفاقيات المرحلية التالية للحرب، وتمت الزيارة الدرامية للسادات للقدس واتفاقيات كامب ديفيد والسلام مع مصر. إذن أحدثت حرب عيد الغفران تحولا سياسيا هاما فى مصر ولدى العرب عامة، ولكن ما لا يقل عن هذا، هى أنها قد احدثت هزة عنيفة فى المجتمع الإسرائيلى. ومثلما لخص شيفتن ذلك بقوله: (أحدثت الحرب فى المجال الاجتماعى - السياسى أزمة ثقة عميقة لم يسبق لها مثيل فى تعامل الجماهير مع قيادتها، والصفوة منها.. ووصل الأمر إلى درجة التيه. فى المجال الاقتصادى ظهرت أزمة عميقة أوقفت نمو الاقتصاد الإسرائيلى، واستعبدته بصورة لم يسبق لها مثيل فى النفقات العسكرية وخلقت تبعية غير مسبوقة للولايات المتحدة. وفى المجال السياسى عانت إسرائيل من عزلة دولة.. وفى المجال النفسى - السياسى اضطرت إسرائيل لان تسلم باتجاه سائد يرى أن العرب ودول النفط يمثلون قوة صاعدة..).

يقول اسحاق جلنور، وهو خبير فى العلوم السياسية

بالجامعة العبرية، أن علاقات الاهتزاز ظلت بارزة لفترة قصيرة بعد الحرب، وبنظرة إلى الوراء يمكن القول أن سقوط حكومة جولدا مائير بعد الحرب كانت نهاية هيمنة حركة العمل، حسبما وضح ذلك فى انتخابات ١٩٧٧. يعتقد جلنور أن الحرب التى نظر اليها الجمهور الإسرائيلى على أنها "حرب سيئة"، مثلت دفعة لتحولات جذرية فى السياسة الإسرائيلية. فقد تحطم التناغم الذى ساد فى قضية المناطق والحدود، وعمقت عملية تداعى الأحزاب التقليدية، وزادت من الرغبة فى البحث عن حلول سياسية واضحة عن طريق القانون وفتاوى رجال القانون، وأزيح غطاء السرية التامة وشبه المقدسة عن القضايا الأمنية. واستكمل يعقوب بارسيمن طوف – وهو أيضاً من الجامعة العبرية – ما قاله جلنور من أن حرب عيد الغفران خلقت طريقا مسدودا مؤلما ليس فقط للسادات والسياسة المصرية، بل وأيضا لدولة إسرائيل. هذا على النقيض من أربع حروب سابقة مع مصر – وهى حرب التحرير وحرب سيناء وحرب الأيام الستة وحرب الاستنزاف -- حيث وضعت كل حرب بذور الحرب التالية لها. ونظراً لشعور الطرفين بانهما قد بلغا طريقا مسدودا، أصبح الوقت ممهداً لعملية السلام.

وقد أشار جميع المشاركين فى المؤتمر، من قادة عسكريين، وأكاديميين ومسئولين كبار إلى أيام الاحباط والتوجس من أكتوبر ١٩٧٣. ولكن فى الوقت نفسه وبشكل مناقض، ظهرت فى تحليلات أغلبهم ملاحظات حول المساهمة الايجابية للحرب (بأنها آخر الحروب الكبيرة)، مثلما قال مارتين ون كرفيلد، أو (كحرب ستدخل التاريخ على أنها قد مهدت الطريق إلى السلام) مثلما قال سيمحا دينتز.
وعلى هذا الأساس تأتى أهمية ملاحظات دان شيفتن أنه قد حل محل خيار الحرب الكبيرة منذ حرب عيد الغفران خياران آخران خطيران هما أيضاً:
خيار الارهاب، الذى يضرب المجتمع الإسرائيلى بقوة، وخيار الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، والذى تحاول بعض دول المنطقة تطويرها. وعلى السؤال الذى ألقاه فى فبراير ١٩٧٤ الجندى فى فايد على موشى ديان – من الذى انتصر فى الحرب – يميل أغلب الباحثين إلى الاجابة بأنها قد انتهت بتعادل مؤلم. ولكنها أدت إلى تسوية النزاع الإسرائيلى – المصرى، مثلما قال يعقوب بارسيمن طوف، ومهدت الطريق أمام تسوية النزاع الإسرائيلى – العربى عامة، وهذا ليس بالشىء الهين.

هآرتس ١٩٩٩/٩/٢٩

دعوا الحكماء

بقلم/ مناحم فرومان

بالنسبة لأبناء جيلى يرتبط عيد الغفران بالنظرية الأمنية. فى تلك الأيام التى تأججت فيها نيران الحرب كان يلتهمنا السؤال: كيف أخذتنا الحرب على حين غرة. وكانت الاجابة كما هو معروف هى: أن المؤسسة العسكرية لم تخن دورها ولم ترصد المعطيات (أى تحركات جيش العدو.. الخ). بل إن جميع هذه المعطيات قد عوملت من خلال منظور خاطىء. وبسبب النظرية الخاطئة لمؤسستنا العسكرية دفعنا ثمناً باهظاً.
فى هذه الأيام التالية لعيد الغفران أعيش إحساساً قاسيا بأننا منغمسون مرة أخرى فى نظرية خاطئة من شأن نتائجها أن تكون سيئة جداً. وأقصد النظرية السائدة فى مجتمعنا، والتى تقول لا يمكن صنع السلام مع الإسلام. وأساس هذا الافتراض هو النظرية التى تقول أن الدين هو أصل الحروب فى العالم (مثلما تثبت الحقائق، كما هو معروف، بعد الثورة الفرنسية، التى حررتنا من الدين، لم تنشب حرب فى أوروبا. وبسبب التأثير الأوروبى على العالم – لم تقع حروب عالمية منذ ذلك الحين).
نظراً لأن الدين هو مصدر أى حرب، فإن النتيجة المنطقية لمنطقتنا هى أن السلام لن يصنعه سوى هؤلاء الإسرائيليين والعرب الذين تحرروا من الدين – فالصراع من أجل السلام له صلة عميقة بالصراع ضد قوة الدين، والنتيجة النهائية هى أن إسرائيل التى تناضل من أجل السلام يجب أن تناضل ضد قوة الإسلام لأن منظور العالم الإسلامى لن يسلم أبداً بوجود دولة إسرائيل داخله.
وعلى الفور أؤكد، إننى أعتقد بوجود بعض الصواب فى هذه النظرية (قال الحكماء القدامى أن لكل نظرية خاطئة أساس حقيقى). مما لاشك فيه أن أصول الإسلام هى مصدر الكراهية لإسرائيل وأنها تشكل أساساً أيديولوجيا للحرب ضد وجود دولة إسرائيل. من خلال الاطار الواسع جداً للشريعة الإسلامية اشتهر كما يبدو لى فى الجمهور الإسرائيلى تقسيم العالم بين دار السلام (المنطقة التى يسيطر عليها الإسلام) وبين دار الحرب (المنطقة التى يجب محاربتها من أجل أن تصبح تحت السيطرة الإسلامية). وقد تكون وصلت إلى الرأى العام الإسرائيلى بعض التعبيرات ضد حكماء الدين الإسلامى يمكن تفهمها فى اتجاه التسليم بوجود دولة إسرائيل. عن هذا الاتجاه لم يمتنع حكماء إسرائيل عن القول بأن اعتقادهم واعتقادنا (لو أفلح إنسان أصبحت التوراة ترياق الحياة. وإذا لم يفلح – أصبحت التوراة سم الممات). وبناءً على ذلك فإن السؤال الحاسم هو: هل يرغب المسلمون فى أن يتجهوا الينا بنية السلام؟ بالنسبة لهذا السؤال فإن نظرتنا مهمة جداً، أى بأى غرض نتجه نحن صوب الإسلام. أن المشكلة الكبرى للعلاقات المتبادلة هى كيفية الخروج من الدائرة السلبية وإدارة دائرة التبادلية فى الاتجاه الايجابى. فيما يتعلق بالعلاقات مع جيراننا المسلمين فان الاقتراح البسيط هنا هو دمج التشدد بالانفتاح. بالنسبة

لهؤلاء الذين اختاروا طريق الارهاب، يجب أن تتصدى لهم أجهزة الأمن بكل قوة (بدون قيدهم فى موضوع قتل النفس. فإذا قال حكماء الشريعة اليهودية أن الشك فى قتل النفس يلغى قدسية السبت، فيمكن أيضا لحكماء المحكمة العليا التخلى عن نموذجية الحفاظ على كرامة الانسان وحريته فى حالات قتل النفس).

مقابل هذا، بالنسبة لحكماء الدين الإسلامي يجب أن يبدى حكماء الدين فى إسرائيل انفتاحا. فقد ندفع ثمنا باهظاً لو ظل شعب إسرائيل أسير للنظرية القائلة أنه ليس فى مقدور الدينيين صنع السلام.

الآن فعلا: لن يكون من العدل ولا من الحكمة تصنيف الحركة "الإسلامية كلها مع المخربين الذين نفذوا عمليات اعتداء فى طبرية وحيفا. إلى أين نصل إذا دفعنا كل المسلمين الإسرائيليين إلى الحائط؟ هذا الفهم البسيط، الذى يتضح فى بعض تصريحات رئيس الوزراء وبعض وزرائه، يجب أن يدخل الحيز العملى. ليس من المقبول رفض رغبة زعماء الحركة الإسلامية للقاء كبار الحاخامات فى إسرائيل من أجل ادانة محاولات الاعتداء وتشكيل لجنة مشتركة ضد سفك الدماء ودعم السلام بين اليهود والمسلمين. إذا منعت النظرية الأمنية ذلك، فسوف يأتى لا قدر الله يوم نطلب فيه المغفرة والتكفير عن ذلك.

هناك عبارة شهيرة لنيلسون قالها لجنوده قبل المعركة: الشعب ينتظر أن يؤدى كل واحد دوره ومن واجب أجهزة الأمن أن تفعل ما تعرف عمله. لن يكون من الصواب إذا استخدموا صلاحياتهم الأمنية من أجل منع الحاخامات من العمل فى اطار صلاحياتهم الدينية. إن زعماء الدين هم الذين سيفهمون ديناميكية تنمية المصادر الدينية وتطور الشريعة. لذلك فإنهم هم المناسبون جداً للعمل من أجل السلام بين دين إسرائيل والدين الإسلامى، إذا لم يكبلوا أيديهم. من أجل مصلحة المجموع، يجب أن يؤدى الحاخامات دورهم.

ومثلما قال الحكماء الراحلون : تلاميذ الحكماء يكثرون السلام فى العالم.

* ملحوظة: كاتب المقال هو حاخام مستوطنة تكوع.

حول تلك الحرب

جريدة يديعوت أحرونوت
٢٩/٩/١٩٩٩
بقلم: دول التشولر

لقد مر ستة وعشرون عاماً على حرب يوم الغفران، ولكن عادت ونشبت فى الصحف حرب أخرى حول هذه الحرب.. من هزم جيش مصر - اللواء شارون أم اللواء افراهام ادن؟ من سيدخل التاريخ كشخصية عسكرية عظيمة، ومن سيصبح وصمة عار ابدية ؟ اريك أم برن؟ ولكن يبدو أن بعض الشخصيات العسكرية الإسرائيلية العظيمة هم من ذلك النوع الذى لا يقول شيئاً ولا ينسى شيئاً؟ وحتى الآن فهم يرفضون أن يدركوا أن الجنود البسطاء هم الذين انتصروا.. لم تكن استراتيجية شارون هى العبقرية وليس اللواء برن كذلك. وانما هم قوات المدرعات من الشباب الذين حاربوا حتى نفذت ذخيرتهم. أنهم قوات المشاة الذين صمموا وانقضوا ثانية. أنهم الطيارون الذين فقدوا زملاء وطائرات، ولكنهم لم يتوقفوا عن تنفيذ المهام. فى ظهر عيد الغفران عام ١٩٧٣، عندما تحطم المفهوم غير الجدير بالثناء تحطمت اسطورة الجنرالات الذين لا يهزمون. ففى لحظة واحدة تبددت اصنام كاذبة، ومع تحطمهم انكشف الغرور العسكرى والغباء السياسى للذين تسببوا فى هذا التقصير، لقد تعلمت إسرائيل جيداً حدود القوة.

ولكن هذا التعليم كلف إسرائيل دماء وضحايا وأحدث شرخاً اجتماعيا ونفسيا لم يلتئم حتى اليوم، فى حرب يوم الغفران قتل الانحياز الساذج لمواطنى الدولة مع دولتهم، وهو الانحياز الذى ميز إسرائيل مع بداية قيامها. وفى حرب يوم الغفران وصل وهم "وحدة الهدف" و"وحدة المصير" إلى نهايته.

وليس مصادفة أن كلتا الحركتين السياسيتين اللتين ظهرتا بعد هذه الحرب، وهما جوش ايمونيم وحركة السلام - تعملان طبقاً لمثل متناقضة ولأهداف متعارضة. وهذا التناقض يشهد على تحطم المجتمع الإسرائيلى، وأن الحطام قد تطاير بقوة إلى الأطراف.

لقد مر جيل، وحتى الآن فنحن نحمل على ظهورنا تلك المشاكل التى ظهرت مع هذه الحرب وهى التأرجح المتطرف بين سياسة اليسار وسياسة اليمين، وعدم الثقة فى الزعماء، والذين يبدون أحيانا كأنهم يقودون إسرائيل إلى حافة الفوضى. الانشقاق والانفصال فى المجتمع. ولكن ليس هناك أمراً سيئاً دون أن يكون هناك آخر طيباً، فبعد مرور حوالى ربع قرن على هذه الحرب، فإسرائيل هى مجتمع متنوع يؤمن بالتعددية. كما أن تداعى الزعامة السلطوية بعد الفشل فى حرب يوم الغفران، فتح أمام طبقات واسعة - كانت تعيش فى ذلك الحين بشكل هامشى - الباب للعمل. ومن بين هؤلاء بعض المهاجرين من الخمسينات الذين بدأوا فى التعبير عن قوتهم. وداخل هذا الشرخ الاجتماعى الذى اتسع بعد الحرب طرح موضوع الهوية اليهودية لدولة إسرائيل. فحتى ذلك الوقت كانت الأغلبية العلمانية تترك هذا الأمر للائتلاف، ولكن موضوع الهوية اليهودية تحول بعد ذلك إلى أمر روحانى وايديولوجى يجبرنا على اعادة تكوين المجال الثقافى الذى نعيش داخله.

وحدثت أيضاً ثورة اقتصادية من اقتصاد اشتراكى بطيء إلى اقتصاد سوق مفتوح ديناميكى وليس مصادفة أن هذا التغير حدث أثناء حكم الليكود، بعد أن فقد الزعماء من النموذج الاشتراكى عظمتهم فى حرب يوم الغفران، واختفت معهم آرائهم القديمة حول الاقتصاد.

وسوف تخبرنا الأيام إذا كان التقدم المادى والتنوع الاجتماعى فى إسرائيل والذى نعيشه اليوم هو أمر فى صالحنا أم فى غير صالحنا. ولكن يبدو أن المفتاح يكمن فى قدرتنا على التقدم إلى المرحلة الثالثة. لخلق الانسجام بين المتناقضات القديمة، وأن نغنى من جديد النشيد الذى توقف عند الحرب.

خصخصة الاقتصاد، كأنما..

الملحق السياسي لجريدة هآرتس
١٣/١٠/١٩٩٩
بقلم/ تسفي بارئيل

أن التغيير الأخير في القيادة المصرية تلخص في إضافة وزراء، أما سياسة الحكومة الجديدة فهي نفسها السياسة القديمة. فمبارك يرغب في خصخصة الاقتصاد حتى يضمن استمرار المساعدات من الصناديق الدولية، ولكنه يخشى أن يذكر اسمه بالعار كمن سبب في بطالة جماعية، ولذلك فهو يفضل فقط ما يبدو لأعين الناس (المظهر الخارجي) من الخصخصة.

إن التذكرة الجيدة لحضور مسرحيات، عادل إمام قيمتها حوالي ٢٠٠ جنيه مصري، أي أكثر من مرتب متوسط لمدرس من الأقاليم، وأكثر بكثير من المعاش الذي يتقاضاه عشرات الآلاف من العمال والموظفين الذين خرجوا الآن من الخدمة في خطة الخروج المبكر للمعاش. وعادل إمام، ممثل ومخرج مسرحي وكاتب سيناريو ومنتج؛ إنه ليس فقط بطل ثقافة قومي في مصر، فهو ثروة ثقافية عربية عصرية لا يقارن بأي معيار.

فهو يتهكم في مسرحياته وأفلامه على القيادات المسئولة، ويكشف الفساد المتفشي في السلطة، ويدعو لصوص السلطة بأسمائهم، ويلعن الإرهابيين الإسلاميين المتطرفين ويستخف من الحكام التافهين للدول العربية. ويقول عادل إمام في حوار مع صحيفة المعارضة: الأهالي "إنني أغير من محاولات شعوب أخرى، وكنت أرغب في أن أرى في مصر أيضاً منافسة على رئاسة الدولة بين ثلاثة - أربعة أحزاب من أجل المواطن، أو على الأقل منافسة بين حزبين".

وكثروة ثقافية يستطيع عادل إمام أن يعبر عن رأيه بحرية أكثر بكثير من معظم السياسيين أو الكتاب المصريين. فإن الدولة في حاجة له أكثر من حاجته لها. ولكن عندما يطلب منه شرح السبب لماذا سعر تذاكر مسرحياته لا تتيح للجماهير الفقيرة رؤية الممثل الذي بدأ طريقة ككوميدي بسيط، فإنه لا يستطيع الاجابة. ويقول: "هناك أيضاً تذاكر مخفضة" ويضيف: لقد حاولنا ذات مرة تسجيل أحد المسرحيات سينمائياً من أجل عرضها في قاعات جماهيرية بسعر ثلاثة جنيهات مصرية للفرد. ولكن حينذاك إنهالوا علينا من قبل النقابات المهنية للفنانين وقالوا أننا نهدم قطاع السينما". وهي تلك النقابات التي يحرص عادل إمام على إحترامها والتي تمثل بالنسبة له، مثل معظم المصريين، التمثيل الأساسي للشعب.

ويضيف كاتب مصري: "إنها المعضلة المصرية" إننا في الواقع نكره النقابات المهنية، والتي تملى كل شيء في مصر، يصدون التقدم، بمنعون الخصخصة، وتفرض سياسة شعبية ضد إسرائيل، وتدير بيد عليا رقابة داخلية ويقبضون على تلابيب الديمقراطية الخاصة عندنا. ومن ناحية أخرى، فإننا لا نبادل الحكومة الحب الكبير، فإذا كان هناك فساداً فهو يبدأ في الحكومة، وإذا كان هناك ظلم فهو في الأساس من قبلها. نحن نتوقع أن تعمل الحكومة من أجلنا نحن المواطنون، ولكن لأننا لا نصدقها فإننا نتوجه للنقابات المهنية. وهكذا عندما يغير الرئيس مبارك حكومة ويعلن عن التغيير في جدول الأعمال القومي، فإننا قبل أي شيء ندرس ما يقولون عن ذلك في النقابات المهنية، وكأننا بصدد الحديث عن هيئات غير مرتبطة بالحكومة، ليس لها مصالح، ولا يخشى مديروها على رزقهم".

تغيير في الوجوه :

لقد جاءت أقوال عادل إمام عن شوقه لثلاثه - أربعة أحزاب متنافسة كرد على حصول الرئيس مبارك على غالبية ساحقة في الاستفتاء الشعبي. فقد أيده أكثر من ٩٦٪ من المشاركين على استمرار فترة رئاسته التي تعتبر أطول فترة حتى الآن في مصر. أما التغيير الموعود في القيادة المصرية فقد أثمر بصفة عامة رئيساً للحكومة والذي تولى منصب وزير ١٥ عاماً وإضافة ١٣ وزيراً جدد في حكومة عملاقة تتكون من ٣٢ وزيراً، وخطوط سياسية لم تتغير في جوهرها عن تلك التي رسمها مبارك عندما عين الحكومة السابقة قبل ثلاثة أعوام. وبالنسبة للنقابات المهنية مثلما أيضاً لأحزاب المعارضة - والتي طالبت بالتغيير ولكن خافوا منه - كان ذلك بمثابة بشرى مريحة. فالتغيير سيكون على ما يبدو في الوجوه فقط.

والدكتور عاطف عبيد، رئيس الحكومة الجديد - الخامس في فترة تولى مبارك - درس إدارة الأعمال في جامعة إيلينوي. وقد تعرف على حسني مبارك في الفترة التي كان يتولى فيها منصب نائب الرئيس الراحل أنور السادات. وهذا التعارف ساعد عبيد على البقاء عام ١٩٩٦ في منصبه كوزير لشئون التنمية الإدارية في وزارة كمال الجنزوري، والذي كان قد بدأ كراهية شخصية نحو وزيره وطالب بإبعاده من مهمته.

لم يكن عبيد هو الوزير الوحيد الذي عاني من علاقة إهانة. فحسب أقوال مصادر مصرية، فقد طالب الجنزوري بتحويل وزرائه إلى موظفين كبار والذين يجب أخذ تصريحه قبل القيام بأي خطوة. لقد أراد أن يمنعهم من

التحدث مباشرة مع الرئيس مبارك، بل وأنه حتى كان ينوى إصدار تشريع بأن يكون رئيس الوزراء هو الصلة الوحيدة بين الحكومة والرئيس. لقد كان يعيد وزراء من سفريات خارج البلاد وكان يصل إلى حياتهم الخاصة. وهناك موظفون فى وزارات الحكومة يبعثون له بالتقارير عن أعمال الوزراء، كما كانت المشروعات الذاتية مجمدة على مائدته على مدى شهور، وكانت الصحافة مضطرة لتغطيته فى كل حدث، وقد تطلع أيضاً للسيطرة على الجوانب السياسية وأن يكون من بين صانعى القرارات فى مجالات وزير الخارجية عمرو موسى. جاء ذلك على لسان مسئول كبير فى وزارة حكومية مصرية. لقد كان الجنزورى رئيساً فى حكومته.

ومن الممكن القول أنه كان من المحتمل لو أن الاقتصاد المصرى كان فى وضع أفضل لكان النقد الشخصى ضده لا يكفى لابعاده من منصبه، أو لو كانت خطط التنمية قد تقدمت بشكل أسرع. ولكن الصحافة المصرية كانت تنشر يومياً قصصاً متتالية عن فساد السلطة، عن التهريب، عن السرقات وعن قروض غير مشروعة من البنوك بواسطة مسئولين كبار فى مجلس الشعب وفى الحكومة، وعن استخدام للممتلكات العامة الحكومية لأغراض شخصية، عن تصاريح إستيراد مزيفة، عن تعطيل كبير فى بناء وحدات سكنية شعبية. ذلك التعطيل الذى أدى إلى إستفحال الأسعار والى تهديد حقيقى لزيادة التضخم.

شبح البطالة :

إن قلة الحيلة الحكومية هددت بالاضرار بالتقارير الايجابية التى حصلت عليها مصر من صندوق النقد الدولى، والتى أتاحت لها الاستمرار فى اقتراض النقود فى السوق العالمى. ولكن البطالة لم تنسف، وإذا كانت التقارير الرسمية تشير إلى ١٣٪ كنسبة بطالة، فإن الواقع أصعب بكثير من ذلك، وبالأخص فى المناطق القروية البعيدة عن العاصمة. والمشكلة الخاصة فى هذا الصدد هى إنعدام فرص العمل لخريجى الجامعات، والذين ينبغى أن يكونوا القوة الدافعة للاقتصاد المصرى. لقد روى شاب مصرى يبلغ من العمر ٢٥ عاماً: إننى أستطيع الحصول على أرض زراعية فى منطقة نائية أو الانتظار حتى يستكمل مشروع توشكى، ولكننى لا أفهم فى الزراعة أو فى الهندسة. لقد أنهيت دراستى فى العلوم السياسية والآن أنا أعمل جرسون ليلاً وسائق تاكسى صباحاً. إنه لا يرى أى فرصة فى تكوين أسرة ويقول: "ومثلى يوجد الآلاف ممن يؤيدون مبارك".

إن تأييد مبارك هو موضوع مفهوم من تلقاء نفسه حتى عندما يعين رؤساء حكومة غير ناجحين. من الصعب وجود شخص ما ينتقد الرئيس مبارك فيما يتعلق بتعيينه للجنزورى كرئيس للحكومة، مثلما لا يوجد أحد يلوم الرئيس على تعيين عاطف عبيد. فالنقد حذر، غير مباشر، وبواسطة كشف نقاط ضعف عبيد. فقد كتب أحد المشاهير: إن هذا الرجل يبدو وكأن مصر ليس لديها أى مشكلة، وأن كل ما تفعله مصر هو أمر جيد. وكتب آخر: إن الخيال عنده يتحول لواقع. وفى الأهرام لم ينسوا أن يذكروا أن عبيد الذى يحمل لواء الاصلاح يعيش فى حى راقٍ فى منطقة المهندسين، بجوار مصنع سيراميك كليوباترا وبجوار منزل رجل أعمال مشهور.. وأنه متزوج من إبنة واحد من زعماء الإخوان المسلمين.. أما النقابات المهنية فليس لها مكان فى قلبه. إن تلك الأسباب كافية للخروج ضد عبيد وحتى يظهرون للرئيس مبارك كيف يفكرون فى الصفقة التى جلبها على مصر.

إن كلاً من مبارك وعبيد أيضاً يعرفون أنهم لا يستطيعان أن ينجزا فى هذه الولاية أكثر مما أنجزا فى الولاية السابقة. حقاً أن مبارك يتطلع لخصخصة الاقتصاد المصرى، ولكنه يعلم جيداً أن الربح الاقتصادى للخصخصة من الممكن أن يكلفة ثمناً سياسياً واجتماعياً لا يستطيع تحمله. إن معنى الخصخصة فى مصر، هو أن مئات الآلاف، إن لم يكن ملايين العاملين، سيجدون أنفسهم بدون عمل. إن خطة المعاش المبكر التى وضعت لمنح حل للذين ستتم إقالتهم، كلفت الحكومة أكثر من مليار جنيه مصرى، وبهذا لم تخرج الحكومة بأى أرباح من بيع المصانع الحكومية. أن النقابات العمالية تقف بشدة ضد الخصخصة، وفى المقابل تقف الصناديق العالمية، والتى تشترط ربط إستمرار المساعدات والقروض بالتغيير فى الهيكل الاقتصادى. وفى فترة توليه الجديدة وربما الأخيرة لمبارك، لا يمكن أن يسمح لنفسه بوجود اضطرابات اجتماعية، مظاهرات بالشوارع أو تخليد بإسمه كمن أدى إلى البطالة الجماعية. فهو فى حاجة لاستعراض أياً كان، والذى يبدو وكأن هناك خصخصة فى مصر، ولكن بشرط إستمرار تلقى العاملين لمرتباتهم. وعاطف عبيد هو على ما يبدو الشخص المناسب للقيام بهذه المسرحية. وإذا لم ينجح فسيكون لعادل إمام مادة تصلح لمسرحية جديدة والتى لن يستطيع رؤيتها أيضاً الجمهور العريض لأن سعر التذكرة لن يتغير.



مفهوم "أرض اسرائيل" فى العقيدة اليهودية

نهال نبيل عبد الغفار

يعتبر مفهوم "أرض اسرائيل" هو أساس دولة اسرائيل التى أعلن قيامها في عام ١٩٤٨ ، ولهذا يكتسب هذا المفهوم أهمية كبيرة تقتضي التعرف على الوضع التاريخي للمنطقة التي قامت الدولة عليها، هذا الى جانب القاء الضوء على الدعامة الدينية لهذا المفهوم من خلال التعرف على أهم الجوانب الدينية فى هذا الشأن .

أولا : الوضع التاريخى للمنطقة :

إن التعرف على مفهوم "أرض اسرائيل" الذى يرتكز عليه الفكر الصهيونى منذ بدايته يقتضى تسليط الضوء على الوضع التاريخى للأرض ، حيث يدعى اليهود أن لهم حق تاريخى الى جانب الحق الدينى فى هذه الأرض التى قامت عليها مملكتا داوود وسليمان والتى تعتبر الأساس لأرض دولة اسرائيل التى قامت فى عام ١٩٤٨.

ويمكن القول أن أول اتصال لليهود بما يسمونه "أرض الميعاد" يرجع الى عام ١٨٠٠ ق. م ، حين سار ابراهيم - ومن خلفه من أتباعه من البدو - متجها الى تخوم أرض فلسطين (١).

وينتمي سيدنا ابراهيم الى بعض قبائل البدو بين (أور) فى جنوب الفرات وبين (كنعان) سوريا ، كما يأتى الكتاب المقدس بنسب سيدنا ابراهيم الى سام بن نوح (٢) . ومن نوح أيضا الأشوريون والأرمن ، وكل هؤلاء الشعوب نطقوا بلغات قريبة من بعضها نسميها اليوم اللغات السامية، وكانت اللغة الكنعانية أقربها للعبرية .

كما يلاحظ أن سكان فلسطين الذين سبقوا الاسرائيليين كانوا مزيجا من الشعوب ولكنهم فى الأصل يعودوا الى العنصر السامى وقد احتل الفلسطينيون الشاطئ من يافا ثم جنوبا منها وقد خضعوا فى ذلك الوقت للكنعانيين، وذلك نظرا لعدم وجود قوة سياسية كبرى فى المنطقة، ولم تقم امبراطورية كبرى فى هذا الوقت ، وإنما كانت البلاد ممالك صغيرة ، ولهذا كان من السهل على الدول المغيرة أن تهزم هذه الممالك وتفرض سيطرتها على فلسطين .

وفى فترة لاحقة على هجرة ابراهيم الى أرض فلسطين ، هاجرت ذريته الى مصر، وظلت هناك الى أن خرج موسى بهم فى هجرة الى فلسطين وذلك فى عام ١٢٠٠ ق . م (٣)

وقد تطور الوضع فى فلسطين وكانت الحاجة الى ملك قوى يحاول تجميع اليهود ، فكان أول ملك اسرائيلى وهو "شاؤول" فى ١٠٠٠ عام ق. م ، ومن بعده جاء تولى الملك "داوود" الحكم ، ثم ابنه "سليمان" والذى ينسب له تشييد أول هيكل فى مدينة (أورشليم).

وعلى الرغم من أن الكيان اليهودى فى هذه الحقبة لم يدم طويلا (٧٨ عاما) (٤) حيث كان بعد سليمان ابنية (رحبعام) الذى اقتتل مع أخيه (يربعام) وبالتالى انقسمت المملكة الى شطرين هما (يهودا) وعاصمتها (أورشاليم) و(اسرائيل) وعاصمتها (نابلس) . إلا أن هذه المملكة الموحدة الأولى فى عهد داوود وسليمان تعتبر القاعدة الدينية والتاريخية لليهود للمطالبة بما يسمى فى الفكر اليهودى "أرض اسرائيل التاريخية" أو "فلسطين الكبرى.

وقد استمر الوضع التاريخى للمنطقة حتى عام ٧٢١ ق . م مع وصول الآشوريين الى المنطقة واجتياح مملكة اسرائيل "الشمالية" حيث دمروا جزءا كبيرا منها وقضوا على عاصمتها (٥) وقاموا بترحيل القادرين والأثرياء من سكانها الى بلاد نائية، وقد استطاعت مملكة (يهودا) "الجنوبية" أن تنجو من هذا المصير بخضوعها لحكم الآشوريين حتى تم تدميرها ايضا على ايدى البابليين فى عام ٥٨٧ ق . م .

أما فى المرحلة اللاحقة على ذلك والتى أقيم فيها الهيكل الثانى ، جاء استيلاء الفرس على البلاد ثم سيطرة الاسكندر الاكبر وبطالمة مصر على هذه المناطق، كما استولى الرومان على المنطقة نفسها فى ٦٣ ق . م ، ويذكر أنه قد وقعت فى هذه الفترة ثورتان يهوديتان كبريان فى ٧٠ و ١٣٥ ميلادية وكانت نتيجتهما هدم الهيكل الثانى وطرد اليهود الى الأبد من (أورشاليم) .

وفى القرن السابع الميلادى (٦٤١ م) (٦) انتقلت فلسطين الى العرب فى عهد خلافة عمر بن الخطاب، وأصبحت

فلسطين دولة عربية ، وتجدر الاشارة الى أنه فى ظل الدولة الاسلامية عاش اليهود على مستوى اقتصادى وثقافى مرتفع ، وذلك بخلاف أوضاع اليهود فى أوروبا والذين دفعتهم أوضاعهم السيئة فيما بعد الى التفكير فى الهجرة الى فلسطين .
هذه هى أهم ملامح الوضع التاريخى للمنطقة فى فلسطين منذ عام ١٨٠٠ ق . م وحتى بداية التفكير الصهيونى فى احياء اللغة العبرية والإهتمام بالروح القومية فيما بينهم الى أن بدأ وصول الصهاينة الأوائل فى ١٨٨٢ من أوروبا الشرقية الى فلسطين .

ثانيا : الدعامة الدينية لمفهوم "أرض اسرائيل" :
يرتكز مفهوم "أرض اسرائيل" على دعامة دينية فى الفكر السياسى الصهيونى (٧) وهذه الدعامة تتلخص فى الادعاء بوجود حق دينى يهودى فى المنطقة التى تقع شرقى البحر المتوسط ، وذلك اعتماداً على الوعود التى أعطاها الله سبحانه وتعالى لأنبيائه ابراهيم ، وإسحاق ، ويعقوب كما جاءت فى التوراة.
ونظرا لعدم تحديد نصوص التوراة فى سفرى التكوين والخروج لحدود هذه المنطقة، فقد نشأت عدة تفسيرات لها ، جاءت بعضها فى التلمود والبعض الآخر فى كتب الكتاب الدينيين – لاسيما الحاخامات والعلمانيين .
ويمكن تناول هذه التفسيرات خاصة فيما يتعلق بحدود هذه المنطقة ومدى منح الأرض لليهود وذلك الى جانب ارتباط فكرة الخلاص بمفهوم "أرض اسرائيل".
أما بالنسبة لحدود "أرض اسرائيل" فتشير التفسيرات المختلفة الى ان الحدود العربية لأرض اسرائيل الدينية هى ساحل البحر المتوسط ونهر مصر .
وترى التفسيرات اليهودية أن نهر مصر يقصد به نهر النيل، وذلك فى حين ترى غالبية التفسيرات أن ما جاء فى خطاب الله لسيدنا ابراهيم عن الحد الغربى لأرض اسرائيل هو نهر مصر. "لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر حتى النهر العظيم" إنما يقصد به وادى العريش – فى سيناء – وليس النهر الرئيسى لمصر .
أما الحدود الشرقية فهى تضم وادى الأردن بكامله ، والبحر الميت ، والمرتفعات الشرقية حتى مشارف مدينة عمان .
وفى الوقت الذى تقصر فيه معظم التفسيرات اليهودية الحدود الشمالية لأرض اسرائيل الدينية فى سوريا ولبنان على مرتفعات الجولان ونهر اليرموك وجبل الشيخ ومدينتى صور وصيدا والقسم الجنوبى من نهر الليطانى ، نجد بعض التفسيرات تمتد بهذه الحدود الشمالية لتصل بها الى نهر الفرات.
وفيما يتعلق بالحدود الجنوبية ، تأتى بعض التفسيرات بالحدود عند مدينة بئر سبع والنقب ، فى حين تشير عدة تفسيرات أخرى الى أنها تمتد حتى خليج العقبة .
ومن خلال ما سبق يتضح أن العقيدة اليهودية تضع لها حدودا تحقق مصالحها المختلفة ، كما يتضح أيضا أن التفسيرات لا تفتقر فقط على مجال الحدود للدولة، ولكنها تمتد الى مجال الشعب نفسه ، حيث يستغل اليهود بعض الكلمات مثل (لنسلك) ليؤكد على أن الأرض الموعودة تقتصر عليهم باعتبارهم من نسل ابراهيم ، وذلك على حين يمكن الرد على ذلك بالقول بأن هناك تفسيرات تقول بأن العرب فى فلسطين يمكن أن يقولوا أنهم من نسل سيدنا ابراهيم وذلك من خلال سيدنا اسماعيل، وبالتالى فالوعد ليس كما يقول اليهود قاصرا عليهم.
وعلى صعيد آخر تأتى فترة امتلاك أرض اسرائيل، فيلاحظ استخدام بعض الكلمات مثل (الأبدى) فى العهد القديم وهنا ما يستخدمه المفسرون اليهود فى الإدعاء بأن ملكية الأرض أبدية لهم، ولكن تشير التفسيرات الى أن هذه الكلمات تعنى أنها لفترة طويلة وليست للأبد ، كما يلاحظ أن العقيدة اليهودية تركز على الطاعة لأوامر الرب حيث أن ذلك يمثل الشرط للتمتع بالأرض، فإذا خالف الشعب الأوامر الإلهية انتفى العهد مع الرب والذى أعطى فيه الأرض لنسل سيدنا ابراهيم من نهر مصر حتى النهر العظيم .
وأخيرا يمكن تناول فكرة الخلاص أو التى تسمى (بالماشيحانية) والتي يقصد بها انهاء تشتيت اليهود فى المهجر "دياسبورا" ، وإعادة تجميعهم فى أرض اسرائيل ، وعلى حين يؤمن التيار الأرثوذكسى غير الصهيونى (٨) بأن هذا الخلاص لن يتحقق الا على يد الرسول الذى سيرسله الله (سبحانه وتعالى) والذى سوف يكون من نسل داوود ، وأن أى تدخل من جانب الإنسان لاستعجال هذا الأمر لا يعد من الإيمان فى شئ بل لن يؤدى الا الى تزايد المشكلات التى يواجهها الشعب اليهودى نظرا لعدم قيامه بأعمال التكفير اللازمة عن ذنوبه وآثامه التى ارتكبها بمخالفة شريعة التوراة ، فإن أحزاب وجماعات الصهيونية الدينية تؤكد ضرورة سعى اليهود الى تهيئة الظروف من أجل تقريب الخلاص المنتظر وذلك من خلال العمل على الهجرة الى الأرض الموعودة واقامة الشريعة التوراتية والتمسك بها ، ومن ثم يمكن القول أن فكرة الخلاص أو ما يطلق عليها الماشيحانية تأخذ صورتين هما :
(أ) نهاية العالم .
(ب) الخلاص على يد المسيح المنتظر.

ومنذ تزايد الجهود التى بذلتها المنظمات والهيئات الصهيونية والدينية من أجل انشاء وطن قومى لليهود فى أواخر الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ، شهد التيار اليهودى الأرثوذكسى مواقف مختلفة ازاء تأييد الحركة الصهيونية فى سعيها لاقامة دولة تجمع الشتات اليهودى فى فلسطين (٩) وقد كان الحاخام اسحق كوك (١٨٩٥ -١٩٣٥) الصوفى ، وأول رئيس للحاخامات من اليهود الشرقيين من أوائل الدعاة لدينيين الذين أكدوا على أن المستوطنين الصهاينة – رغم بعدهم عن الدين – ينفذون

تعاليم الديانة اليهودية بإستيطانهم المادى فى فلسطين ، وأصدر عدة فتاوى بهدف اضفاء الشرعية على المخطط الصهيونى ، وربما كان يراوده الأمل فى أن تتحول الدولة اليهودية الى دولة ثيوقراطية (دينية) كاملة .

ومن ثم تكتسب فكرة الخلاص أهمية خاصة في العقيدة اليهودية ولهذا فهناك تصورات عديدة بشأن هوية المخلص، فهى تتصور هذه الشخصية المقدسة علي أنها شخص واقعي ملموس ، أو مخطط محدد، أو تنظيم معين .
وتكاد تختفى من الكتابات الصهيونية الصورة التقليدية للمسيح المخلص الموجودة فى الثقافة اليهودية لتحل محلها مجموعة من البدائل الموضوعية، فهو فى بعض الكتابات يعتبر قوة تعبر عن نفسها من خلال الشعب اليهودى ، وفى أخرى تحدد "فترة البعث" مع مايو ١٩٤٨ ، أو مع المؤتمر الصهيونى الأول، أو فى أى فترة زمنية أخرى.

***

من خلال العرض السابق يمكن القول بأن الفكر اليهودى يرتكز على دعائم دينية محددة جاءت لتعبر عما آمن به الصهيونيون بصفة عامة والصهيونيون الأوائل بصفة خاصة، الذين ارتكزوا عليها فى عملهم لإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين.

ولكن هنا تجدر الاشارة الى أمرين ، الأول يتعلق بكون هذه الدعائم تخضع لتفسيرات عديدة سواء من الجانب اليهودى أو الغربى مثل حدود أرض الميعاد فى العقيدة اليهودية، ولمن أعطى الوعد بالأرض، وفترة امتلاك الأرض، وأن التفسيرات اليهودية فى غالبيتها إنما تشير الى محاولة تحقيق المزيد من المصالح اليهودية ، فالقول بأن حدود أرض الميعاد تتسع لتدخل في الدول المجاورة إنما يعبر عن مطامع اسرائيل فى تدعيم الوجود الصهيونى وحمايته بشتى الوسائل التى تمتد الى حد تهديد أمن الدول المجاورة .
أما الأمر الثانى فهو خاص بأثر وجود هذه الاختلافات فى التفسير حيث أن هذا الاختلاف انعكس على أمور عديدة منها عدم تحديد الحدود بشكل نهائى لدولة اسرائيل كما هو الحال بالنسبة لأى دولة ، والتى تضع هذه الحدود بوضوح فى دستورها ، ولكن هذا ليس الوضع فى اسرائيل . كذلك يمكن القول أن هذا الاختلاف ينعكس على الإنقسامات داخل المجتمع اليهودى نفسه ما بين متدينين وعلمانيين، ما بين تيارات أرثوذكسية صهيونية وغير صهيونية، وهذا ما ينعكس بدوره على القضايا الاخرى التى تطرح حيث أنه نتيجة الإختلاف بين الاتجاهات يكون التباين فى المواقف ازاء القضايا .

المراجع :

١ – فريد . ج . خورى ، المشكلة العربية الاسرائيلية ، مركز البحوث والمعلومات ، القسم الاول . ص ١
٢ – الكسندر ماركس، ماكس ما ومارجوليز ، تاريخ الشعب اليهودى، نيويورك : الطبعة الخامسة، الجزء الاول . ١٩٦٤ ، ص ٢١.
٣ – جيمى كارتر ، دم ابراهيم: تأملات متبصرة فى أحوال الشرق الاوسط ، بوسطون : مؤسسة هوفتون ميفلين ، ١٩٨٥. ص ٥
٤ – نبيل محمود عبد الغفار ، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الصراع الغربى الاسرائيلى ١٩٦٧ ، ١٩٨١، القاهرة، رسالة مقدمة لكلية الاقتصاد لنيل درجة الدكتوراه . ١٩٨٣. ص ٣٥٤ .
٥ – فريد . ج خورى ، مرجع سبق ذكره، ص ٢.
٦ – فريد ج خورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣.
٧ – نبيل محمود عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ص ٣٥٥.
٨ – ينقسم التيار اليهودى الارثوذكسى الى اتجاهين رئيسيين أولهما يؤيد الحركة الصهيونية وقد عرف باسم الارثوذكسية الصهيونية أو الصهيونية الدينية، وثانيهما يرفض الفكرة الصهيونية ، وقد عرف بالارثوذكسية غير الصهيونية.
٩ – نبيل محمود عبد الغفار : مرجع سبق ذكره ، ص١٦.

٢

رؤية

الليكود وعقد من الأزمات الداخلية

علاء سالم

واجه حزب الليكود في فترة زمنية تقل عن العقد، العديد من الأزمات السياسية الداخلية، بشكل يكاد يكون غير مسبوق في الفضاء السياسي - الحزبي بإسرائيل .وقد قادت بعضها إلى حملة انشقاقات داخلية، والبعض الآخر لعمليات إحلال في زعامة الحزب السياسية .والشئ الجديد بالملاحظة ضمن سياق تلك الأزمات، كونها كانت تأتي دوماً قبل الانتخابات العامة بسبب الصراعات الداخلية بين قادة الحزب حول ترتيب قائمته لخوض تلك الانتخابات، أو بعدها مباشرة بسبب التعرض للخسارة السياسية فيها وفقدان السلطة والنفوذ السياسيين .وإذا ما تم استثناء انتخابات مايو ١٩٩٦ التي فاز بها الحزب، وشكل بعدها حكومة يمينية بزعامة رئيسه بنيامين نتنياهو، فإن الأجواء التي أحاطت بانتخابات يونيه ١٩٩٢، ومايو ١٩٩٩ شهدت جَملة من الأزمات السياسية الكبيرة داخل الحزب، فجرت حَدة التناقضات الداخلية فيه .

فقبل الانتخابات الأولي في العام ١٩٩٢ حدث أول انشقاق سياسي في الحزب داخل عقد التسعينات، إذ انفصل أحد أقطابه السفارديم (اليهود الشرقيين) وهو إسحاق موداعي، وشكل قائمة مستقلة باسم "الجبهة من أجل دفع الفكر الصهيوني "، ولكنها فشلت في الحصول على الحد الأدنى اللازم للدخول وهو ١,٥ ٪ من مجموع الأصوات الانتخابية للحصول على مقعد بالكنيست، ومن ثم انهارت آمال موداعي في التأثير والحضور القوي في ديناميات السياسة الإسرائيلية من خارج الليكود، واختفائه من تلك الساحة نهائياً .كما أن نتائج تلك الانتخابات الأولي أطاحت بما تبقي من زعامة ورموز تاريخية في الحزب، إذ اعتزل زعيم الحزب إسحاق شامير، والرجل الثاني فيه موشيه آرينز الحياة السياسية بعد الخسارة الكبيرة في تلك الانتخابات، إذ لم ينال الحزب سوي ٣٢ مقعدا بما يعادل ٢٦,٦ ٪ من مقاعد الكنيست البالغة ١٢٠ مقعدا، وفي المقابل نال حزب العمل ٤٤ مقعدا، استطاع بعدها تشكيل الحكومة الإسرائيلية بائتلاف ضم اليسار وحزب شاس الديني .ومثل تلك الاستقالة لم تحسم حَدة الصراع الداخلي في الحزب حول الزعامة، بل على العكس فقد فتحت الباب واسعاً أمام حركة تمرد جيلي قادها نتنياهو نائب الوزير حينئذ . الذي أعتبر وهو وجيل الشباب أن خسارة الليكود لانتخابات ٩٢ نجمت عن سوء الإدارة السياسية داخل الحزب، وليست عن خطه الأيديولوجي المتشدد كما قيل في وقتها.

وعملياً لم يكن اعتزال شامير مفاجأة، بل المفاجئ حقاً كان قرار الرجل الثاني في الحزب والشخصية المرشحة لخلافته، موشيه آرينز الاعتزال أيضاً من الساحة السياسية معه .وهما القرارن اللذان فتحا باب الصراع لزعامة الحزب على مصراعيه، في سابقة كانت الأولي في تاريخه .وفقاً لكافة التقويمات التي سيقت في حينها، فإن الأسباب التي دعت آرينز للاعتزال، وعدم استغلال الفرصة للمنافسة على زعامة الحزب تكمن في أربعة هي:

١- النقمة التي أحس بها نتيجة إصرار شامير على ترأس قائمة الليكود في تلك الانتخابات بنفسه، مما حرمه من آخر فرصة تمنحها الانتخابات العامة لمن في مثل

سنه (٦٦عاماً) للبدء في قيادة الليكود.

٢- كون آرينز الذي مثل تياراً أيديولوجياً - داخلياً بالليكود لا يتفق كثيراً مع الخط العام المتشدد للحزب والذي يمثله الصقور أمثال شارون، في العديد من المجالات وقضايا الصراع والتسوية مع الجانب العربي. وإذا كان من الصعب عليه طرح تلك الآراء وهو في الحكومة، فما بالنا وهو زعيم أكبر أحزاب المعارضة السياسية في الكنيست الجديد.

٣- كون الهزيمة السياسية في انتخابات ٩٢ ساهمت في بلورة معسكري خصميه دافيد ليفي وأريئيل شارون، وتفكك الائتلاف الغامض لمعسكر شامير - آرينز، ومنازعة الجيل الأصغر سناً له في زعامة هذا المعسكر، أمثال موشيه كتساف وموشيه نسيم.

٤- اعتقاد آرينز أن المعسكر الذي شارك في قيادته يجب أن يتحمل وزره في الهزيمة كما فعل شامير.

وثمة ثلاث قضايا رئيسية بلورت فشل الليكود في تلك الانتخابات وهي :الصراعات الداخلية بين معسكرات الحزب الثلاث حول توجيه الحزب أيديولوجياً؛ والفشل في المجال الاقتصادي الداخلي بعد توجيه الاستثمارات للاستيطان في الأراضي العربية المحتلة؛ والفشل في طرح مقاربة سياسية - أمنية واضحة المعالم يستند إليها المفاوض الإسرائيلي خلال عملية التفاوض السياسي التي بدأت في مدريد برعاية الولايات المتحدة تحديداً لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي .أضف إلى ذلك تدخل إدارة بوش الجمهورية المناوئة لحكومة شامير بسبب تشددها السياسي، وتفضيل حزب العمل ورابين في تلك الانتخابات، عبر حجب ضمانات القروض بقيمة ١٠ مليارات دولار، والمقدمة من أجل استيعاب المهاجرين الجدد .

وكانت خسارة الليكود تلك الانتخابات، هي المحدد الرئيسي التي قادت لعمليات الإصلاح الديموقراطي الداخلي، والتي بدأها من قبله حزب العمل قبل سنتين وتحديداً في العام ١٩٩٠، في سابقة كانت الأولى بين الأحزاب الإسرائيلية .وقد أتت في مقدمة تلك العمليات إقرار حق أعضاء الحزب وقواعده الأولية في انتخاب رئيس الحزب وقائمته الحزبية لخوض الانتخابات العامة بدلاً من اللجنة المركزية التي كان يناط بها تلك المسئولية، وأن يكون هناك تسلسل هرمي في المسئولية ومؤسسات الحزب، كلها تخضع للمؤتمر العام وليس لمركز الحزب. وقد دعمت تلك التحولات من الثورة الجيلية Genera-tion Revoluation التي تزعمها نتنياهو، وأوصلته للسلطة داخل الحزب لاحقاً، وقادت في نفس الوقت إلى حدوث ثاني انشقاق داخل الحزب بزعامة أحد رموزه الشرقيين، وهو دافيد ليفي وتشكيله حزب جديد باسم جينشر "الجسر "، وخاض به انتخابات ٩٦، و ٩٩ متحالفاً مع حزبي الليكود والعمل .إذ عارض نتنياهو جميع الاقتراحات التي قدمت بعد الهزيمة والداعية إلى هيكلة زعامة الحزب بشكل مؤقت، وتأجيل النظر في الانتخابات السريعة لتحديد مستقبل الحزب ومؤسساته الداخلية .وقد انصبت معارضة نتنياهو على ثلاث قضايا رئيسية سيقت لتدعيم تأجيل الحسم في مسألة الزعامة الجديدة وهي:

١- الدعوة إلى الفصل بين منصبي رئيس الحزب الذي سينتخب في الانتخابات الأولية، ومرشح الحزب لرئاسة الحكومة .فقد أيدت قطاعات كبيرة في الحزب باستثناء ليفي ونتنياهو هذا الفصل بين المنصبين، وتأجيل انتخاب المرشح لرئاسة الحكومة إلى حين اقتراب أجل الانتخابات البرلمانية .وقد تركزت وجهة نظر نتنياهو علي كون هذا الفصل سيفضي حتماً إلى ديمومة الأوضاع التي قادت الليكود إلى خسارة انتخابات العام ١٩٩٢، وليس معالجة أسبابها الموضوعية.

٢- ماهية الشخصية التي ستدير شئون الحزب بعد اعتزال شامير وآرينز، إلي حين إجراء الانتخابات الأولية. فقد رفضت كافة التسميات التي قدمت لشغل هذا المنصب ومنها اقتراح دان مريدور تسمية عوزي لنداو لهذا المنصب، كما قوبل الاقتراح بتعيين إيهود أولمرت رئيساً للسكرتارية خلفاً لآرينز بالرفض وتحديداً من جانب ليفي.

٣- قضية تمويل الانتخابات الأولية على مستوي قواعد الحزب بدلاً من اللجنة المركزية كما كان معمول به سابقاً. إذ أعرب العديد من قادة الحزب عن شكهم في إمكانية إجراء تلك الانتخابات في ظل العجز المالي الكبير الذي كان يعانيه الليكود بعد خسارته الانتخابات. وإلا أن نتنياهو أدعي أن هذه الانتخابات يمكن ألا تقود إلي انفاق مالي حقيقي، بل يمكن لها أن تدخل مداخيل وموارد نقدية جديدة كما حدث في حزب العمل قبل الانتخابات العامة.

وقد بدت معارضة نتنياهو وصراعه على زعامة الحزب في الحملة الواسعة التي قادها في أغسطس من العام ١٩٩٢ لجمع توقيعات لأعضاء جدد في الحزب، يطالبون بإجراء الانتخابات الأولية في أقرب وقت ممكن، وبهدف انتخاب زعامة جديدة للحزب، وتدعيم ترشيحه هو نفسه لتلك الانتخابات .وقد هدفت تلك الحملة لمواجهة مبادرة شارون - ليفي الداعية إلى تفعيل سكرتارية الحزب التي توقفت عن العمل منذ بدء معركة الانتخابات العامة، وتالياً بعد اعتزال رئيسها آرينز .تزامنت تلك الحملة مع تطور كان

له مدلولاته الحزبية، إذ أعلنت مجموعة من نشطاء الليكود الشباب الرئيسيين برئاسة إسرائيل كاتس، إقامة معسكر جديد باسم "المعسكر الاجتماعي القومي" "بهدف مواجهة التفكك الذي يهدد الحزب، والسعي للضغط من أجل الإسراع بإجراء انتخاباته الأولية، لانتخاب زعامة جديدة، ووضع قواعد لهذه الانتخابات تُحد من عمليات الانهيار الداخلي، وتوقف الصراعات والانقسامات الداخلية.

وتبلورت ملامح الصراع الجيلي في الليكود تالياً حينما تقرر إجراء الانتخابات الأولية لانتخاب زعامة الحزب الجديدة خلفاً لشامير، فقد طرح كل من شارون وليفي نفسيهما بوصفهما من رموز الجيل القديم، الساعي للحفاظ على تواجده وهيمنته على مؤسسات الحزب، تحت شعار الاستمرارية في الحفاظ على التقاليد والرموز التاريخية في قيادة الحزب .وفي المقابل طرح جيل الشباب أربعة من زعمائه الجدد لخوض تلك الانتخابات تحت شعار التغيير، وهم : بيني بيجين، ونتنياهو، ومائير شتريت، وموشيه كتساف .باستثناء الزعامات الشابة، التي لم يكن لها أي حضور تنافسي أو إعلامي قوي قبل هذه الانتخابات الأولية، تركزت الأضواء على شارون وليفي اللذين نافسا شامير على زعامة الحزب عقب رحيل مؤسسه مناحيم بيجين في العام ١٩٨٣ . فقد سبق وأن نال شارون ٤٠ ٪ من أصوات مركز الليكود في آخر انتخابات للزعامة، وعقب استقالة آرينز وبات هو المرشح الأول للزعامة بعد شامير في تلك الانتخابات الداخلية .أما ليفي فقد كان لأعوام كثيرة الرجل الثاني في الحزب، ويؤهله منصبه كقائم بأعمال رئيس الليكود لتولي الزعامة بدون انتخابات داخلية .أضف إلى ذلك كونه يستند إلى قاعدة تأييد رؤساء البلديات في الانتخابات الأولية المقترحة .إلا أنه تلقى ضربة قوية من داخل الحزب عقب قرار الليكود عدم ترشيحه لمنصب رئيسي لجنة الشئون الخارجية والأمن في الكنيست الجديد .وإسناد المنصب إلى إلياهو بن اليسار .

وقد انحصر الصراع على الزعامة في تلك الانتخابات الأولية بين ليفي كممثل للحرس القديم في الحزب بعد قرار شارون ترك ساحة التنافس تنفيذاً لنصيحة شامير له لإفساح المجال أمام جيل الشباب وتحديداً نتنياهو الذي حظي بدعم وتأييد غير مسبوقين منه للفوز فيها من ناحية .ونتنياهو وبيجين الابن كممثلين لجيل الشباب من ناحية أخرى .وقد استطاع نتنياهو في تلك الانتخابات التي أجريت في مارس ١٩٩٣ حسم مسألة الزعامة لصالحه بعد أن سحق منافسيه الآخرين، إذ لم ينل ليفي سوى ٢٦,٣٪ من الأصوات وتلاه بيجين الابن ١٨,٩ ٪ ، في حين نال نتنياهو ٥٢,١٪ من تلك الأصوات .وبهذا الوصول تحققت الثورة الجيلية التي قادها داخل الحزب والساعية للتغيير .وإزاء التطورات التي أحدثها نتنياهو في تنظيم وآليات عمل الحزب، لم تعد تجدي كثيراً تهديدات ليفي بالانشقاق من الحزب والمساومة على بقائه، بهدف تعزيز مواقعه داخل مؤسسات الحزب .وأصبح لديه خياران لا ثالث لهما:

*أولهما، البقاء في الحزب بما يعنيه ذلك من الرضوخ الكامل لهيمنة نتنياهو، وتحديداً بعد التعديلات الجديدة التي أدخلها على دستور الحزب، وتتيح له السيطرة المطلقة على الهيئة البرلمانية للحزب داخل الكنيست من خلال الطريقة التي أقرت، ويتم بمقتضاها تشكيل قائمة الحزب استعداداً للانتخابات القادمة.

*ثانيهما، الانشقاق عن الحزب، وتشكيل آخر جديد يتزعمه سياسياً، يستطيع من خلاله الحفاظ على تواجده المادي القوي داخل الساحة الحزبية - السياسية في إسرائيل.

وقد كان الخيار الثاني هو المفضل لدي ليفي ونتنياهو، وتحديداً بعد إدراك قادة الحزب، خطورة تأثير الخلافات والصراعات الشخصية على جهود الليكود سواء في المعارضة أو الاستعداد لدخول الانتخابات الجديدة في العام ١٩٩٦ . ولذا كان رفض نتنياهو تقديم تنازلات سياسية لليفي هو المحدد الحاسم في ترجيح خيار الانسحاب من الليكود، وتحديداً بعد مقولة شامير الشهيرة " .إذا لم يرضخ ليفي للزعامة الجديدة، فمن الأفضل له أن يرحل عن الحزب نهائياً ". قد انصبت تلك التنازلات في رغبة ليفي لإتباع الحزب طريقة انتخابية تكفل له ومؤيديه الاحتفاظ بمكانة مؤثرة في مؤسسات الحزب داخل الكنيست وخارجه .أضف إلى ذلك رغبته في تخليق مركز ثقل سياسي موازي للزعامة الشابة الجديدة، تكبل حركتها ولا تسمح لها بحرية الحركة والمناورة إلا بعد الحصول على موافقته .ومن كان الرفض الحاسم لها من جانب نتنياهو بغرض تأكيد زعامته الجديدة، وإنهاء ملف الصراعات السياسية والشخصية داخل الحزب. ومنع ظهور أية تيارات داخلية كما الحال في الثمانينات تقوض سلطته المطلقة على زعامة الحزب ومؤسساته، وتحديداً في ضوء مناوئة شخصيات مثل شارون، وموشيه نسيم، ومائير شتريت، وداز يتخون لسياسات نتنياهو الجديدة في الحزب، وهيمنته على آليات صنع القرار الداخلي.

وتكاد تكون مضامين الأزمة التي اعترت الليكود في انتخابات ٩٢، تماثل مثيلتها التي حدثت مع انتخابات مايو ١٩٩٩، باستثناء محددين رئيسيين :أولهما، أن حركة الانشقاقات مازالت قاصرة حتى الآن على الفترة السابقة للانتخابات وليس بعدها .وثانيهما، أن نتائج

الانتخابات الأولية في الحزب لاختيار زعامة جديدة عقب قرار نتنياهو اعتزال العمل السياسي بعد نتائج تلك انتخابات ٩٩، لم تقد إلى ثورة جيلية كما حدث في الأولى، إذ أن الزعيم الجديد للحزب وهو شارون محسوب عمرياً علي بقايا الزعامة التاريخية .أضف لذلك كون تلك الانتخابات الأولية لم تحسم الصراع المحتدم حول الزعامة السياسية داخل حزب الليكود بشكل تام، إذ أن شارون (٧١عاماً) كما أعلن سيتولى تلك الزعامة بشكل مؤقت ولمدة سنتين فقط حتى العام ٢٠٠١ وبعدها تجري انتخابات مماثلة لاختيار زعامة جديدة للحزب تقوده في الانتخابات العامة القادمة ،وهي الانتخابات التي ستشهد تطبيق القانون الانتخابي الجديد الذي يقضي بإلغاء انتخاب رئيس الحكومة بالاقتراع العام المباشر، والعودة من جديد إلى نمط الانتخابات البرلمانية في تقرير حزب الأغلبية بالكنيست ورئيس الوزراء منه.

وفي الانتخابات الأخيرة، بدا وكأن اللعنة السياسية التي طاردت شيمون بيريز وحزب العمل قبل انتخابات العام ١٩٩٦، من جراء مضامين التسوية التي حملهما، وأحدثت انقساماً عميق الأثر داخل الفضاء السياسي - الاجتماعي الإسرائيلي، وقادت إلى انشقاق حركة "الطريق الثالث" بزعامة أفيجدو ركيهلاني عن الحزب، أعادت إنتاج ذاتها من جديد مع نتنياهو وحزب الليكود وهما في السلطة على نفس الأرضية أيضاً .فبعد المناورات والمساومات السياسية التي وصلت إلى حد الابتزاز، فشل نتنياهو في منع عملية التبكير بموعد الانتخابات العامة والتي كان مقرر لها نوفمبر ٢٠٠٠ . فقد أقر الكنيست في قراءته الأولى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٩٨ بأغلبية ٨١ مقابل ٣٠ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت هذا التبكير بعدما سحبت الثقة من نتنياهو من جراء رفض الكنيست في نفس الجلسة لائحة شروطه للفلسطينيين لاستئناف تنفيذ مذكرة واي ريفر - ١ بأغلبية ٥٨ مقابل ٤٨ وامتناع إثنين عن التصويت وبهذا لم يكن نتنياهو هو الضحية الوحيدة لهذا التبكير، وإنما أيضاً تنفيذ المذكرة ذاتها التي دعت إلى الانسحاب الإسرائيلي مما تبقي من نسبة الـ ١٣,١ %من أراضي الضفة الغربية، وتجميد التسوية على هذا المسار، إلى حين الفصل في نتائج الانتخابات العامة .وأيد الكنيست في نهاية نفس الشهر في قراءتين تاليتين عملية التبكير في موعد الانتخابات العامة وحدد موعدها في مايو ١٩٩٩ .

ومن المثير للدهشة في تلك الحادثة أن الأحزاب والقوي اليسارية المعارضة التي وفرت لنتنياهو ما عرف بـ " شبكة الأمان "داخل الكنيست لتنفيذ التسوية مع الفلسطينيين، تضامنت مع القوي اليمينية المؤيدة للائتلاف الحاكم، والمعارضة للتسوية مع الفلسطينيين في إسقاطه، والتبكير بموعد الانتخابات العامة وإن كان حسم قضية التسوية برمتها مع العرب، وهو المحدد المشترك لهذا التوافق البراجماتي بين تلك القوي المتعارضة أيديولوجياً، فإن الدوافع الكامنة وراءه كانت متباينة .فاليمين يريد إسقاط نتنياهو لمنع تنفيذ مذكرة واي - ١ ونقل المزيد من أراضي الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، وفي المقابل كان حزب العمل والمعارضة اليسارية والعربية في الكنيست ترغب في مجيئ حكومة قادرة على تحقيق التسوية السياسية بكافة مساراتها .

وبهذا الفشل، فقد نتنياهو آخر أوراقه السياسية، لمنع هذا التطور عبر تلويحه للقوي اليمينية المتحالفة معه بحكومة وحدة وطنية مع حزب العمل، وإقصائها عن الائتلاف وكان على الاستعداد فيها للانسحاب من الجزء الأكبر من المرتفعات السورية "الجولان "وفق صيغة الانسحاب "على الجولان "وليس وفقاً لمعادلة الانسحاب "من الجولان ."وهو ما يعني وفقاً للمفهوم العمالي العودة إلى الحدود الدولية، وليس إلى حدود ما قبل الخامس من يونيه ١٩٦٧ . وفقاً لتأكيدات جريدة يديعوت أحرونوت في ٢٩ ديسمبر ٩٨، فقد حدثت مساومات سياسية بين نتنياهو وزعيم حزب العمل إيهود باراك لتشكيل حكومة وحدة وطنية وفقاً لهذا الاستعداد، إلا أنها أجهضت بسبب الدعوة إلى الانتخابات المبكرة.

يكاد يكون هناك شبة إجماع سياسي على كون نتنياهو أسوأ شخصية أتت إلى السلطة في إسرائيل، فهو لم يتجاوز العديد من الخطوط الحمراء في سياسات إسرائيل الإقليمية والدولية فحسب، وإنما امتد ذلك أيضاً إلى السياسة الداخلية وتعامله مع مؤيديه ومعارضيه في آن واحد .فقد كان يدير العملية السياسية وفقاً لمنطق آني كل همه دعم وجوده في السلطة، ومن ثم افتقد البعد الإستراتيجي والرؤية الشاملة في هذه الإدارة .يكفي أن نشير أن طوال فترة وجوده في السلطة التي قاربت على السنتين والستة أشهر، حفلت بالعديد من الأزمات السياسية والحزبية، فاز خلالها ما يقرب من ٦٠ اقتراعاً بالثقة على حكومته، بمعدل واحد كل خمسة عشر يوماً. وقد نجم عن ذلك حالة غير مسبوقة من الاضطراب السياسي، وتخللها قدر عال من المساومات والابتزاز غير المسبوقين أيضاً .فقد كثرت مساومته لكافة القوي السياسية سواء داخل ائتلافه اليميني الحاكم أو خارجه لدي المعارضة .وإزاء حالة الاضطراب تلك تداعت مصداقيته السياسية لدي تلك القوي مجتمعة .ولذا لم يكن من الغريب أن يقود اليمين وحلفاؤه التقليديون حملة التبكير بالانتخابات العامة من أجل التخلص منه بالتعاون

مع المعارضة اليسارية.
والثقة المفقودة لم تعد أبعادها قاصرة على حلفائه في الائتلاف الحكومي فحسب، بل طالت أيضاً حزب الليكود، الذي شهد أكثر من حالة انشقاق على زعامة نتنياهو السياسية، فيما يعرف في الأدبيات الإسرائيلية بـ "تمرد الأمراء ."فبعد المعارضة القوية التي أبداها عمدة تل أبيب روني ميلو ورفضه لزعامة نتنياهو، استقال أحد أبرز أمراء الليكود وهو وزير العلوم بني بيجين ابن رئيس الوزراء السابق مناحيم بيجين من الحكومة في يناير ١٩٩٧ إثر التوقيع على برتوكول الخليل مع السلطة الفلسطينية، وبموجبه تم إعادة الانتشار الإسرائيلي من مدينة الخليل وما حولها، والانسحاب من ٨٠ %من المدينة الفلسطينية .وفي يونيه من نفس العام استقال من الحكومة وزير الخارجية دافيد ليفي، إثر الخلافات حول تقزيم دوره السياسي في مفاوضات التسوية مع الفلسطينيين، ومشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٨، الذي تضمن تخفيضات كبيرة في برامج التنمية الاجتماعية للشرائح السفاردية .بهذا الانسحاب تداعت الأغلبية التي كان يتمتع بها الائتلاف الحكومي إلى ٦١ مقعدا في الكنيست البالغ عدد مقاعده ١٢٠، أثر انسحاب حزب "جينشر "الذي يتزعمه ليفي ومقاعده الست من التحالف من الليكود .وبعد شهر تقريباً من الحدث تلقي نتنياهو ضربة أخري بانسحاب الأمير الثالث من الحكومة، وهو وزير المالية دان ميردور، والذي يحظى بدعم وتأييد وزعيم الليكود السابق إسحاق شامير إثر الخلاف حول الموازنة العامة والسياسات الاقتصادية للحكومة .
وقد فشل نتنياهو طوال الفترة التي سبقت الانتخابات العامة في مايو ٩٩، في إعادة هؤلاء الأمراء الثلاثة إلى حظيرة الليكود والائتلاف الحاكم بالإضافة إلى ليفي نفسه. وبات هؤلاء مصدر قلق كبير لزعامته سواء في الحكومة أو حزب الليكود .وقد ضاعف من محددات ذلك التأزم الإعلان عن تبكير موعد الانتخابات العامة، وهو الإعلان الذي لم يلق بتداعياته على تعميق سمة الانشقاق والتفتت داخل الليكود فحسب، إثر إعلان هؤلاء الأمراء الثلاثة عن الانسحاب من حزب الليكود نهائياً، وتشكيل قوائم حزبية مستقلة. إذ كون الثنائي ميلو ـ ميردور حزب "الوسط الجديد "ونال ستة مقاعد في الكنيست الجديد، كما أنشأ بني بيجين الابن قائمة "الاتحاد القومي" بالتعاون مع رحبعام زئيفي زعيم حزب موليدت المتطرف التي نالت ثلاثة مقاعد في هذا الكنيست. وأيضاً بروز تحديات متزايدة لزعامة نتنياهو من داخل أعضاء الليكود نفسه، بعدما فشل في تخليق إجماع سياسي حول زعامته، واتهامه من قبل الزعماء التاريخيين للحزب وفي مقدمتهم إسحاق شامير، وموشيه أرينز، بأنه دمر الحزب وبات مطلب إصلاحه صعباً وملحاً .أضف إلى ذلك انسحاب عضو الليكود دان تيخون في يناير ٩٩ من الحزب وإعلان تأكيده لترشيح باراك لمنصب رئيس الوزراء .
وقد جاءت في مقدمة قائمة متحدي نتنياهو على زعامة الحزب قبل هذا الاستحقاق الانتخابي شخصيات لها ثقلها السياسي مثل عوزي لاندو رئيس لجنة الأمن والخارجية بالكنيست، ووزيرة الاتصالات ليمور ليفنات. وذلك بعدما انسحب عمدة القدس إيهود أولمرت من التنافس على الزعامة إلى حين، بعدما وافق له نتنياهو على المضي قدماً في مشاريع الاستيطان اليهودي في شرق المدينة ودعمها مالياً وسياسياً .وفي حينها فقد بدا أنه، على الرغم من كون تلك الشخصيات المتنافسة مع نتنياهو، يصعب لها من الناحية العملية أن تحقق هدفها السياسي الساعي إلى إقصائه من رئاسة الحزب، ومن ثم ترشيحه لرئاسة الحكومة القائمة، فإن التحديات الماثلة أمام نتنياهو كانت تبدو أعمق من مجرد إزاحة منافسيه من طريقه لزعامة الحزب قبل المؤتمر القادم للحزب في شهر يناير ١٩٩٩ . وقد بدت هذه التحديات في إخفاقه في ضمان ولاء بعض أقطاب الحزب له. وفي مقدمة هؤلاء وزير الدفاع إسحاق موردخاي، الذي أزعجته كثيراً مناورات نتنياهو تجاه رئيس الأركان ماتان فيلناي، ومطالبته خوض معركة الانتخابات القادمة إلى جانبه واعداً إياه في حال الفوز بحقيبة الدفاع. وتالياً وزير الخارجية أرئيل شارون، الذي كان حتى وقت قريب الورقة الرابحة في يد نتنياهو أمام التيار المتشدد في حزبه والمستوطنين اليهود في الأراضي العربية المحتلة. فهو لم يعلن بعد تأييده الكامل لنتنياهو، وأحقيته في زعامة الليكود في الانتخابات القادمة .
ولذا فقد كان الهم الأول لنتنياهو قبل الانتخابات الأولية، هو ضبط القاعد التنظيمية والانتخابية لحزبه، وتقليص متحديه في الزعامة سواء داخل الليكود أو في اليمين إلى أقل عدد أو من خارجه .غير أنه تلقي ضربة أخري قوية بانسحاب موردخاي من الحزب، وقبوله ترؤس حزب الوسط الجديد، وإعلان نيته المنافسة على منصب رئيس الوزراء .وقد جرت الانتخابات الأولية في ٢٥ يناير ١٩٩٩، ونافس فيه نتنياهو مرشح واحد فقط لم يكن مطروحاً من قبل على الساحة، هو موشيه آرينز الذي أعاده نتنياهو إلى الحياة السياسية بعد أن أسند إليه منصب وزارة الدفاع خلفاً للوزير موردخاي .وفي تلك الانتخابات، استطاع نتنياهو القضاء على آخر آمال آرينز السياسية في شغل قمة الهرم السياسي داخل

الليكود، إذ لم ينل تأييد سوي ١٨,٦ ٪ من مجموع القوة التصويتية لأعضاء الحزب، في المقابل نال نتنياهو تأييد ٨٢,١ ٪ من هؤلاء .والشئ الجدير بالملاحظة في تلك الانتخابات هو تدني مشاركة أعضاء الليكود المسجلين رسمياً في قوائمه والبالغين ١٦٠ ألف عضو، إذ شارك في تلك الانتخابات الأولية ما يعادل ٤٠ ٪ فقط من هؤلاء المسجلين .

وبهذا استطاع نتنياهو ضبط صفوف حزبه تحت زعامته السياسية، ودخوله الانتخابات العامة في مايو ٩٩، وحزبه يتمتع بقدر معقول من الاستقرار والتماسك الداخلي .غير أن خسارة الليكود لتلك الانتخابات على مستوى رئاسة الحكومة، حيث لم ينل زعيمه نتنياهو تأييد سوي ٤٣,٩ ٪ من مجموع الناخبين، مقابل ٥٥,٩٪ لمنافسه العمالي باراك، والكنيست إذ لم ينل الحزب سوي ١٩ مقعدا فقط، مقابل ٢٧ لمنافسه حزب العمل، فتحت المجال من جديد للصراعات الداخلية، والتي ضاعف من حدّتها تالياً قرار نتنياهو في ٢١ مايو ٩٩ اعتزال الحياة السياسية متحملاً مسئولية الخسارة غير المسبوقة لحزبه في تلك الانتخابات. إذ فتح هذا القرار من جديد وفي أقل من عقد زمني قضية الزعامة السياسية في حزب الليكود .وبعد تجربة ما بعد انتخابات ٩٢، فإن اللجنة المركزية للحزب قررت عقب قرار الاعتزال تعيين شارون رئيساً مؤقتاً للحزب لحين إجراء الانتخابات الأولية والتي تقرر لها موعد ٢ سبتمبر ٩٩ . وقد انحصرت عملية التنافس النهائية في تلك الانتخابات بين ثلاثة شخصيات حزبية مثلت ليس ثلاثة تيارات سياسية داخل الحزب فحسب، بل وأيضاً أعادت من جديد دنيامية الصراع الجيلي لزعامة الحزب، وهذه الشخصيات الثلاث هي:

١-أرييل شارون، الرئيس المؤقت للحزب، وصاحب التيار المتشدد داخله بخصوص قضايا التسوية والاستيطان. ويمثل آخر بقايا الزعامة التاريخية في الحزب.

٢-إيهود أولمرت، عمدة القدس والبالغ من العمر ٥١ عاماً، والذي وضع في اعتزال نتنياهو الحياة السياسية فرصة قوية لزعامة الليكود خلال الفترة القادمة .وينتمي أيديولوجياً إلى التيار المتشدد في الحزب.

٣-مائير شتريت، وزير المالية السابق والبالغ من العمر ٥٠ عاماً، والذي شغل المرتبة الخامسة في قائمة الليكود في الانتخابات الأخيرة، متقدماً على شارون نفسه الذي شغل المرتبة الثامنة .وهو بعكس سابقيه ذو أصول شرقية ـ مغربية، ولديه مقاربة غير متشددة لعملية التسوية على المسار الفلسطيني، فهو يؤيد فكرة الدولة الفلسطينية، ويُتهم بإنكار الأفكار القومية للحزب.

وقبل هذه الانتخابات الأولية، كان هناك ثمة إجماع على كون شارون هو القادر بين هؤلاء المرشحين على الاضطلاع بمهمة إعادة بناء الحزب بعد خسارته للانتخابات العامة، وكون قيادته للحزب يجب أن تكون انتقالية لإنجاز تلك المهمة الصعبة، وفي وقت تتصارع فيه الشخصيات الحزبية على الزعامة ولذا لم يكن من الغريب أن يحظى بأعلى معدل تأييد في استطلاعات الرأي داخل مؤيدي الحزب. فقد أوردت جريدة يديعوت أحرونوت في ٢٧ أغسطس ٩٩ نتائج استطلاع للرأي أجراه معهد داحاف المستقل على عينة تمثيلية من ٦٠٤ من أعضاء الليكود، أعلن فيه ٥٠٪ منهم تأييدهم لشارون، مقابل ٢٠ ٪ لشتريت، و ١٦٪ لأولمرت .ولذا أتت نتائج الانتخابات الأولية بدون مفاجأة حقيقية في مدلولاتها السياسية، إذ فاز بها شارون بأغلبية كبيرة، حيث نال تأييد ٥٣ ٪ من مجموع أعضاء الحزب، وتلاه أولمرت بمعدل ٢٤ ٪ وأخيراً شتريت بمعدل ٢٢ ٪غير أن المفاجأة الحقيقة كانت في المعدل المتدني في المشاركة في تلك الانتخابات، حيث لم يشارك فيها سوي ٣٥ %فقط من أعضاء الحزب البالغ ١٦٠ ألف شخص .مما يعكس عمق الأزمة التي يعانيها الحزب بعد خسارة الانتخابات العامة الأخيرة.

وثمة إجماع سياسي داخل إسرائيل وحزب الليكود، أن الهدف النهائي من الزعامة الانتقالية لشارون هو التمهيد لعودة زعيمه السابق نتنياهو من جديد لشغل قمة الهرم السياسي في الحزب بعد انتهاء تلك الفترة الانتقالية، وعندها سوف يبلغ شارون سن الـ ٧٣ عاماً .ومرجعية تلك المقاربة في إصرار شارون على جعل زعامته للحزب لفترة سنتين فقط، وهو الذي صارع من قبل وبشدة للحصول على هذا المنصب من ناحية .والتنسيق بينه وبين نتنياهو قبل تلك الانتخابات وبعدها لتنظيم شئون الحزب من ناحية أخري ولذا فإن الصراع على زعامة الليكود جري ترحيله إلى العام ٢٠٠١ أي قبل عامين فقط من الموعد الرسمي للانتخابات العامة القادمة.

٣

رؤية

علوم الفضاء الكونى وتطبيقاته

أحمد بهاء الدين شعبان

كدأبها ، واكبت الرؤيا والتطلعات الإسرائيلية ، التطورات الاستراتيجية فى مناحى العلم، والمعرفة التكنولوجية الحديثة ، المختلفة. وتبدو الجهود الاسرائيلية لدخول " عصر الفضاء" نموذجا متكررا لكيفيات التخطيط العلمى المتواصل ، وآليات العمل المستمر ، من أجل امتلاك ناصية المعرفة والتقنية الأساسية فى هذا المجال من مجالات العلم ، والتى تتطلب مهارات عالية، وإمكانيات بشرية ومادية ، وخطط طموحة ، وإصرار على النفاذ الى لب القضايا ، بدلا من الانشغال بالقشور والعناصر الشكلية.

وسنستعرض هنا أهم الهيئات الاسرائيلية المتخصصة، وأبرز الجهود والانجازات ، وملامح الخطط المستقبلية، فى هذا المجال الخطير من مجالات العلم والتكنولوجيا المتطورة ، والذى له تأثير حاسم على امتلاك الفضاء حربا وسلما.

الهيئات الإسرائيلية المتخصصة :

أ - اللجنة القومية الإسرائيلية لأبحاث الفضاء " :

بعد عامين فقط من إطلاق قمر الفضاء السوفيتى الأول، "سبوتنيك"، أعلنت اسرائيل تكوين "اللجنة القومية الإسرائيلية لأبحاث الفضاء" عام ١٩٥٩، والتى كان من باكورة أنشطتها إطلاق صاروخ "شافيت - ١" عام ١٩٦١ ، بمعونة فرنسية، ثم "شافيت - ٢" الذى حمل معدات للرصد الجوى الى ارتفاع ٨٠ كليو مترا .

وبرز فى هذا المجال دور البروفيسور "إرنست برجمان" العالم الإسرائيلى الشهير، الذى عمد - عبر رئاسته لـ "أكاديمية العلوم الإسرائيلية" - الى توفير كافة الإمكانات أمام لجنة أبحاث الفضاء، من أجل تطوير جهودها، حيث تم تخصيص مبلغ مائتى مليون دولار لها، عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، لتحقيق هدف إنتاج "قمر صناعى إسرائيلى" ، بعد أن رفضت فكرة الاستعانة بالأقمار الغربية الجاهزة.

ومع مقدم عام ١٩٧٤ تلقى البرنامج الفضائى الاسرائيلى دفعة قوية بتولى شخصية عسكرية بارزة ، الجنرال "حاييم بارليف" ، الإشراف عليه ، وكان من نتيجة تلك الجهود الدوبة أن حظى برنامج اسرائيل الفضائى بالاعتراف الدولى عام ١٩٧٧ بموافقة "المنظمة الدولية لعلوم الفضاء" ، (كوسباد) ، على عقد مؤتمرها السنوى فى اسرائيل حيث شارك فيه نحو خمسمائة عالم ، مثلوا ثلاثين دولة من جميع القارات (١).

ب - ا لوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء (سالا) :

أعلن عن إنشائها عام ١٩٨٣ بواسطة البروفيسور يوفال نئمان"، وزير العلوم الاسرائيلى الأسبق، والسياسى العنصرى، اليمينى المتطرف واعتبرت هيئة تابعة لوزارة العلوم والتطوير ، وتحددت مسئولياتها فى : "تشييد بنية تحتية ، صناعية وعلمية، لاستغلال الفضاء ، لتعود بالفائدة على الدولة ، وبالرخاء لسكانها " (٢).

وقد تشكلت البنية التنظيمية لهذه الوكالة، من لجان فرعية، أبرزها :

(١) لجنة الملاحة والتعليم :

وتقوم بدراسة المشروعات البحثية المتعلقة بالفضاء ، وتعمل على رفع مستوى الوعى بموضوعات الفضاء، بين الشباب .

(٢) لجنة الملاحة الفضائية :

ويتركز دورها على "تطوير القدرة الاسرائيلية على بناء أجهزة علمية لأغراض إطلاق أقمار صناعية علمية الى الفضاء"، وكذلك تصميم أجهزة "يتم تركيبها فى سفن المكوك الفضائى، التابع لوكالة الفضاء الأمريكية".

(٣) لجنة العلاقات الخارجية :
ومهمتها رعاية وتوثيق العلاقات مع الهيئات المحلية والدولية، ومع مؤسسات البحث والتطوير، ومؤسسات الصناعات المرتبطة بقضايا الفضاء فى البلدان المختلفة.

(٤) لجنة البنى التحتية الفضائية :
ومهمتها المحددة : "تشييد" بنية تحتية" بشرية، وصناعة / تكنولوجية، تتعلق بتطوير الأقمار الصناعية" (٣).

(٥) لجنة التطبيقات الصناعية :
وهدفها : "العمل على تقريب المؤسسات الصناعية الإسرائيلية من مواضيع الفضاء" (٤).
ويتولى إدارة أنشطة "الوكالة الاسرائيلية لاستغلال الفضاء" مجلس مكون من ٢٣ عضوا من العلماء والمهندسين، وممثلين عن الوزارات المعنية، تقودها" لجنة تنسيق "مكونة من ستة أعضاء (٥).
وحسب "أورى زامير"، استاذ الجغرافيا الفيزيائية وعلوم الكواكب بالجامعة العبرية، فإن أبرز الأنشطة الأكاديمية والصناعية الإسرائيلية، فى هذا المجال، تتركز فى :
أ - نشاط فعلى فى الجامعات والمراكز العلمية والأكاديمية (تل ابيب - النقب - التخنيون).
ب - باحثون أفراد يعملون فى المجالات المتعلقة بأبحاث الفضاء فى "الجامعة العبرية"، ومعهد "وايزمان".
ج - المرصد الاذاعى، التابع للجنة القومية لأبحاث الفضاء، وموقعه حيفا، ويختص بمتابعة مدارات الأقمار الصناعية.
د - محطة الإطلاق والتجارب، السرية، والتى أنشئت فى السبعينيات على شواطئ البحر المتوسط.
هـ- مؤسسة الصناعات الجوية وشركاتها (مابات، تمام، ألتا) وشركات ومصانع الاليكترونيات الدقيقة.
٦ - كلية الهندسة الجوية، وتهتم بدراسة أجهزة الطيران، والهياكل الفضائية وأنظمة الملاحة الجوية التلقائية، ومنظومات الإنسان الآلى وتقنيات الطيران وبرمجتها.
ويشير البروفيسور زامير الى أن "أبحاث الفضاء الفعلية فى اسرائيل، تتركز فى "جامعة تل ابيب"، ولا سيما فى "دائرة الجغرافيا الفيزيائية والعلوم الفلكية"، حيث يتم دراسة حزمة من المواضيع المترابطة المتعلقة بمجال الفضاء، من أهمها :
- الطبقة الجوية المنخفضة وطبيعة الغيوم.
- الأرصاد الجوية بواسطة استخدام صور من الأقمار الصناعية.
- مشكلات المناخ الجوى.
- الأبحاث التجريبية للكواكب المذنبة.
- أبحاث بيئة الكرة الأرضية البعيدة.
- التفاعل بين الأقمار الصناعية والوسط الفضائى المحيط.
- أبحاث بنية الكواكب السيارة البعيدة، وأقمارها (ولا سيما القمران : تيتان وأبو) - مواضيع فلكية - فيزيائية، ونظرية.
- أبحاث أساسية وتطبيقية فى فيزياء البلازما (الحالة الرابعة للمادة).
كذلك، تجرى فى كلية الفيزياء والعلوم الفلكية" التابعة لجامعة "تل أبيب" مجموعة من الأبحاث، تتناول : "الرياح الشمسية"، أما "الجامعة العبرية" فى القدس المحتلة، فتولى اهتمامها لعدد من المواضيع فى مجال المناخ الجوى المنخفض، كما ترعى محطة لليزر شيدت على مرتفعات القدس، فى حين تركز "جامعة بن جوريون"، على دراسة "رزم الجزئيات وفيزياء البلازما الضعيفة" (٧). فى حين يهتم "معهد التخنيون" بدراسة الفيزياء الفلكية والنظرية وموضوعات تتعلق بالهندسة الفضائية، وتشغيل الصواريخ وميكانيكية المواد (٨).

العلاقات بالوكالات المشابهة :
استطاعت "الوكالة الاسرائيلية لاستغلال الفضاء" (سالا)، أن تنشئ علاقات عمل قوية للغاية، مبنية على قاعدة واسعة من تبادل أشكال التعاون العلمى والتقنى، مع كل من :
- وكالة الفضاء الامريكية (ناسا).
- وكالة الفضاء الأوروبية (أيا).
- المركز القومى الفرنسى لأبحاث الفضاء (سينس).
- مركز الفضاء الألمانى الغربى.
- وكالة الفضاء اليابانية.
وكذلك مع العديد من المصانع والشركات المتخصصة فى أعمال الفضاء بأمريكا وأوروبا (٩).

وقد استفادت اسرائيل كثيرا من هذه العلاقات، التى سمحت لها بتطوير خبراتها، واختبار انظمتها، وتدريب خبرائها، والاستفادة من الكم الهائل، المتراكم، من المعلومات لدى هذه الوكالات عبر السنين، بدون مقابل يذكر، مثلما هو الأمر مع وكالة "ناسا" الامريكية، التى سمحت للوكالة الاسرائيلية، حسبما يذكر "البروفيسور زامير" منذ الثمانينات، بالاستفادة من المعلومات الواردة عبر التلسكوب الفضائى الامريكى عبر اتاحتها لعلماء الفلك الاسرائيليين كما ساعدت الهيئات الامريكية الامتخصصة إسرائيل فى صناعة الصواريخ التى حملت قمر "أوفيك" الصناعى وذلك بمدها بأجهزة التوجيه، والمستشعرات Accelerometer والجيرسكوبات وغيرها (١٠).
- وكالة الفضاء الروسية :
ومع التطورات "الدرامية" التى تعرض لها "الاتحاد السوفيتى" السابق، ومنظومة الدول الاشتراكية" استطاعت اسرائيل أن تحقق فى مجال علوم وصناعات الفضاء، كما فى العديد من المجالات الاستراتيجية الأخرى، العديد من المكاسب، جسدتها زيارة الرئيس الاسرائيلى "عزرا وايزمان" (مع بداية عام ١٩٩٠) لموسكو، وتصريحه بأن

"بلاده مهتمة بالتعاون مع موسكو خاصة فى مجالات استكشاف الفضاء (١١)، ومن هذه المكاسب :
١ – استيعاب عدد هائل من كبار علماء الفضاء السوفيت الذين راكموا خبرات ضخمة ، وكونوا معارف عميقة بمجالات عملهم عبر عقود طويلة من العمل فى البرنامج الفضائى السوفيتى، وبرامج الطيران والتسليح.
٢ – توقيع عقد للتعاون مع وكالة الفضاء الروسية ، عام ١٩٩١ ، لتبادل المعلومات والمساعدات والخبرات النظرية والتقنية.
٣ – الاتفاق مع الروس على المساعدة فى بناء مرصد يعمل بـ لأشعة فوق البنفسجية .
٤ – شراء أجزاء من المجمع الفضائى السوفيتى الكبير الواقع فى "بيكونور" بكازاخستان ، مقابل تقديم عشرة مليارات دولار ، تستخدم لانقاذ البرنامج الفضائى الروسى من شبح الإفلاس، فى ظل تعثر الدولة وعجز الاقتصاد.
٥ – الاعداد لإرسال رائد فضاء اسرائيلى ، على متن مركبة فضاء روسية (١٢).
٦ – الاعداد لانتاج قمر صناعى، بالاشتراك مع الدانمرك ، حيث تم توقيع اتفاق ثلاثى، فى شهر ابريل ١٩٩٢ ، للتعاون بين كل من "أسرة الدول المستقلة" الدانمرك ، واسرائيل ، بهدف انتاج قمر صناعى مشترك ، تتولى "أسرة الدول المستقلة" إنتاج الصاروخ القاذف له، بينما تنتج اسرائيل التلسكوب وأجهزة الرصد فيه، وتقوم الدانمرك بإطلاقه ، ومن بين أهداف هذا المشروع فحص مواصفات الأشعة فوق البنفسجية فى الفضاء ، ومن المقرر أن يمكث حوالى خمس سنوات فى مداره (١٣).
وفى زيارة لرئيس الوكالة الفضائية الاسرائيلية ، يعقوب نئمان الى موسكو، يوم ٢ سبتمبر ١٩٩٧ ، أكد المسؤول الاسرائيلى وجود امكانات لـ " توسيع التعاون مع روسيا فى مجال الابحاث الفضائية والصناعات الصاروخية" وقال " إن الوقت قد حان لتنفيذ مشاريع مشتركة على غرار ما يجرى مع الأمريكيين : " ودعا "نئمان" الى تعاون أوسع مع روسيا "لتصنيع صواريخ صغيرة لإطلاق توابع خفيفة الوزن الى مدارات منخفضة حول الأرض . وذكر أن "اسرائيل حققت نجاحات هامة فى صنع الصواريخ الخفيفة، فى حين أن لدى الروس صواريخ ضخمة لإطلاق أقمار ومحطات مدارية، ولذا فإن البلدين يمكن أن يتعاونا لتوسيع ترسانتهما الصاروخية (١٤) .
وكان قد أعلن فى موسكو فى الثانى من مارس ١٩٩٥ أن روسيا ستطلق قمرا صناعيا اسرائيليا ، فى الثامن والعشرين من شهر مارس ١٩٩٥، من مطار "بليسيتسك" ، محمولا على صاروخ من طراز "توبول" المطور عن صاروخ "SS - 25" العابر للقارات ، ويزن هذا القمر ٥٢ كجم ، وصنع فى معهد "التخنيون" بحيفا ، وأطلق عليه اسم مموله : "جمورفين تيكسات – ١" ، كما أعلنت موسكو أنها ستطلق فى صيف ١٩٩٥ قمرا اسرائيليا باسم "عاموس – ٢" ، يخصص للاتصالات (١٥) وكذلك اتفقت روسيا على دعم مشروع مشترك مع اسرائيل لانتاج طائرة "ياك – ٤٨" المخصصة لرجال الأعمال، ستصل سرعتها الى ٨٠٠ كلم / ساعة والمسافة القصوى للتحليق ٦٨٠٠ كم (١٦) .
وكانت المجر ، وهى إحدى الدول الاشتراكية السابقة، قد طلبت من اسرائيل صناعة قمر اتصالات لحسابها ، على أن يكون جاهزا للعمل قبل معرض "إكسبو المجر" عام ١٩٩٦ (١٧).

و .. اختراق اسرائيلى للصين :
وامتدت المساعى الاسرائيلية الى مناطق كانت بعيدة المنال حتى زمن قريب، حيث كشف الستار عن تعاون صينى – اسرائيلى لاطلاق قمر صناعى اسرائيلى يستخدم لنشر منظومة اتصالات فى المناطق الريفية الصينية .
فقد أكد رئيس المعهد الصينى للعلوم والتكنولوجيا والتطوير ، لدى زيارته اسرائيل فى شهر أغسطس ١٩٩٤ ، أن الدولة العبرية ستستعين بخبرة ومعدات الصين فى مجال الصواريخ ومنظومات الاطلاق ، بينما تستعين الصين بالخبرة الاسرائيلية فى مجال الأقمار الصناعية .
وكانت الصين واسرائيل قد وقعتا – فى منتصف عام ١٩٩٣ – اتفاقا للتعاون بينهما فى مجال العلوم والزراعة والطاقة ، وجاء اتفاق اطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى بواسطة الصواريخ الصينية تنفيذا لبروتوكولات التعاون الفنى والتقنى بين البلدين (١٨).
ومن جهة أخرى ، ذكرت صحيفة "دافار ريشون" الإسرائيلية أن شركتين إحداهما اسرائيلية والأخرى ألمانية ، تتعاونان فى انتاج قمر صناعى للتجسس له قدرة تحليلية عالية، وسيحمل إسم "ديفيد" وتقوم بتطوير هذا القمر شركة "إيلوب "الاسرائيلية بالتعاون مع شركة " أو . إتش . بى سيستمز" ، وستكون لهذا القمر القدرة على التقاط صور فوتوغرافية للأرض تتميز بالدقة والوضوح (١٩).
كذلك توصلت وكالة الفضاء الاسرائيلية ، ووكالة الفضاء الفرنسية الى اتفاق للتعاون فيما بينهما ، وذكرت أنباء صحفية اسرائيلية فى نوفمبر، أن الاتفاق ، الذى أعلن فى إطار زيارة يقوم بها وفد من الوكالة الفرنسية للفضاء، لاسرائيل ، يقضى بأن تقوم شركة تابعة لوكالة الفضاء الفرنسية بإطلاق قمر صناعى اسرائيلى بعد حوالى ستة أشهر (٢٠) .

البرنامج الفضائى الاسرائيلى :
نجحت الأوساط العلمية والاكاديمية والصناعية والعسكرية الاسرائيلية فى تطوير برنامج ستصاعد لاطلاق مجموعتين من الأقمار الصناعية، الاولى تحت اسم "أوفيك " ، أى "الأفق " ، والثانية تحت اسم "عاموس".

الاقمار الصناعية الاسرائيلية من طراز "أوفيك" :
وقد اطلق منها حتى الآن ، أربعة أقمار على التوالى هى :
١ – "أوفيك – ١ " ، (OFFEQ- 1) وأطلق يوم ١٩ سبتمبر

١٩٨٨ ، وهو قمر تجريبي من الجيل الأول ، ثماني الاضلاع ارتفاعه ٢,٣ متر ، وزنة الاجمالى ١٥٦ كجم ، ويضم أجهزة للتزود بالوقود وحاسبا وأجهزة اتصال وأجهزة سيطرة حرارية وأجهزة للقياس والتوازن.
ويدور القمر (أوفيك - ١) ، حول محوره الطولي بمعدل دورة كل ثانية ، ويقطع دورة كاملة حول الأرض كل ٩٨ دقيقة (٢١).

٢ - (أوفيك - ٢) ، (OFFEQ-2) :
من نفس الطراز السابق، وأطلق فى ٣ ابريل ١٩٩٠ ، وتفتت فى الغلاف الجوى يوم ٩ يوليو ١٩٩٠ ، ووزنه كان ١٦٠ كيلو جراما (٢٢).

٣ - (أوفيك - ٣) ، (OFFEQ-3) :
أطلق يوم ٥ ابريل ١٩٩٥ ، وهو يزن ٢٢٥ كيلو جراما وطول هذا القمر ثمانية أقدام ، وقطره أربعة أقدام ، وله جناحان مساحة كل منهما حوالى ستة أقدام مربعة يحملان مصفوفة من الخلايا الشمسية لإمداد القمر بالطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل معداته المختلفة التى تشمل أجهزة ارسال واستقبال وحواسب الكترونية وموجهات ، وغيرها.
وتم انجازه اساسا للقيام بمهام تجسسية على المنطقة العربية ، حيث زود بمعدات تشغيل لأنظمة استطلاع وتجسس بصرية وتنصت متطورة ، وحمله الى مداره صاروخ من طراز شافيت ، النسخة المدنية من طراز "أريحا - ٣" ، القادر على ايصال أسلحة نووية الى أهداف تغطى كل ارجاء الشرق الاوسط (٢٣).
وأشار "إلياكب دوروز" ، فى تعليق له نشرته "دفار" الاسرائيلية حول اطلاق القمر بنجاح الى أنه "يعتبر واحدا من أهم المنجزات الاسرائيلية ، والتى ستفتح أمامها مجال البحوث فى حقل الدراسات الخاصة بالفضاء الخارجى ، وأيضا ستمكنها من الحصول على معلومات عن الدول المجاورة ، وسيفتح أمامها ابواب التقدم التكنولوجى ، ويتيح لها مجابهة تحديات القرن الواحد والعشرين " (٢٤).

٤ - (أوفيك - ٤) ، (OFFEQ - 4) :
جرت أول محاولة لاطلاقه ، ولكنها لم تكلل بالنجاح، يوم ٢٣ يناير ١٩٩٨ ، وكان مقدرا له أن يحل محل "أوفيك - ٣" الذى تجاوز عمره الافتراضى وقالت مصادر اسرائيلية أن "أوفيك - ٤" ، الذى صنعته شركة صناعات الطائرات الاسرائيلية ، أصيب بعطل ، وفشل فى الوصول الى مداره ، واحترق فى الفضاء.
وأعلنت صحيفة "معاريف" الاسرائيلية ، أن كلفة هذا القمر بلغت ٥٠ مليون دولار، ومهمته - كسالفه "أوفيك - ٣" ، "التجسس على ايران والعراق وسورية " إلا أن أوفيك - ٤" ، على خلاف سابقه، يهدف الى نقل صور فوتوغرافية للاستخبارات فى اسرائيل (٢٥).

الأقمار الصناعية من طراز (عاموس) ، (AMOS) :
أعلن عن هذه المجموعة عام ١٩٩٢، بمناسبة "سنة الفضاء الدولية" ، وأكد وزير العلوم الأسبق "يوفال نئمان" ، أن "هذا القمر الصناعى العلمى ، هو الآن فى مرحلة متقدمة من تخطيط التجارب التى سيقوم بها (٢٦).
وقد أطلق أول أقمار هذا الطراز فى نوفمبر ١٩٩٥ ، وأعلن ان ارساله يغطى المنطقة الممتدة من إيران شرقا حتى ليبيا غربا ، ومن أوكرانيا شمالا حتى السودان جنوبا ، لكنه سيركز على مصر واسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومنطقة الخليج (٢٧).
أنتج هذا القمر فى مصنع "مابات" الاسرائيلى وبمساعدات أجنبية ، ويقوم ببث الإرسال التلفزيونى والمكالمات الهاتفية وعقد المؤتمرات على الهواء مباشرة، ونقل المعلومات بين أجهزة الكمبيوتر ، ونقل الخرائط والمخططات المصورة .
وهو ينتمى الى مجموعة "أقمار الاتصال الخفيفة " ، اذ يبلغ وزنه ٩٦١ كجم ، ويتراوح عمره بين ١٠ - ١٣ عاما ، وقيمت الهيئات المعنية، الفوائد العائدة من اطلاقه فى أربعة مجالات رئيسية : المجال الداخلى ، والاعلامى ، والعسكرى ، والاقتصادى ، حيث يزعم صانعوه أن خدماته هى "الأرخص فى العالم" ، فى محاولة لتسويقه فى المنطقة العربية ودول شرق أوروبا وجنوبها .
ومعروف أن اسرائيل تمتلك شركة خاصة بها تنشط فى مجال التصوير من الفضاء ، هى شركة "اسرائيلى اير كرافت انداستريز، IAA" التى أعلنت برنامجا لاطلاق سبعة أقمار صناعية من اسرائيل . وتعمل بالتعاون مع شركة امريكية هى "كور سوفت وير تكنولوجى " التى يقع مقرها فى ولاية كاليفورنيا.

رائد فضاء اسرائيلى لأول مرة :
وفى اواخر عام ١٩٩٧ أعلن فى واشنطن عن الاتفاق الذى تم لتحليق أول رائد فضاء اسرائيلى بناء على موافقة وكالة الفضاء الامريكية NASA، على الطلب الاسرائيلى بأن يشارك طيار اسرائيلى بالتحليق فى الفضاء ، ضمن رحلة لسفينة الفضاء "كولومبيا" ، وسيقوم هذا الرائد ، بإجراء مجموعة من الابحاث حول قياس أمواج الضوء، بعد أن يقضى فترة تدريب لمدة عام كامل فى منشآت وكالة الفضاء الامريكية (٢٩).
وكان مقررا لهذه الرحلة مناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاما على انشاء دولة اسرائيل عام ١٩٩٨ . غير أنه لم يعلن ما يفيد أن هذه الرحلة قد تم انجازها.

***

فى مقابلة مع مجلة "سلاح الجو" الاسرائيلى ، أعلن جنرال الاحتياط الاسرائيلى "عوزى ايلام " أن اسرائيل تنتمى الى مجموعة الدول الخمس الأكثر تقدما فى مجال الابحاث حول تكنولوجيا الاقمار الصناعية " (٣٠).
غير أن هذا الامر يبدو من قبيل المبالغة ، فهناك دول أكثر

تقدما ، ولها باع أكبر فى هذا المجال ، وتمتلك قدرات ذاتية للتصنيع والاطلاق لا تمتلكها اسرائيل ، وقد دفع ذلك أحد الخبراء العرب الى الرد بأن هذ الأمر محض ادعاء ، لأن تسمية هذا النشاط اسرائيلى تزييف للحقائق لا مثيل له ، فإسرائيل تعيش منذ خمسين عاما على المساعدات الاجنبية، ولا تستطيع أن تعيش شهرا واحدا اذا قطعت عنها هذه المساعدات" .

ومن المهم ان يكون الانسان العربى على علم بماهية الاغراض العسكرية والاقتصادية والسياسية التى تتوخى اسرائيل تحقيقها من قيامها بأعباء مشروع امتلاك أقمار اصطناعية فى الفضاء ، مثل غرض زرع الاحباط فى النفوس ، لكى تجعل من هذا الشعور بالاحباط مطية توصلها الى بسط هيمنتها على المنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، ومثل غرض الاستطلاع الحربى من الفضاء ، وغرض استشعار باطن الارض وسطحها ، وسطح البحار وأعماقها ، وغرض الاتصالات السريعة العسكرية والمدنية ، وغرض تحقيق المكاسب الاقتصادية ، وغرض التأثير الاعلامى فى عقول سكان المنطقة باتجاه مصالحها .. وبهدف السيطرة على مقدرات المنطقة " (٣١).

الهوامش :

١ – انظر : حسام سويلم، توقعات حول تطوير تكنولوجيا الفضاء فى اسرائيل خلال عقد التسعينيات، "دراسات" ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، العدد (٣١) مارس ١٩٩٠ ، ص ١١

٢ – المصدر نفسه ، ص ١٢.

٣ – نخبة من السياسيين والباحثين الاسرائيليين ، الكيان الصهيونى عام ٢٠٠٠ ، ترجمة ونشر : وكالة النار للصحافة والنشر المحدودة، نيقوسيا – قبرص ، ١٩٨٦، ص، ١٦٩.

٤ – حسام سويلم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤.

٥ – الكيان الصهيونى عام ٢٠٠٠، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

٦ – المصدرنفسه ، ص ص ١٦٦ – ١٦٧.

٧ – المصدر نفسه ، ص ١٦٧.

٨ – المصدر نفسه .

٩ – حسام سويلم ، مصدر سبق ذكره ، ص : ١٤.

١٠ – المصدر نفسه .

١١ – جريدة "الوفد" القاهرة ، ٦ يناير ١٩٩٠ .

١٢ – "اسرائيل تستولى على أكبر قاعدة سوفيتية " ، المجلة الدولية ، لندن ، العدد ٩٣ ، ٩ مارس ١٩٩٢.

١٣ – جريدة "الحياة"، لندن ، ١٥ ابريل ١٩٩٢.

١٤ – جريدة "الحياة" لندن، ٣ سبتمبر ١٩٩٧.

١٥ – مجلة الدفاع ، مصر ، مايو ١٩٩٥.

١٦ – جريدة "الحياة" ، لندن ٢١ مارس ١٩٩٥.

١٧ – مجلة "روز اليوسف" ، القاهرة العدد (١٣٩٤) ، ٢٨ يونيه ١٩٩٣

١٨ – جريدة" الوفد" القاهرة ١ سبتمبر ١٩٩٤.

١٩ – جريدة "الأهرام"، القاهرة ٢٢ مارس ١٩٩٦.

٢٠ – جريدة "الاهرام" ، القاهرة ٢٦ نوفمبر ١٩٩٥.

٢١ – البيان الرسمى لوكالة الفضاء الاسرائيلية (سالا).
Aviation Week, Sep. 1998

٢٢ – مجلة "الدفاع" ، مصر ، يونيو ١٩٩٥.

٢٣ – مجلة "القوات الجوية"، الامارات المتحدة ، العدد ٨١ ، فبراير ١٩٩٦.

٢٤ – جريدة "الأهالى"، القاهرة . ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥.

٢٥ – جريدة "الحياة" لندن ، ٢٥ يناير ١٩٩٨.

٢٦ – مجلة "الوسط"، لندن ١٣ ابريل ١٩٩٤.

٢٧ – مجلة "الدفاع"، مصر العدد (١٠٣) ، فبراير ١٩٩٥.

٢٨ – مجلة"القوات الجوية"، الامارات المتحدة، والعدد ٨١ ، فبراير ١٩٩٦.

٢٩ – جريدة "الشعب" ، القاهرة ، ٢٧ ديسمبر ١٩٩٧.

٣٠ – جريدة "الحياة" ، لندن ، ٢٥ يونيه ١٩٩٦.

٣١ – د . نصر علوانى ، المركز الفضائى الاسرائيلى ، مجلة "القوات الجوية" ، الامارات المتحدة، العدد (١٠٨) ، أبريل ١٩٩٦، ص ط ٥٢.

٤

رؤية

مفهوم السلام لدى دولة إسرائيل

أمين اسكندر

بعد مضى أكثر من نصف قرن على انشاء دولة إسرائيل، وبعد مرور ما يقرب من عشرين عاما على توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين النظام المصرى والدولة الاسرائيلية وما يقرب من ثماني سنوات على مؤتمر مدريد للتسوية، لم يعد هناك أى شك فى حقيقة النزعة العدوانية التى قام عليها الكيان الصهيونى فى فلسطين وفى حقيقة مسؤولية إسرائيل الكاملة عن أوضاع التأزم والصراع والمواجهة والعنف السائد فى المنطقة والناجم عن موقفها المضاد للسلام والتعايش ، وتبنيها لسلام الهيمنة والقوة وامتلاك اسلحة الدمار الشامل .. سلام عنصرى استعلائى يقوم على الفصل بين الحصن المقدس اسرائيل وما حوله من أغيار (جوييم) حسب المفهوم الصهيونى .

وكان ذلك افرازا طبيعيا لكيان تم تأسيسه بغرض أن يكون عائقا محوريا للسلام فى تلك المنطقة ، وأن الصراع القائم فى تلك المنطقة يعود فى جزء محورى منه الى وجود هذا الكيان العدوانى الاستيطانى العنصرى الاستعمارى ، كما أن معاداة اسرائيل للسلام ليست أمرا طارئا على سياستها بل هى جزء لا يتجزأ من طبيعة ايديولوجيتها الصهيونية وتركيبتها العنصرية، وارتباطاتها الاستعمارية ، ولا يعنى ذلك سوى الخطر الاسرائيلى المستمر على السلام فى المنطقة ، كما تكشف ذلك المواقف الاسرائيلية المعاشة والمحتوية بداخلها على ضمانات كافية لعدم تحقيق السلام .

منذ أن تم زرع الكيان الصهيونى على أنقاض الشعب العربى الفلسطينى بمؤامرة وتدبير من قبل القوة الاستعمارية البريطانية، عبر اعطائها وعد بلفور وفتح الباب على مصراعيه لهجرة المستوطنين الصهاينة الى ارض فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطانى، قامت اسرائيل بتشريد ما يقرب من مليون ونصف مليون فلسطينى (٧٥٠ الف فلسطينى طردوا خلال الشهرين الأولين لقيام" اسرائيل والباقى جاء نتيجة عدوان ١٩٦٧ والزيادة الطبيعية) . اما اليوم فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ما يقرب من ٤ ملايين لاجئ وقد رفضت السلطات الاسرائيلية الكثير من القرارات المتخذة من قبل هيئة الامم المتحدة بضرورة عودة اللاجئين الى ديارهم ، مع العلم ان قبول اسرائيل فى هيئة الامم المتحدة كان فى الاصل مشروطا بإعادة الفلسطينيين الى ديارهم واسرائيل تعلم ان عدم عودة هؤلاء اللاجئين سوف يكون كفيلا بإثارة الاضطرابات وسوف يكون عامل تهديد مستمرا لحالة السلام والتسوية، إلا انها تؤمن بمبدأ الحياة اليهودية الصافية على أرض الميعاد وبالتالى عودة اللاجئين – فى نظرها – يهدد تلك الحياة. ولو كان ذلك على حساب مسيرة السلام والتسوية !

منذ أن اغتصبت اسرائيل بالقوة أراضى فلسطين فى٤٨ و ١٩٦٧ وهى ترتكب عشرات بل مئات من المجازر الدموية لعل أشهرها مذبحة دير ياسين ، بل وصل الأمر الى انكار الشعب الفلسطينى نفسه ، وعندما تم الاعتراف به كان ذلك على حساب سلب الأرض الفلسطينية نفسها. كما كان قيام اسرائيل اشارة لبدء صراع طويل فى المنطقة، تعرضت فيه كثير من الدول العربية للعدوان واحتلال بعض اراضيها ، وسقط الآلاف من الشهداء العرب من جراء ذلك العدوان المستمر واستنزفت المليارات من ميزانية شعوب تلك المنطقة ، ولم تكن التسوية بمثابة نهاية لهذا الوضع ، انما جاءت على قاعدة تثبيت الظلم الذى وقع على الشعوب العربية وفى القلب منها الشعب الفلسطينى ، وجاءت على قاعدة امتلاك اسرائيل للسلاح النووى والعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية. بعد ذلك لابد من سؤال حول إمكانية السلام قبل تحقيق نظرة عادلة للصراع العربى / الاسرائيلى ؟ ولعل ذلك هو ما جعل مفكر امريكى بوزن الدكتور جون دايفز يعلن عبر كتابة "السلام المراوغ" ان عقدة القضية هى أن اسرائيل ، لكى ينتهى النزاع فى الشرق الاوسط، ينبغى أن تتصرف كدولة طبيعية يكون اهتمامها الأول والثانى رفاهية الذين يعيشون فى المنطقة التى تشكل جزءا منها. إن اسرائيل يجب ان تصبح جزءا لا يتجزأ من منطقة الشرق الاوسط، وهذا يعنى بوجه خاص أن المبادئ الصهيونية، التى حفزت اسرائيل على اقتراف ما أثار النزاع ، ينبغى أعادة النظر بها ، وأن دور اسرائيل كمحور ومركز للتركيب الصهيونى الاسرائيلى يجب أن يوضع له حد إن لم يبتر كلية، كما يعنى ايضا ان الاخطاء الماضية التى اقترفت بحق الشعب العربى يجب تقويمها ، وحين تتم هذه الاشياء لن تبقى هناك حاجة للحض على الحد من التسلح وسيعم السلام الشرق الاوسط "

ورأى جون دايفز (النائب التنفيذى لرئيس مجلس امناء الجامعة الامريكية فى بيروت ، والمفوض الاسبق للاونروا) يؤكد على طبيعة الكيان الصهيونى - الاسرائيلى كأساس للاضطراب والصراع وعدم الاستقرار فى المنطقة ، وهو يدرك تماما استحالة تحول اسرائيل الى دولة عادية ، بعدما أصبح الصراع العربى - الاسرائيلى صراعا اجتماعيا ممتدا شمل التاريخ والعقائد والارض والشعب والمستقبل ، ولذلك فهو نفسه يردف قائلا : "الا أن اسرائيل نفسها اليوم عاجزة عن التخلى عن رسالتها او تعديلها تعديلا كبيرا ، فالقوى الصهيونية التى صنعتها قد قيدتها بالسبيل الذى هو سبيلها ، كما ان زعماء اسرائيل لا يريدون ان يغيروا رسالتها ، وكثيرون منهم كانوا موظفين صهيونيين قبل ان يصبحوا زعماء اسرائيليين ، لذلك فإن أية مبادرة لتحديد الرسالة الصهيونية لاسرائيل وتغييرها بشكل حاسم يجب أن تأتى من خارج هذا التركيب الصهيونى . الاسرائيلى ". لذلك فإن أسوأ ما فى الخطر الصهيونى على السلام انه متجدد ومستمر ودائم ، ذلك لأنه ليس وليد ظرف تاريخى عابر مثل الاستعمار ، أو مرحلة تطور اجتماعى فى حياة الامة كما هو شأن المماليك والامبراطورية العثمانية وعلاقاتهما بالبلدان العربية، أو حتى جنوب افريقيا التى عاشت الفصل العنصرى اثناء حكم الاقلية من البيض ، إنما هو استعمار استيطانى إحلالى عنصرى يقوم على سلب الارض وطرد الشعب والبقاء المستمر عبر شبكة من تزييف الحقائق ، لذا ليس غريبا قيام التسويات القائمة على المسار الفلسطينى / الاسرائيلى والمسارات الاخرى على اساس الاعتراف بالأمر الواقع غافلين الاحتلال والتوسع والتهويد والاستيطان ، وهى فى الحقيقة دعوة ضد السلام وضد التسوية ايضا لأنها تعطى شرعية للمغتصب فى استمرار نهجه وسلوكه ، وهكذا يستمر الخطر والاضطراب فى المنطقة.

ولما كان السلام لابد من ان يستند الى قاعدة من الحق والعدل والشعور بالمشاركة الانسانية واحترام المواثيق والمعاهدات على قاعدة القوة المتوازنة - غير ذلك يعتبر هدنة أو تسوية تحت إذعان - إذا قبلنا مبادئ الحق والعدل وتوازن القوى كعناصر مكونة للسلام وقارناها بالمبادئ التى قامت عليها (الدولة الاسرائيلية) لوجدنا ان (اسرائيل) تقف على النقيض من عناصر السلام تلك .

وتفسير ذلك أن اسرائيل لم تنشأ بشكل تقليدى مثل الدول الأخرى التى جاءت تعبر عن تمثيلها لشعب عاش على ارض الآلاف من السنين فتميزا بالحضارة المميزة لهذا الشعب، إنما جاءت تلك الدولة عبر مؤامرة وتحالف استعمارى - صهيونى لإحتلال فلسطين بتوافق بين أغراض الاستعمار وأغراض الحركة الصهيونية، وجاء تعبيرا عن رغبة اوروبا فى التخلص من اليهود وفى نفس الوقت نوع من التطهير ونقد الذات والتعويض عن ما تم من مذابح لهم من قبل الأوروبيين .

كما أن (اسرائيل) مازالت ترفع شعار دولة كل اليهود ، وهى الدولة الوحيدة غير المحددة لحدودها حتى الان ، إلا اذا كانت مسارات التسوية القائمة سوف تفرض عليها حدود محددة بالمعاهدات والمواثيق ، عندها سوف تواجهنا فكرة أن (اسرائيل) لا تنحصر بحدودها فكل يهود العالم فى ارجاء المعمورة مواطنين لها، كما أن الحدود تلك لابد أن تكون حدود مهيمنة عبر مشاريع التكامل الاقليمى مع دول الجوار بالاضافة الى امتلاكها للسلاح النووى . وكافة اسلحة الدمار الشامل . ناهيك عن أن القادة والقوى والفاعلين - الاسرائيليين معظمهم يتفق على ان اسرائيل الحالية هى مجرد اسرائيل الصغرى. والمطلوب (اسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات والتى يطلق عليها (أرض اسرائيل ومع إيماننا ومعرفتنا بأن هناك اقلية لا ترى ذلك الآن ، إنما من المؤكد سوف تؤيده وتطالب به وتعمل من اجله عندما يحل موعد إحداثه مثلما حدث من قبل القوى التى ساندت التقسيم بعد ١٩٤٨، ثم أيدت ضم اراضى ١٩٦٧ ، ثم طالبت بعدم العودة لحدود ١٩٦٧، ونادت بوحدة القدس كعاصمة لاسرائيل .

هل نحتاج بعد ذلك الى كشف التناقض بين مفهوم السلام والمبادئ التى قامت، عليها اسرائيل؟ نعم نحتاج ، وبالذات عندما نعلم أن السلام لا يتأتى إلا مرتكزا على الأمن وأن غرض السلام هو تحقيق الأمن ، لعل ذلك يجعلنا نستكشف نظرية الأمن الاسرائيليين فى أحدث مراحلها والتى صاحبت التنظير لها من قبل الخبراء الاسرائيليون من الاستراتيجيين البارزين مسارات التسوية القائمة ، ففى تقرير اعده مركز جافى للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب فى عام ١٩٩٤ تناول المدى الزمنى المنتظر لعملية السلام بين العرب وا لاسرائيليين جاء فيه " أن السلام الذى يدفع الخطر عن اسرائيل ويعزز من فرص التعاون الاقليمى بين دول المنطقة" لايزال بعيدا ، وهو نفسه الذى يضع اسرائيل فى دائرة الخطر، إننا حينما نكون فى حالة سلام مع العرب، فهذا يعنى ضمنا أننا فى حالة حرب معهم .. لأن أحدا لا يستطيع أن يتكهن بطبيعة المكان الذى تكمن فيه الكراهية" "ولمواجهة هذا المكان اقترح التقرير على الحكومة الاسرائيلية تجريد العرب من قدراتهم العسكرية ، وعدم السماح لهم ببناء الجيوش الحديثة أو امتلاك الاسلحة المتطورة والعمل على تفكيك الصواريخ العربية والتأكد من ازالة كل الاسلحة الكيماوية والبيولوجية الموجودة لدى الجيوش العربية، كما أكد التقرير على الحفاظ على التفوق النوعى والكمى الاسرائيلى بالمقارنة بكافة الجيوش العربية ، مع الحرص على تنمية الفجوة التكنولوجية باستمرار . تلك هى العقلية الاستراتيجية الاسرائيلية ومنظورها للسلام والتعاون فى المنطقة.

لذا كان من الطبيعى أن تستمد تلك الافكار والأطروحات من تصور الاسرائيليين لأمنهم "القومى" ومبادئه التى تركزت فى ضرورة تعبئة وحشد جميع مصادر القوة الشاملة من أجل تحقيق الغايات والأهداف القومية العليا لاسرائيل وأهمية وجود الانسجام والترابط بين المصلحة

العليا ومصالح الدول العظمى على المستويين الدولي والاقليمي . ناهيك عن الأهمية العليا للقوة العسكرية المتفوقة (تقليدية ونووية) وشرعية استخدام تلك القوة العسكرية لشن ضربات وقائية مسبقة عند بروز نوايا بتهديد عربي ضد اسرائيل ، وقد جسد بن جوريون مفهومه للقوة الشاملة كمبدأ من مبادئ الأمن القومي الاسرائيلي . في الكنيست الثاني ١٩٥٥، حين قال "إن أمن اسرائيل لا يقوم فقط على جيش وسلاح، ورغم أنه بدونهما لن يكون هناك أمن ، إلا أن الأمن يعني أبعادا اخرى تتمثل في تكثيف الهجرة الى اسرائيل والتوسع في الاستيطان ، وفي المقام الأول استيطان الصحراء. ان الامن يعني تحويل البحر الى يابس والهواء الى ارض صلبة ، وذلك بأن تكون لنا قوة بحرية عظمى ، وقوة عملاقة في الجو .. الأمن ايضا يشمل تطوير البحث العلمي والقدرة العلمية في جميع التخصصات الفيزيائية والكيماوية والبيولوجية والتكنولوجية الى اعلى مستوى ، بل الى أعلى قمم العلم . الأمن هو الكفاءة الفنية المتطورة لشبابنا في ازراعة والصناعة والبناء والملاحة..".

من ذلك المفهوم القائم على القوة الشاملة ذات الضربات الوقائية الاستباقية ، كان لابد أن يتمتع الجيش بتفوق نوعي على الجيوش العربية ، كما كان لابد من اتباع الحرب القصيرة الحاسمة كأسلوب لمواجهة وإدارة الحرب، وتعويض الاقتصاد الى العمق الاستراتيجي جغرافيا وذلك عبر شبكة المستوطنات القائمة بوظيفة العمق الاصطناعي ، بالاضافة الى الارتباط دائما بقوة كبيرة تدعم اسرائيل وتكون حليفا استراتيجيا .

وما يهمنا توضيحه هنا ايضا هو تلك الأهداف والغايات الموجهة للدولة ولأمنها القومي ، وبالذات لأن الأهداف والغايات تتغير باستمرار عبر مراحل زمنية ومتأثرة بديالكتيك البيئة الداخلية الحاضنة للقوة والبيئة الخارجية وتأثيرها على القوة. والغاية القومية للدولة هي بمثابة مجموعة الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها ، والتي من خلالها تحافظ الدولة على استقلالها وأمنها وحريتها ورفاهية شعبها ، وتعتبر القيادة السياسية للدولة هي المسئولة عن تحديد تلك الغايات والأهداف القومية ومن الغاية القومية تنبع الأهداف القومية المتخصصة في المجالات المتعددة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والايديولوجية والتكنولوجية والاستراتيجية .

وانطلاقا من ذلك فإن الغاية القومية لاسرائيل لم تتغير منذ انتزاع ارض فلسطين ،المتمثلة في "اقامة اسرائيل الكبرى اليهودية النقية ، كقوة اقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الاوسط " وتحقيق ذلك تم عبر الصراع والحرب عن طريق العدوان واحتلال الارض وطرد الفلسطينيين والاستيلاء على الثروات الطبيعية بالقوة، لكن تحقيق نفس الغاية عبر مراحل التسوية والسلام لن يتأتى إلا عن طريق امتلاك قوة الردع التقليدية وغير التقليدية والربط بين مفهوم السلام والأمن الاسرائيلي وضم الأراضي من خلال المعاهدات والمواثيق الموقعة عبر المسارات الثنائية والمتعددة في المراحل المتعددة للتسوية وتهويد الأرض ، وزرع المستوطنات .كل ذلك من اجل تحقيق اسرائيل الآمنة والقوية عسكريا واقتصاديا وايديولوجيا واجتماعيا وتكنولوجيا ، ويتم ذلك عبر استراتيجية اسرائيلية من مستويين ، مستوى اعلى (الخطة الكبرى) ومستوى اقل (مشاكل الأمن الجاري) ويتم ترسيم الخطة الكبرى طبقا لمراحل زمنية كل عشر سنوات تحت سقف الغايات الاسرائيلية في تأسيس الدولة الاسرائيلية الكبرى، اما مشاكل الأمن الجاري فتتم معالجتها لتأمين الدولة في وضعها الحالي . والمخطط الاستراتيجي لتنفيذ (إسرائيل الكبرى) يؤسس على ثلاث استراتيجيات فرعية - حسبما يقول الخبير العسكري المصري لواء . اركان حرب متقاعد حسام سويلم في كتابة "اسرائيل ونظرية جديدة للحرب " الصادر عام ١٩٩٨ - هي مخطط بلقنة المنطقة الذي يستهدف تقسيم المنطقة الى كنتونات طائفية وعرقية من اجل تأثيث الكومنولث العبري ، وما اقتراح نتنياهو عن الحق سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بإسرائيل إلا انعكاسا لتلك المفاهيم ، بل أن الشرق الاوسط الجديد هو بمثابة اشكال جديدة في اطار نفس الغاية والهدف .

كما أن هناك مخطط آخر هو (شد الأطراف) وذلك بإدخال الدول العربية الطرفية في نزاعات ومعارك جانبية مثلما حدث ويحدث بين سوريا وتركيا والعراق وتركيا وإيران والعراق وصراعات الحدود في دويلات الخليج العربي وصراع الجزائر والمغرب .. الخ .

كما أن هناك مخطط تديره الولايات المتحدة الامريكية بفرض الحصار على حالات التمرد في الدول العربية مثل العراق وليبياوالسودان. وأخيرا هناك مخطط الاستيطان والعمل على تكثيفه من اجل تكريس الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع والقدس الشرقية والتي تعمل في نفس الوقت على خلق عوائق امام تواصل جغرافيا الكيان الفلسطيني المزمع انشاؤه .

ولاشك أن تضافر تلك المخططات العاملة على تحقيق الغايات الاسرائيلية - الصهيونية والمسلحة بالقوة التقليدية والنووية يجعلنا نتساءل هل هناك إمكانية للسلام ؟

لقد كان ذلك كله يقف خلف اجتهاد الباحثين الاسرائيليين في وضع أسس جديدة للأمن القومي في ظل متغيرات وموازين عالم اليوم لتحقيق نفس الغايات المؤسسة لذلك الكيان الصهيوني الاستيطاني.

وفي كتاب بعنوان (إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين) أصدرته مؤسسة "فان لير" لعدد من الخبراء والاختصاصيين الاسرائيليين في علم المستقبليات ، يقول "جفرائيل بن دور" أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا: "إن ما يسمى بالسلام الحقيقي ، هو رؤية غير قابلة للتحقق في اسرائيل.. ذلك لأن الخطورة تأتي من اقتناعنا جميعا - سياسيون وجنرالات -بما يسمى في علم السياسة بـ "النبوءة التي تحقق نفسها" ، او كما قال هرتزل " إذا

أردتم فلن تكون هناك خرافة .. لا تقولوا سيأتي يوم ، إعملوا على مجيئ ذلك اليوم" وهنا يكمن الخطر ، لأننا بتعريفنا لمقاييس المستقبل بطريقة أو بأخرى ، فإننا سنفرضها على انفسنا . ذلك لأن الزمن لا يفعل فعله بالضرورة ، فهو لا يعمل شيئا ، بل الناس هم الذين ينجزون الأشياء ومن ثم فإن من يعتقد من قادة اسرائيل أن أهدافها يمكن ان تتحقق من خلال العمل السلمي ، فإنه سيسعى الى ذلك ، وأما من يعتقد ان الحرب هى السبيل فسيسعى بدوره لشنها".

بعد ذلك ليس غريبا أن نسمع من ديفيد عفرى مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية فى عام ١٩٩٣ - بعد كامب ديفيد بما يقرب من ستة عشر عاما - "ان اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ليست مرضية، وأنها أقرب الى هدنة منها الى الصلح بين البلدين ، وإن خطر تجدد الحرب بين مصر وإسرائيل مازال قائما ، واذا ما رغبت اسرائيل فى تجنب هذا الخطر ، فعليها أن تحتفظ بقوتها العسكرية . أما الصلح الحقيقي فإنه سوف يتحقق حين تنمو لدى الأطراف العربية المعنية المصلحة فى استمرار اسرائيل" وفى تصريح سابق للجنرال ورئيس الوزراء الحالى إيهودا باراك " قال على اسرائيل أن تكون مستعدة لخوض حرب حاسمة ضد العرب على جميع الجبهات ، بما فى ذلك تجدد المواجهة العسكرية مع مصر ".

وتلك التصريحات تعني بوضوح ان السلام فى نظر اسرائيل وقادتها وغاياتها هو الاعتراف بها كدولة وكدور مهيمن فى المنطقة وإلا ما معنى قول عفرى " تنمو لدى الأطراف المصلحة فى استمرار اسرائيل"، وما معنى اعتبار الاتفاقية الموقعة مع مصر مجرد هدنة بل وهناك احتمالات لتجدد المواجهة .

ولعل ذلك ما جعل المفكر الاستراتيجي أمين هويدى يذكر فى كتابه "الحرب والسلام فى الفكر الاستراتيجي الاسرائيلى" : "استراتيجية اسرائيل ترتكز أساسا على الأمن المطلق ، فالأن له الاسبقية الأولى فى تكوينها الداخلى وعلاقاتها الاقليمية والعالمية .

والأمن المطلق لدولة ما ، هو فى الحقيقة " لا أمن " للدول المجاورة وتأخذ كل الدول فى علاقاتها الخارجية عدا اسرائيل بقاعدة" الامن المتبادل " الذى يحقق الاستقرار المنشود فالهيمنة هى المعنى الحقيقى للأمن المطلق " .

وانطلاقا من مفهوم الأمن المطلق صاغ بعض الاستراتيجيين الاسرائيليين مفهوم "الأمن التعاونى" بين اسرائيل والدول العربية ، ويؤسس هذا المفهوم على فرض مفهوم الامن الاسرائيلى على البلدان العربية والعمل على تشدين العلاقات أمنية - عسكرية غير متوازنة تفرض فيها اسرائيل مفهومها للقوة الشاملة على العرب ، بل وتعمل على المزيد من الاختلال فى ميزان القوى لتعويض اسرائيل عن فقدها لأى أراض فلسطينية وعربية ، وعن ذلك يقول مارك هيلر - من مركز جافي للدراسات الاستراتيجية :" ان منطق اللاتكافؤ أو اللا توازن أكثر إلحاحاً فى وضع الشرق الاوسط مما هو عليه فى أوروبا ،لأن اجراءات الأمن التعاونى تستنفذ فى الشرق الاوسط ليس على أساس الوضع الاقليمى القائم كما كان الحال فى اوروبا.. بل على أساس تقليص ما للسيطرة الاسرائيلية على مقدرات جغرافية - عسكرية فى الضفة الغربية والجولان . وبتعبير آخر يترتب على الربط بين السياسة والامن مخاطر أمنية غير متوازنة لاسرائيل ، ولذا فان على هذه المخاطر أن تنعكس فى اجراءات ضبط تسلح غير متوازنة".

وأخيرا نستطيع أن نرصد سلوك الدولة الاسرائيلية تجاه مشاريع التسوية حتى نتيقن من التناقض القائم بين السلوك ومفهوم السلام .

من المعروف ان المواقف العملية للدول تتصف بالتغير والدينامية ، مما يجعلها مفارقة - بنسبة ليست ضئيلة - للأيديولوجيا والمبادئ العامة، ولكن فى حالة اسرائيل يبدو انسجام شبه تام بين النظرية المتمثلة فى الايديولوجيا الصهيونية والسلوك التطبيقى للدولة الاسرائيلية ، ومن هنا كان الموقف الاسرائيلى العملى من مشروعات التسوية السلمية - من بعد ١٩٤٨ -اعلان دولة اسرائيل- حتى الدخول فى مسارات التسوية - بعد مدريد - الجماعية والثنائية - منسجما مع طبيعة ذلك الكيان الاستعمارى الاستيطانى العنصرى والصهيونى ، فهو متمسك دائما بمجموعة من العناصر - المبادئ بالنسبة له - تشكل مفهومه لبدء التسوية والدخول فيها ، ويأتى على رأسها :

١ - لا عودة لحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧.

٢ - لا عودة للاجئين الفلسطينيين .

٣ - القدس عاصمة موحدة لاسرائيل.

٤ - اعتبار نهر الأردن هو الحد الآمنى لاسرائيل وعدم السماح لاى قوات عربية ان تعبره او تتواجد بعده .

٥ - الحفاظ على معظم المستوطنات -مستوطنات الأمن- فى الضفة الغربية والقطاع وذلك بغرض تمزيق الكيان الفلسطيني وتفتيته (خطة بقع جلد النمر) وفى نفس الوقت إعطاء مدد وعمق للأمن الاسرائيلى.

٦ - لا مفاوضات مع اى طرف عربى إلا المفاوضات المباشرة .

٧ - الربط بين معاهدات ومواثيق واتفاقيات التسوية المعقودة بشكل ثنائى أو جماعى وقضية التطبيع الذى يحقق الحياة الطبيعية لاسرائيل ، بل والتميز فى العلاقات وإعمال استراتيجيات الهيمنة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية عبر شبكة من المشروعات التعاونية الاقليمية المحققة لمركزية الدور الاسرائيلى فى المنطقة .

٨ - استبعاد دور الامم المتحدة من المفاوضات ، ولعل ذلك ما حدث بعد مؤتمر مدريد مباشرة وتسكين الدور الأمريكي فى إطار الناصح بعد أن رأت حكومة اسرائيل (باراك) أن دورها المحرك فى الفترة السابقة من بعد مدريد أصبح غير مطلوب - رغم ان الدور الامريكى هو نفسه تقريبا الدور الاسرائيلى - ذلك هو السلوك وتلك هى المواقف، فعن اى سلام نتحدث ؟!

مطابع الأهرام بكورنيش النيل





النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربي بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- **التقرير الاستراتيجى العربى**: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- **كراسات استراتيجية**: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- **الكتب والكتيبات**: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- **«ملف الاهرام الاستراتيجى»**، شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- **«مختارات إسرائيلية»**، شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل